

· • 0 477

المملكة العربية السعودية وزارة التعليم العاليي جامعة أم القرى بمكة المكرمة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مركز الدراسات الإسلامية



منهج الشيخ عبد العزيز بن باز في القضايا النقهية المستجدة مع تطبيق على أبرز العبادات دراسة مقارنة بأراء الفقهاء المتأخرين

مرسالة مقدمة لنيل الدمرجة العالمية العالية لمرحلة الماجستير

إعداد الطالب

شافي بن مذكر بن جمعور السبيعي

الرقم الجامعي

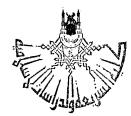
ET - ATT9 - 7

إشراف

اللكور: خالل عمل العروسي

_a 1272

بيم القدالرحمن الرحسيم



الملكة العربية السعودية وزارة التعليم العالى جامعة أم القرى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

السرقسم: التساريخ: المرفقات:

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): تشَا في مذكر حمدور السبيعي كلية الشريعة والدراسات الاسلامية

الأطروحة المقدمة ليسل درجسة الماجستير، فتخصص الدراسات الإسلامية عنوان الأطروحسة المتضايا الفقهية عنوان الأطروحسة المتخدة مع المتطبيق على أبرز العبادات دراسة مقارنة بآراء الفقهاء المتأخرين،

٧٧ / ܐ /١٤٢٤ بعد إجراء التعديلات المطلوبة وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتم في صيغتها المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه • والله الموف

أعضاء اللجنة

المسرف المناقش الناقش الناقش

مدير مركز الدراسات الإسلامية الاسم د/أحمد بن حسين المباركي التوقيع: كالتوقيع:

يوضع هذا النوذج أمام الصفحة المقابله لصفحة عنوان الأطروحه في كل نسخة من الرسالة

Makkah Al Mukarramah P. O. Box: 3517

Tel: 5280707

Tel: 5270000

مكة المكرمة ص . ب : ٣٥١٧.

هاتف مباشر : ۲۸۰۷۰۷

سنترال: ۲۷۰۰۰۰

ملخص الرسالة

في هذه الرسالة جمع الباحث منهج الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في القضايا الفقهية المستجدة مع التطبيق على ابرز العبادات دراسة مقارنة بآراء الفقهاء المتأخرين وقد جعل في بداية هذا البحث تمهيداً بين فيه:

- ترجمة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ـرحمه الله .
 - أهليته للاجتهاد
 - أهمية الاجتهاد في القضايا المستجدة .

- ثم بيَّن الباحث منهج الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في الاجتهاد في القضايا المستجدة . كتصوره للقضية المستجدة وطريقته في الاستدلال مع تطبيقه للقواعد الأصولية والفقهية والمقاصد الشرعية وميله للاجتهاد الجماعي والاستفادة من أهل الخبرة وذلك تأصيلاً وتطبيقاً .

ثم بيَّن بعد ذلك ضوابط الاجتهاد التي سار عليها الشيخ عند اجتهاده مع بيان تطبيقه للقواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج، ثم طريقته في المناقشة والترجيح.

- ثم ختم هذا البحث بتطبيق منهجه على خمس مسائل هي من أبرز المسائل المستجدة في العبادات مقارنة بآراء الفقهاء المتأخرين.

عميد الكلية د/عابد بن محمد السفياني المشرف د/ خالد بن محمد العروسي

شافي بن مذكر السبيعي

الطالب



الحمدالله حل ثناؤه ، وتقدست أسماؤه ، جعل شريعة الإسلام سببا موصلاً إليه وبرهاناً واضح الدلالة عليه ، وشفيعاً لمن وافاه بها مطاعاً مقبولاً لديه ، فرفع بها أقواماً جعلهم للأمة سادة وللخير قادة ، يُنتهى إلى أقوالهم ، ويُقتدى بأفعالهم ويُؤتم بطريقتهم ، ويُهتدى بسيرهم ، وجعلهم أئمة يهدون بأمره، ويبصلون ويون بنوره ، ويبلغون عن رسوله وينصحون لأمته ، ويذبون عن شريعته ، ويدعون إلى سنته ، فلذلك نشر الله لهم ألوية الثناء بين العالمين ، وجعل لهم لسان صدق في الأخرين ، وأحيا ذكرهم وإن كانوا في الأموات معدودين .

فهم كالشمس للدنيا ، والعافية للناس ، والغيث للأرض .

والصلاة والسلام على محمد عبد الله ورسوله ، الذي أرسله رحمة للعالمين وإماماً للمتقين ، وحجة على الخلائق أجمعين ، وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأتباعه وأنصاره القائمين ببيان الحق ونصرة الدين .

أما بعد: فقد قيض الله في هذا الزمان ، ولهذه الأمة إماماً مخلصاً ، وعالماً فاضلاً وبدراً منيراً إحتمعت فيه كثيرٌ من صفات العلماء الربانيين ، والأئمة المعتقين فنفع الله به ، وبارك في علمه ، فبلغ هذا الدِّين أحسن البلاغ ، ووضّحه أتم الإيضاح ، بعلم وحكمة وموعظة حسنة ، وإتباع للسنة الغراء ، فصارت إختياراته وإحتهادته الفقهية واستنباطاته البارعة وخاصة في القضايا المستجدة رائدة في إعادة الفقه إلى ينابيعه الصافية ، ودعوة حادة لإحياء الاجتهاد ونموه في هذا العصر ، فكانت نتائج تلك الاجتهادات مبنية على منهج علمي ، أساسه الإخلاص ، وقوامه الدليل ، وروحه الإصلاح ، وغايته تحقيق شرع الله .

ذلك الإمام هو الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله – فقد وقع اختياري للبحث في شخصية هذا الإمام ، لنيل درجة الماجستير بعنوان : ((منهج الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز في القضايا الفقهية المستجدة دراسة مقارنة بآراء الفقهاء المتأخرين على أبرز العبادات)) .

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

لقد حدثت للناس وقائع مستحدة لم تكن موجودة في العصور الماضية ؟ نظراً لتطور العلم الحديث وما قدمه من اكتشافات هائلة ومتقدمة ، فأثارت مشكلات كثيرة تبحث عن حل شرعي ، وهي بذلك تطلب من المحتهد أن يبذل جهده ، ويستفرغ وسعه لاستنباط الأحكام الشرعية على ضوء الكتاب والسنة وذلك بالرجوع إلى كليات الشريعة وقواعدها العظام والاستفادة من منهج السلف الصالح في الاستنباط والفهم ،

ولا شك أن الشريعة الإسلامية قادرة على مواجهة الحوادث والمستحدات وحل مشكلات الفرد والمحتمع ، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الاجتهاد والاستنباط ؛ فقد أوجب الله على طائفة من المحتهدين في كل أمة وفي كل عصر أن تنهض بعبء الاجتهاد والاستنباط . قال الله تعالى ﴿ ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم . . . الآية ﴾ (١) لذلك رغبت الشريعة على النظر والاجتهاد فجعلت للمحتهد إن أصاب أحرين وإن أخطأ أجراً واحداً لأنه بذل جهده ووسعه للوصول إلى الحق .

ومن هؤلاء العلماء المحتهدين الشيخ العلامة / عبد العزيز بن عبد الله بن باز الذي تصدى لكثير من نوازل عصره ، فكانت له اجتهادات رائدة في إعادة الفقه إلى ينابيعه الصافية ، معتمداً في ذلك على الدليل من الكتاب الكريم والسنة الصحيحة ووفق القواعد الشرعية .

ولهذا كان من الأسباب المهمة في اختيار هذا الموضوع ما يلي:

⁽١) سورة النساء الآية (٨٣) .

أولاً: حاجة المسلمين في هذا العصر لمعرفة أحكام الله وخاصة في القضايا الفقهية المستجدة في حياهم ، وبيان الكيفية الصحيحة الذي تعامل بها علماء هذا العصر مع المستجدات الحادثة ، ومن هؤلاء الشيخ عبد العزيز بن باز .

ثانياً: شمولية فقه و اجتهادات الشيخ عبد العزيز بن باز لأغلب جوانب الحياة .

ثالثاً: عناية الشيخ - رحمه الله - بجميع القضايا وفي مقدمتها القضايا المستجدة

رابعاً: اعتناؤه بالدليل من الكتاب والسنة والقواعد العامة في الشريعة .

خامساً: وتزداد أهمية الدراسة في إظهار أُنموذج من العلماء في العصر الحديث مثل ابن باز ، يجمع بين الأصالة ، والفقه المعاصر ، وفهم الواقع .

قل لمن لا يرى المعاصر شيئاً . . . ويسري للأوائسل التقديما! وسيغدو هذا الحديث قديماً! (١) هذا القديم كان حديثاً . . . وسيغدو هذا الحديث قديماً! (١) سادساً: لم أحد أحداً من الباحثين - حسب علمي - قد كتب في منهج الشيخ ابن باز في القضايا الفقهية المستجدة ، وإنما الحاصل هو ما تدفقت به المطابع من خلال الصحف والكتب من رثاء للشيخ ، وبيان لسيرته ، وحياته الشخصية والعلمية بالإضافة إلى ثناء العلماء وطلبة العلم عليه من العامة والخاصة ليس إلا . سابعاً: إن الذي شجعني على ذلك ما لمسته من الحرص البالغ والتشجيع المستمر من الذين شاورةم في الموضوع ، من العلماء ، وطلبة العلم عما زاد رغبتي واشتياقي إلى الكتابة فيه .

وكل هذه الدوافع والأسباب كانت كفيلة بانشراح صدري واطمئنان نفسي للاشتغال بهذا الموضوع ثم استعنت بالله على الشروع فيه ، وليس هذا اختيار الله عبده وتوفيقه له ، ولولا فضل الله عز وجل ما وقف أحد على مراد .

⁽١) انظر : الاحتهاد المعاصر بين الانضباط والتفريط . د. يوسف القرضاوي ص (٢١) .

خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة وتمهيد وبابين ونبدأ بذكرها اجمالاً:

أما المقدمة ففيها أسباب اختياري للموضوع ، وبيان خطة البحث ومنهجي فيه .

التمهيد: ففيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: ترجمة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حياته الشخصية: وفيه تمهيد وخمسة مطالب:

المطلب الأول: نسبه ، ومولده ، ونشأته .

المطلب الثاني : عبادته وزهده .

المطلب الثالث: أخلاقه وأعماله.

المطلب الرابع: مرضه ووفاته.

المطلب الخامس: رئــاؤه.

المبحث الثاني: حياته العلمية ، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: طلبه للعلم.

المطلب الثاني: شيوخــه.

المطلب الثالث: دروسه وتلاميذه.

المطلب الرابع: مؤلفاته.

المطلب الخامس: جهوده الدعوية.

المطلب السادس: عقيدته.

المطلب السابع: ثناء العلماء عليه.

الفصل الثابى: أهليته للاجتهاد: وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الاجتهاد وأهميته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاجتهاد.

المطلب الثاني: شروط الاجتهاد.

المطلب الثالث: أهمية الاجتهاد.

المبحث الثاني: أهلية الشيخ عبد العزيز بن باز للاجتهاد ، وفيه تمهيد و ثمانية مطالب:

المطلب الأول: الشيخ وعلمه بالقرآن.

المطلب الثاني: الشيخ محدثاً .

المطلب الثالث: الشيخ فقيهاً.

المطلب الرابع: الشيخ والأمانة والتقوى والعدالة .

المطلب الخامس: الشيخ ومقاصد الشريعة.

المطلب السادس: الشيخ ومعرفة واقع عصره.

المطلب السابع: القول بعدم غلق باب الاحتهاد.

المطلب الثامن: درجة الإمام ابن باز في الاجتهاد.

الفصل الثالث: القضايا المستجدة تعريفها وأهمية الاجتهاد فيها.

و فیه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف القضايا المستجدة وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف القضايا المستجدة لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: المصطلحات المرادفة للقضايا المستجدة.

المبحث الثاني: أهمية الاجتهاد في فقه القضايا المستجدة:

و فيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: في بيان حوانب الأهمية من الاجتهاد في فقه القضايا المستجدة.

المطلب الثابي: مجالات الاجتهاد وأنواعه فيما استحد من قضايا.

المطلب الثالث: حكم الاجتهاد في القضايا الفقهية المستحدة وبيان حجيته.

المطلب الرابع: القضايا المستجدة بين الاجتهاد والإفتاء.

المطلب الخامس: مناهج الفتوى والنظر في القضايا الفقهية المستحدة.

المطلب السادس: المؤلفات في القضايا الفقهية المستحدة. المطلب السابع: دراسات حول الكيفية المنهجية للتعامل مع القضايا الفقهية المستحدة.

الباب الأول: منهج الشيخ عبد العزيز بن باز في الاجتهاد في القضايا المستجدة ، وفيه تمهيد وثمانية فصول :

الفصل الأول: اهتمام ابن باز بفهم القضية المستجدة وتصورها. و فيه مبحثان:

المبحث الأول: أهمية فهم القضايا المستجدة وتصورها ، وفيه مطلبان: المطلب الأول: تعريف الفهم لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: فهم القضية المستحدة وتصورها.

المبحث الثابي: فهم ابن باز للقضية المستجدة وكيفية تصورها .

الفصل الثاني: الاستدلال ، وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الاستدلال لغة واصطلاحاً .

المبحث الثابي: قواعد الاستدلال عند السلف.

المبحث الثالث: قواعد استخراج الأحكام من الأدلة.

المبحث الرابع: أنواع الاستدلال ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الاستدلال بالأدلة المتفق عليها ، وفيه أربعة مقاصد: المقصد الأول: الاستدلال بالقرآن الكريم ، وفيه ثلاث مسائل: المسألة الأولى: أهمية الاستدلال بالقرآن الكريم.

المسألة الثانية: الاستدلال بالقرآن عند ابن باز تأصيلاً.

المسألة الثالثة: الاستدلال بالقرآن عند ابن باز تطبيقاً.

المقصد الثاني: الاستدلال بالسنة النبوية ، وفيه ثلاث مسائل: المسألة الأولى: أهمية الاستدلال بالسنة النبوية.

المسألة الثانية: الاستدلال بالسنة عند ابن باز تأصيلاً.

المسألة الثالثة: الاستدلال بالسنة عند ابن باز تطبيقاً.

المقصد الثالث: الاستدلال بالإجماع، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً .

المسألة الثانية: حجية الإجماع وبيان أهميته.

المسألة الثالثة: الاستدلال بالإجماع عند ابن باز تأصيلاً وتطبيقاً.

المقصد الرابع: الاستدلال بالقياس ، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف القياس لغة واصطلاحاً.

المسألة الثانية: حجية القياس وبيان أهميته.

المسألة الثالثة: الاستدلال بالقياس عند ابن باز تأصيلاً وتطبيقاً.

المطلب الثاني: الاستدلال بالأدلة المختلف فيها ، وفيه سبعة مقاصد:

المقصد الأول: الاستـدلال بالاستصحاب.

المقصد الثانى: الاستدلال بشرع من قبلنا.

المقصد الثالث: الاستدلال بقرل الصحابي.

المقصد الربع: الاستدلال بالاستحسان.

المقصد الخامس: الاستدلال بالمصالح المرسلة.

المقصد السادس: الاستدلال بسد الذرائع.

المقصد السابع: الاستدلال بالعـــرف.

الفصل الثالث: مراعاة ابن باز للقواعد الأصولية والفقهية والمقاصد الشرعية وفيه تمهيد ومبحثان:

المبحث الأول: مراعاة ابن باز للقواعد الأصولية والفقهية ، وفيه مطلبان: المطلب الأول: مقدمة عن القواعد الأصولية والفقهية . وفيه ثلاثة مقاصد: المقصد الأول: تعريف القواعد الأصولية والفقهية .

المقصد الثاني: فائدة القواعد الأصولية والفقهية وأهميتها في الاجتهاد. المقصد الثالث: حجية القاعدة الأصولية والفقهية.

المطلب الثاني: عناية ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية. وفيه تلاثة مقاصد:

المقصد الأول: اهتمام ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية . المقصد الثاني: التميز والتوازن في تطبيق القواعد الأصولية والفقهية عند ابن باز .

المقصد الثالث: استدلال ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية . المبحث الثابي : مراعاة ابن باز للمقاصد الشرعية ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مقدمة عن المقاصد الشرعية ، وفيه خمسة مقاصد: المقصد الأول: تعريف المقاصد الشرعية لغة واصطلاحاً.

المقصد الثاني: فوائد المقاصد الشرعية وبيان أهميتها .

المقصد الثالث: حجية المقاصد الشرعية.

المقصد الرابع: المقاصد التي يعتد بما في الاجتهاد.

المقصد الخامس: تحقيق المصلحة الشرعية عند النظر.

المطلب الثاني: تطبيق ابن باز للمقاصد الشرعية.

الفصل الرابع: ميل ابن باز إلى الاجتهاد الجماعي، وفيه مبحثان: المبحث الأول: الاجتهاد الجماعي وبيان أهميته وحجيته، وفيه تمهيد وأربعة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الاجتهاد الجماعي.

المطلب الثانى: أهمية الاجتهاد الجماعي.

المطلب الثالث: أدلة حجية الاجتهاد الجماعي.

المطلب الرابع: أراء المعاصرين في الاجتهاد الجماعي .

.. 0777

المبحث الثاني : دور الاجتهاف المحماعي في اجتهادات ابن باز ، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الاجتهاد الجماعي عند ابن باز تأصيلاً.

المطلب الثاني: الاجتهاد الجماعي عند ابن باز تطبيقاً.

الفصل الخامس: استفادة ابن باز من أهل الخبرة ، وفية تمهيد ومبحثان:

المبحث الأول: قول أهل الخبرة وبيان مشروعيته، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف الخبرة وبيان مشروعيتها.

المطلب الثاني: شروط أهل الخبرة والعمل بقولهم.

المطلب الثالث: الترحيح بين أقوال أهل الخبرة عند احتلافهم.

المبحث الثاني :قول أهل الخبرة ودوره في اجتهادات ابن باز، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: الاستعانة بأهل الخبرة عند ابن باز تأصيلاً.

المطلب الثاني: بناء الحكم الشرعي على قول أهل الخبرة عند ابن باز تطبيقاً

الفصل السادس: ضوابط الاجتهاد عند ابن باز، وفية تمهيد و مبحثان:

المبحث الأول: تعريف الضوابط وبيان أهميتها ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الضوابط.

المطلب الثاني: أهمية الضوابط.

المبحث الثاني: الضوابط التي استعملها ابن باز في اجتهاده.

الفصل السابع: تطبيق ابن باز للقواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج. وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التيسير ورفع الحرج وأدلته ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف التيسير ورفع الحرج. وفيه مقصدان:

المقصد الأول: معنى التيسير لغة واصطلاحاً.

المقصد الثاني: معنى رفع الحرج لغة واصطلاحاً. المطلب الثاني: أدلة ثبوت التيسير ورفع الحرج.

المطلب الثالث: أنواع التخفيف والتيسير وقواعده الشرعية، وفيه مقصدان:

المقصد الأول: أنواع التخفيف والتيسير الوارد في الشريعة. و فيه مسألتان:

المسألة الأولى: التخفيف والتيسير في الأحكام المبنية على الأصول.

المسألة الثانية: التحفيف والتيسير في مجال الأحكام الحادثة. المقصد الثاني: القواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج، وفيه مسألتان: المسألة الأولى: قاعدة (الأصل في المنافع الإباحة).

(والأصل المضارالتحريم) .

المسألة الثانية: قاعدة (المشقة تجلب التيسير) .

وقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات).

المبحث الثاني: نماذج من تطبيقات ابن باز للقواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج، وفيه تمهيد ومطلبان:

المطلب الأول: نماذج من تطبيقات ابن باز لقواعد التيسير ورفع الحرج في الأحكام المبنية على الأصول، وفيه ثلاثة مقاصد: المقصد الأول: تعريف الأصول لغة واصطلاحاً.

المقصد الثاني: تطبيق ابن باز لقاعدة (الأصل في المنافع الإباحة) . المقصد الثالث: تطبيق ابن باز لقاعدة (الأصل في المضار التحريم).

المطلب الثاني: نماذج من تطبيقات ابن باز لقواعد (التيسير ورفع الحرج في المطلب الأحكام الحادثة) ، وفيه مقصدان:

المقصد الأول: تعريف الحادثة لغة واصطلاحاً.

المقصد الثاني: تطبيق ابن باز لقاعدة (المشقة تجلب التيسير) .

وقاعدة (الضرورات تبيح المحظورات) .

الفصل الثامن : طريقة ابن باز في المناقشة والترجيح ، وفيه تمهيد ومبحثان : المبحث الأول : التعارض والترجيح وبيان حقيقة كل منهما ، وفيه أربعة مطالب :

المطلب الأول: تعريف التعارض لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني : حقيقة التعارض وأسبابه .

المطلب الثالث: تعريف الترجيح لغة واصطلاحاً.

المطلب الرابع: شروط الترجيح وحكم العمل بالقول الراجح.

المبحث الثاني: منهج ابن باز في المناقشة والترجيح، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهج ابن باز في مناقشته للمخالفين.

المطلب الثاني: منهج ابن باز في الموضوع المناقش.

المطلب الثالث: منهج ابن باز في الترجيح.

الباب الثاني: دراسة تطبيقية مقارنة بآراء الفقهاء المتأخرين على أبرز القضايا الفقهية المستجدة في العبادات ، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأول: حكم نقل أعضاء الميت.

المسألة الثانية: حكم جعل جدة ميقاتاً لحجاج الجو والبحر.

المسألة الثالثة: حكم الصلاة خلف المذياع.

المسألة الرابعة: هل يحكم بموت المتوفى دماغياً.

المسألة الخامسة : حكم تشريح جثة الإنسان للتعليم .

بعض ملامح تطبيق منهج ابن باز .

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج التي ظهرت لي من حلال البحث .

منمج البحث

١- قرأت أغلب كتب ومؤلفات سماحة الشيخ عبد العزيز ابن باز واستحلصت
 كل ما يتعلق بالنوازل المعاصرة ، وبينت منهجه منها .

٢- رتبت جميع ما استخلصته مما له علاقة بالمنهج في موطنه من الرسالة .

٣- درست عناصر المنهج دراسة وافية وفق المنهج العلمي حيث قمت بما يلي :

أ - التمهيد في كل عنصر من عناصر المنهج بما يوضحه من تعريف أو تقسيم أو غير ذلك من أجل توضيح المسألة وبيانها .

ب- ذكرت عند تأصيل أي عنصر من عناصر المنهج أغلب ما يتعلق به من مسائل تأصيلية ولو بصورة مختصرة .

ج- ذكرت الأدلة على حجية ما أقوم بتأصيله في قضايا المنهج.

د- ربطت ذلك التأصيل بمنهج الشيخ ابن باز - رحمه الله - حيث أثبت ذلك من كلامه تأصيلاً وتطبيقاً .

هـ - عزوت كل النقول والفتاوى إلى كتب الشيخ المطبوعة وما وجدته في الدوريات العلمية أوضحته في هوامش الرسالة .

٤ منهجي في الدراسة الفقهية التطبيقية المقارنة على ابرز العبادات يتجلى من خلال المسائل الخمس التالية:

المسألة الأولى : حكم نقل أعضاء الميت .

المسألة الثانية: حكم جعل جدة ميقاتاً لحجاج الجو والبحر.

المسألة الثالثة: حكم الصلاة خلف المذياع.

المسألة الرابعة : هل يحكم بموت المتوفى دماغياً .

المسألة الخامسة: حكم تشريح حثة الإنسان للتعليم.

وقد اخترت هذه المسائل ؛ لأنها من ابرز المسائل الفقهية النازلة في هذا العصــر والذي كثر كلام أهل العلم والمجامع الفقهية فيها . الطريقة التي قمت بها للدّراسة المقارنة للمسائل ما يلى:

أ- ذكرت خلاف العلماء في المسألة النازلة وعزوت كل قول إلى قائله .

ب- ذكرت أدلة كل فريق على حدة مع بيان وجه الدلالة .

ج - ذكرت رأي سماحة الشيخ ابن باز - رحمه الله - وبينت من خلاله دليلـــه ومناقشته للمخالف أحياناً .

د- لم ألتزم بذكر القول الراجح ، ولا مناقشة الأدلة ؛ لأن المقصود مقارنة رأي ابن باز مع بقية آراء العلماء المتأخرين .

٥- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر أرقامها .

٦- خرَّجت الأحاديث والآثارمن مصادرهاالمعتمدة والحكم عليها ماأمكنني ذلك

٧- نسبت الأبيات الشعرية إلى قائلها أو إلى مصادرها .

 Λ - شرحت ما يحتاج إلى شرح من كلمات غامضة ومصطلحات علمية .

9- ترجمت لمن يحتاج إلى ترجمة من الأعلام الوارد ذكرهم في الرسالة عدا المشهورين والمعاصرين .

١٠- وضعت خاتمة للبحث ، وذكرت فيها أهم النتائج .

١١- وضعت فهارس علمية على النحو التالي:

فهرس الآيات القرآنية .

فهرس الأحاديث النبوية .

فهرس الآثار .

فهرس الأشعار .

فهرس المسائل الفقهية المستحدة التي أفتى فيها الشيخ ابن باز .

فهرس الأعلام المترجم لهم.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس محتويات البحث.

الشكر والتـــــقدير

وختاماً فإني أحمد الله عز وجل وأشكره فهو المستحق لذلك ، حيث من علي بنعمه الكثيرة وآلائه العظيمة ، وجعلني من خير أُمة أُخرجت للناس ، ثم وفقين لطلب العلم الشرعي والاشتغال به ، والله أسأل أن يزيدين من فضله ، وأن يجعل عملى خالصاً لوجهه الكريم إنه ولي ذلك والقادر عليه .

وإن من شكر الله عز وجل ، شكر الناس ، فعن أبي هريرة رضي الله عنه عــن النبي على قــال (لا يشكر الله من لا يشكر الناس)(۱) .

ولهذا فإني أخص بالشكر الجزيل ، وأسمى آيات التقدير ، أستاذي المشرف على هذه الرسالة الشيخ الدكتور / حالد بن محمد العروسي ، لما وجدت منه خلل فترة الإشراف من التعامل الطيب ، والخلق الرفيع ، والتواضع الجم ، وكرم النفس ورحابة الصدر ، حيث أولاني عناية بالغة في التوجيه والإرشاد ، والتصحيح والنصح السديد ، فجزاه الله خيراً ووفقه إلى كل خير .

ثم الشكر موصول ، ولأهله مبذول إلى جامعة أم القرى ممثلة في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، وأخص بالشكر مركز الدراسات الإسلامية مميثلاً في مديره السابق الدكتور / ستر بن ثواب الجعيد ، وجميع زملائهم من أساتذة وموظفين .

ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية ، فقد استفدت من توجيها هم ونصحهم ، حيث زودوني بفتاوى الشيخ وغيرها من الكتب المفيدة ، وكذلك الشكر لطلاب الشييخ ابن باز وخاصة تلميذه الناصح/ الشيخ عبد العزيز بن محمد السدحان الذي أولاني عناية

⁽١) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم ٣٤٠٧ (٨ / ١٩٨) ، وأبي داود في سننه ، باب في شكر المعروف (٤ / ٢٥٥) ، والترمذي في باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك (٤ / ٣٣٩) وقال هذا حديث حسن صحيح .

خاصة عندما علم بموضوع البحث ، فكان على اتصال بي دائماً يشجعني ويزودني ببعض المصادر والمراجع ، ويرشدني إلى كل ما يتعلق بعلم الشيخ فجزاه الله خيراً ونفع به وبعلمه .

ثم الشكر لكل من مد لي يد المعونة ، بتوجيه أو تصحيح أو إرشاد أو مساعدة وأخص من هؤلاء الأخ البار الشيخ / مشعل بن غنيم المطيري ، وإلى جميع العاملين في المكتبات وفي الجامعات ومراكز البحث العلمي .

وبعد: فقد بذلت في هذا البحث كل ما في وسعي وقدرتي ، حيث عانيت كثيراً من المتاعب في جمع مادته وعلى كل ما يتصل بعلم الشيخ ، حيث أن أكثره لازال مخطوطاً لم ينشر ، وهذا جهد المقل ، فأنا لا أدعي فيه الكمال وإنما الكمال لله وحده:

لكن قدرة مثلي غير خافية والنمل يعذر في القدر الذي حملا

فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان والله ورسوله منه بريئان ، وأستغفر الله من ذلك .

وآخر دعوانا أن الحمد الله رب العالمين ، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه .

* * * *

الفصل الأول ترجمة الشيخ عبدا لعزيز بن عبد الله باز وفيه مبحثان المبحث الأول حياته الشخصية المبحث الثاني حباته العلمية

المبحث الأول حياته الشخصية

وفيه تمهيد وخمسة مطالب

المطلب الأول : نسبه ، ومولده ، ونشأته .

المطلب الثاني : عبادته وزهده .

المطلب الثالث : أخلاقه وأعماله .

المطلب الرابع : مرضه ووفاته .

المطلب الخامس : رثاؤه .

التمهيد:

قبل الحديث عن نشأة ابن باز العلمية تجدر الإشارة بنا أن نتحدث عن عصره وواقعه التاريخي الذي عاشه ونشأ فيه ، وبيئته التي نشأ وترعرع فيها ، لأن البيئة تُعد من أحد المقومات الأساسية لدراسة وتناول شخصيات الأعلام ، حيث ألها تؤثر في الشخص بمختلف معطياتها السياسية والاجتماعية ، والثقافية والتعليمية فالشيخ عبد العزيز بن باز بحكم شخصيته وتخصصه ونبوغه وريادته مرتبط بشكل وثيق بالحالة السياسية التي أتاحت له فرص النبوغ ، والبيئة الثقافية السي تربى فيها ، والبيئة الثقافية التي تلقى فيها علوم الشرع ، ومارس فيها دور التوجيه والتربية .

فكان من المناسب تناول البيئة السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية والفكرية والتعليمية في المملكة العربية السعودية لنعرف مدى تأثيرها على الشيخ ابن باز في بناء حياته الشخصية والعلمية .

أولاً: البيئة السياسية:

عندما أعلن الملك عبد العزيز بن عبدالرحمن آل سعود توحيد المملكة العربية السعودية في منتصف عام ١٣٥٢هـ كان ابن باز قد بلغ سن الرشد حيث كان عمره ٢١ عاماً ، فعاصر فترة الجهاد من أجل توحيد البلاد على كلمة التوحيد فهذه الخلفية المبكرة صنعت تكوينه الفكري ، وبنت شخصيته بوجه عام حيث شهد الواقع العملي لهذه الصراعات ، ولد وعاش في الرياض فرأي الصراع بين الحق والباطل ، بين الدعوة إلى الوحدة والتمسك بكتاب الله ، وبين أوضاع التمزق والتشتت والتنافس وصراعات النفوذ بين إمارات شاعت فيها الفوضى والخرافات والأباطيل ، فشهد من خلال مراحل عمره عملية التحول الكبرى في المجتمع إلى الولاء لشريعة الله تحت سلطة واحدة تحكم بشرع الله ، حيث أن نظامها يستمد أحكامه مباشرة من كتاب الله وسنة نبيه هي فالدولة ملكية شورية

إسلامية وكان القضاء أعلى سلطة دينية في الدولة حيث ضاعف الأمر مهمة العلماء في سياسة الدولة فتولى القضاء استنباط الأحكام الشرعية التفصيلية للحكم والإدارة تبعاً لما يعرض من مشكلات ومتطلبات ، لتسير أمور الدولة ، فنظام القضاء يتميز باستقلالية تامة ويقوم بإدارته العلماء الأفاضل وهذا مما أتاح لهم أن يُرسخوا شرع الله دون قيد أو شرط ، و لم يكن غريباً أن يكون الشيخ ابن باز قد قضى جزاءً كبيراً من حياته العلمية في تولي مناصب قضائية وذلك من عام ١٣٥٧ هـ وحتى عام ١٣٧١ ه.

أما في الإطار السياسي العام في المملكة فإن للعلماء مكانة رفيعــة في حوانــب كثيرة من الحكم والإدارة ، فهم أهل للحل والعقد في المحتمع السعودي .

ثانياً: البيئة الاجتماعية والاقتصادية:

شهد ابن باز البدايات الأولى لعملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في المملك عندما بدأت البرامج الإصلاحية الاجتماعية والاقتصادية للملك عبدالعزيز وذلك بتوطين البدو في الهجر ، وتعليمهم الزراعة والصناعة ، وتعيين و رجلاً لكل جماعة منهم يكون مُلماً بأصول الدين والشريعة الإسلامية ، ليتولى إرشادهم وتعليمهم فأنشئت أول هجرة (۱۱) تولى الإرشاد فيها أحد أعيان أسرة ابن باز وهو الشيخ عبد المحسن بن أحمد آل باز ، فكان الشيخ عبد العزيز بن باز قريباً من التحولات الكبرى ، حيث أدرك الفارق بين الحالتين بين التشتت والتصارع والفقر ، وبين الاستقرار والرحاء والازدهار ، ولاشك أن لهذا التحول أثراً في تكوين شخصيته ومع تطور مسيرة النهضة في المملكة وفي كافة المجالات ، وزيادة تعقيد الحياة ومع تطور مسيرة النهضة في المملكة وفي كافة المجالات ، وزيادة تعقيد الحياة الحديثة ، وما أحدثته من مشكلات وقضايا مستجدة ، تتطلب جهداً وشحاعة واجتهاداً من العلماء في التعامل معها ، وإبداء حكم الشرع فيها ، فكان الشيخ

⁽١) هجرة الأرطاوية : تقع في الشمال الغربي عن العاصمة الرياض بما يقارب ٤٠٠ كيلومتر . .

ابن باز أحد رجالها الشجعان الأكفاء.

ثالثاً: البيئة الفكرية والثقافية:

شاركت سلطة الدين سلطة الحكم ، فوُجدت القوة التي انتصر كما الملك عبد العزيز – رحمه الله – واستطاع كما بناء الدولة السعودية ، بعد ما رأى السقوط الذي مُنيت به العديد من البلدان الإسلامية ، التي رضيحت تحب وطأت الاستعمار العسكري والفكري ، باسم التمدن والتحضر ، وأعاد الملك عبد العزيز دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (۱) – رحمه الله – ، وذلك بصفاء العقيدة ، ونبذ الخرافات والبدع ، وبناء الحياة على الشريعة الإسلامية الخالصة . فعاصر الشيخ ابن باز هذه الدعوة المباركة وشارك فيها ، وخاصة بعد النهضة فعاصر الشيخ ابن باز هذه الدعوة المباركة وشارك فيها ، وخاصة بعد النهضة الثقافية المعاصرة في المملكة التي وفرت كل سبل الاتصال أمام العلماء لنشر علومهم وتسهيل مهمتهم في الدعوة إلى الله عز وجل في مشارق الأرض ومغارها وابعاً : البيئة التعليمية :

بدأت دعوة نشر التوحيد إلى جانب الجهاد في سبيل الله ، وانتشرت حلقات العلم في المساجد والكتاتيب ، وما أن ازدهر الاقتصاد حيى أُنشئت مديرية المعارف في الحجاز ، أما نجد فكان التعليم فيه مقتصراً على المساجد وحلقات المشايخ وهي نفس الطريقة التي تلقى الشيخ ابن باز تعليمه فيها ، وكان القضاة هم أهل العلم والتعليم ؛ فقاموا إلى جانب عملهم بتعليم الناس ونشر العلم فكان الطلاب يفدون إليهم من القرى المجاورة وغيرها .

⁽۱) هو : محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التميمي ولد سنة ١١١٥ هـــ رحل في طلب العلم إلى مكة والمدينــة والاحساء والبصرة والزبير ، حارب البدع والخرفات المنتشرة في نجد وانتشرت دعوته بمساعدة الإمام محمـــد بـــن ســعود – رحمه الله – له مؤلفات كثيرة في العقيدة وغيرها أهمها كتاب التوحيد ، توفى سنة ١٢٠٦ هـــ . انظــر : تـــأريخ نجـــد حسين بن غنام ص (٧٥) وما بعدها ، عنوان الجعد في تأريخ نجد عثمان بن بشر (١ / ١١٣) وما بعدها) .

وفي عام ١٣٤٦ هـ أنشىء أول مجلس للمعارف ، وبعد توحيد المملكة العربية السعودية في عام ١٣٥١ هـ فاتسعت مهمة مديرية المعارف لتشمل كل أنحاء المملكة ، ثم صدر نظام حديد للمعارف ؛ فوحدت المناهج فكان للعلوم الدينية الأغلبية بجانب اللغة العربية ، ثم أُنشئت وزارة المعارف عام ١٣٧٣ هـ فبدأت النهضة التعليمية المباركة ، ومُنحت الشهادات العليا للحريجين والخريجات ؛ وهذه الانطلاقة التعليمية لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا وهذا من فضل الله عزوجل على أهل هذه البلاد (١).

⁽١) انظر : الإعلام للزركلي (٤/ ٢٠،١٩)، تاريخ المملكة العربية السعودية د . عبدالله العثيمين (الجزء الثاني) .

المبحث الأول: حياته الشخصية المطلب الأول إسمه ونسبه – ومولده – ونشأته

أولاً: إسمه ونسبه: هو الإمام العالم العلامة الصالح الورع الزاهد، أحد الثلق المتقدمين بالعلم الشرعي، وانتفع به المسلمون في مشارق الأرض ومغارها في الفتوى والعلم، ناصر السنة وقامع البدعة، أبو عبد الله عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله آل باز – وآل باز – أسرة عريقة في العلم الى حانب التحارة والزراعة، معروفة بالفضل والأخلاق.

ومن أعيان هذه الأسرة الشيخ عبد المحسن بن أحمد آل باز المتوفى سنة المتعان هذه الأسرة الشيخ عبد المحسن بن أحمد آل باز المتوفى سنة المراهد في هجرة الأرطاوية (٢). والشيخ مبارك بن عبد المحسن بن باز ، والشيخ حسين بن عثمان بن باز ، وقد تولوا القضاء في عدد من مناطق المملكة .

أمّا أصلهم فمن المدينة المنورة ، وقد انتقل أحد أجدادهم منها إلى الدرعية ثم انتقلوا بعد ذلك إلى حوطة بني تميم .

يقول الشيخ عبد العزيز بن باز عن عائلته: أن أصلهم من الرياض ، وطائفة منهم في الحوطة ، وطائفة في الحجاز ، وكلهم يرجعون لـنفس العائلة ، وهناك أناس يقال لهم: آل باز في الأردن ، ومصر وفي بلاد العجم ولا نعرف عنهم شيئاً ، ولكن بعضهم يدّعي أنه من آل البيت وهم الموجدون في الأردن (٢).

⁽ ١) الحوطة : بلدة تقع شمال غرب الرياض بما يقارب ١٢٠كيلو متر تقريبًا ، والأرطاوية : سبق تعريفها . انظر ص (٢٢) .

⁽٢) حوطة بني ثميم : بلدة تقع حنوب الرياض بما يقارب ١٤٠كلم ، وبالقرب من الدلم .

⁽٣) انظر : ابن باز في الدلم للبراك ص (١٤) ، سيرة ابن باز للحازمي (١ / ١٣ ، ١٤) ، الإنجاز للرحمة ص (٣٥) .

مولده:

ولد الشيخ في مدينة الرياض في ذي الحجة سنة ١٣٣٠هـ.، وترعــرع فيهــا وشب وكبر فيها .

نشأته:

نشأ ابن باز في أسرة يغلب على الكثير من فضلائها طلب العلم وعلى بعضها عمل التجارة ، والبعض العناية بالزارعة ، ونشأ يتيماً في حضانة والدته : هيا بنت عثمان بن عبد الله الخزيم ، فوالده توفي في ذي القعدة من عام ١٣٣٣هـ وعمره ثلاث سنوات ، وقد اعتنت به والدته ، وخاصة في توجيهه إلى طلب العلم الشرعي منذ نشأته ، وكانت البيئة التعليمية في ذلك الوقت عامرة بالعلم الشرعي عن طريق التعليم في المساجد والكتاتيب ، فبدأ الشيخ تعليمه بحفظ القرآن الكريم كما هي عادة السلف الصالح ، إذ يجعلون القرآن الكريم أول المصادر العلمية ، فيحفظونه ويتدبرونه ، ويعون أحكامه وتفاسيره ، ومن ثم المصادر العلمية ، فيحفظونه ويتدبرونه ، وقد كان الشيخ مبصراً في أول حياته ، ثم أصابه المرض في عينيه عام ١٣٤٦ هـ ثم ذهب بصره بالكلية في عام أصابه المرض في عينيه عام ١٣٤٦ هـ ثم ذهب بصره بالكلية في عام ١٣٥٠ هـ ومع ذلك كله استمر في طلب العلم ثم فُحع بوفاة والدته عام ١٣٥٦ هـ ومع ذلك صبر الشيخ في طلب العلم والتزود من العلوم والمعارف (١).

المطلب الثاني: عبادته وزهده:

العبادة شألها عظيم ، فمن الناس من هو سابق بالخيرات ، ومنهم مقتصد ؛ أما الشيخ ابن باز - رحمه الله - فكان كثير التعبد والتنفل ، وكان مثالاً يحتذى به

⁽١) انظر : الإنجاز في ترجمة الإمام عبد العزيز بن باز ص (٣٥ – ٣٨) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ص (٩) .

في حرصه على العبادة ، وفي تبكيره إلى المسجد ، وفي محافظته على السنن والرواتب وعلى الأذكار في كل الأحوال .

فالشيخ ، ولي صالح وعبد صادق ، رقيق القلب كثير الذكر ، سريع الدمعة يقول عنه الشيخ عبد الله المجلي أحد أبرز الملازمين له (إن الشيخ ابن باز عابد زاهد ورع صوّام قوّام ، كثير العبادة والاستغفار ، شديد الخوف من الله لا يترك باب طاعة إلا ويسلكه ، ولا عمل خير إلا ويسير فيه متمسك بالسنة مطبق لها في كل حوانب حياته ، فهو بحق يمثل الإسلام كله في حياته . فهو يداوم على قيام الليل ، والسنن والرواتب ، وسنة الضحى وغيرها وجميع يداوم على قيام الليل ، والسنن والرواتب ، وكان يزور المرضى ويشيع الجنائز ويصوم الاثنين والخميس من كل أسبوع (٢)، ويختم القرآن كل ثلاث أو أربع ليال على الرغم من كثرة مشاغلة وأعبائه العلمية)(٤).

ومن حرصه على وقته أنه لا يجعله يذهب إلا وهو في عبادة تقربه من الله عن وجل سواء كان في السيارة ، أو في العمل ، أو في بيته . يقول الدكتور ناصر الزهراني إمام حامع الشيخ ابن باز في مكة المكرمة (الشيخ ابن باز لا يفتر لسانه من ذكر الله أبداً ، بل لقد كنت أرقبه وهو يرد على المتصلين ، فأراه في أثناء إنصاته لحديث المتصل يلهج بالذكر وبعد الصلوات لا يقوم من مصلاه إلا وقد أتى بالأذكار كلها ، فلقد كانت محبة الله وعظمته والتعلق به ظاهرة جلية ينطق

⁽١) انظر :سيرة وحياة ابن باز للحازمي (١٢٥٩/٣) .

⁽٢) انظر :جوانب من سيرة الإمام ابن باز رواية محمد بن موسى ، للحمد ص (٥٧٧) .

⁽٣) انظر : ابن باز الداعية الإنسان ص (٥٢) .

⁽٤) انظر : الإيجاز في ترجمة ابن باز ص (٧٢) .

هما لسانه ، ويخفق هما حنانه ويسطرها بنانه وهـذا سرٌّ من أسرار التــوفيق في حياته ، والبـركة في عمره وعلمه)(١) .

عاش الشيخ - رحمه الله - زاهداً معرضاً عن الدنيا ، وزحارفها وزينتها ومتاعها. يقول أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري (إن الشيخ لم يطمع لزينة الدنيا ومتاعها ، عَرَض عليه أحد أمراء القرى في مناسبة زواج ، أن يمنحه أرضاً كبيرة في تلك القرية ، وكرر عليه ذلك كثيراً ، فصرفه الشيخ عن الحديث بلطف ودعا له وشكره .

ومن زهده أيضاً ، تبرعه بجائزة الملك فيصل العالمية لخدمة الإسلام لدار الحديث الخيرية بمكة المكرمة. وقد نال الشيخ الجائزة عام ١٤٠٢هـ وذلك بقرار لجنة الجائزة رقم ١٨/٦٨/١١ وتاريخ ١٨/٨/١٠هـ وقد ذكرت اللجنة أسباب نيل الجائزة وذلك لخدماته الجليلة المتمثلة في حدمة الإسلام والمسلمين (٢).

ويقول عنه تلميذه الشيخ عبد العزيز السدحان: أن الشيخ ابن باز في هذا العصر ضرب لنا مثلاً عجيباً في زهده في الدنيا ، فعلى رغم ما بلغ من المنصب والجاه واحترام جميع طبقات المحتمع له ، مع هذا كله فقد كان مسخراً ذلك لنفع المسلمين (٣) ، ومن تواضعه وزهده أنه لا يحتاج في تنقله اصطحاب موكب رسمي يرافقه (٤) .

ذكر عنه مدير مكتب منزله الشيخ محمد بن موسى فقال (لا يكاد يُعرف في زماننا أزهد من سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، مع أن الدنيا تُقبل عليه وتتزين

⁽١) انظر: إمام العصر ، الزهراني ص (٦٩) .

⁽٢) ولمزيد من التفصيل انظر : الإنجاز في ترجمة ابن باز للرحمة ص (٥٠٥ ، ٥٠٦) ، وسيرة وحياة الشيخ ابن باز للحازمي(١ / ١١٢) نقلاً من جريدة الجزيرة عدد (٩٧٣٠) .

⁽٣) انظر : ابن باز دروس ومواقف وعبر ، ص (٥٢ ، ٥٣) .

⁽٤) انظر : ابن باز الداعية الإنسان ، إصدار مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر ، إعداد فهد البكران ص (٥٢).

له إلا أنه زاهد فيها ، مُشيح بوجهه عنها ، فلا أذكر يوماً من الأيام أنه سأل عن راتبه ، ولا عن مقداره ، ولا عن زيادته ، ولا عن وقت محيئه ، ولا أذكر أنه سأل عن انتدابه أو عن رصيده أو حسابه ولا أذكر أنه تكلم ببيع ولا شراء ، أو أمر من أمور الدنيا ، بل كان كثير الوصية بالتحذير من الاغترار بالدنيا وسماحته كان يعيش عيشة القناعة والزهد والكفاف ، فلم يكن يتطلع إلى مال أو حاه أو منصب ، بل كان ينفق إنفاق من لا يخشى الفقر ، وكان زاهدا بالحاه والمراتب والمديح وحب الذكر ، وكان يكره الحديث في تغيير أثاث منزله أو سيارته ، ومما يدل على زهده كثرة إنفاقه وإسقاط الذي عمن أقترض منه ولو كان كثيراً ، ومن صور زهده ، زهده في المديح والإطراء فإذا قرأنا عليه الرسالة التي تفيض بالحب والدعاء والثناء على سماحته قال لنا اتركوا المقدمة اقرؤوا المقصود ، وماذا يريد صاحبها ؟ أنا لا أحب أن أسمع مثل هذا الكلام وإذا المقصود ، وماذا يريد صاحبها ؟ أنا لا أحب أن أسمع مثل هذا الكلام وإذا ممن واياكم فيما يرضيه (۱) . ولهذا قبل عنه :

رآه ارتأى فيه المشقة والعسرا فأبدالها نكراً وأوسعها هجرا^(٢).

وزهده في الدنيا لو أن ابن أدهـم وكم رامت الدنيا تحـل فــؤاده

⁽١) انظر : حوانب من سيرة الإمام ابن باز برواية ابن موسى ، لمؤلفة محمد الحمد ص (١٥٤ – ١٥٦) .

⁽٢) من ضمن قصيدة للدكتور محمد تقي الدين الهلالي – رحمه الله – في مدح الشيخ، انظر الإبريزية في التســـعين البازيـــه ص (١٩٩) .

المطلب الثالث

أخلاقهه وأعماله

أولاً : أخلاقــه :

كان الشيخ على قدر عظيم من حسن الخلق ، حتى أصبح من سجيته يتعامل به دون أي تكلف أو تصنع ، فأخلاقه ربانية لا تهدف إلى مقاصد مادية بل هي موافقة للشرع المطهر ، اتخذ من محمد وقله أسوة وقدوة تمثلت في تطبيقه للسنة النبوية علماً وعملاً ، فقد تميز – رحمه الله – برحابة الصدر وسعة البال ، فكان يستقبل الناس صغيرهم وكبيرهم ، حاهلهم وعالمهم ، حاكمهم ومحكومهم بتواضع حم وأدب رفيع ، فهو لا يغضب عند كثرة الأسئلة أو الاستفسارات ويتعامل مع الضعفاء والجهال بكل حلم ،كما أنه يصبر على الزحام وعلى مضايقات بعض النفوس الضعيفة وعلى كثرة إلحاحهم ، لأنه يحمل قلباً رحيماً عطوفاً على الجميع ، لا فظاً ولا غليظاً ، هين لين ، خالق الناس بخلق حسن فالخلق صورة الإنسان الباطنية ، وهو أساس الفضائل وينبوع المكارم وعين فالحمال ، ضبط الشيخ أخلاقه بضابط الشرع ، ووزنها بميزان الدين .

ومن اشهر مزاياه الأخلاقية ، إحسانه إلى الناس ، وبذل المعروف ، والصدق والوضوح ، والصراحة مهما كان الأمر ، وقد اشتهر بالأمانة على دين الله ، فإذا قال ابن باز قولاً اطمأنت النفوس وهدأت الجوانح إلى قوله ، واشتهر بالأمانة على أموال الناس فكانت تدفع له الصدقات والتبرعات وغيرها ليصرفها لمستحقيها ، وما ذلك إلا لثقتهم به ، واشتهر أيضاً بالحلم فقد كان حليماً صابراً متحلداً ، يجبس نفسه ويكظم غيظه ، ويضبط حنقه بالذكر والدعاء حتى ينطفى ما وقع له .

وبالجملة فقد كان – رحمه الله – حريصاً على السنة ملازماً لــــلأدب ، رحـــب الصدر ، طويل الحلم ، أريحي النفس ، حسن الظن عظيم الرجاء واسع الفــــأل

متوكلاً على الله ، مجتهداً في الأسباب ، غيوراً على الحرمات رحيماً بالناس وفيقاً بهم ، لطيفاً معهم ، عطوفاً عليهم ، راغباً في قضاء حوائجهم ، ناصحاً لهم مكرماً إياهم ، محسناً إليهم ، حريصاً على هدايتهم مشتغلاً بنفعهم ، فهو أنفع الناس للناس (١) .

فهذه الأخلاق التي تجلت في شخص ابن باز مدارها على القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح ، حيث نشأ عليها متعلماً وعاملاً ومعلماً ، فسارت في حياته كما يسير الدم في حسمه ، وكيف لا ! وسميره كتاب الله ، ومبيته مناجاة لله ، وهاره دعوة إلى لله ، فرحمه الله رحمة واسعة .

ثانياً: أعماله:

كان للشيخ إسهامات عظيمة في كل أعماله التي تولاها ، وبصمات واضحة منذ توليه القضاء حتى الإفتاء ، وقد تدرجت مسيرته مع العلم والعطاء خلال عدة محطات رئيسة ، قدَّم فيها القدوة والمثال ، واكتسب كثيراً من الخبرات اليي أضافت لشخصيته أبعاداً أكثر شمولية ، فأول عمل تولاه :

1- القضاء بمنطقة الخرج جنوب مدينة الرياض في مدينة الدّلم عام ١٣٥٧ هـ في جمادى الآخرة واستمر فيه حتى عام ١٣٧١ هـ وكان طيلة تلك المدة بالإضافة إلى القضاء يقوم بإمامة الناس والإصلاح بينهم وتفقد أحوالهم وتدريس الطلبة ، فتخرج على يديه الكثير من طلبة العلم الذين تبوأوا مناصب مهمة بعد ذلك .

⁽۱) انظر : الإنجاز في ترجمة ابن باز للرحمة ص (٥٩ – ٦٩)،وسيرة وحياة الشيخ ابن باز للحازمي (١ / ٢٦٨ – ٣٢٩) الإبريزية في التسعين البازية للشتوي ص (٣٠ – ٤٠)، وكتاب علامة الأمة ابن باز دراســــة المنــــهج والعمــــــل للطـــريم ص (٣٧ – ٣٩) وجريدة المدينة في عددها رقم (١٣١٩٣) للباحث .

٢- بعد افتتاح المعاهد العلمية بالرياض ، انتقل للعمل مدرساً فيها وذلك عام ١٣٧٢ هـ ولمدة سنة واحدة ، وبعدها انتقل للتدريس في كلية الشريعة في الرياض عام ١٣٧٣ هـ ليمضي بها سبع سنوات ، وكان في تلك الفترة يؤم المصلين في جامع الإمام تركي بن عبد الله ، ويقوم بإلقاء الدروس في المسجد وفي بيته ، ويلقي المحاضرات والكلمات المتنوعة في المناسبات وغيرها .

٣ - في عام ١٣٨١ هـ انتقل إلى المدينة النبوية عند افتتاح الجامعة الإسلامية وذلك بأمر من شيخه محمد بن إبراهيم مفتي الديار السعودية آنذاك ، ليكون نائباً له في إدارة الجامعة ، ثم تولى إدارة الجامعة نفسها في عام ١٣٩٠ هـ بعد وفاة رئيسها الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - حتى عام ١٣٩٥ هـ وكان خلال وجوده بالمدينة النبوية يلقي الدروس في المسجد النبوي بالإضافة إلى المحاضرات والكلمات والندوات ، ويشارك في الكتابة من خلال الصحف والجحلات .

٤- وفي عام ١٣٩٥ هـ في شوال صدر الأمر الملكي بتعينه رئيساً لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بمرتبة وزير ، فرجع إلى الرياض وتولى إمامة جامع الإمام تركي ، وكان في الوقت نفسه رئيساً للمجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي ، ومجلس المجمع الفقهي ، والمجلس الأعلى العللي للمساجد .

٥- وفي عام ١٤١٣ هـ صدر الأمر السامي بتعينه مفتياً عاماً للمملكة العربية السعودية ، ورئيساً لهيئة كبار العلماء ، ورئيساً للجنة الدائمة للبحوث العلمية ورئيساً لرابطة العالم الإسلامي ، بالإضافة إلى ترؤسه لـدار الحـديث الخيريـة .

أما العضويات التي شارك فيها فمنها:

- حال غياب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز .
- عضوية الهيئة العليا للدعوة الإسلامية في المملكة العربية السعودية .
 - عضوية المجلس الاستشاري للندوة العالمية للشباب الإسلامي .
 - عضوية الصندوق الدائم للتنمية الشبابية .

هذه بعض أعماله الرسمية ، أما أعماله الخيرية التطوعية فله جهود دعوية كـــثيرة لحميع المؤسسات والمراكز الإسلامية المنتشرة في كــافة أنحاء العالم ، كما أن له دعمه الملموس للجهاد الإسلامي ، واهتمامات بجمعيات تحفيظ القـــرآن الكريم الخيرية ودعم الدعاة ومساعدهم وكفالتهم ، كما أن له إهتماماً بهيئات الأمــر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والمساهمة في بناء المساجد وغير ذلك .

وسيأتي مزيد تفصيل ذلك في بيان جهوده الدعوية .

كما تولى - رحمه الله - رئاسة العديد من المؤتمرات العالمية التي عُقدت بالمملكة العربية السعودية، والتي مهدت له ويسرت أمامه سبل الاتصال بالكثير من الدعاة ورجال العلم، وزعماء التجمعات الإسلامية، والشخصيات البارزة في حقل الدعوة الإسلامية، ومعرفة قضايا المسلمين في كل أنحاء العالم (١).

⁽۱) انظر: في أعمال الشيخ: الإنجاز في ترجمة ابن باز للرحمة ص (۱۹۲ – ۲۲۰) ، وكتاب ابن باز الداعية الإنسان ص (۲۷ – ۳۱) ، وكتاب ابن باز بقية السلف من إصدار الندوة العالمية للشباب الإسلامي ص (۱۰ / ۱۱) ، القــول الوحيز لمؤلفه عبد العزيز بن ناصر بن باز ص (۱۶ – ۱۸) ، والممتاز في مناقب ابن باز عائض القربي ص (۲۲ ، 77) ، وحــوانب من سيرة ابن باز للحمد ص (20 - 20) .

المطلب الرابع مرضه ووفاته

أولاً : مرضه :

من طبيعة الشيخ - رحمه الله - أنه كان جلداً صبوراً لا يشتكي ولا يتأوه مع ما مرّ به من أمراض شديدة في أوقات مراحل عمرة ، ومع ذلك لم تثنه عما هو فيه من الجد والاجتهاد ومن الدعوة إلى الله والمثابرة على ذلك حتى أنه في مرضه الشديد أنجز كثيراً من الأعمال الموكلة به .

فمرض وفاته - رحمه الله - بدأ منذ عام ١٤١٩ هـ في شهر رمضان حيث كان يشعر بألم في البطن ، فأشتد به المرض ، فشكلت لجنة طبية بأمر خادم الحرمين الشريفين للنظر في حالته ، وعُرض عليه السفر للعلاج في الخارج في الخارج في الخاوض فأحضر له أطباء من أمريكا وبلجيكا ، فلما حضروا أوصوا بكي المري ، فخف الألم قليلاً ، ثم عاوده بعد شهرين وهو في الرياض ، فدخل المستشفي ثم خرج منه بعد فترة لاستقرار حالته ، ثم أصبحت حالته تتدنى حتى شهر ذي القعدة فنصحه الأطباء بالبقاء في المستشفي ولكن كان قلبه معلقاً بالحج .

وبعد إلحاح شديد من ولى العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز ، ترك الحجم ووكل نائبه الشيخ عبد العزيز آل الشيخ ليقوم مقامه بالحجم ، ثم قام في تأريخ العمرة وبقي في مكة حتى نهاية ذي الحجة ، ثم إنتقل إلى مقره الصيفي بالطائف ، فبدأت صحته بالتدين ، ومع ذلك كانت همته وعزيمته ونشاطه وعمله ، ومزاجه وتفكيره ، وذاكرته ودروسه ومواعظه على ما هي عليه قبل مرضه ، وفي يوم الخميس ، ١٤٢٠/١/٢ هـ أشتد به المرض فنقل إلى المستشفي العسكري بالهداء في محافظة الطائف ، ومع هذا كانت المعاملات تُقرأ عليه والمُستفتون والزوار يتوافدون عليه من كل مكان ، وهـو يستقبلهم

بتهلل وفرح وسعة بال ، واستمر على هذا الحال إلى يوم الثلاثاء ٥٠ /١/ ٢٠ هـ فخرج من المستشفي فاستقبل الناس في بيته وجلس لهم بعد المغرب ليلة وفاته فقُرئت عليه المعاملات ، وردّ على الفتاوى المباشرة والهاتفية وقبل الفجر من يوم الخميس الموافق ١٤٢٠/١/٢٧ هـ يقول ابنه أحمد صلى الشيخ ما شاء أن يصلى في تلك الليلة ، فاضطجع ونام ، وبعد ساعة جلس في فراشه ، فالتفت يميناً وشمالاً ؛ فتبسم ثم اضطجع ، وبعد ذلك ارتفعت نفسه وحشرجت ، فنقلناه إلى مستشفى الملك فيصل بالطائف وهو يردد سبحان الله والحمد الله ولا إله إلا الله والله أكبر .

ثانياً: وفـــاته:

في صباح الخميس الموافق ١٤٢٠/١/٢٧ هـ لفظ أنفاسه وهو في طريقه إلى مستشفى الملك فيصل بالطائف ، ثم نقل إلى ثلاجة القوات المسلحة في الهداء حتى جاء وقت تغسيله وذلك في صباح يوم الجمعة ، فنُقل جثمانه إلى منزله بمكة المكرمة فغُسِّل ، وصلى عليه أهل بيته يتقدمهم فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ مفتى عام المملكة العربية السعودية ، ثم صُلى عليه في المسجد الحرام بعد صلاة الجمعة وذلك بأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود .

وقد أعلن الديوان الملكي خبر وفاته يوم الخميس الذي مات فيه ومكان الصلاة عليه ووقتها ، مع أمر جميع المسلمين في مساجد المملكة بإقامة صلاة الغائب على الشيخ يوم الجمعة الموافق ٢٨ / ١ / ١٤٢٠ هـ فتوافدت الجموع الحاشدة إلى مكة المكرمة لحضور الصلاة عليه ، يتقدمهم ملك المملكة العربية السعودية الملك فهد بن عبد العزيز وولى عهده الأمير عبد الله بن عبد العزيز ، والنائب التاني الأمير سلطان بن عبد العزيز ووزير الداخلية الأمير نايف بن عبد العزيز ، وأمير الرياض الأمير سلمان بن عبد العزيز ، وجمع كبير من الأمراء والوزراء

وأصحاب الفضيلة المشائخ وكبار المسؤلين في الدولة ، مع أعداد غفيرة من المواطنين والمحبين للشيخ وكل هذه الجموع حضرت لأن المصاب عظيم والفاجعة بموته كبيرة ، والرزية به عظيمة ، وأمَّ المصلين إمام المسجد الحرام فضيلة الشيخ محمد بن عبد الله السبيل ، حيث تحدث في خطبته عن فضل العلم والعلماء وذكر بعض مآثر الفقيد ، وعزى الأمة به ، وصبر الناس ، وبعد صلاة الجمعة قدمت الجنازة فعلى النحيب والبكاء والدعاء للشيخ ، فما كادت الجنازة تصل إلى المكان الذي هو أقرب للإمام إلا بشق الأنفس لكثرة الزحام ولقد شهدها آلآف مؤلفة من المسلمين حيث سارت في موكب مُهيب وسط الجموع الغفيرة إلى مقبرة العدل بمكة المكرمة يتقدمهم فضيلة الشيخ محمد بن صالح بن عشيمين وسعة ، وكان ذلك اليوم يوماً مشهوداً للجميع فرحم الله الشيخ رحمة واسعة ، وأسكنه فسيح جناته ، وجعله في الفردوس الأعلى ، وحشره في زمرة الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين (۱).

⁽۱) انظر: حوانب من سيرة ابن باز للحمد ص (0.77 - 0.00) ، سيرة وحياة ابن باز للحازمي (1 / 0.00 - 0.00) ابن باز بقية السلف للندوة العالمية للشباب الإسلامي ص (0.00 - 0.00)، القول الوجيز عبدا لعزيز بن ناصر ص (0.00 - 0.00) ابن باز من الرعيل الأول للعباد (0.00 - 0.00) ، ابن باز دروس ومواقعف للسدحان ص (0.00 - 0.00) . الإنجاز للرحمة ص (0.00 - 0.00) .

المطلب الخامس

رثاؤه:

رُثي الشيخ بمراثي كثيرة شعراً ونثراً ، وامتلأت الصحف والمحلات والدوريات والوسائل السمعية والبصرية بذلك ، كما رثي من فوق منابر الجوامع في أغلب خطب الجمعة وكذلك في الندوات والمحاضرات والأمسيات الأدبية وغيرها .

وهذه علامة واضحة على مكانة الشيخ العظيمة في النفوس والتي غرسها بالحب والإخلاص ، والتواضع ولين الجانب ، فقد تأثر بفقده الصديق والمخالف والقريب والبعيد ، والصغير والكبير ، فكتب الكثير منهم عن الشيخ وفاءً لحقه ونشراً لفضله وذكراً لمحاسنه ، وترحماً عليه فأول من رثى سماحته - رحمه الله خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية وذلك عند ترؤسه محلس الوزراء ، حيث عبر عن عميق حزنه وألمه لوفاة الشيخ واعتبر وفاته حسارة فادحة للأمة الإسلامية التي طالما استفادت بعلمه وحكمته . فأرسل خطاب تعزية لأبناء الشيخ قال فيه : لقد فقدنا بوفاة والدكم إنساناً من أعز الناس بالنسبة لنا ومن أصدق الناس معنا ، ومن أحرص الناس على نصحنا والدعوة إلى الخير والنصح للناس وتوجيههم ... الخ .

ومسمّن رثى الشيخ – رحمه الله – أغلب أفراد الأسسرة المالكة ، ورؤساء الجمعيات الإسلامية في كل من استراليا ونيوزلندا وأمريكا وغيرها من بلدان العالم ، وأغلب أصحاب الفضيلة العلماء والوزراء والدعاة ، والأدباء والسفراء ومدراء الجامعات والأكاديميون والمحبون له .

وهذه بعض النماذج لما قيل في رثاء الشيخ:

قال صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن فهد بن عبد العزيز وزير الدولة وعضو مجلس الوزراء:

الأرض من أطرافها ، وتُلم به جدار الدين والملة . . ذلكم هو فراق إمام أهــل السنة والجماعة ، وحيد عصره ، وعلاّمة زمانه سماحة الوالد الشيخ : عبد العزيز بن باز ، عالم الأمة وداعية العصر، فلن تنساه الأجيال على تعاقبها ، وسيظل بإذن الله حياً بعلمه وعمله وجهاده ودعوته .

وقال مفتي عام المملكة العربية السعودية سماحة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ في رثاء الشيخ: على المسلمين جميعاً الرضاء بقضاء الله والدعاء لفقيدهم بالمغفرة والرحمة فلا شك أن المصاب عظيم، لكن نرجو من الله أن يعوض المسلمين خيراً. وقال الشيخ الدكتور عبد الله التركي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي: من فضل الله عز وجل أنه قد وهب سماحة والدنا وشيخنا العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز من الصفات الحسنة والخلال الحميدة والشمائل الكريمة الشيء الكثير فهو - يرحمه الله - كان في مقدمة علماء الشريعة في المملكة العربية السعودية، بل وعلى مستوى العالم . . وقد بارك الله في علمه ، فانتفع به خلق السعودية ، بل وعلى مستوى العالم . . وقد بارك الله في علمه ، فانتفع به خلق وعن الإسلام والمسلمين (۱) .

⁽۱) انظر : ابن باز في قلوب محبيه لمانع بن حرصان آل حرصان ص (٤٤) ، الأبريزيـــة في التســـعين البازيـــة ص (٢١٤) حوانب من سيرة الإمام ابن باز برواية الموسى لمؤلفه ، الحمد (٥٩٤ – ٦٠٣) ، الإنجاز في ترجمة ابن باز ، لعبد العزيز بـــن يوسف الرحمة ص (٥٢٥ – ٥٣٣) .

أما المراثي الشعرية فكثيرة منها: قصيدة للشيخ الدكتور سعود الشريم إمام وخطيب المسجد الحرام ؟ قال فيها:

جلّ المصاب وزاد همي الخـبر شل القلوب أسى والبين مثلمة عضي الزمـان على هم أقلبه بحري السنون ولا شهر نسائله أيامـها دهـر وليلها سـنة عفاالإمـام ولم تخفـي مآثره شيخ العلوم أبو الأشياخ مجتهد قطب الحديث وطود ياأخا ثقة

حل المشيب بنا والهم والسهر والأرض مظلمة يجتاحها قتر والأرض مظلمة يجتاحها قتر لو صب في حبال لأصدع الحجر مضى محرمها وقد بدا صفر مضى محرمها وقد بدا صفر الم يحين طرب فيها ولا سمر عبد العزيز وهل يخفي لنا القمر ؟! في فذ أريب نجيب وصفده درر طب القلوب له قدر ومعتبر .

وقصيدة للشاعر الدكتور عبد الرحمن العشماوي. قال منها:

حفقان قلب الشعر، أم حفقاني (الشيخ مات) عبارة ما حلتها هو قلعة العلم التي بنيت على مات (ابن باز) للقصائد أن ترى (الشيخ مات) عليه أندى رحمة

أم أنه لهب من الأحرزان الا كصاعقة على الوجدان ثقة بعون الخالق المنان حرزن القلوب وأدمع الأجفان وأجال مغفرة من الرحمن (١).

⁽۱) المصدر السابق ص (۲۷۱) ، حريدة الرياض ، الاثنين ٢ صفر ١٤٢٠ هـ. . والمراثي كثيرة جداً ، منها ما جمــع في مؤلفات ، ومنها ما هو في صفحات الصحف والمحلات ، حيث أخذت الصحف تنشر ما سطرته أيدي العلمــاء ،والأدبــاء والعامة والخاصة ، نظماً ونثراً في رثاء سماحته – رحمه الله – ما يقارب الشهرين أو أكثر ، وقد أفرد فيها مصنفات من أهمها كتاب (ابن باز في قلوب مجبيه لمؤلفة مانع بن خر صان آل خر صان) جمع فيه أغلب مراثي الشيخ الشعرية والنثرية .

المبحث الثاني حياته العلمية

وفيه سبعة مطالب

المطلب الأول : طلبه للعلم.

المطلب الثاني : شيوخه .

المطلب الثالث : دروسه وتلاميذه .

المطلب الرابع : مؤلفاته .

المطلب الخامس : جموده الدعوبة .

المطلب السادس : عقيدته .

المطلب السابع : ثناء العلماء عليه.

المطلب الأول

طلبه للعلم:

لقد نشأ الشيخ ابن باز نشأة علمية قوية ، فانصرف منذ صباه إلى طلب العلم انصرافاً كلياً ، فحفظ وقته وتفرغ للعلم تفرغاً كاملاً وخاصة بعدما كُف بصره بدأ الشيخ في طلبه للعلم بحفظ القرآن الكريم كاملاً وذلك قبل البلوغ ، ثم شرع بعد ذلك بتحصيل سائر العلوم الشرعية ، حيث رُزق منذ نشأته حرصاً تاماً وهمة عالية في طلب العلم ، مع ما منحه الله من ذكاء مفرط وألمعية نادرة ونجابة ظاهرة ساعدته على حفظ العلم وإتقانه .

ومن الأسباب التي ساعدت في نبوغه مبكراً بعد توفيق الله عز وجل ما يلي:

١ - إخلاص النية في طلب العلم . ٢ - النشأة الصالحة حيث نشأ في بيت علم وهدى وإيمان. ٣ - العناية الإلهية والمنحة الربانية التي امتن الله بها عليه .
٤ - الاستعداد الفطري ، وصفاء الذهن ، وحضور البديهة ، وقوة الحافظة .
٥ - استثمار الوقت في الحفظ والبحث والمطالعة .

فأخذ الشيخ في تحصيل العلم وتلقيه على علماء بلده وغيرهم ممن قدم إليها ، كما هي طريقة السلف في طلبهم للعلم ، حيث واظب على دروس العلماء ، فحفظ إلى جانب القرآن الكريم الكثير من المتون العلمية في الفقه والحديث والنحو وسمع كثيراً من الكتب ، منها كتب السنة السنة ومدارج السالكين والثلاثة الأصول وكتاب التوحيد ، وبلوغ المرام وزاد المستقنع و أصول الفقه ومصطلح الحديث ، وقرأ كثيراً في كتب شيخ الإسلام بن تيمية (١)

⁽١) هو الإمام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني ، ولد في الشام سنة ٦٦١ هــ وتوفى بما سنة ٧٢٨ هــ وهو من أكابر علماء أمة الإسلام ، له مؤلفات كثيرة في فنون متنوعة ، أشهرها كتب الفتاوى التي جمعها ابن القاسم النجدي . انظـــر : طبقــات الحنابلة (٧٨٣/٤) .

وتلميذه بن القيم (١)، فحمع بذلك علوماً كثيرة ومتنوعة ، تدل على سعة إطلاعه وتنوع ثقافته ، وقد حصل على إجازات في كتب كثيرة .

وهذا الحرص والتوفيق من رب العالمين حصل الشيخ ابن باز على علم غزير فنفع الله به الناس حيث نذر نفسه لنشر العلم وتعليم الناس وتبصيرهم بأمرور دينهم (٢).

* * *

⁽۱) هو الإمام محمد بن أبي بكر الدمشقي، ولد سنة ٦٩١ هـ ، من أشهر تلاميذ شيخ الإسلام بن تيمية ، حيت لازمه كثيراً واستفاد منه ، له مؤلفات كثيرة في فنون كثيرة توفى سنة ٧٥١ هـ ، بدمشق . انظرر : طبقات الحنابلة (٤٤٧/٤) .

⁽۲) انظر : سيرة وحياة ابن باز للحازمي (١ / ١٩ – ٢١) ، (٣ / ١٠١٧ – ١٠٢١) ، الإنجاز في ترجمه ابـــن بـــاز للرحمة ص (٨٣ – ٩٠) ، وكتاب ابن باز بقية السلف للندوة العالمية للشباب الإسلامي ، ص (٧) .

المطلب الثابي

شيوخه .

تلقى الشيخ ابن باز العلم من عدد كبير من العلماء البارزين في عصره ، فكان حريصاً كل الحرص على تحصيل العلم بالحثو عند ركب العلماء ، وبالدراسة على أيديهم ، وسؤالهم عما يشكل عليه .

فمن هؤلاء العلماء الذين درس عليهم الشيخ وكان لهم أكبر الأثـر في تكوينـه وتحصيله العلمي:

1-1 لشيخ / عبد الله بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله - وهو أول مشايخ الشيخ ابن باز ، قرأ عليه في العقيدة وبعض كتب الفقه ، كعمدة الأحكام ، وزاد المستقنع .

٢- الشيخ / حمد بن فارس بن محمد آل فارس ، ولد سنة ١٢٦٣ هـ و تـ و قي سنة ١٣٤٥ هـ ، و كيل بيت المال في الرياض - وهي بمثابة وزارة المالية حالياً كان يقوم بالتدريس في مسجد الإمام عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب في حي دخنه بالرياض إلى حانب عمله ، قرأ عليه الشيخ النحو في عـام ١٣٤٤ هـ وخاصة كتاب الآجُر ومية

٣-. الشيخ / سعد بن حمد بن علي بن عتيق ، ولد في عام ١٢٦٨ هـ و توفي سنة ١٣٤٩ هـ ، عينه الملك عبد العزيز قاضياً في الرياض على جميع قضاياً البادية ، بالإضافة إلى إمامته للجامع الكبير في الفروض الخمس دون الجمعة فعمل فيه مدرساً بالإضافة إلى عمله في القضاء ، قرأ عليه الشيخ ابن باز في النحو عام ١٣٤٤ هـ وقيل سنة ١٣٤٧ هـ وقرأ عليه أيضاً أبواباً من كتاب التوحيد وكان ابن بازيتني على شيخه ، يقول عنه كان عالماً فاضلاً جليلاً .

٤-. الشيخ / سعد بن وقاص البخاري : قرأ عليه في مكة المكرمة علم
 التجويد والقرآن الكريم وذلك في عام ١٣٥٥ هـ.

٥-الشيخ / محمد بن عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ - رحمه الله - ولد في الرياض عام ١٢٨٣ هـ والمتوفى سنة ١٣٦٧، كان قاضياً في الرياض في عهد الملك عبد العزيز ، قرأ عليه الشيخ في كتب العقيدة وغيرها ٢- الشيخ / صالح بن عبد العزيز بن عبد الرحمن بن حسين بن محمد بن عبد الوهاب - رحمهم الله - قاضي الرياض ، لم تذكر المصادر المترجمة له سنة ولادة ، كان مولده في إحدى بلدان محافظة الخرج ، توفى سنة ١٣٧٢ هـ جلس للتدريس في مسجد الشيخ عبد الرحمن بن حسن ، وقرأ عليه ابن باز كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ثلاثة الأصول و كتاب التوحيد ، وكشف الشيخ محمد بن عبد الوهاب (ثلاثة الأصول و كتاب التوحيد ، وكشف الشيخ عبد الغني بن عبد الواحد الشيفة عبد الغني بن عبد الواحد المستقنع والعقيدة الواسطية ولذلك في حدود سنة ١٣٤٤ هـ - ١٣٤٥ هـ المستقنع والعقيدة الواسطية ولذلك في حدود سنة ١٣٤٤ هـ - ١٣٤٥ هـ المستقنع والعقيدة الواسطية ولذلك في حدود سنة ١٣٤٤ هـ - ١٣٤٥ هـ المستقنع والعقيدة الواسطية ولذلك في حدود سنة ١٣٤٥ هـ - ١٣٤٥ هـ المستقنع والعقيدة الواسطية ولذلك في حدود سنة ١٣٤٥ هـ - ١٣٤٥ هـ المستقنع والعقيدة الواسطية ولذلك في حدود سنة ١٣٤٥ هـ - ١٣٤٥ هـ المستقنع والعقيدة الواسطية ولذلك في حدود سنة ١٣٤٥ هـ - ١٣٤٥ هـ - ١٣٤٥ هـ .

٧- الشيخ / محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف بن عبد السرحمن بن حسن آل الشيخ ، الإمام الأكبر ، الأصولي الفقيه المحدث ، المشهور بالعلم والفضل وقوة الرأي ، وعظيم التجربة وكبير الحكمة والحنكة ، ولد في الرياض سنة ١٣١١ هـ ، مفتي الديار السعودية ، توفى سنة ١٣٨٩ هـ ، لازمه الشيخ ابن باز أكثر من غيره نحو عشر سنين ، من سنة ١٣٤٧ هـ إلى ١٣٥٧هـ أو أكثر في البيت ، وفي المسجد وفي جميع الأوقات ، وتلقى عنه جميع العلوم الشرعية في البيت ، وفي المسجد وفي جميع الأوقات ، وتلقى عنه جميع العلوم الشرعية في الفقه ، والحديث والنحو ، والكتب الستة و غيرها.

يقول ابن باز عن شيخه: (هو أفضلهم عندي وأعلمهم، قرأت عليه كيثيراً حيث كانت مجالسه عامرة بالعلم في المسجد وفي البيت، وكان يجلس بعد صلاة الفجر في المسجد إلى طلوع الشمس، يُقرأ عليه في بلوغ المرام، وفي النحو، وفي زاد المستقنع مختصر المقنع، وفي كتاب التوحيد، ثم الضحى يُقرأ عليه في بيته

المختصرات والمطولات إلى إن يشتد الضحى ثم يجلس بعد الظهر فتقرأ عليه المطولات ، وأنا من جملة من يحضر فيقرأ ويشارك في استماع الدرس وهكذا بعد العصر إلى ما بعد المغرب ، وقد درست عليه الرحبية مرات ، وأخذت عنه علم المواريث ، وقرأت عليه في أصول الفقه ومصطلح الحديث ، وقرأت عليه جملة كتب الشيخ محمد بن عبد الوهاب من كتاب التوحيد ، وثلاثة الأصول والعقيدة الواسطية وكشف الشبهات وأصول الإيمان والإسلام ومختصر السيرة النبوية والكتب الستة ، ومعالم السنن للخطابي عن أبي داود ومدارج السالكين النبوية والكتب الستة ، ومعالم السنن للخطابي عن أبي داود ومدارج الساكين وعناية عظيمة بالطالب بتفقيهه وتوجيهه في جميع الأوقات ، والله لا أعلم ولا وقع في قلبي أحسن منه تعليماً وأكثر منه فقهاً رحمة الله عليه) .

٨- الشيخ / محمد الأمين محمود الشنقيطي ، ولد في مدينة شنقيط في موريتانيا سنة ١٣٩٥ هـ ، وتوفى في مكة في شهر ذي الحجة سنة ١٣٩٣ هـ ، وقد درس عليه الشيخ ابن باز " شرح سلم الأخضري في المنطق " وكان يحضر حلقته في المسجد النبوي في التفسير ما بين عام ١٣٨٨ - ١٣٩٣هـ ، مع أن الشيخ ابن باز كان من كبار العلماء في ذلك الوقت وكان نائباً لمدير الجامعة الإسلامية ثم مديراً لها (١).

⁽۱) انظر في شيوخه: الإنجاز في ترجمة ابن باز ، للرحمة من ص (۹۲ – ۱۱۲) ، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لابن باز مجمع وترتيب د . محمد الشويعر (۱/ ۹) ، القول الوجيز ، لعبد العزيز بن ناصر بن باز ، ص (۱۳ ، ۱۲) ، كتاب سيرة وحياة ابن باز للحازمي (۱/ ۹/ ۱۰۱۰) (7 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1) كتاب ابن باز في قلوب محبيه ، 1 / 1 / 1 / 1 / 1 / 1) وكاب الممتاز في وحياة ابن باز بقية السلف وإمام الحلف ، للندوة العالمية للشباب الإسلامي ، ص (۷ – ۹) وكاب الممتاز في مناقب ابن باز ، عائض القرني ص (۱۲) وكتاب ابن باز نموذج من الرعيل الأول للعباد ص (9 , 7) وكتاب ابسن باز الداعية الإنسان مؤسسة عكاظ للصحافة و النشر ص (1 / 1) ، وكتاب ابن باز و مواقفه الثابتة للفسريح ، ص (1 / 1))

المطلب الثالث دروسه وتلاميذه

أولاً : دروسه :

كان الشيخ حريصاً كل الحرص على نشر العلم، وتبليغ دين الله سواءً كان عن طريق المواعظ أو الخطب أو الدروس العلمية التي تعقد له، فتدريسه للعلم ونشره أصل في منهاجه الدعوي والعلمي، وطريقه في الإصلاح والتغيير والبناء. فطريقة الشيخ - رحمه الله - في دروسه امتداد لمنهج السلف الصالح في العناية بالعلم الشرعي وتأصيله ونشره وتربية الناس عليه، وتصحيح عقائدهم والعمل على تنشئة علماء ربانين يحملون أنوار الشريعة الإسلامية، وينشروها في الأرض ويقومون بالدعوة إلى الله على هدى وبصيرة بالحكمة والموعظة الحسنة.

ودروس الشيخ كانت على أربع مراحل:

المرحلة الأولى :

بعد توليه القضاء في مدينة الدّلم عام ١٣٥٧ هـ إلى عام ١٣٧١ هـ كان نشر العلم أول اهتماماته ، وذلك إلى جانب عمله بالقضاء ، حيث عقد الشيخ حلقات للتدريس في الجامع الكبير ، فأخذ طلاب العلم يتوافدون عليه من كل مكان حتى من بعض الأقطار المجاورة ، من اليمن وفلسطين والعراق والحبشة وغيرها فازداد عدد الطلاب ، مما جعل الشيخ يهتم هم ، وذلك أنه أولاهم عناية فائقة في السكن والتدريس ، وأعطاهم الوقت الكافي لتعليمهم ، حيث قسم أوقاته بين القضاء والتدريس ، فعقد لهم حلقتين في الجامع الكبير ، إحداهما بعد صلاة الفجر : في التوحيد والفقه والحديث والنحو والتفسير ، والثانية : بعد

صلاة المغرب في الفرائض ، وبعد آذن العشاء يبدأ في درس آخر في التفسير كتفسير ابن كثير ، وكانت هناك حلقتان بعد صلاة الظهر وبعد صلاة العصر . المرحلة الثانية : في مدينة الرياض عندما انتقل إليها للتدريس بالمعهد العلمي ثم كلية الشريعة ، حيث نظم خلال هذه الفترة دروساً لطلابه وكان ذلك من علية الشريعة ، حيث سنة ١٣٨٠ هـ ودرس في الجامعة ثلاثة فنون : الفقه والتوحيد والحديث .

فكان مثالاً لرحابة الصدر حيث اعتنى بتوضيح المسائل ، وتربية الطلاب على طريقة الترجيح ولاسيما إذا كانت مواطن الدرس في كل من الحديث والفقه متفقة .

فمثلاً: يدرّس باب الزكاة في الفقه وباب الزكاة في الحديث ، فإذا كانت حصة الفقه قرر المسألة على مذهب الحنابلة بدليلها عندهم ، وإذا كان درس الحديث قرر المسألة على ما تنص عليه الأحاديث ، فإن وافق المذهب كان تأييداً له ، وإذا خالفه أشار إلى وجه الترجيح ، ودعا إلى الأخذ بما يسانده الدليل دون تعصب لمذهب معين .

وامتاز الشيخ وقتها بالاشتغال بكتب الحديث ، وخاصة بلوغ المرام ، بالإضافة إلى نزهة النظر في شرح نخبة الفكر وغيرها .

أما كتب الحديث التي قام بتدريسها فهي كما قال ذلك عن نفسه: فواقع تدريسي في الحديث ، درس في الصحيحين ، ودرس في سنن أبي داود وسنن الترمذي ، ودرس في سنن النسائي ، ودرس أيضاً في سنن ابن ماجة ، ودرس في سنن الدارمي ، ودرس في مسند أحمد ، ودرس في فتح الرباني للساعاتي . أهسوغير ذلك من الدروس ، حيث إجتمع عليه خلالها أفاضل الطللاب وخيار التلاميذ .

المرحلة الثالثة: في مدينة رسول الله على وذلك من عام ١٣٨١ هـ حتى عـام ١٣٩٥ هـ عندما كُلف من شيخه محمد بن إبراهيم بترولي إدارة الجامعة وتأسيسها هناك ، حيث رتب في هذه المرحلة دروسه في الجامعة والحرم النبوي حيث كانت الجامعة تستقطب أخلاطاً من جنسيات إسلامية متنوعة تتوافد إليها من كل مكان ، بالإضافة إلى جم غفير من المقيمين والحجاج والمعتمرين والزائرين والطلاب الوافدين للجامعة ، وهذه المرحلة تعتبر أفضل مراحل حياتــه حيث أجتمع له ما لم يكن من قبل من العلوم والمعارف والعلاقات والاتصالات. الموحلة الوابعة : في مسقط رأسه بمدينة الرياض بعد أن عاد إليها مرة ثانية رئيساً لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ثم مفتى عام للملكة العربية السعودية ، وبرتبة وزير ، وذلك من عام ١٣٩٥ هـ حتى توفاه الله ، قام خلالها بتنظيم الحلقات العلمية ، فاحتمع له جهم غفير لا يحصى من الطلاب وذلك بالجامع الكبير بالرياض ، وانتظمت هذه الدروس على هذا النحو ما يقــارب ، أربعة أيام في الأسبوع ، كلها بعد الفجر يوم الأحد والاثنين والأربعاء والخميس ، ثم زاد درساً خامساً بعد الجمعة في منزله والدروس المسائية يوم الأحد بعد المغرب وبعد صلاة العصر وبين الأذان والإقامة من صلاة العشاء وتنتقل معه هذه الدروس عند ذهابه للحج في مكة المكرمة وبعدها إلى الطائف فيزداد الإقبال على الدروس في الصيف وذلك لكثرة المصطافين بما ، فقرئ عليه كتب كــثيرة منها الكتب الستة ومسند الإمام أحــمد ، وموطأ الإمـام مالك وسنن الدارمي وصحيح ابن حبان ، وتفسير ابن كثير ، وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيميه وزاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم ، والأصول الثلاثة مع كتاب التوحيد وكشف الشبهات وفتح المجيد ، وشروط الصلاة ، والقواعد الأربع ، ومسائل كتاب التوحيد كلها للإمام محمد بن عبد الوهاب قُرئت عليه مرات كثيرة وكذلك الدُّرر السُّنية في الأجوبة النجدية لابن القاسم النجدي وإغاثة اللَّهفان من مصائد الشيطان وجلاء الأفهام لابن قيم الجوزية ، والعقيدة الواسطية لابن تيمية والجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم بالإضافة إلى الوابل الصيب ومفتاح دار السعادة ، وشرح السنة للبغوي ، وإرواء الغليل بتحريج أحاديث منار السبيل للألباني ، ومنتقى الأخبار لشيخ الإسلام ابن تيميه ، والإحكام شرح أصول الأحكام للشيخ ابن قاسم النجدي ، ونزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ، والاستقامة لابن تيمية ، وبلوغ المرام للحافظ ابن حجر والفتوى الحموية لابن تيميه ، والسنن الكـــبرى للنســائي والعقيــدة الطحاوية والرحبية في الفرائض ، ورياض الصالحين للنووي ، والألفية في الحديث للحافظ العراقي ، والفوائد الجلية في المباحث الفرضية لابن باز وعمدة الأحكام للحافظ عبد الغني المقدسي ، والبداية والنهاية للحافظ ابن كثير وكتاب التوحيد لابن خزيمة ، والروض المربع مع حاشية ابن قاسم ، ووظائف رمضان الملخــص من لطائف المعارف للحافظ ابن رجب من تلحيص وزيادة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ، وهناك كتب مساندة كتقريب التهذيب والكاشف للنهيي والقاموس للفيروزبادي وغيرها ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لشيخ الإسلام ابن تيميه ، وتفسير البغوي ، والبداية والنهاية لابن كثير بالإضافة إلى الفتاوى بعد كل درس سواء كانت عامة أو خاصة تتعلق بالدرس كالمسائل العلمية وغيرها.

وكان الشيخ - رحمه الله - مثالاً حياً في تدريس الطلاب وإيراد الأدلة الواضحة من الكتاب والسنة وكلام أهل العلم المحققين ، كما امتاز بحرصه الشديد في دروسه من حيث إيصال المعلومات للدارسين بطريقة واضحة لا تعقيد فيها ولا غموض ، فهو قليل الخروج عن الدرس ، وكثير ما يتراحم ويدعوا لأهل العلم ويمتاز أيضاً في دروسه بالتحقيق العلمي في المسائل ، والتبصر في الأحكام ، وعند ورود إشكال في مسألة من المسائل ، أوشك في الحكم على راو ، وعد طلابه

بمراجعة الموضوع والمزيد من التأمل والنظر في مراجعته مرة أخرى ، وإذا سُـئل ولم يتضح السؤال أو المراد منه طلب إعادة السؤال مرة أُخرى ، أو استفصل منه عند الحاجة ، ومن عطفه على طلابه وحسن خلقه أنه لا يغضب عند مداخلاتهم إثناء شرح الدرس أو التعليق عليه أو الإجابة على الأسئلة .

أما طريقة شرحه للدرس ، فإن كانت في المتون المختصرة ، فيُقرا عليه جزء معين ثم بعد ذلك يشرح ما قُرئ عليه ، أمّا الكتب المطولة المشروحة وغيير المشروحة فيقوم بالتعليق على ما تيسر منها إثناء القراءة ، وتشمل تعليقاته توضيح الكلمة أو شرحها ، وزيادة ما غفل عنه القارئ ، وتصويب الأخطاء مع التدقيق في صحة الأحاديث رواية وسنداً ، متناً ونصاً ، دراية وفقها مختاراً من الأقــوال أصحها ، مع عضده بالدليل الصحيح ، جامعاً بين النصوص والروايات ، ناظراً فيها بقواعد الأصول وضوابط الفقه مع نقد وردّ قول المؤلف إذا خالف الكتاب والسنة ، فهو لا يذم مخالفاً ، ولا يسب معارضاً ، بل يدعو لهم بالرحمة والهداية ومع هذا الشرح فإن الشيخ لا يشقق المسائل ، ولا يفرض فرضيات لا فائدة منها بل إن كلامه يفهمه الجميع لسهولة عبارته ووضوحها وإذا مرّت بعض المباحث المبحث وأصدر الحكم على المسألة بقوله ؛ الصواب كذا ، أو الصحيح كذا وفي ختام كل كتاب يترحم على مؤلفه ، وأحياناً يكلف بعض تلاميذه بالبحــث في إحدى المسائل الحديثية أو الفقهية ، ثم تُقرأ عليه بعد تحضيرها ، وتارة يقول تأملت ما قلته في مسألة كذا وكذا ، وتبين لي أن الصواب فيه كذا وعندما تمر آية رحمة سأل الله من فضله ، وإذا مرت آية عذاب استعاذ بالله وأحياناً يقوم بشرح بعض المسائل عملياً ؛ كمسح الرأس في الوضوء ، أو استعمال السواك على الطريقة الصحيحة ومع هذا فهو مواظب على الدروس لا يتخلف عنها مع كثرة منذ تولى الشيخ ابن باز – رحمه الله – القضاء في الدلم من عام ١٣٥٧ هـ إلى أن توفاه الله عام ١٤٢٠ هـ وحل همة نشر العلم ، والدعوة إلى الله عز وحل فتتلمذ على يديه أناس كثير ، منهم من مات ومنهم لا يزال على قيد الحياة ومنهم من كان من الهند والباكستان ، واليمن والشام والعراق ، ومصر والسودان والجزائر والمغرب وموريتانيا وتركيا والحبشة وإريتريا ، وغيرها من دول العالم فحيثما حلّ في مكان تسابق عليه الطلاب للاستفادة من علمه الغزير في جميع الفنون .

ففي الدّلم من عام ١٣٥٧ هـ إلى ١٣٧١ هـ تتلمذ عليه الكثير من الطلاب سأذكر من أشتهر منهم:

1- الشيخ / راشد بن صالح بن حنين ، المستشار بالديوان الملكي وعضو هيئة كبار العلماء ، وعضو مجلس القضاء الأعلى ، وهو من كتّاب الشيخ ، ومن أكثر الطلاب ملازمة له .

٢- معالي الأستاذ / عبد العزيز بن عبد الله السالم أمين عام مجلس الوزراء ، لـــه
 اهتمامات بالأدب والعلم ، محب للعلماء وطلبة العلم معروف بالخير والفضل .

⁽۱) انظر في دروسه: الإنجاز في ترجمة ابن باز للرحمة ص (٤٢٣ – ٤٤٥) ، علماء ومفكرون عرفت للمحدوب ص (١٢) ص (٧٩) الإبريزية في التسعين البازية ، للشتوي ، ص (٦٢ – ٦٥) ، الإمام ابن باز دروس ومواقف للسدحان ص (١٦) (77 - 77) سيرة ابن باز للحازمي (1 / (77 - 77) + (77 - 77) ، ابن باز في الدلم للسبراك ، ص (٣٥ – ٥٠) ، الإلمام بن باز للحيّان ، ص (٥٥ – ٥٦) ، ابن باز دراسة في المنهج والعمل للطريم ص (٥٠ ، ١١٤) ، القول الوجيز ، لعبد العزيز بن ناصر ابن باز ص (٢٤ ، (77)) .

٣- الشيخ / عبد الله بن حسن بن قعود ، عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللحنة الدائمة للإفتاء سابقاً ، وهو أحد كبار العلماء المعروفين المتميزين بالعلم .

٤- الشيخ / عبد الرحمن بن ناصر البراك ، المدرس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، وأحد كبار العلماء في العقيدة وأصولها .

٥- معالي الشيخ / عبد الله سليمان المسعري ، رئيس ديوان المظالم سابقاً .

7- الشيخ محمد بن زيد آل سليمان رئيس المحاكم الشرعية في الدمام ، وعضو هيئة كبار العلماء ، وأحد العلماء الأفاضل الذين لهم مكانة حميدة ومنزلة رشيدة يمتاز بالتواضع وطيب المعشر ، وجميل الأخلاق .

وأما الذين تتلمذوا على يديه عندما انتقل إلى الرياض للتدريس في كلية الشريعة واللغة العربية من عام ١٣٧٢ هـ - ١٣٨٠ هـ فأعداد كثيرة لا تحصى منهم أغلب كبار العلماء في المملكة ، وغيرهم من الوزراء والمسؤولين في الدولة فمن أشهرهم:

1- سماحة المفتي العام ، ورئيس هيئة كبار العلماء ، ورئيس اللجنة الدائمة للإفتاء والرئيس العام لإدارات البحوث العلمية والإفتاء ، العلامة الفقيه ، والخطيب المفوه الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله بن محمد بن عبد اللطيف بن عبد السرحمن بن حسن بن الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

٢- الشيخ / عبد العزيز بن محمد آل عبد المنعم ، أمين عام هيئة كبار العلماء وهو أحد الفضلاء المعروفين بالعلم والفضل ، كان الشيخ ابن باز يستشيره في كثير من الأمور .

٣- عبد الله بن عبد الرحمن بن غديان ، عضو هيئة كبار العلماء ، وعضو اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، وأحد كبار المفتين أصولي فقيه متبحر .

٤- سماحة الشيخ / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - أحد كبار العلماء
 المعروفين ، وأحد كبار المفتين في العالم الإسلامي ، مفسر أصولي فرضي نحــوي

فقيه ، لازم شيخه ابن باز في المعهد والكلية والمسجد ، كان يعمل إماماً للجامع الكبير في عنيزة ومدرساً بفرع جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم توفي سنة ١٤٢١ هـ. .

٥- الشيخ / صالح بن عبد الرحمن الأطرم ، عضو هيئة كبار العلماء ، وعضو الإفتاء ، والمدرس بكلية الشريعة بالرياض ، فقيه متمكن ، له علم واسع وخاصة في فهم مصطلحات الحنابلة .

7- الشيخ / صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى ، وعضو هيئة كبار العلماء ، وأحد العلماء المشهورين ، وصاحب الدروس اليومية في شهر رمضان المبارك بالمسحد الحرام ، من أعلام الفتوى في بلادنا .

٧- الشيخ / عبد المحسن بن حمد العباد البدر ، شيخ المدنية النبوية بعد شيخه ابن باز ، المحدث الفقيه ، عالم المدينة النبوية ، يعمل إلى الآن مدرساً بالمسجد النبوي اشتهر بالفضل والعلم ، والدعوة والتدريس والتصنيف .

٨- الشيخ / صالح بن فوزان آل فوزان ، المدرس بكلية الشريعة في الرياض سابقاً وعضو هيئة كبار العلماء ، وعضو اللحنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ،وأحد كبار العلماء المعروفين في أوساط العالم الإسلامي ، وأحد كبار المفتين ، له باع طويل في فهم العقيدة ولقد كان الشيخ ابن باز يحيل إليه مسائل العقيدة والكتب المتعلقة ها .

٩- الشيخ / صالح بن غانم السدلان ، المدرس بكلية الشريعة في الرياض ، فقيــه أصولي ، له دروس وبرامج دعوية في وسائل الإعلام .

• ١- الشيخ الفقيه الأصولي / عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي ، ووزير الشئون الإسلامية والأوقاف سابقاً وعضو هيئة كبار العلماء ، له مشاركات إسلامية محلية وعالمية .

11- الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع قاضي التمييز سابقاً ، وعضو هيئة كبار العلماء ، وعضو مجلس الأوقاف الأعلى ، صاحب الفتاوى المرئية والمسموعة في العالم الإسلامي ، أحد كبار العلماء المشهورين والمعروفين بالعلم والفضل ، له مشاركات في المجامع الفقيهة والندوات وله حضور متميز .

17- الفقيه الداعية أحد أعمدة الفتوى في هذه البلاد فضيلة الشيخ / عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين ، عضو الإفتاء سابقاً ، أحد العلماء البارزين له مشاركات متميزة في التدريس وهو من الحفاظ المتقنين .

أما طلاب الشيخ في المدنية النبوية وذلك من عام ١٣٨١ هـ - ١٣٩٥ هـ والذين درسوا عليه في الجامعة الإسلامية أو بالمسجد النبوي فمن أشهرهم:

1- الشيخ الدكتور / بكر بن عبد الله أبو زيد ، عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللحنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، صاحب المؤلفات المعروفة والتصانيف المشهورة .

٢- الشيخ / محمد بن ناصر العبودي ، الأمين العام المساعد لرابطة العالم الإسلامي ، وصاحب الرحلات المتعددة إلى بلاد العالم الإسلامي ، صاحب مناشط خيرية ، وجهود دعوية .

-7 الشيخ / صالح بن سعد السحيمي ، الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية له دروس متعددة وجهود دعوية ، وصاحب مؤلفات قيمة .

٤- محمد بن المحذوب بن مصطفي - رحمه الله - كان مدرساً بالجامعة الإسلامية له مؤلفات قيمة ورصينة في محملها ، أديب بارع وقلمه سيال أقوى من لسانة صاحب الكتاب المشهور (علماء ومفكرون عرفتهم) توفى سنة ١٤٢٠هـ
 ٥- الدكتور / على بن مرشد المرشد ، الرئيس العام لتعليم البنات سابقاً .

أمّا تلاميذ الشيخ بعد رجوعه إلى الرياض رئيساً عاماً لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، ثم مفتياً عاماً للمملكة العربية السعودية وذلك من عام ١٣٩٥ هـ حتى توفاه الله فأعداد كثيرة لا تُحصى ، أذكر بعضاً من أشهرهم:

١- الشيخ / عبد العزيز بن عبد الله الراجحي ، المدرس بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ، وأحد العلماء المعروفين بسعة العلم ، والزهد والتواضع ، لنه جهود دعوية ونشاط تعليمي مكثف وخاصة في العُطل والإجازات

٢- الشيخ الدكتور/ سعود بن إبراهيم الشريم - إمام وخطيب المسجد الحسرام ووكيل كلية الشريعة للدراسات العليا والبحث العلمي وعضو هيئة التدريس بقسم القضاء في الكلية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، له دروس ومحاضرات ومشاركات دعوية ومؤلفات علمية .

٣- الدكتور / عمر بن سعود العيد عضو هيئة التدريس بجامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، وأحد الدعاة المعروفين بالإطلاع الواسع في السيرة ونحوها وهو صاحب علم وفصاحة وبلاغة في البيان .

٤- الشيخ الفاضل / عبد العزيز بن محمد السدحان ، المحاضر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، له جهود دعوية متميزة ومؤلفات قيمة ، صاحب فهم وإطلاع واسع في التاريخ وتراجم الرجال .

الداعية المعروف الشيخ / سعد بن عبد الله البريك ، المحاضر بكلية المعلمين
 بالرياض ، مشهور بخطبه ومحاضراته وأنشطته الدعوية والخيرية .

7- الشيخ / عبد المحسن القاسم إمام وخطيب المسجد النبوي ، والقاضي عحكمة المدينة المنورة .

٧- الشيخ / سعيد بن وهف القحطاني ، أحد الدعاة الصادقين ،صاحب المؤلفات الكثيرة منها (حصن المسلم) الذي انتشر في الأمصار وتُرجم لعدة لغات .

وفق الله الجميع لكل خير ، وجعلهم خير خلف لخير سلف ، وبارك في جهودهم ونفع الله بهم .

وإن كنت قد أكثرت من ذكر بعض تلاميذ الشيخ فإن ذلك من أجل بيان فضل هذا الشيخ - رحمه الله - عليهم حيث نفع الله بهم فمنهم الداعية والخطيب والمؤلف وغير ذلك ، حيث منحه الله التوفيق والبركة في العلم والعمل ، فكان فضله عاماً على جميع المسلمين في أرجاء المعمورة (١).

⁽۱) انظر : تلاميذ الشيخ : الإبريزية في التسعين البازية ، للشتوي ص (۷۰ – ۷۰) ، القول الوحيز ، لمؤلفه عبد العزيز بسن ناصر بن باز ص (۳۳ – ٤٦) ، الإنجاز في ترجمة ابن باز ، للرحمة ، ص (۱۱۷ – ١٦٦)، سيرة وحياة الشميخ ابسن بساز للحازمي ص (٦٩ – ٩٠) .

المطلب السرابع

مؤ لفاته:

إهتم الشيخ بنشرالعلم عن طريق التدريس والوعظ والإرشاد ، وحلقات القراءة والفتوى ، والردود على المخالفين ، بالإضافة الى الرسائل وبعض التعليقات والحواشي ، والتوجيهات والمقالات والرسائل الخاصة التي عندالناس حيث تعد بالمئات ، ومع ذلك فباب بيته ومكتبه مفتوح ليلاً ولهاراً فلم تمنح له الفرصة للتفرغ والتأليف ، لأنه يرى أن الدعوة بالخروج إلى الناس ومخالطتهم ، ودعوهم والصبر على ذلك حير من الاحتجاب عنهم .

ومع ذلك فإن له مؤلفات كثيرة منها المطبوع المتداول بين الناس ومنها الذي لم يخرج بعد .

وإذا أمعنا النظر في هذه المؤلفات يتبين لنا مدى الثقافة المتنوعة والإلمام الواسع الذي كان يتمتع بها ، في علوم الشريعة بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية وغير ذلك ، وهذا من نتاج اختلاطه بالمجتمع ، وجلوسه المستمر بين العامة واستماعه للشكاوى وعدم انقطاعه عن حلقات العلم تعلماً وتعليماً فوقف بيذلك علي حاجات المجتمع المختلفة .

فهو يكتب في العقيدة فينبه إلى البدع والمنكرات ، ويكتب في الفقه من عبادات ومعاملات ، ويكتب في الحديث وفي الأذكار والتراجم ، وفي شئون المرأة ، وفي التشريع والجهاد والدعوة ، وعن الشباب والزواج ، وعن حماية السدين بسدرء الشبهات عنه ، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي الغسزو الفكري والقومية والحداثة وغيرها من المواضيع المختلفة والمتنوعة .

فمن هذه المؤلفات:

١- الفوائد الجلية في المباحث الفرضية . صدرت طباعته الأولى عام ١٣٥٨ هـ
 من المطبعة السلفية بالقاهرة . وطبع بعدها عدة طبعات .

التحقيق والإيضاح لكثير من مسائل الحج والعمرة والزيارة على ضوء الكتاب والسنة. يقول عنه مؤلفه: (هو أهم مؤلفاتي وأنفعها) وقد جمعه في عام ١٣٦٣ هـ عندما كان قاضياً في الخرج، ثم زاده وبسطه بعد ذلك وطبع طبعات كثيرة لا تحصى، وتُرجم إلى عدة لغات، وكثيراً ما كان يُقررا عليه فيضيف إليه ويحذف منه ويقول ما أضعف العبد. طبع الطبعة الأولى عام ١٣٦٤ هـ من الطبعة السلفية بالقاهرة.

٣- الجواب المفيد في حكم التصوير . صدرت طبعته الأولى عام ١٣٧٤ هـ والثانية عام ١٣٧٦ هـ وطبع بعدها عدة طبعات .

3- التحذير من البدع . ويشتمل على أربع مقالات (حكم الاحتفال بالمولد النبوي ، وليلة الإسراء والمعراج ، وليلة النصف من شعبان ، وتكذيب الرؤيا المزعومة من حادم الحجرة النبوية المسمى الشيخ أحمد) . صدرت طبعته الأولى عن دار الاعتصام في القاهرة عام ١٣٧٨ هـ وطبع بعده عدة طبعات .

٥- الإمام محمد بن عبد الوهاب : دعوته وسيرته . صدر من الدار السعودية للنشر عام ١٣٨٥ هـ بعنوان (الشيخ محمد بن عبد الوهاب) وأصلها محاضرة ألقاها المؤلف عندما كان نائباً لرئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .

7- حاشية مفيدة على فتح الباري ، وصل فيها إلى كتاب الحج حيث قرأ الشيخ أصله تصحيحاً وتعليقاً ، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي وأخرجه وطبعه محب الدين الخطيب ، بيروت ، دار المعرفة ١٣٩٠ هـ.

٧- الأدلة النقلية والحسية على امكان الصعود إلى الكوكب وعلى حريان الشمس وسكون الأرض. صدرت طبعته الأولى عام ١٣٩١ هـ من مطبوعات الجامعة الإسلامية.

٨- موقف اليهود من الإسلام وفضل الجهاد في سبيل الله . طبع في جدة الدار السعودية للنشر ١٣٩٢ هـ.

9-. إقامة البراهين على حكم من استغاث بغير الله أو صدق الكهنة والعرافين. طبع بمكة المكرمة ، بمطابع دار الثقافة عام ١٣٩٣ هـ ثم توالت له عدة طبعات. ١٠- ثلاث رسائل في الصلاة (كيفية صلاة النبي ، وحوب أداء الصلاة في جماعة ، وأين يضع المصلى يديه حين الرفع من الركوع) من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في عام ١٣٩٦ هـ ثم طبعت بعدها عدة طبعات متتالية ١١- حكم الإسلام فيمن زعم أن القرآن متناقض أو مشتمل على بعض الحرافات ، أو وصف الرسول على يما يتضمن نقصه أو الطعن في رسالته والرد على الرئيس أبو رقيبة فيما نسب إليه من ذلك . من مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٩٦ هـ .

17- نقد القومية العربية على ضوء الإسلام والواقع . المكتب الإسلامي بيروت . 15.٠ هـ وطبع بعدها عدة طبعات .

١٣- وجوب العمل بسنة الرسول ﷺ وكفر من أنكرها والدعوة إلى الله وأخلاق الدعاة .الرياض ، دار الإفتاء ١٤٠٠ هـ

١٥ - حكم السفور والحجاب ونكاح الشغار . الرياض ،دارالإفتاء ١٤٠١هـ .
 ١٦ - لتبرج وخطر مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله، الرياض مكتبة السلام العالمي ، القاهرة ١٤٠١هـ .

١٧ - العقيدة الصحيحة وما يضادها . الرياض ، دار الإفتاء ١٤٠٣ هـ. .

11- الدروس المهمة لعامة الأمة . الرياض . وزارة الطيران والمفتشية العامية وإدارة الشئون الدينية للقوات المسلحة ١٤٠٤ هـ. .

١٩ - فتاوى تتعلق بأحكام الحج والعمرة والزيارة، الرياض دارالإفتاء ١٤٠٨هـ

· ۲- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة . جمع الدكتور محمد بن سمعد الشويعر الرياض : دار الإفتاء ، ١٤٠٨ هـ ، وقد خرج منها عشرون مجلداً .

٢١ - وجوب تحكيم شرع الله ونبذ ما حالفه . الرياض ، دارالافتاء
 ١٤٠٩هـ (١) .

٢٢ - تحفة الأخيار ببيان جملة نافعة مما ورد في الكتاب والسينة مين الأدعية
 والأذكار الرياض . دار الإفتاء ، ١٤٠٩ هـ .

٢٣ - رسالتان موجزتان في الزكاة والصيام. الرياض، دار الإفتاء ١٤١٠ هـ.
 ٢٤ - فتاوى اللحنة الدائمة بالاشتراك مع أعضاء اللحنة وقد خرج منها سبعة عشر مجلداً كبيراً والبقية قيد الطبع، طبعت الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

٢٥ - وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. الرياض دارالعاصمة ١٤١٢ هـ ٢٦ - تحفة الإخوان بأجوبة مهمة تتعلق بأركان الإسلام أشرف على جمعه وطبعه الشيخ محمد الشائع ط ١عام ١٤١٤هـ دارالفائزين بالرياض ط ٢عام ١٤١٦هـ ١٢٧ - كتاب الطلاق. وقد صدر منه الجزء الأول من إعداد د. عبدالله الطيار والشيخ محمد الموسى ، الطبعة الأولى عام ١٤١٧هـ دار الوطن .

٢٨- إيضاح الحق في دخول الجني في الإنسي والرد على من أنكر ذلك.
 الطائف مكتبة الصديق ١٤١٧ هـ.

٢٩ فتاوى نورٌ على الدرب . من إعداد الدكتور عبدالله الطيار والشيخ محمد
 الموسى ، مطابع الحميضي بالرياض الطبعة الأولى عام ١٤٢٠هـ.

٣٠- وجوب لزوم السنة والحذر من البدعة ^(١)

وللشيخ - غير - ما ذكر كتابات كثيرة منثورة تحتوي على فتاوى وردود وتعقيبات وغيرها منشورة في المحلات والصحف والدوريات ، وهناك تعليقات كثيرة جداً على الكثير من الكتب ، ومكتبته مليئة بمثل هذا (٢)، وهناك العديد من الفتاوى الخاصة المكتوبة لأشخاص معينين بالإضافة إلى الكثير من الاملاءات والتقديمات والأشرطة المسجلة في شرح المتون العلمية والمحاضرات العامة والأشرطة المسجلة للبرامج الإذاعية كفتاوى نور على الدرب فقد بلغت ٦٤٧ شريطاً بالإضافة إلى التعليقات على الحاضرات والندوات (٣).

فهذه المؤلفات والآثار لو جُمعت لصارت مجلدات ضحمة جداً ، ولنفع الله بها . وأسأل الله أن يقيض لها من يجمعها حتى تكون أنموذجاً مثالياً يليق بمقام هذا الإمام رحمه الله رحمة واسعة ونفعه بما كتب وجعله في ميزان حسناته .

⁽١) للاستزادة والتوسع في مؤلفاته ينظر في مؤلفات الشيخ ابن باز لمحمد حير يوسف ، الناشر دار ابن حزيمة ، وجوانب من سيرة الإمام ابن باز ، محمد إبراهيم الحمد ص (٥١-٥٥) ، الأبريزية في التسعين البازية ، إبراهيم الشـــتوي ص (٦٦- ٦٩) سيرة وحياة ابن باز ، للحازمي ص (١/ ٥٨- ٦٧) .

⁽٢) انظر : جوانب من سيرة ابن باز برواية محمد بن موسى للحمد ص (٥٤).

⁽٣) انظر: المصدر السابق ص (٥١ - ٥٥) .

المطلبب الخامس

جهوده الدعوية:

للشيخ ابن باز قدم راسخة في الدعوة إلى الله عز وجل ، فالدعوة تجري في عروق الشيخ ، فكل وقته دعوة إلى الله ، وهم الدعوة وتبليغ دين الله وإرشاد النساس ونفعهم أطار النوم من عينه ، فمن قبيل الفجر إلى هزيع من الليل يستوي في ذلك أيام الجمع والعيدين وغيرها صيفاً وشتاء مقيماً ومسافراً ، بل حتى قبيل وفات بأربع ساعات فقط كان حالساً للناس في منزله يرد على أسئلة المستفتين وعلى الرسائل والخطابات ، وقضايا الطلاق ، وسخر ماله وجهده ووقته في سبيل الدعوة إلى الله ، وما كان عمله ينتهي بمجرد مغادرته مقر العمل ، فهو يعمل في الدعوة إلى الله ، وما كان عمله ينتهي بمجرد مغادرته مقر العمل ، فهو يعمل في الميارته أو حتى في الطائرة بل وهو على سرير المستشفى وفي أشد حالات مرضه يقول لمرافقيه اقرؤا علي رسائل الناس وأسئلتهم ، ومع ذلك لا يوجد وقت لديه يقول لمرافقيه اقرؤا علي رسائل الناس وأسئلتهم ، ومع ذلك لا يوجد وقت لديه الا وشغله بوظيفة لله ، فكل أرض وطأها قام فيها بواجب الدعوة إلى الله وكل محلس حلسه عطره بذكر الله والدعوة إليه .

لقد قام بالدعوة واعظاً ومرشداً ، ومحاضراً ومعلماً ، ومحتسباً ومصلحاً ، وقدوة وإماماً ، ومشجعاً ومعيناً ، ومؤيداً ونصيراً ، همة عالية يعجز عنها الجم الغفير من الناس ، عمل ٥٨ سنة لم يأخذ إجازة واحدة ، استطاع أن يتعامل مع الناس في الداخل والخارج على اختلاف أعمارهم وثقافتهم ومناطقهم ، فهو قمة في العطاء العلمي ، وذروة في التدفق الفقهي ، وسنام في العون الخيري ، نفس مؤمنة لا يساومها سأم وهي تتلذذ بالذكر وتتقوى بالطاعة ، إنه وجد في الدعوة والعمل راحة وفي العطاء سعادة وفي البذل جبوراً ، وفي العون بحجة ، وعندما أشاروا

عليه بأخذ إحازة من العمل الوظيفي للراحة قال: (الراحة في الجنة إن شاء الله)(١).

تجاوزت همومه بلده وذلك بوقوفه مع كل المسلمين في أقطار الأرض ، نشر دعوته أيضاً عن طريق وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة ، فقد التزم حرحمه الله – بالعناية في لمشاركة في الصحف بالمواعظ والتوجيهات وعن طريق الإذاعة منذ ربع قرن من الزمان يقدم فيه فتاوى (نور على الدرب وشرح كتاب (المنتقى من أحبار المصطفى) لجحد الدين أبي البركات عبد السلام ابن تيميه حد شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ، وقد نفع الله بهده المشاركات نفعاً عظيماً .

وأيضاً عن طريق المؤتمرات واللقاءات والتجمعات الكبيرة ، فهو من أنشط الناس اليها ، حتى لا يكاد يتخلف عن شيء دعي إليه منها إما حضوراً أو محاضرة أو افتتاحاً أو تعليقاً أو استفتاءً أو رئاسة (٢).

كما أن له عناية أيضاً بإلقاء الدروس والمحاضرات والمواعظ عن طريق الهاتف سواء في داخل البلاد أو خارجها يقول د. صهيب حسن عبد الغفار إمام مسجد التوحيد في لندن (.. تشرفت غير مرة بنقل كلام الشيخ إلى اللغة الإنجليزية مباشرة، في محاضرة له عن طريق الهاتف، ثم الرد على أسئلة المستمعين من خلال مكتب مسجد التوحيد بلندن، وقد رُبط هذا اللقاء الهاتفي بعديد من المراكز الإسلامية في بريطانيا وأوربا) (٣).

⁽١) انظر : سيرة وحياة الشيخ ابن باز ، للحازمي (٧٠١/٢) .

⁽٢) انظر: الإبريزية في التسعين البازية ، للشتوي ، ص (٩٣ ، ٩٤) .

⁽٣) انظر : حريدة الشرق الأوسط ، الاثنين ١٩٩٩/٦/١٤ م بعددها رقم (٧٥٠٣) .

وللشيخ - رحمه الله - عدة أنشطة دعوية وخيرية تصب كلها في قالب الدعوة إلى الله عز وجل وذلك من خلال الاهتمام بأمور المسلمين الدينية والدنيوية فمنها على سبيل المثال لا الحصر:

١ - إشرافه على دار الحديث الخيرية بمكة المكرمة ودعمه لها .

Y- دعمه للمؤسسات والمراكز الإسلامية ، المنتشرة في كافة أنحاء العالم الإسلامي والتي تقوم بأمور التعليم والدعوة إلى الله تعالى ، ودعمهم بالكتب والدعاة حيث حمل على عاتقه نفع المسلمين أينما كانوا وحيثما حلّو ، فكان ينفق على أكثر من ألفي إمام وداعية من ميزانية خاصة تسمى (ميزانية دعاة البيت) أي من الميزانية غير الرسمية (۱).

٣- دعمه الملموس للجهاد الإسلامي ، ودعوته للمسلمين القادرين على مساعدهم كالجهاد في فلسطين وأفغانستان ، والبوسنة والهرسك والشيشان وكشمير وإريتريا والصومال ، وبورما والفلبين وغيرها من دول العالم .

3- إهتمامه البالغ بقضايا التوحيد وصفاء العقيدة ، ونبذ البدع والخرافات والشركيات ، فلا تخلو كلماته غالباً من الدعوة إلى تصحيح التوحيد والإخلاص لله في القول والعمل ، مع حثه على العمل الصالح والتوبة إلى الله .

٥- إهتمامه وحرصه على تعليم القرآن وحفظه ، فهو يحث إخوانه وتلاميذه وأعضاء الجمعيات الخيرية على مضاعفة الجهد ، ولا يدخر وسعاً في دعمهم مادياً وكتابياً للموسرين بدعمهم ومساعدةم .

٦- دعمه لهيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتشجيع أعضائها وتوجيههم
 بالدعوة إلى الله برفق وحلم مع مراعاة المصالح ودرء المفاسد .

⁽١) انظر : جريدة الجزيرة في عددها الصادر برقم ٩ُ٧٣١ يوم الجمعة ٦ صفر / ١٤٢٠ هـــ وهو مقال للكاتب د. خليـــل عبد الله الخليل .

٧- التصدي لحركات التغريب والدعوات المغرضة للإسلام والمسلمين ، وردها بما يناسبها ، سواء بالكتابة بنشر باطلهم والتحذير من الانسياق خلفهم ، أو بدعوة العلماء للتصدي لها ومحاربتها ، وتبصير المسلمين وتحذيرهم من الأخطار المحدقة بهم .

٨- حرصه الشديد على ترسيخ مفهوم الأخوة الإسلامية الواسعة النطاق و لم
 الشمل وجمع الكلمة ، وطاعة الإمام في غير معصية الله .

9- مراسلته الناس على مختلف طبقاتهم وأحوالهم وجنسياتهم ودعــوتهم إلى الله والرفق بالرعية وتطبيق شرع الله ، فتارة يناصح رئيساً ، وتارة يتعقــب كاتبــاً وتارة يصحح مفهوماً خاطئاً ، وتارة يكشف شبهة وهكذا طيلة حياته .

وهذه بعض نصائحه ورسائله ، أكتفي بالإشارة إلى بعضها دون نقل لتفاصيلها وهي منثورة في مجموع فتاويه ومقالاته فمنها:

١- رسالته للملك فيصل بن عبدالعزيز - رحمه الله - يحثه فيها على الدعوة إلى
 الله ومناصحته رؤساء بعض الدول بتحكيم شرع الله .

٢- هنئتته للرئيس محمد ضياء الحق رئيس دولة باكستان عندما أعلن تطبيق
 الشريعة الإسلامية في بلاده .

٣- رسائله لبعض أمراء الخليج وقاده الدول العربية .

٤- إنكاره على حاكم العراق سابقاً صدام حسين عندما أعلن تطبيق النظام
 الاشتراكي في بلاده فبعث له رسالة يدعو فيها إلى تطبيق شرع الله .

٥- طباعته الكتب وتوزيعها مجاناً في دار الإفتاء ، ولا زال حيى بعد وفاته وقد استفاد من ذلك خلق كثير من طلاب العلم وغيرهم .

٦- الاهتمام بجميع قضايا المسلمين في كل مكان ، ومشاركتهم أفراحهم وأحزاهم ، وحل مشكلاتهم ومساعدتهم حتى من حسابه الخاص .

٧- قضاء حوائج الناس من مساعدات وشفاعات وغير ذلك ، وهي من أبرز أعماله ، فهو من المسارعين إلى بذل المعروف ، وتنفيس الكُرب عن المكروبين وإقالة العثرات يقول - رحمه الله - : (ليس البخيل بخيل المال ، بل البخيل بخيل الجاه ، ولكل شيء زكاة وزكاة الجاه الشفاعة للمعسرين والمحتاجين) .

٨- المساهمة في بناء المساجد وتشييدها وإعمارها ، ويتمثل ذلك في كتابته للمحسنين ، والإشارة عليهم ببناء المساجد في الأماكن المحتاجة (١).

9 - 1 إيماناً منه بإحصان الشباب و دعوهم إلى الزواج ، قام بإنشاء المشروع الخيري لمساعدة الراغبين في الزواج ، ومازال هذا المشروع مستمراً حتى بعد وفاته $\binom{7}{2}$.

-1 له اليد الطولا في دعوة غير المسلمين ، ولقد أسلم على يديه في هـذه الحزيرة الكثير من النصارى في فترات متفرقة ، فمعدل من يشهرون إسـلامهم على يديه لا يقل عن خمسة أشخاص يومياً $\binom{7}{}$.

11-خدمته للمسلمين هي الرئة التي يتنفس بها الشيخ ، فهو يتلقى يومياً الكثير من الاتصالات الهاتفية من العالم الخارجي والداخلي ومن حنسيات مختلفة إلى جانب الرسائل البريدية اليومية التي تنهال عليه من مختلف بلدان العالم (٤). وبالجملة فالشيخ داعية من الطراز الأول ، فالدعوة هاجسه ليلاً وهناراً سراً وجهارا ، لا يفتأ يمارسها قولاً وعملاً .

وتتجلى دعوته في أمرين واضحين :

الأول: الجمع الغفير من العلماء والمشايخ وطلاب العلم والدعاة الذين

⁽١) انظر : الإنجاز في ترجمة ابن باز ، للرحمة ، ص (٢١٥ – ٢٢٢) .

⁽٢) انظر: ابن باز في الدلم قاضياً و معلماً ، للبراك ، ص (٢٠) .

⁽٣) انظر : الإلمام بطريقة دروس الإمام ابن باز ، للحيان ص (٥٢) ، ابن باز الداعية لإنسان ، مؤسسة عكاظ ص (٥٢)

⁽٤) انظر : جريدة الجزيرة يوم الاثنين ٢ صفر ١٤٢٠ هــ في عددها الصادر برقم (٩٧٢٧) .

تتلمذوا على يديه واستفادوا منه كثيراً كما استفادوا من غيره ممن سبقه من العلماء أو عاصروه ، فأصبحوا في حياته وبعد مماته مشاعل نور وهدى يضيؤن الطريق في الدعوة إلى الله ، فمنهم من يدعوا إلى الله في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة ، ومنهم من يعقد الدروس وحلق العلم والدورات العلمية ومنهم من يغشى الناس في منتدياهم وأماكن عملهم ومصائفهم وهكذا .

الثابي: آثاره العلمية التي خلفها من المؤلفات والمصنفات والشروح ، والمقالات والفتاوى ، والسؤالات واللقاءات والمقابلات ، والكم الهائل من الأشرطة المسجلة له من : دروس ومواعظ ، وشروح وفتاوى ، وغير ذلك الكثير .

الثالث : احتماعه بالناس ، وتدريسه ، وتربيتهم ، ومعايشتهم ، ومجالستهم وخاصة في بيته ومسحده .

هذا وغيره دال بجمتله على عظم جهوده في الــدعوة إلى الله تعــالى ، وعظــم المنــزلة التي رُزق بها في قلوب الخلق ، والقبول الذي نُشر له بين الناس ، فغفــر الله له ورحمه ، وجزاه الله عنا وعن المسلمين خيراً ، وجعل ما بذله وحلّفــه في ميزان حسناته .

المطلب السادس: عقيادته:

تميز ابن باز بالعناية بالتوحيد ، ومحاربة البدع ، والتحدير منها ، والكتابة في ذلك والدعوة إلى العقيدة الصافية المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله على الله على المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله الله على المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله الله على المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله المستمدة المستمدة المستمدة من كتاب الله وسنة رسوله المستمدة المستمدة

يقول - رحمه الله - (ومعلوم بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة أن الأعمال والأقوال إنما تصح و تقبل إذا صدرت عن عقيدة صحيحة ، فإن كانت العقيدة غير صحيحة بطل ما يتفرع عنها من أعمال وأقوال) (1) .

⁽١) انظر : محموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٣/١) .

والعقيدة التي يعتقدها هو اعتقاد السلف الصالح – رحمهم الله – قال في ذلك (إنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك، والأوزاعي، والثوري والليث ابن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وابن راهويه وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً) (١).

يقول - رحمه الله - مبيناً عقيدته التي يدين الله بها .

(عقيدتي التي أدين الله بها وأسأله سبحانه أن يتوفاني عليها هي : الإيمان بأنه سبحانه هو الإله الحق المستحق للعبادة ، وأنه سبحانه فوق العرش قد استوى عليه استواء يليق بجلاله وعظمته بلا كيف ، وأنه سبحانه يوصف بالعلو فوق هيع الخلق ، كما قال سبحانه : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ (٢) وقال عز وحل ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي ستَّة أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (٢) الآية ، وقال عز وحل في آخر آية الكرسي : ﴿ وَلا يَئُوهُ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ (٤) وقال عز وحل في آخر آية الكرسي : ﴿ وَلا يَئُوهُ وَلا يَئُوهُ وَقَالَ عز وحل في آخر آية الكرسي : ﴿ وَلا يَئُوهُ وَقَالَ عَرْ وَحَلَ فِي الْعَلَى الْكَالِمُ الْكَلِمِ ﴾ (٤) وقال عز وحل ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ ﴾ (١) والآيات في هذا المعنى كثيرة .

وأؤمن بأنه سبحانه له الأسماء الحسني والصفات العلى كما قال عـز وجـل: ﴿ وَلَلَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا ﴾ (٧) والواجب على جميع المسلمين هـو

⁽١) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١/ ١٩) .

⁽٢) سورة طه الآية (٥) .

⁽٣) سورة الأعراف الآية (٥٤) .

⁽٤) سورة البقرة الآية (٢٥٥) .

⁽٥) سورة غافر الآية (١٢) .

⁽٦) سورة فاطر الآية (١٠).

⁽٧) سورة الأعراف الآية (١٨٠) .

الإيمان بأسمائه وصفاته الواردة في الكتاب العزيز والسنة الصحيحة وإثباها لسه سبحانه على الوجه اللائق بجلاله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل كما قال سبحانه : ﴿ لَيْسَ كَمَثْله شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبُصِيرُ ﴾ (() وقال تعالى ﴿ فَلا تضربوا للّه الْأَمْثَالَ إِنَّ اللّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (() وقال سبحانه ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ اللّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ (() وقال سبحانه ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أَحَدُ اللّهُ الصَّمَدُ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ ﴾ (() وهي توقيفية لا يجوز إثبات شيء منها لله إلا بنص من القرآن أو من السنة الصحيحة . لأنه سبحانه أعلم بنفسه وأعلم بما يليق به ، ورسوله عليه هو أعلم به وهو المبلغ عنه ، ولا ينطق عن الهوى ، كما قال الله سبحانه ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى وَمَا غَوَى وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ (٤) وأؤمن بأن القرآن كلامه عز وحل وليس بمخلوق ، وهذا قول أهل السنة والجماعة من أصحاب النبي على ومن بعدهم ، وأؤمن بكل ما أخبر الله به ورسوله من أمر الجنة والنار

المطلب السابع: ثناء العلماء عليه:

لقد حصل الشيخ ابن باز على الكثير من الثناء من علماء زمانه فشهدوا لـــه بغزارة العلم ، وتمكنه من الاجتهاد والفتيا وغير ذلك من المميزات التي يتميــز هذا دليلاً على قبولـــه عند الله عـــز وجـــل .

⁽۱) سورة الشورى الآية (۱۱).

⁽٢) سورة النحل الآية (٧٤).

⁽٣) سورة الصمد الآية كاملة.

⁽٢) سورة النجم الآية (٤،٣،٢،١).

 ⁽٥) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٨/ ٣٤ - ٤٥) .

فمن جملة العلماء الذين أثنوا عليه:

1- فضيلة الشيخ / محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - وهو أحد تلاميـــذه حيث قال: (إن سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز لا يحتاج إلى تعريــف ، لأن أفعاله تنطق بما قدم ، فهو أعلم الناس بالحديث والتوحيد والفقه)(١).

Y- قال تلميذه سماحة المفتي العام للمملكة العربية السعودية فضيلة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ: (يعد ابن باز عالمًا من أعلام الأمة ، وشيخًا من مشايخ المسلمين ، وإمام هدى وقدوة للخير ، ومعظماً لكتاب الله وسنة نبيه عاملاً بعلمه ، وداعياً إلى الخير ، باذلاً جهده ووقته كله في الدعوة إلى الله بالقول والعمل)(٢).

٣- وقال الإمام العلامة المحقق السلفي الشيخ / عبد الرازق بن عفيفي بن عطية - رحمه الله - : (لقد نبغ الشيخ ابن باز في كثير من علوم الشريعة .. فكان مثالاً للعالم المحقق المخلص في عمله ، ويغلب على مؤلفاته وضوح المعنى وسهولة العبارة وحسن الاختيار ، مع قوة الحجة والاستدلال ، فالشيخ قد وهب نفسه للعلم والمتعلمين ، وبذل جهده في تحقيق المصالح لمن قصدكه أو عرف به مع رحابة صدر وسماحة خاطر [والشيخ عبد الرزاق عفيفي - رحمه الله - يعتبر واحدا من طبقة أساتذة الإمام ابن باز ، ومع هذا فإن العلامة عبد الرزاق لا يذكر الشيخ ابن باز إلا تأثر من الثناء على خلقه وسلوكه وبكى بكاءً مسراً]

⁽١) انظر : سيرة وحياة الشيخ ابن باز ، للحازمي (١/ ٤٥٦) .

⁽٢) المصدر السابق: (١/ ٤٥٧).

الشيخ ابن باز عظيم الأمل والرجاء في صلاح الناس واستقامة الأمور ، ليس لليأس إليه سبيل ، وهو دائماً متفائل وقلبه طيب وهو طراز غير علماء هذا الزمان ابن باز من بقايا العلماء الأولين القدامي في علمه وأخلاقه ونشاطه)(١).

3- ويقول تلميذه العلامة الجليل فضيلة الشيخ / صالح بن محمد اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى: (سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز قام بأمور عظيمة قل أن يقوم كثير من العلماء ببعضها ، فقد قضى حياته في عمله من تعليم ودعوة وإرشاد ، وكان سخياً بنفسه وماله وعلمه ، وكان يشعر – رحمه الله – وكأنه وكيل للناس كلهم وكل من لجأ إليه في مصلحة مشروعة وهو يستطيع أن ينفعه نفعه ، ولا يخص بذلك أحداً دون أحد .. هو من نوادر علماء هذا الزمان حيث كان شديد الحرص على السنة والأحذ بها والدعوة إليها والدفاع عنها (7).

٥- يقول عنه تلميذه العلامة السلفي الفقيه الجليل الشيخ / عبد الله بن جبرين قال: (بسط الشيخ نفسه للتعليم، فشغل بذلك وقته ليله ولهاره واشتغل بتعليم المسلمين، لم تشغله الأعمال ولا الوظائف على أن يجلس للطلاب، وأن يقرأ الخاص والعام والصغير والكبير، فقد قام بصفات العالم الرباني، وصفات المؤمن العابد، وهكذا جبله أيضاً على السخاء والكرم، جمع خصال الشرف وخصال الفضل، كلامه كله درر وخير، وكذلك وجهه متهلل لكل من يأتي إليه وكل من يسأله فلا يرد سائلاً، وبكل حال خصال الشيخ وفضائله يعجز الإنسان أن يحيط ها) (٣).

⁽١) انظر : الإبريزية في التسعين البازية .د . الشتوي ، ص (١٧٨ – ١٨٠) .

⁽٢) المصدر السابق ، ص (١٨٠ - ١٨١) .

⁽٣) انظر : سيرة وحياة ابن باز ، للحازمي (١ / ٤٥٧) .

7- وقد أثنى عليه العلامة الفقيه الأديب المؤرخ الشيخ / عبد الله بن عبد الرحمن البسام - رحمه الله - فقال: (شيخنا سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، هو المستحق للقب ((شيخ الإسلام والمسلمين)) لما يبذله من مساع في حدمة الإسلام والمسلمين، فهو الداعية الكبير، وهو المفتى الأول في الداخل والخارج وهو الموجه إلى فعل كل حير، وهو المرجع في كل شأن من شئون الإسلام؛ لما حباه الله تعالى من إخلاص لدينه وأمته، ولما إمتاز به من سعة علم وبعد نظر وقبول لدى المسلمين. وقد جعل الله له إحلالاً في النفوس ومحبة في القلوب)(۱). وقول عنه تلميذه العلامة الفقيه قاضي محكمة التمييز .مكة سابقاً وعضو هيئة كبار العلماء فضيلة الشيخ / عبد الله بن سليمان بن منيع.

قال في تقريظه لكتاب (الإنجاز في ترجمة ابن باز) لاشك أن شيخنا ووالدنا الشيخ عبد العزيز إمام مجدد في عصرنا الحاضر، فهو إمام في علم الحديث وفي رحاله بلا نزاع، وهو إمام في الفقه ودقة النظر، وإمام في الدعوة إلى الله بلسانه وقلمه ونفسه وماله، وهو إمام في كرم النفس وكرم اليد، وإمام في النصح في العمل والمثابرة عليه، وإمام في السماحة والتواضع والقناعة والتقوى والصلاح.. إننا لا نستطيع أن نجد في عصرنا الحاضر عالماً كان له من الثقة والقبول العام والاطمئنان والمحبة والاعتبار ما كان لشيخنا، فهو إمام العصر وحبره وعالمه)

٨- وقال عنه تلميذه العلامة السلفي الفقيه عضو هيئة كبار العلماء وعضو اللحنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فضيلة الشيخ / صالح بن فوزان الفوزان
 ١٠. ابن باز هو العالم الفذ في علمه وفي عمله وفي أخلاقه ، وفي حبه للخير

⁽١) انظر : الإبريزية في التسعين البازية للشتوي ، ص (١٨١) .

⁽٢) انظر : الإنجاز في ترجمة ابن باز للرحمة ، ص (٥).

وأهله ، وفي سعيه الجاد لنشر العلم ، يعرف ذلك القاصي والداني عنه ، ومهما قلت فأنني أراني مقصراً في وصف ما لهذا العالم الجليل من جهود عظيمة ، وما تحلى به من فضائل ، ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم)(1). 9- وقال عنه رئيس مجلس الشورى وعضو هيئة كبار العلماء فضيلة الشيخ صالح بن عبد الله بن حميد : (إن ابن باز هذا إسم عال في سماء العصر، وعنوان بارز في رحال الجيل ، يجمع بين الهمة العالية والخشوع والخضوع ، سر الإعجاب أنه متواضع في بساطة مع كم من القيم والمثل العليا ، رحل فذ يحمل المسؤولية بقوة ويرسم المنهج بكفاءة ، معهد علم ينهل منه الوارد فقها في الدين وفصلاً في المعضلات ، بضاعته في ذلك الآية والحديث ، والسند والرواية والفقه والدراية ، فهو صاحب حجة وقائم بدليل ، ومستمسك بالوحيين ، تمر به العواصف العاتية وهو ثابت كالطود الأشم ، وتنزل النوازل فإذا الشيخ يتلقفها باليمين ، فرحم الله شيخنا رحمة واسعة (٢).

10- وقال تلميذه الشيخ الفقيه الأصولي ، الأمين العام للرابطة العالم الإسلامي وعضو هيئة كبار العلماء بالمملكة فضيلة الشيخ / عبد الله بن عبد المحسن التركي قال : (إن الله عز وجل قد وهب سماحة والدنا وشيخنا العلامة ابن باز من الصفات الحسنه والخلال الحميدة والشمائل الكريمة الشيء الكشير فقد ضرب من نفسه القدوة في التواضع والسماحة ، والكرم والإيثار والزهد والورع والتقوى ، والسعي في حاجات المسلمين أفراداً وهيئات وقد بارك الله في علمه فانتفع به خلق كثير ، وفي وقته وجهوده وهميع أمروه ، لا يدحر جهداً في التوجيه والنصح

⁽١) انظر : الأبريزية في التسعين البازية للشتوي ص (١٨٣) .

⁽٢) انظر : حريدة العالم الإسلامي - الأربعاء : ٤ - ٨ صفر ١٤٢٠ هـ. .

والإرشاد)^(۱).

وقال عنه محبوه من العلماء من خارج هذا الوطن:

١- يقول الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر بمصر: ابن باز علامة بارزة في العصر الحالي ، كان - رحمه الله - واسع العلم غزير المعرفة سديد الآراء داعية إسلامياً انتفع بعلمه الملايين من أبناء الأمة الإسلامية .

٢ - وقال مفتي مصر سابقاً الشيخ / نصر فريد واصل : كيان ابن باز
 - رحمه الله - ذا رؤية ثاقبة ، وموعظة حسنة ، إنه كان داعية إسلامياً كيبيراً
 وعلماً من أعلام الدين الإسلامي الحنيف (٢).

٣- يقول الشيخ / عبد الجيد الزنداني الداعية المعروف ، ورئيس جامعة الإيمان باليمن : ابن باز كان صمام أمان في المجتمع الإسلامي ، حبل من حبال العلم كثير العمل و كثير العبادة ، فهو سهل قريب مع البسطاء والمساكين ، كان شديد التمسك بمنهج السلف (٣).

3- قال مفتي الجمهورية السورية الشيخ / أحمد كفتارو: كنت المس في شخصية ابن باز العالم الواعي المستوعب للمسائل العلمية والقضايا الإسلامية دون تعصب لرأي أو انغلاق على مذهب، وهبه الله ذاكرة نادرة استوعبت الآف الأحاديث النبوية، ومؤلفات المذاهب المختلفة وقدرة على استحضار الأدلة، وتحقق له توفيق الله بإخلاصه وصدقه وتقواه (3).

⁽١) انظر : الإنجاز في ترجمة ابن باز ، للرحمة ، ص (٣٩٥ – ٣٩٦) .

⁽٢) انظر : سيرة وحياة الشيخ ابن باز ، للحازمي ، ص (٤٠٦ - ٤٠٧) .

^{. (} $\xi \Upsilon = \xi \Upsilon \Lambda$) . ($\xi \Upsilon = \xi \Upsilon \Lambda$) .

⁽٤) انظر : حريدة الرياض العدد (١١٢٨٥) .

هذا غيض من فيض في الثناء على الشيخ – رحمه الله – شارك في ذلك علماء الإسلام من مشارق الأرض ومغاربها ، فكتبوا عنه الشيء الكثير منهم الأدباء وطلاب العلم من رجال ونساء وجملة من الأمراء والوزراء ورجال الأعمال والشعراء ، فالكل أثنى عليه خيراً وشهدوا بذلك ، والعباد شهداء الله في أرضه (۱) فرحمه الله رحمة واسعه .

* *

⁽۱) هذا جزء من حديث أنس بن مالك في الثناء على الجنازة ، أخرجه البخاري في كتاب الجنائز ، باب ثناء النـــاس علــــى الميت ، برقم ١٣٦٧ انظر : فتح الباري (٣/ ٢٧٠)، وأخرجه مسلم في صحيحة باب فيمن يثني عليه خير أو شر مـــن الموتى برقم ٩٤٩ (٢/ ٢٥٥).

الفصل الثاني أهليته ابن باز للاجتماد وفيه مبحثان المبحث الأول الاجتماد وأهميته الهبحث الثاني أهلية الشيخ عبد العزيز بن باز للاجتماد

المبحث الأول الاجتماد وأهميتــــه

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول تعصريف الاجتمصاد المطلب الثاني شصروط الاجتمصاد المطلب الثالث أهميضة الاجتمصاد

المطلب الأول تعريف الاجتهـاد لغة واصطلاحاً

أولاً : تعريف الاجتهـــاد في اللغة

الاجتهاد لغة: مأخوذ من الجهد، وقيل الجَهد: المشقة والجُهُد: الطاقة. وحهد يجهد جهداً أي حدد ، والاجتهاد والتجاهد: بذل الوسع والمجهود. وعلى هذا يقال: احتهد في الأمر أي بذل وسعه وطاقته في طلبه ليبلغ مجهوده ويصل إلى نهايته ، سواء كان هذا الأمر من الأمور الحسية كالمشي والعمل أو الأمور المعنوية كاستخراج حكم أو نظرية عقلية أو شرعية أو لغوية.

فيقال: بذل طاقته ووسعه في تحقيق أمر من الأمور التي تستلزم كُلْفــة ومشــقة فقط. ولا يقال احتهــد في حمل قلم أو كتابة سطر مما ليس فيه مشقة (١).

ثانياً: تعريف الاجتهاد في الاصطلاح:

ذكر الأصوليون تعريفات كثيرة للاجتهاد نكتفي من ذلك بالتعريف الأقرب للصواب، وهو تعريف حامع ذهب إليه عامة الأصوليين^(۲)، واختاره الإمام البيضاوي^(۳) - رحمه الله - وهو: استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية ^(٤).

⁽١) انظر : لسان العرب (١٣٣/٣) ، القاموس المحيط (٢٩٧/١) ، تاج العروس (٢/ ٣٣٩ ، ٣٣٠) .

⁽٢) ومنهم : الكمال ابن الهمام ، والآمدى ، وابن الحاجب ، وابن قدامة رحمهم الله .

⁽٣) الإمام البيضاوي هو أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي ، يعرف بالقاضي، ولد في المدينة البيضاء بفارس قرب شيراز ، كان فقيهاً أصولياً متكلماً مفسراً محدثاً ، له مصنفات كثيرة منها : الوصول إلى علم الأصول ، وله مختصر الكشاف في التفسير ، توفي سنة ٦٨٥ هــ ، انظر البداية والنهاية لابن كثير (٣٢٧ / ٣٢٧) .

⁽٤) نماية السول (٤ / ٢٤٥) .

شرح التعريف:

(استفراغ الجهد) معناه: بذل الوسع والطاقة بحيث يحس من نفسه بالعجز عن مزيد طلب^(۱)، وهو جنس في التعريف يشمل كل استفراغ سواء كان من الفقيه أو من غيره، وسواء كان الاستفراغ في درك الأحكام أو غيرها كحمل الأثقال وقوله (في درك الأحكام) معناه تحصيلها، سواء كان على سبيل الظن أو على سبيل القطع.

ووصف الأحكام بالشرعية: قيد ثان مخرج لاستفراغ الجهد في استنباط الأحكام اللغوية أو العقلية أو الحسية ، فلا يسمى اجتهاداً عند الأصوليين ، لأن الكلام هنا إنما هو عن الاجتهاد في الشرعيات (٢).

المطلب الثاني: شروط الاجتهاد:

أن مرتبة الاجتهاد من أسمى المراتب، والمحتهد قائم في الأمة مقام النبي على الأنه وارث للعلم الذي هو ميراث الأنبياء.

ولقد حصل العلماء على منزله رفيعة ودرجة عالية حيث ميزهم الله وحصهم من بين المؤمنين برفع درجاهم ومكانتهم فقال تعالى في يرفع الله المنين امنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات الإحتى هذه المنزلة العظيمة ، والدرجة الرفيعة ، فلابد لمن يتصدى للاحتهاد أن تتحقق فيه شروط ذكرها العلماء ليكون المحتهد أهلاً لهذا المنصب ، وهذه الشروط منها شروط عامه وهي شروط التكليف ، ومنها شروط خاصة وهي المكتسبة .

⁽١) انظر: المستصفى للغزالي ، (٢/ ٣٥٠).

⁽٢) انظر : جمع الجوامع لابن السبكي (٢/ ٧٩ ٣) ، ونماية الـــسول للأسنوي (٤/٤٥) .

⁽٣) سورة الجحادلة الآية (١١) .

أولاً: الشروط العامة: وهي شروط التكليف:

1- الإسلام: فالإسلام شرط مهم ، لأن المحتهد مخبر عن الله تعالى ونائب عن رسول الله على ، ثم أن الناس يتلقون كلامه على أنه دين الله ، ولا يتصف بذلك إلا من كان مسلماً (١).

Y- البلوغ والعقل: البلوغ والعقل أمران أساسيان للمحتهد فإنه لا احتهاد لصبي غير بالغ لأنه لا تمييز له يهتدي به لما يقوله حتى يعتد بقوله ، ولا احتهاد لجنون لا يعقل فكلاهما غير مكلفين في حق نفسيهما فكيف يكلفان باستنباط الأحكام (٢).

ثانياً: الشروط الخاصة المكتسبة:

١ – العِلم بالقرآن:

على الجتهد أن يكون على علم تام بالقرآن الكريم و. على فيه من أحكم ويتحقق ذلك العلم . معرفة آيات الأحكام ، ولا يشترط حفظ القرآن عن ظهر قلب ، ويكفيه معرفة مواقع الآيات ليرجع إليها وقت الحاجة حيث حددها بعض العلماء . مقدار خمسمائة آية (٣).

ومعرفة كتاب الله تتناول جودته ، ومعرفة أسباب النــزول ، ومعرفة ناســخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابحة ومطلقه ومقيده ومجمله ومبينه ومعرفة القراءات (٤).

٢ - العلم بالسنة :

وهي المصدر الثاني للتشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم ، فهي مفسرة لمجمله موضحة لمبهمه ، مقيدة لمطلقه ومخصصة لعامه .

⁽١) انظر : المستصفى (٢ / ٣٥١) ، نماية السول (٤ / ٤٥٥) .

⁽٢) انظر : جمع الجوامع لابن السبكي مع حاشية البناني (٢ / ٣٨٢) .

⁽٣) ومن هؤلاء العلماء : الغزالي ، والرازي ، والبيضاوي . انظر : المستصفى (٢ / ٣٥١) ، ونماية السول (٤ / ٥٤٨)

⁽٤) انظر : الاجتهاد وقضايا العصر ، محمد إبراهيم . ص (٤٠) .

فالعلم بالسنة يشمل معرفة علم مصطلح الحديث ورجاله ، وناسخ الحديث ومنسوحه (۱) ، فينبغي للمحتهد إن يكون عالما بما اشتملت عليه مجامع السنة من أحاديث الأحكام ، ولا يلزم حفظها عن ظهر قلب ، ولكن يكفيه إن يعرف مواقعها بكثرة المرار عليها ، ليكون متمكناً من الرجوع إليها عند الاستنباط ، وحتى لا يلجأ إلى القول بالرأي أو القياس مع وجود النص .

٣- العلم باللغة العربية:

ومما يجب على المحتهد أن يعلمه من العلوم بعد الكتاب والسنة علوم اللغة العربية ، من نحو وصرف وبلاغه ، ومعرفة ما يتوقف عليه فهم الكلام ، ولا يشترط التبحر في علوم اللغة ومعرفة دقائقها ، بحيث يبلغ درجة كبار النحويين (۲) ؛ وإنما ينبغي معرفة القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم وقدر ما يميز به بين صريح الكلام وظاهره ومجمله ، وحقيقته ومجازه ، وعامه وحاصه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومطلقه ومقيده ، ونصه وفحواه ، ولحنه ومفهومه والمواضع التي يحسن فيها الفصل والوصل ، وذلك بالقدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ، ويستولي به على مواقع الخطاب ، ودرك حقائق المقاصد منه (۳).

٤ - العلم بأصول الفقه:

أصول الفقه عماد الاجتهاد وأساسه ؛ الذي تقوم عليه أركان بنائه ، فلابد للمحتهد من معرفة القواعد العامة لأصول الفقه حتى يتعرف على حقيقة الحكم والأدلة وشروطها ووجوه الدلالة والترجيح بين الأدلة عند التعارض ومعرفة الناسخ والمنسوخ ، وشروط النسخ ، ومعرفة القياس وشروطه وأركانه

⁽١) انظر : الاجتهاد في الإسلام . نادية العمري (ص ٧٢) .

⁽٢) كالخليل ، وسيبويه ، والكسائي وأمثالهم .

⁽٣) انظر: المستصفى (٢/ ٣٥٢)، الإحكام للآمدي (٤/ ١٦٣)، إرشاد الفحول (٢٥١).

وأنواعه ، ومعرفة مدارك الأحكام الشرعية وأقسامها وطرق إثباتها ، ووجوه دلالتها على مدلولاتها ، واختلاف مراتبها ، والشروط المعتبرة فيها (١) .

فإذا عرف المحتهد القواعد الأصولية ((ككون الأمر يقتضي الوجوب إلا إذا صرفته قرينة)) أمكنه أن يستنبط الحكم المراد من الأوامر الواردة في القرآن أو السنة (٢).

٥- معرفة مواضع الإجماع :

إن معرفة مواضع الإجماع ضرورية للمحتهد ؛ حتى لا يجتهد في مسألة قد وقع الإجماع على حكمها ، فمخالفة الحكم المجمع عليه غير حائز ، قال الإمام الغزالي ورحمه الله - : (لا يلزمه - المجتهد - أن يحفظ جميع مواقع الإجماع والحلاف بل كل مسألة يفتي فيها فينبغي أن يعلم أن فتواه ليست مخالفة للإجماع ، إما بأن يعلم أنه موافق مذهباً من مذاهب العلماء أيهم كان ، أو يعلم أن هذه واقعة متولدة في العصر لم يكن لأهل الإجماع فيها خوض فهذا القدر فيه كفاية)(") . وتبقى هناك شروط تكميلية للمحتهد لا يتوقف عليها بلوغ درجة الاجتهاد لكنها تسمو بالمجتهد إلى درجه الكمال ، ومنها :

١- فهم مقاصد الشريعة ، ليكون اجتهاده ملائماً لمقاصد الشرع مراعياً مصالح الناس .

٢- العدالة والاستقامة في أقواله وأفعاله .

٣- معرفة المنطق ؛ فتعلمه أمر مهم للمجتهد وليس بلازم .

⁽١) انظر : الإحكام للآمدي (٣/ ٢٠٥).

⁽٢) انظر : الاجتهاد فيما لا نص فيه ، د . الطيب خضري ص (٢٧) .

⁽٣) انظر : المستصفى (١ / ٣٤٣) .

يقول ابن بدران (١) (ولا بأس بأن يكون عالمًا بشيء من المنطق لا متوغلاً فيــه لأنه يعين على ترتيب الأدلة ويحتاج إليه في القياس)(٢).

٤- معرفة مواضع الخلاف بمعرفة كيفية إيراد الحجج الشرعية ودفع الشبهة بالبراهين القطعية ، عند ذلك يتبين للمجتهد الحق في كل نازلة تعرض له .
 ٥- معرفة البراءة الأصلية ، فالأصل البراءة ولا حكم إلا بالشرع ، فليس هناك واجب إلا ما أوجبه الشرع ، وليس ثمة محظور إلا بالدليل .

7- حسن السيرة والورع ولافتقار إلى الله عز وجل والدعاء بأن يلهمه الصواب مع التأني والتثبت فيما يجتهد فيه ، وأخذ الحيطة فيما يطلق من أقوال^(٣). هـذه أهم الشروط التي ينبغي توفرها في المجتهد ، وقد يتفرع منها بعض الشروط التي لم اذكرها لدخولها تحت ما ذكر سابقاً .

⁽۱) ابن بدران هو : عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بن عبد الرحيم بن محمد بن بدران السعدي الحجازي الأصل الحنبلي الأثري السلفي المحقق المفسر المحدث الأصولي المتبحر ، ولد سنة ١٢٨٠ هـ في بلدة دوما شرق دمشق وتوفي سنة ١٣٤٦ هـ هـ له مؤلفات كثيرة منها نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر ، أدب المطالعة حاشية على شرح منتهى الإرادات موارد الإفهام على سلسبيل عمدة الأحكام وغيرها . انظر الإعلام للزركلي(٤/ ١٦٢) ومقدمة تحقيق كتاب المدخل الطبعة الثانية للدكتور عبد الله التركي (٢٥١ - ٣٦)

⁽٢) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص (٢٨١).

⁽٣) انظر : الاجتهاد في الإسلام ، نادية العمري ص (١٠١) .

المطلب الثالث: أهمية الاجتهاد:

قال الله تعالى ﴿ مَا كَانَ مَحْمَدُ أَبَا أَحَدُ مَنَ رَجَالُكُمْ وَلَكُنَ رَسُولَ اللهِ وَحَــاتُمُ النَّبِينَ ﴾ (١) .

فالرسالة المحمدية هي الرسالة الخالدة ، وتحقيق الخلود لهذه الرسالة الربانية هـو النظر في تجريد النص من قيد الزمان والمكان والمناسبة ، واستنباط الأحكام على ضوئه لتقويم الواقع المتحدد ، ومعالجه المشكلات والقضايا الزمانية والمكانية التي تطرأ على الساحة بسبب التطور المذهل لأنظمة الحياة والمحتمعات وتحديات الأنظمة الوضعية للشريعة الإلهية ، وحيث أن هناك قضايا كثيرة جداً تستدعي حلولاً شرعية للحوادث الجديدة ، والتي قد لا يوجد لها نص أو احتهاد سابق مما يستلزم الاحتهاد فيها ، وهذا الاجتهاد يعتبر من التحديد لأمر هذا السدين والتقويم والمراجعة لفهم النص فهماً يهدي المسلم لمعالجة مشكلاته وقضايا واقعه في كل عصر يعيشه ، بحيث تكون نابعة من المصدرين الخالدين القرآن والسنة . يقول الشيخ يوسف القرضاوي : (إن الاجتهاد الذي ننشده وندعو إليه بقيوده وشروطه الشرعية يمثل حاجة بل ضرورة لحياتنا الإسلامية ، وعلاج مشكلاتنا المعاصرة ، وإلا أصيبت حياتنا بالجمود والعفن)(٢).

ومما يعين على الاجتهاد في العصر الحديث توفر وسائله ، حيث أن أمهات الكتب بين أيدينا من التفسير وموسوعات السنة وشروحها ، والمعاجم لغريب الكتاب والسنة ، ومؤلفات آيات الأحكام ، وكتب المذاهب وأقوال أهل العلم وغير ذلك . وعلى هذا فالاجتهاد ميسور لتكامل عدته ، ولمن أراد الله به خيراً فشمر عن ساعد الجد ، ثم شمله الله بهدايته وتوفيقه وأحلص العمل لله .

⁽١) سورة الأحزاب الآية (٤٠).

⁽٢) انظر : الاحتهاد المعاصر بين الانضباط والتفريط ، ص (١٧) .

وتبرز أهمية الاجتهاد وخاصة في هذا العصر ؛ لأنه من أهم ركائز الحضارة الإسلامية ، ولأنه يلبي حاجات المحتمع ، ويتجدد بتجدد الوقائع والحوادث فبالاجتهاد يزيد نمو وخصوبة الفقه الإسلامي ، فيغطي كل المتطلبات والأوضاع الناشئة ، والظروف المعاصرة .

فالحق أن الاحتهاد حركة علمية بناءة ؛ لبيان مقومات الشريعة الإسلامية وسبيل لتحقيق الإخلاص لها والحفاظ على خلودها، وابقائها مرنة صالحة لكل زمان ومكان ، حيث جاءت نصوصها بالقواعد الكلية ليندرج تحتها كل نازلة .

ولهذا أشار الشافعي - رحمه الله - إلى ذلك في قوله (كل ما نزل بمسلم ففيه حكم لازم ، أو على سبيل الحق فيه دلالة موجودة ، وعليه إذا كان فيه بعينه حكم اتبعه ، وإذا لم يكن فيه بعينه ، طلب الدلالة على سبيل الحق فيه بالاجتهاد)(١).

⁽١) انظر : كتاب الرسالة ص (٣١٤) .

المبحث الثاني أهلية الشيخ عبد العزيز بن باز للاجتماد

وفيه تمهيد وسبعة مطالب

المطلب الأول : الشيخ وعلمه بالقرآن .

المطلب الثاني : الشيخ محدثاً .

المطلب الثالث : الشيخ فقيماً .

المطلب الرابع : الشيخ والأمانة والتقوي والعدالة.

المطلب الخامس : الشيخ ومقاصد الشريعة .

المطلب السادس : الشيخ ومعرفة واقع عصره .

المطلب السابع : القول بعدم غلق باب الاجتماد .

المطلب الثامن : درجة الإمام ابن باز في الاجتماد .

تهيد:

لما كانت الحوادث تتحدد كل يوم ، والنصوص الشرعية لا تنص على كل حادثة بعينها ، كانت الحاجة ماسة إلى اجتهاد المحتهدين وفكر الباحثين المؤمنين ونظر المخلصين ، وحيث أن هذه الفئة لا يجتهدون من غير أساس ، وإنما يقوم علمهم واجتهادهم على قواعد متينة راسخة ، سلفهم في ذلك صحابة رسول الله علمهم واجتهادهم على قواعد متينة واسخة ، سلفهم في ذلك صحابة وسول الله ، فكانوا إذا حدثت لهم حادثة فزعوا إلى الاجتهاد إن لم يجدوا نصاً أو خبراً في الكتاب أو في السنة (١) .

فكل حادثة نازلة لابد أن لها حكماً ، أو دلالة موجودة تطلب على سبيل الحق من النصوص بالاجتهاد وإعمال النظر فيها لأجل استنباط الأحكام الشرعية منها ومن هؤلاء الذين اجتهدوا وتصدوا للمستجدات بحزم وقوة إيمان ، ورباطة جأش على أسس راسخة متينة ، مقتفياً الأثر ومنهج سلفه الصالح : الشيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز ، حيث شهدت له اجتهاداته وآثاره العلمية بذلك فدعا إلى ترك التقليد والتعصب الأعمى ، ونادى بإتباع الدليل من كتاب الله وسنة رسوله والقواعد الشرعية المعتبرة .

يقول - رحمه الله - (طالب العلم عليه مسؤولية كبيرة ومفترضة ، وهي : أن يعني بالدليل ، وأن يجتهد في معرفة براهين المسائل ، وبراهين الأحكام من الكتاب العزيز ، والسنة المطهرة ، ومن القواعد المعتبرة ، بدون تقليد لزيد وعمرو فالتقليد كل يستطيعه ، وليس من العلم في شيء)(٢).

ولهذا لقيت اجتهاداته وفتاواه ثقة الجميع ، لأنها مبنية على فقه متين وفهم عميق

⁽١) انظر : الملل والنحل للشهرستاني (١ / ١٩٨) .

⁽٢) انظر : محموع فتاوي ومقالات (٧ / ٢١٩ ، ٢٢٠) .

ولقد برع ابن باز في جملة من العلوم حفظاً ودراسة وتدريساً فحاز على علوم الآلة ، وما قرره أهل الأصول في شروط المحتهد فكان عالماً بمدارك الأحكام وطرق إثباتها ، ووجوه الترجيح وغير ذلك مما سيأتي بيانه .

المطلب الأول: الشيخ وعلمه بالقرآن:

القرآن الكريم هو عمدة الأحكام ودستور الأمة ، ومنه الاستمداد والتشريع لأنه الكتاب الخالد ، والمصدر الرئيسي للإجتهاد .

يقول الشافعي – رحمه الله – (فليست تنزل في أحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها)(1)، ولذلك اهتم الشيخ ابن باز بالقرآن الكريم اهتماماً بالغاً فحفظه عن ظهر قلب قبل مرحلة البلوغ فوعاه وحفظه تمام الحفظ بسنده إلى الني الله (٢)، وأتقن سوره وآياته أشد الإتقان كما هي عادة علماء السلف – رحمهم الله – إذ يجعلون القرآن الكريم أول المصادر العلمية ، بدءً من حفظه وإتقانه وتدبره ، وفهم أحكامه وتفاسيره ، ومسن ثم ينطلقون إلى العلوم الشرعية الأحرى(٣).

⁽١) انظر: الرسالة ص (٢٠)

⁽٢) انظر : سيرة وحياة العلامة ابن باز للحازمي (٢ / ٦٣٥) .

⁽٣) انظر : الإنجاز في ترجمة الإمام ابن باز ، عبدالرحمن الرحمة ص (٣٦).

⁽٤) انظر : مجموع فتاوى ومقالات ابن باز (١ / ٩) .

^(°) المصدر السابق (° / ۲٤٤) .

وقال أيضاً: (.. أما الصحابة والتابعون فكانت سيرتهم ، وكانت أعمالهم مستقاة من الكتاب العظيم ، يتدبرونه ويقرؤونه بقصد صالح ، بقصد العلم و الإفادة والعمل ... فقدر لنفسك مع أولئك ، واستنبط من كتاب ربك وسنة رسوله ومن كلام أهل العلم ما يعينك على فهم كتاب الله)(١).

فكان الشيخ يهتم بهذا القرآن العظيم اهتماماً بالغاً من حيث العلم والعمل ممتثلاً في ذلك قول الإمام النووي^(۲) وهو يوصي حافظ القرآن قال: (وإذا حفظ القرآن فليحذر من الاشتال عنه بالحديث والفقه وغيرها اشتغالاً يودي إلى نسيان شيء منه أو تعريضه للنسيان)^(۳).

فكان الشيخ يكثر من تلاوته دائماً وخاصة في قيام الليل وغير ذلـــك ، بـــدليل سرعة انتزاعه للآيات عند الاستشهاد في محاضراته وفتاويه وغير ذلك .

أما في علم التفسير فقد قرأ الشيخ الكثير من كتب التفسير على علماء نجد.

يقول عن أهمية التفسير (إن تفسير القرآن من أهم المهمات . . والواجب على العلماء أن يعنوا به عناية كاملة ولاشك في ذلك) (٤)

وقرأ على شيخه الشيخ محمد بن إبراهيم في مختصرات التفسير ومطولاته

⁽١) المصدر السابق (١/ ٢٤٩).

⁽٢) النووي هو : يحي بن شرف بن مشرف بن حسن النووي ، العلامة محي الدين أبو زكريا ، محدث فقيه لغوي ، من أئمة الشافعية له مصنفات كثيرة في شتى العلوم ، من ذلك : شرح صحيح مسلم ، شرح جزء من المهذب ، تحسديب الأسمساء واللغات ، توفي سنة ٦٧٦ هــــ بمدينة نوى ، انظر في ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٩٥) .

⁽٣) انظر : مقدمة المجموع شرح المهذب (١ / ٣٨) .

⁽٤) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٣ / ١٠٣٤) .

قال عن نفسه : (وأنا من جملة من يحضر فيقرأ ويشارك في استماع الدروس) (١). ونلاحظ كثرة قراء ة الشيخ لكتب التفسير وإطلاعه عليها ما يتبين أنه كان يذكر أقوال العلماء في المسألة من كتب التفسير ثم يبين ما يظهر له فيها .

ومثال ذلك: ما قاله عند إيراده للأدلة النقلية والحسية على إمكان الصعود إلى الكوكب حيث ذكر أقوال المفسرين كابن جرير الطبري والحافظ بن الكثير والنسفي ، والألوسي وغيرهم من المفسرين ، ثم قال : وأما قول من قال من أهل التفسير : إن ذلك من باب إطلاق الكل على البعض لأن القمر في السماء الدنيا والشمس في الرابعة ، فليس بجيد ، ولا دليل عليه ، وليس هناك حجة يعتمد عليها فيما نعلم)(٢).

⁽١) المصدر السابق (٣ / ١٠١٩).

⁽٢) ولمزيد من التفصيل في هذا الموضوع انظر : مجموع فتاوى مقالات ابن باز (١/ ٢٥٤ – ٢٦٥) .

المطلب الثابي

الشيخ محدثاً:

السنة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي ، فلا يستغني عن السنة أحد في فهم القرآن الكريم ، وشرح أحكامه وحاصة المجتهد والمفتى .

يقول النووي (إن شرعنا مبني على الكتاب العزيز والسنن المرويات ، وعلى السنن مدار أكثر الأحكام الفقهيات ، فإن أكثر الآيات الفروعيات مجملات وبيانها في السنن المحكمات ، وقد أتفق الفقهاء على أن من شرط المجتهد من القاضي والمفتي أن يكون عالماً بالأحاديث الحكميات)(1)، وقد أعتى ابن باز بالسنة النبوية دراسة وتدريساً وتطبيقاً .

يقول: قرأنا البخاري ومسلم مرات قرأنا سنن النسائي وسنن أبي داود وسنن الترمذي وسنن ابن ماجة ، وقرأنا جملة كبيرة من المسند والدارمي وصحيح ابن خزيمة)(۲)، ويقول في أهمية السنة : (لابد من الحديث سمعناه مع القرآن وكما قال الله تعالى فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول (٣) فالرد إلى الله القرآن والرد إلى الرسول الحديث فلا علم ولا فتوى إلا عن طريق القرآن والحديث هذا هو العلم)(٤).

فالشيخ له اهتمام عظيم بالحديث ، يقول عبد الله الفنتوخ في بيان صفات الشيخ ابن باز: (إن من صفاته الاهتمام بعلم الحديث سنداً ومتناً وحفظاً وتكميل ذلك بالعناية بمفاهيم الصحابة وكبار الأئمة من السلف

⁽١) انظر : شرح صحيح مسلم (١/ ١١٤).

⁽٢) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٣/ ١٠٥٨) نقلاً من مجلة المجلة العدد ١٠٠٦.

⁽٣) سورة النساء . الآية (٥٩) .

⁽٤) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٣ / ١٠٥٧) . .

الصالح)(1)، ويقول الدكتور / محمد لقمان السلفي سكرتير الشيخ لشؤون الترجمة (أن الشيخ ابن باز يستظهر فتح الباري وإذا قال عن حديث لا أعلم فهو مجهول الهوية غالباً ، وقد وضع الشيخ حواشي على فتح الباري وصل إلى باب الحج من الجزء الثالث فتوقف وكتب اعتذاراً في آحره ، وقد حصل - رحمه الله - على إجازة في الحديث)(1).

أما من حيث اهتمامه بالحديث سنداً أو متناً فيقول عنه الدكتور محمد الشويعر (الشيخ يحفظ رحال الحديث رحلاً رحلاً على طريقة السلف الصالح في الجرح والتعديل ، وخاصة في هذا العصر الذي ندر فيه التخصص ، ومعرفته لرحال الحديث ومنازلهم كمعرفته لأفراد أُسرته ومن حولهم $(^{(7)})$, والشيخ له عناية شديدة بالأسانيد ، والفحص عن الرحال $(^{(3)})$ وتتبع الطرق والشواهد والمتابعات ومما يعتني به ذكر الصحابي والراوي عند الاستشهاد أو الاستدلال بالحديث فنحده ينبه غالباً على الأحاديث الضعيفة ويستدرك على غير واحد من المحدثين . يقول الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري – رحمه الله – الشيخ عبد العزيز يكاد يقول الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري – رحمه الله – الشيخ عبد العزيز يكاد يخفظ التقريب عن ظهر قلب ، ولذلك يقول إذا أراد البحث في عدالة الرجل من رحال الحديث قال الذي أعرفه أن صاحب التقريب قال : صدوق أو رحال الحديث قال الذي أعرفه أن صاحب التقريب $(^{(3)})$ قال : صدوق أو قال يخطى $(^{(3)})$.

⁽١) انظر : الإنجاز للرحمة ص (٣٩٨)

⁽٢) المصدر السابق ص (٥٨٧) .

⁽٣) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٢ / ٥٧٨) .

⁽٤) ولمزيد من التفصيل انظر : كتاب أقوال ابن باز في الرحال لمؤلفه / فهد بن عبدالله السنيد .

⁽٥) هو ابن حجر (أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني شهاب الدين ، ولد سنة ٧٧٣هـــ في القاهرة ، وأصله مـــن عســـقلان بفلسطين ، كان مولعاً بالأدب والشعر ، ثم أقبل على الحديث حتى علت شهرته فيه ، له مؤلفات كثيرة جداً منــها : فـــتح البـــاري وتلخيص الحبير ، وبلوغ المرام ، وتقريب التهذيب ، وقذيب التهذيب ، والإصابة وغيرها توفي سنة ٨٥٢هـــ في القاهرة . انظــر في ترجمته شذرات الذهب (٧/ ٧٠٤ - ٤٠٩) والبدر الطالع، (١/ ٢١ – ٦٤).

⁽٦) انظر : حوانب من سيرة الإمام عبد العزيز بن باز . محمد الحمد ص (٢٠٣).

ولا تخلوا دروس الشيخ ومكاتباته وخطاباته ورسائله ومؤلفاته من قوله عند ذكر الحديث أن يقول - وذلك من حفظه - : الحديث في الصحيحين ، متفق عليه عند الشيخين وصح عنه في ، وثبت عنه ، وفي المسند ، رواه أهل السنن واللفظ لأبي داود ، زاد فلان والسياق للترمذي . . . وهكذا ، ومن أمثلة حكمه على بعض الأحاديث سنداً ومتناً قوله في حديث عند الترمذي (. . أما الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة (١) رضي الله عنه عن النبي في أنه كان يأخذ من لحيته من طولها وعرضها) (١) ، فهو حديث باطل عند أهل العلم ؛ لأن في إسناده رحلاً يدعي عمر بن هارون البلخي وهو متهم بالكذب ، وقد أنفرد بهذا الحديث دون غيره من رواة الأحبارمع مخالفته للأحاديث الصحيحة ، فعلم بذلك أنه باطل لا يجوز التعويل عليه ولا الاحتجاج به في مخالفته السنة الصحيحة) (١).

الفقه هو إدراك معنى النص والغوص في دلالة النقل ، وهكذا كان فقه ابن باز ففقهه ليس فقه من ينقل الأقوال أو يتبع كلام الأئمة ويحفظه وينقله ، بل جعل النص نصب عينه فاستنبط منه الحكم ، ومع ذلك فهو لا يهمل كلام الأئمة بل يستأنس باقوالهم وينظر في كتبهم وخاصة الكتب التي تقيم الأدلة يقول - رحمه الله - : (نطلع على كتب الفقه و نستفيد منها و من كتب العلم ، وكتب الفقهاء نقرأها و نستفيد منها ، ولاسيما كتب الخيلاف

⁽١) الحديث بنصه عند الترمذي قال : (حدثنا عمر بن هارون عن أسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن حده أن النبي ﷺ كان يأخذ من لحيته من عرضها وطولها) قال الترمذي هذا حديث غريب .

⁽٢) رواه الترمذي برقم ٢٩١٢ باب ما جاء في الأخذ من اللحية (١ / ١٨٦) .

⁽٣) انظر : محموع فتاوى ومقالات متنوعة . ابن باز (٣ / ٣٧٢).

والكتب التي تقيم الأدلة ، نعتمد على الله ثم عليها في أخذ العلم لأنها تأتى بالأدلة في القرآن والسنة والترجيح)(١)، فهو يأخذ الحكم من الدليل يقول في ذلك (لا علم ولا فتوى إلا عن طريق القران والحديث هذا هو العلم ، أما التقليد فليس بعلم)(١).

فمنهجه في الفقه استنباط الحكم من الدليل ، وان لم يجد الدليل أخذ من أقوال الأئمة الأقرب للصواب يقول في ذلك : (وأما ما جرى من الاختلاف بين أهل العلم في المذاهب الأربعة وغيرها ، فالواجب أن يؤخذ منه ما هو أقرب إلى الصواب وهو القول الذي هو أقرب إلى ما قاله الله ورسوله نصاً أو بمقتضى قواعد الشريعة)(٢).

وما الفتاوى والاحتهادات والتقريرات التي بنيت على الدليل من القرآن والسنة إلا شاهد على حودة استنباطه ، وحسن انتزاعه للمعنى من الدليل ، فأحيانا يبسط المسألة ويورد الأدلة والأقوال ثم يختار القول الراجح بدليله ، وأحيانا يختصرها بدليلها وهكذا في سائر فقهياته فهو صاحب دليل وبرهان ، فلا يقول قول له دليل في الكتاب والسنة إلا أورده همه في ذلك أن يعتصم في كل مسالة بآية أو بحديث ثابت و يطلب الحق أينما وحد بالدليل فهو يسير معه حيث سار سواء كان في أصول المسائل أو في فروعها .

ولهذا جمع ابن باز في دراسته للفقه بين الطريقتين:

الأولى: دراسة الفقه المذهبي .

⁽١) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٣ /١٠٥٧) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢ / ٣١٠) .

والثانية: دراسة الفقه على طريقة المحدثين المرتبطة في الأصل بكتب الملداهب الفقهية ثم الانتقال إلى البحث في الأدلة، والنظر في مدلولاتها، والأحل بما يترجح سواء وافق المذهب أو حالفه وهذه الطريقة هي التي سلكها وذلك لما وهبه الله من العلم بالسنة وآثار السلف الصالح.

المطلب الرابع: الشيخ والأمانة والتقوى والعدالة.

إن الأمانة والتقوى والعدالة بالنسبة للمجتهد لا تتوقف عليها وجود ملكة الاجتهاد ، وإنما يتوقف عليها قبول الفتوى والوثوق بأن الججتهد لم يجتهد و لم يفت وفق ما تميل إليه نفسه ، بل وفق ما عرفه من الشرع المطهر ، و لم يتساهل في الفتوى والاجتهاد ، لأنها توقيع عن رب العالمين .

يقول ابن القيم – رحمه الله – (ولما كان التبليغ عن الله سبحانه وتعالى يعتمد على العلم بما يبلغ والصدق فيه لم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا إلا لمن اتصف بالعلم والصدق ، فيكون عالماً بما يبلغ صادقاً فيه ، ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة ، عدلاً في أقواله وأفعاله ، متشابه السر والعلانية في مدخله ومخرجه وأحواله). (١)

ولذلك اتصف ابن باز بهذه الصفات ، والتي هي من ضمن الصفات التأهيليــة والتكميلية للمجتهد^(٢) فأتمنه الناس على اجتهاداته وفتاويه حتى صدروا عن رأيه وان خالف من خالف ، وما ذلك إلا لمتانة الديانة وقوة الأمانة ، والتقــوى لله والورع والزهد في حطام الدنيا ، مع تجرد من كل هوى .

⁽١) انظر : إعلام الموقعين (١/ ٨، ٩).

⁽٢) انظر : الاجتهاد في الإسلام د . نادية العمري ص (٥٩) .

يقول محمد بن موسى : (والناس على اختلاف طبقاتهم يرضون بحكمه ؛ لعلمهم بتجرده وتقواه ... حتى مع المخالفين إذا قرأ كتبهم تجرد من كل هوى وقبل ما فيها من حق ، بل ربما أثنى على بعض المواضيع فيها ، ومن عدله وإنصافه أنه لا يترب على من قال بقول يخالف ما يراه ، بل يتسع صدره لهذا الخلاف ويلتمس العذر لمن خالف ، ولا يُلزم غيره بأن يأخذ بما يراه ، ولا يكلف نفسه عناء الرد على من يخالفه في مسألة أو قول له وجاهته ، خصوصاً إذا كان القائل بذلك عالم له مكانته) (١) فهو عدل أمين تقي في ردوده وأجوبته ، فليس بالمتشفي ولا بالجائر ، ولا يهضم الناس أفكارهم واجتهاداتهم الموافقة للكتاب والسنة .

اهتم العلماء بمقاصد الشريعة ، لأن الشريعة الإسلامية جاءت بما فيه صلاح البشر في العاجل والآجل ، ولعظم أهميتها لدى المحتهد والفقيه جعل الشاطبي (٢) فهم مقاصد الشريعة شرطاً أولياً ، بل سبباً للاجتهاد ، فقال – رحمه الله – : إنمها تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين :

أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها.

والثاني: التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها (٣). ولقد اهتم ابن باز بمقاصد الشريعة التي حاء بتحصيل المصالح وتكميلها ودرء المفاسد وتقليلها)(٤)

⁽۱) انظر : سيرة ابن باز برواية محمد بن موسى ص (۲۱٦/ ۲۱۸) .

⁽۲) الشاطبي هو : إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي المالكي ، أبو إسحاق الشاطبي ، من كبار العلماء فقيمة أصولي مصنف بارع ، من ضمن مصنفاته : الموافقات ، والاعتصام وغيرها ، توفي سنة ، ۷۹ هـ.. . انظر في ترجمته : شحرة النور الزكية ص (۲۳۱) والفتح المبين (۲/۲۱۲) .

⁽٣) انظر : الموافقات (٤ / ٧٦) .

⁽٤) انظر : محموع فتاوي ومقالات متنوعة ابن باز (٣٨٥/٤) .

وقال في موضع آخر مبيناً مقاصد الشرع في الترغيب من الإكثار في النسل ورداً على الذين خالفوا هذا المقصد فقال: (إن القول بتحديد النسل مخالف لمصالح الأمة ، فإن كثرة النسل من أسباب قوة الأمة وعزتما ومنعتها ، وهو قول مخالف لمقاصد الشرع)(1).

المطلب السادس: الشيخ ومعرفة واقع عصره.

معرفة المجتهد والفقيه لواقع عصره أمر مهم جداً ، لان معرفة أحوال الناس تجعل المحتهد والمفتي يبني الحكم الشرعي على المستجدات والحوادث النازلة من فقهه لواقعه .

ولذلك كان ابن باز عارفاً بواقع عصره ومستحداته ، وعارفاً بالعوامل المؤثرة في المجتمعات من أفكار وصناعات ومستحدثات واختراعات وغير ذلك ، فهو يفتي في كل منها بحسبه . فنجده يذب عن حياض العقيدة من الأفكرار الهدامة والدعاوى المضللة والغزو الفكري الثقافي الغربي والشرقي (٢) وغير ذلك وكذلك في العبادات والمعاملات وغيرها من المستجدات الشرعية ، يفتي فيها على علم وبصيرة ، ومعرفة للواقع المحيط بالنازلة ، وهذا مما أبان عن عظيم فكره وكبير فهمه ، وأنه مساير لوقته وعصره ، وليس ذلك على حساب النصوص الشرعية كما يسميه بعضهم بتبرير الواقع ؛ مما جعلهم يقعون في مزالق خطيرة بزعم مواكبة العصر ومستجداته بل كانت غايته - رحمه الله - الوصول إلى الحكم الشرعي الذي تؤيده النصوص ، الشرعية لأن الشريعة شاملة وكاملة ومستوعبة لكل الحوادث .

 $[\]cdot$ ($^{\circ}$) المصدر السابق ($^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$ $^{\circ}$

⁽٢) المصدر السابق (١/ ٣٨٥).

يقول عبد الرحمن بن يوسف الرحمة: (وأنني لأعجب واستغرب من فئة ظهرت على الساحة ترمي سماحته وغيره من كبار العلماء بألهم لا يفقهون الواقع. وأسوق لك أخي القارئ بعض أهم القضايا العصرية لابن باز لتعلم سعة أفقه ومعايشته لعصره، وفقهه لواقعه، وتعلم بطلان هذا القول – ثم ذكر منها -: نقد القومية العربية، وحكم الإحداد على الملوك والرؤساء، والأقليات المسلمة ظروفها وآمالها والرد على مزاعم الإذاعة البريطانية، والتحذير من مؤتمر بكين للمرأة . . . الخ)(١).

يقول الدكتور / عبد الله المجلي أحد أبرز الملازمين للشيخ (الشيخ ابن باز متابع جيد وبدرجة كبيرة للأحداث السياسية من خلال وسائل الإعلام المتنوعة والنشرات الخاصة .. ولا توجد قضية من قضايا المسلمين في حياة الشيخ إلا وكان له رأي فيها ودور بارز في معالجتها)(٢).

المطلب السابع القول بعدم غلق باب الاجتهاد .

إن دعوى القول بإغلاق باب الاجتهاد قول لم يبن على دليل واضح من الكتاب أو من السنة ، بل هي دعوى فارغة ، وحجة واهنة أوهن من بيت العنكبوت لأنها غير مستندة إلى دليل شرعي أو عقلي سوى التوارث^(٣). فالاجتهاد قد فتحه الله على مصراعيه إلى يوم القيامة لخاصة أوليائه من الفقهاء العاملين الذين تأهلوا له واستوفوا شروطه ، فمن رحمة الله بعباده أنه لا يخلو عصر من العصور إلا وفيه قائم لله بالحجة .

⁽١) انظر : الإنجاز في ترجمة ابن باز ص (٣٧٢ ، ٣٧٣) .

⁽٢) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٣ / ١٢٧٢ ، ١٢٧٤) .

⁽٣) انظر : عمدة التحقيق في التقليد والتلفيق ، محمد سعيد البايي ص (٦٢ ، ٦٣) .

والاجتهاد حق للأمة مرغوب فيه في كل عصر ، لأن ظروف الحياة مستغيرة ومستجداها غير متناهية ، فمن تمام فضل الله علينا أن منحنا حق التفكير والنظر والترجيح ، واختيار الأصلح على ضوء الأصول الثابتة التي شرعها لنا ديننا الحنيف ، فهو لم يترك العقل خلف الأهواء والرغبات ، و لم يقيده في شيء قد لا يتفق مع ما يستجد من شئون الحياة ، حيث أنه لم يلزم أهل عصر باجتهاد أهل عصر سابق دفعتهم اعتبارات حاصة إلى أخذ ما اجتهدوا فيه ، كما أنه لا يجوز شرعاً ولا عقلاً ترك الناس أمام المستجدات والنوازل الحادثـة مـع أهـوائهم يبتدعون لها الفتاوي والأحكام دون جهد واجتهاد من العلماء الربانيين أصحاب المؤهلات الاجتهادية التي ذكرها أهل العلم ، لاسيما والزمن يتطور والحــوادث تزداد ، والعقول تدرك اليوم من نصوص الشرع ما لم تدركه عقول الأمس وما ذلك إلا لتجلى معجزات هذا الشرع لكل قوم وعصر ما قد يكون غائباً عن عصور سبقت ومضت ، فشرع الله الحكيم المحفوظ إلى قيام الساعة ينفي بطبعه كل اجتهاد مخالف لأصوله وضوابطه الواضحة التي لا غموض فيها مهما حبكت حبائل الدخلاء لإفساد باب الاجتهاد ، وهذا حاصل في كل عصر والحمد الله ولا يكون حجة للقائلين بسد باب الاجتهاد ونهايته عند الأئمة الأربعة كما قالوا فالقول بإغلاق باب الاجتهاد يعطل الكثير من الأحكام الشرعية وخاصة النوازل والمستجدات الحادثة التي تتجدد كل يوم وعند ذلك يتفشى الجمود والركود والتحجر ، وتكون الشريعة ضيقة إلا بقول أصحاب المذاهب والأئمة السابقين ، وهذا القول واضح البطلان.

يقول تعالى ﴿ ولو ردوه إلى الرسول و إلى أولي الأمر منهم لعلمه الدين يستنبطونه منهم • • الآية ﴾(١) فأسندت الآية إلى العلماء الاستنباط ، وهـو

⁽١) سورة النساء الآية (٨٣) .

الاستخراج للأحكام ، ودلت على أن بعض أحكام الحوادث لا يعرف بالنص بل بالاستنباط ، وأن الحكم المستنبط يكون حجة (١).

يقول الإمام ابن باز- رحمه الله -: (باب الاجتهاد لم يقفل ، بل لم يزل مفتوحاً ، من عهد النبي إلى يومنا هذا ، ومن ادعى قفله في أي زمن فقد غلط وأخطأ ، فالباب مفتوح عند أهل العلم والإيمان والبصيرة ، بل على المسلم أن يبذل وسعه في طلب الحق ، فإذا وحد الدليل الواضح الثابت وجب الأخيذ به ، وكيان الصحابة يجتهدون حتى يتضح لهم الأمر بالنص ، وهكذا بعد الصحابة وفي عهد التابعين وأتباع التابعين وهكذا من بعدهم لم يزالوا يجتهدون في الوقائع والحوادث إذا خفي النص ؛ فإذا ظهر النص بادروا إليه وأسرعوا إليه وأخذوا به ، لأنه لا احتهاد مع النص ، وإنما الاجتهاد عند خفاء الدليل من كتاب أو سنة أو قياس حلى فهذا هو محل الاجتهاد)(١).

ولهذا كان ابن باز يحمل على التقليد إذا صدر من أهـل العلـم، ولا يرضى التعصب والجمود، ويدعوا القادر من الفقهاء إلى الاجتهاد ويطبق هـذا علـى نفسه لأنه كان يمتلك أدوات الاجتهاد، فيحتهد ويرجح، ويختار ما قام عليه الدليل لأن منهجه استخراج الحكم من دليله، ولا يبالي بعد ذلك أن يخالف مذهباً من مذاهب الأئمة الأربعة أو غيرهم، لأنه يرى الحق ما قام عليه الـدليل وان كان من الأقوال أخذ منه الأقرب للصواب وهو ما يعضده الدليل الصحيح وكان يعترف بفضلهم ويقدرهم أبلغ التقدير.

⁽١) انظر : الاجتهاد في الإسلام ٥٠٠ نادية شريف العمري ص (٢٦١) ٠

⁽٢) انظر : محلة المحتمع العدد ٢٠٢ الثلاثاء جمادى الأولى ١٣٩٤ هـ. ، مايو ١٩٧٤ م مقابلة بعنوان ((حديث حول قضايا الإسلام والمسلمين مع رئيس الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الشيخ عبد العزيز بن باز)) .

المطلب الثامن: درجة الإمام ابن باز في الاجتهاد.

إذا عرفنا أن الاجتهاد ضرورة إسلامية في هذا العصر ، فإن تحصيل شروط الاجتهاد وألآته التي اشترطها العلماء للمجتهد في استنباطه الأحكام من أدلتها التفصيلية ، ليس متعذراً ولا متعسراً كما يتوهم بعض الناس الذين يريدون أن يضيقوا ما وسع الله ، ويغلقوا باباً فتحه الله رحمة بعباده وهو الاجتهاد .

ومن فضل الله علينا أن هذه الأمة قد أخرجت في هذه العصور الحديثة عباقرة وأفذاذاً في العلوم والآداب والفنون المختلفة ، فلماذا لا يبرز مثل هيؤلاء النوابغ في مجال الفقه والاجتهاد الإسلامي(١).

ولم تخل هذه الأمة من علماء أجلاء على درجة عالية من العلم والتقوى والفهم والبصيرة بلغوا درجة الاجتهاد ، فمن هؤلاء الإمام العلامة الفقيه المجتهد الشيخ عبدالعزيز ابن باز – رحمه الله – والذي كان على درجة عالية من الذكاء والفطنة والتقوى والخشية ، بالإضافة إلى غزارة العلم وسعة الأفق ، فبلغ درجة الاجتهاد ورحل إليه الطلبة من سائر البلاد لتجرده من التبعية ، ولأن هدفه البحث عن الحق الذي عليه الدليل ولو خالف بذلك أئمة المذاهب وغيرهم لا من أحمل الشهرة ، بل كان غرضه إرضاء ربه عز وجل وحدمة دينه وبعث روح الاجتهاد في الأمة ، وأنه أمر متيسر جداً لمن وفقه الله وأحذ بأسبابه وتحصيل ألآته .

وقبل الشروع في بيان درجة الإمام ابن باز في الاجتهاد يجدر بنا أن نـــبين أولاً مراتب الاجتهاد حتى نعرف بذلك المرتبة التي حصل عليها في الاجتهاد .

فمراتب الاجتهاد قسمها العلماء في الواقع إلى قسمين:

القسم الأول: المحتهد المطلق المستقل ، والقسم الثاني: المحتهد المطلق غير المستقل.

⁽١) انظر : الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والتفريط للقرضاوي ص (١٨ ، ٢١) .

فالقسم الأول: المجتهد المطلق المستقل:

وهو الذي استقل بوضع أسس مدرسة اجتهادية لنفسه ، بإدراك وترتيب قواعد مذهبه دون تقليد أو تبعية لأحد ، واستقل في وضع مبادئ أصولية عامة ، يسير عليها في اجتهاده . واتصف هذا القسم بصفتين :

الأول: الاستقلال بالقواعد التي استنبطوها.

الثاني: أنهم لم يقلدوا أحداً لا في الأصول ولا في الفروع.

ومن هؤلاء المحتهدين المستقلين: فقهاء الصحابة والتابعين ، وأئمة المذاهب الأربعة ، والليث بن سعد ، وأبو عمر الأوزاعي ، وسفيان الثوري وغيرهم . وهؤلاء تعذر وجودهم بعد عصر الأئمة ، وهم الذين استوعبوا القواعد والأسس العامة للاجتهاد ومناهج الاستنباط والإفتاء ، وعليه فقد طوي بساط المحتهد المستقل وأفضى أمر الفتوى والاجتهاد إلى الفقهاء المنتسبين إلى أئمة المذاهب المتوعة (١).

القسم الثاني: المجتهد المطلق غير المستقل: وينقسم إلى طبقتين:

الطبقة الأولى: المحتهد المطلق المنتسب:

وهو الذي عنده الكفاءة على تأصيل الأصول وتقعيد القواعد ، واستنباط الأحكام وتفريع الفروع ، فهو في الواقع كالمحتهد المطلق لأنه وصل إلى ما وصل إليه المحتهد المستقل ، من غير أن يكون قد أسس ورتب لنفسه قواعد ومنه للاستنباط ، فهو لا يقلد إمامه في الدليل والحكم ، غير أنه يستعين بكلامه في تتبع الأدلة والتنبيه للمآخذ (٢).

⁽۱) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (٤/ ١٦٢) ، أدب المفتى والمستفتى لابن الصلح ص (٩١) ، وأدب الفتــوى والمفتى والمستفتى للنووي ص (٢٥) ، الاجتهاد في الإسلام ، نادية المستفتى للنووي ص (٢٥) ، الاجتهاد في الإسلام ، نادية العمري ص (٣٧١ - ١٧٦) .

⁽٢) انظر : عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد للدهلوي ص (١٠) .

ويتميز هذا الصنف من المحتهدين بما يلي:

١- أنه يستقل بالنقد والترجيح عن إمامه .

٢- انه يستحسن شيئاً مما سبق إليه إمامه ويستدرك عليه شيئاً .

٣- أنه يأخذ الأحكام من الكتاب والسنة .

٤- أنه غير مقلد لإمامه لا في المذهب ولا في دليله لا تصافه بصفة المستقل وإنما
 ينتسب إليه لسلوكه طريقه في الاجتهاد .

ويعتبر اجتهاد المنتسب كاجتهاد المستقل من حيث العمل به ، والاعتداد بـــه في الإجماع والخلاف .(١)

الطبقة الثانية : الجمتهدون المقيدون في المذهب ، وهم على مراتب ثلاث :

المرتبة الأولى: المحتهد في المذهب المنتسب إلى إمامه ، المقرر له بالدليل ، متقن فتاويه عالم بها ، لكن لا يتعدى أقواله وفتاويه ولا يخالفها ، وإذا وجد نص أمامه لم يعدل عنه إلى غيره البتة ، وهذا شأن أكثر المصنفين في مذاهب أئمتهم ، وهو حال أكثر علماء الطوائف ، وكثير منهم يظن أنه لا حاجة به إلى معرفة الكتاب والسنة والعربية ، لكونه مجتزياً بنصوص إمامه ، فهي عنده كنصوص الشارع قد اكتفى بها من كلفة التعب والمشقة ، وقد كفاه الإمام استنباط الأحكام ومؤنة استخراجها من النصوص ، وقد يرى إمامه ذكر حكماً بدليله فيكتفي هو بذلك الدليل من غير بحث عن معارض له (٢).

وهؤلاء لا يتأدى بهم فرض الاجتهاد الكفائي كما حكاه الإمام النووي بقولـــه ظاهر كلام الأصحاب أنه لا يتأدى به ، لأن تقليده نقص وخلل في المقصود .

⁽۱) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ١٦٣) ، وأدب الفتوى والمفتى والمستفتى للنووي ص (٢٥) ، والإنصاف في بيان أسباب الاختلاف للدهلوي ص (١٩) .

⁽٢) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ١٦٣) .

وحالفه ابن الصلاح بقوله: يظهر أنه يتأدى بهم الفرض الكفائي ، وإن لم يتأدى به فرض الكفائي ، وإن لم يتأدى به فرض الكفاية في إحياء العلوم التي منها استمداد الفتوى ، لأنه قام مقام إمامه المطلق^(۱).

المرتبة الثانية : محتهدوا الترحيح وسماهم ابن السبكي (محتهدي الفتيا) . قال هو المتمكن من ترجيح قول على أخر (٢).

ومهمة هؤلاء ترجيح الأقوال بقوة الدليل ، أو الصلاحية للتطبيق بموافقة أحوال العصر ونحو ذلك ، مما لا يعد استنباطاً حديداً مستقلاً أو تابعاً ، وهؤلاء ليسوا كرجال المرتبة السابقة في حفظ المذهب أو كثرة الاستنباط ، أو معرفة الأصول ونحوها من الأدوات ، وليسوا كسابقيهم في تخريج الفروع على الأصول (٣).

المرتبة الثالثة: الحافظ لكتب مذهبه ونقله وفهمه في الواضحات والمشكلات ولكن عنده ضعف في تقرير أدلته وتحرير أقيسته ، فهذا يعتمد نقله وفتواه به فيما يحكيه من مسطورات مذهبه من نصوص إمامه ، وتفريع المجتهدين في مذهبه وتخريجاهم ، وصاحب هذه المرتبة ليس من الاجتهاد في شيء (٤) ، لأنه من طبقة المقلدين .

فالذي استقر عليه رأي الأصوليين هو المجتهد المطلق ، الذي حصلت له ملكة يقتدر بها على استنباط الأحكام من أدلتها ، والتي لم ينص عليها إمامه ولا أصحابه من قواعدهم وأصولهم ، فهو كالمجتهد المطلق في الشريعة الإسلامية ولا شك أنه لم يخل عصر من العصور عن مجتهد مطلق منتسب متمكن من الاستنباط من مصادرها الأصلية بناء على القواعد والأصول المقررة في المذاهب .

⁽١) انظر : أدب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي ص (٢٧ ، ٢٨) ، وأدب المفتي والمستفتي ابن الصلاح ص (٩٥ ، ٩٦)

⁽٢) انظر : جمع الجوامع في أصول الفقه ص (١١٩) .

⁽٣) انظر: أصول الفقه، أبو زهرة ص (٣٧١ ، ٣٧٢) .

⁽٤) انظر : حاشية البناني على شرح الجلال المحلي لمتن جمع الجوامع (٢ / ٣٨٦) .

وهذا مما يدل على أن الاجتهاد لازال مفتوحاً إلى قيام الساعة ، فهـو الـدليل القوي على قابلية أحكام هذا الدين العظيم لمواجهة كل التغيرات والاختلافـات والوقائع .

وبعد توضيح مراتب الاجتهاد يتبين لنا من خلاله درجة الإمام عبد العزيز بن باز في الاجتهاد ، فدرجته في نظري والله أعلم هي درجة المجتهد المطلق غير المستقل فالشيخ حاز على مؤهلات الاجتهاد وشروطه التي وضعها العلماء، فأتقنها دراسة وحفظاً وتطبيقاً ، وقد سبق بيان هذه المؤهلات في مقدمة هذه الرسالة (١)، ولا أرى سبباً لتكرارها هنا ،

قال ابن باز- رحمه الله - رداً على من قال العلم ذهب مع أهله ، قال : (هــذا الكلام ليس بصحيح ، ولا ينبغي أن يقال هذا الكلام وأمثاله ولكــن ينبغي التشجيع والتحريض على طلب العلم والتفرغ لذلك ، والصبر والمصابرة علــى ذلك وحسن الظن بطلبة العلم . . والفاهم المخلص والصادق البصير بمثل هــذا الكلام لا يثبطه ذلك ، بل يتقدم ويجتهد ويثابر ويتعلم ويسارع لشدة الحاجــة للعلم ، وليسد الثغرة التي زعمها هؤلاء القائلون إنه لم يبق أحد (٢).

وقال أيضاً: في وجوب الاجتهاد وخاصة في هذا العصر حيث أن السابقين لهم قضايا عصرهم ونحن لنا قضايانا المتحددة. قال (.. التفقه في الدين والتماس حل المشكلات بالطرق الشرعية في المسائل التي حدت بين المسلمين ، ولم يتكلم فيها الأوائل ، فهذا حق وليس فيه مخالفة للسابقين واللاحقين كلهم يوصون بتدبر الكتاب والسنة واستنباط الأحكام منهما ، والاجتهاد فيما يعرض من

⁽١) انظر : ص (٧٧) وما بعدها .

⁽٢) انظر : محموع فتاوي ومقالات متنوعة (٧ / ٢٣١ ، ٢٣٢) .

المسائل المشكلة على ضوء الكتاب والسنة وليس هذا تجديداً مخالفاً للسابقين ولكنه تجديد منطلق على منهج السابقين وعلى أصولهم) (١).

فهو لا يقلد الحنابلة في الدليل والحكم ، بل يستعين بكلامهم في تتبع الأدلة والتنبيه للمآخذ ، وأخذه من القرآن والسنة مباشرة ، فهو مجتهد مطلق غير مستقل ، وإنما ينتسب لمذهب الحنابلة في أصولهم بسب نزعتهم الأثرية .

يقول - رحمه الله - (مذهبي في الفقه هو مذهب الإمام أحمد بن حنبل وليس على سبيل التقليد ولكن على سبيل الأتباع في الأصول التي سار عليها) (٢).

وقد أثبت ابن باز أنه من العلماء العارفين بمشاكل العصر ، وعلى علم تام بمذهب أهل السنة والجماعة ، وأنه لا يقلد أحداً ، بل منهجه الكتاب والسنة ، وذلك في معرض رده على الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق أحد علماء الكويت عندما قال : إن طائفة العلماء في السعودية في عماية تامة وجهل تام عن المشكلات الجديدة . . وأن سلفيتهم سلفية تقليدية لا تساوي شيئاً . أ . هـ

فرد عليه ابن باز بقوله (هذا القول باطل ، فإن العلماء في السعودية يعرفون مشاكل العصر ، وقد كتبوا فيها كثيراً وأنا منهم بحمد الله ، وقد كتبت في ذلك ما لا يحصى ، وهم بحمد الله من أعلم الناس بمذهب أهل السنة والجماعة ويسيرون على ما سار عليه السلف الصالح في باب توحيد الله ، وفي باب الأسماء والصفات ، وفي باب التحذير من البدع ، وفي جميع الأبواب ...) (٣). وقد رجع عن قوله ذلك في خطاب أرسله إلى هيئة كبار العلماء في السعودية .

وقال في رده على فتوى من قال بتحديد النسل. (كثر السؤال عن حكم هذه

⁽١) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٣/ ١٠٩٨ ، ١٠٩٩) .

 $^{(\}Upsilon)$ المصدر السابق (Υ / ۱۰۹٤).

⁽") انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (\wedge / \wedge \wedge) $\,$

المسألة وهل هـــذه الفتوى صواب أم خطأ ؟ فرأيت أن من الواجب على أمثالي بيان ما يدل عليه شرع الله عز وجل ..)(١)

فهو يرى أنه أهل للاجتهاد والإفتاء وأنه لا حرج في بيان فضل الله والتحدث بنعمه الله فقد قال يوسف عليه السلام لملك مصر ﴿ اجعلني على خزائن الأرض إبي حفيظ عليم ﴾(٢).

ولقد شهد له بالاجتهاد جملة من العلماء وطلبة العلم.

1- يقول الشيخ العلامة عضو هيئة كبار العلماء الشيخ / عبد الله بن عبد الرحمن البسام - رحمه الله - (شيخنا ابن باز هو المستحق الآن للقب شيخ السلام والمسلمين . . فهو الداعية الكبير، وهو المفتي الأول في الداخل والخارج ، وهو المرجع في كل شأن من شئون الإسلام ؛ لما حباه الله تعالى من إخلاص لدينه وأمته ، ولما أمتاز به من سعة علم وبعد نظر)(٣).

Y- قال الشيخ الدكتور: صالح بن عبد الله بن حميد رئيس مجلس الشورى وعضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية: (وصاحب السماحة الإمام العالم العلامة ، الحبر والبحر والدنا وشيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز – رحمه الله – أنموذج من هؤلاء ، علم يتسنم الذروة في الرحال ، ويعلو القمة في الأفذاذ ديناً وورعاً وعلماً وفضلاً ، وكرماً وجوداً ، فعطاؤه تجلى عسر قنوات ثلاث – ثم ذكر الثالثة – وهي روح الاجتهاد والاستنباط المنبثقة من الفقه المتين والدراسة الواعية والفهم العميق والفكر المستنير ، مع الاحاطة البينة بمقاصد الشريعة وأصولها ، وقواعدها وضوابطها)(1).

⁽١) انظر: المصدر السابق (٣ / ٣٢٦) .

⁽٢) سورة يوسف الآية (٥٥) .

⁽٣) انظر : الإنجاز في ترجمة ابن باز للرحمة ص (٣٩١) .

⁽٤) انظر : المصدر السابق (٤٠٤ ، ٤٠٦) .

7- قال الشيخ / محمد بن صالح المنجد الداعية المعروف ، مبيناً للشيخ منهجه العلمي فقال: (احتهد الشيخ ابن باز وتصدى للنوازل الكبار والمسائل الصعبة الشائكة التي وجدت في هذا العصر، والمتعلقة بمستجدات العصر ومكتشفاته)(١).

٥- يقول الدكتور على عبد الرحمن الحسون (فقدنا عالماً من علماء الإسلام وبحراً من بحور العلم ، فهو - رحمه الله - من الأئمة القلائل المحتهدين في هذا الزمان ، فهو يعتبر بحق بقية السلف وخاتمة المحققين ، بل إنه هو الذي بعث من جديد مدرسة الأخذ بالدليل والخروج على التعصب المذهبي من الأخذ بالراجح حسب الدليل ، والتي أسسها ابن تيمية - رحمه الله - فكان من غرتما ما يجري حالياً في المملكة العربية السعودية من الأخذ بالراجح بناء على الدليل حيث يأخذ بذلك الآن كافة أهل الفتوى ، كما أن القضاة أيضاً ينتهجون هذا المنهج)(٣).

7- يقول الدكتور / محمد لقمان السلفي سكرتير المفتي العام للمملكة العربية السعودية لشئون الترجمة: (لقد رأيت سماحة الشيخ ابن باز في المرة الأولى عند قدومي إلى الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في شهر رمضان سنة ١٣٨٢ هــــ

⁽١) انظر: سيرة ابن باز للحازمي (٢/ ٩٣٢).

⁽٢) انظر: الإنجاز ، عبد الرحمن بن يوسف ص (٢٠٣) .

⁽٣) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٢/ ٨٢٨ ، ٨٢٩) .

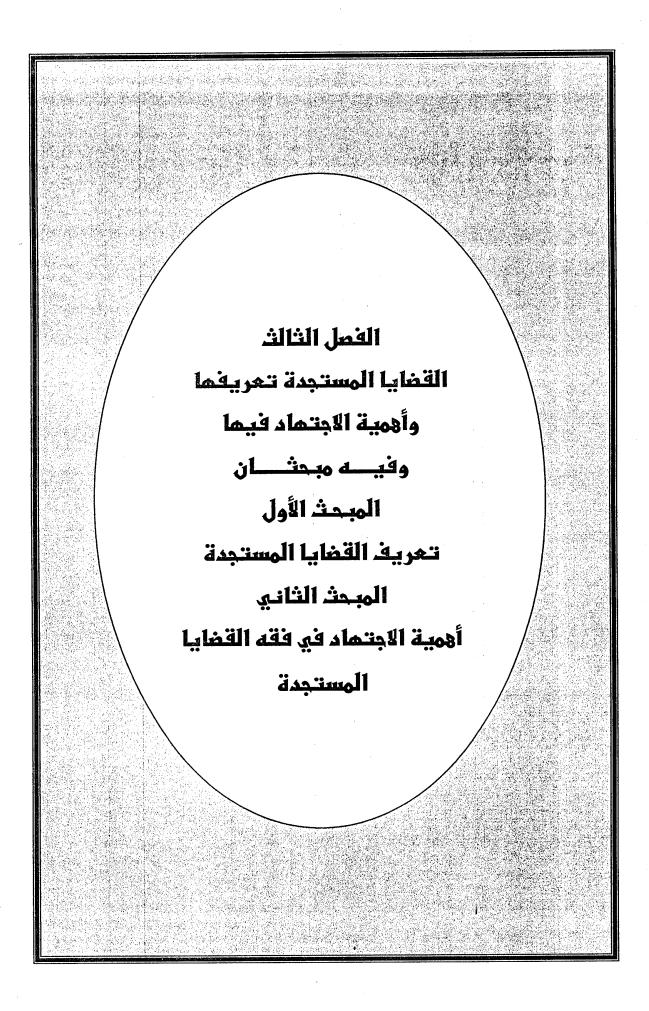
وهو نائب رئيس الجامعة إذ ذاك وأحذت أسمع من فطاحل العلماء الذين كانوا يُدرِّسون آنذاك في الجامعة (١) عن غزارة علم شيخي وبلوغه درجة الاجتهاد وعدم تقيده بمذهب فقهي معين وانتهاجه منهج المحدثين واستقائه من ينابيع القرآن والسنة كما استقى منه المحدثون الأوائل)(٢).

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن الإمام ابن باز بلغ درجة الاجتهاد ، وذلك ثابت له وخاصة لمن استقرأ سيرته العلمية من خلال فتاويه واجتهاداته ومؤلفاته ، لأنه تحرر من التبعية والتقليد إلى الأخذ والاستنباط من النصوص .

فنفع الله باحتهاداته وفتاويه ، حيث لقيت القبول عند الناس في جميع أنحاء العالم شرقاً وغرباً ، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء .

⁽١) وهؤلاء العلماء الذين درَّسُوا في الجامعة الإسلامية عندما كان ابن باز نائباً ثم رئيساً لها منهم (الشميخ محمد الأمين الشنقيطي والمحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني ، والشيخ شعيب الأرناؤط ، والشيخ عبد المحسن العباد وغيرهم من العلماء الجهابذة .

⁽٢) انظر : الإنجاز في ترجمة ابن باز ، للرحمة ص (٧٧١) .



المبحث الأول تعريف القضايا المستجدة

وفيه مطلبان

المطلب الأول تعريف القضايا المستجدة لغة واصطلاحاً المطلب الثاني المصطلحات المرادفة للقضايا المستجدة

المطلب الأول تعريف القضايا المستجدة لغة واصطلاحاً

القضايا المستحدة لغة:

القضايا: تقول قُضي بينهم قضّية وقضايا.

والقضايا: الأحكام، واحدتها قَضيَّةً.

والقَضِيّة : الحُكم ، وهي مسألة يتُنازع فيها وتعرض على القاضي أو القضاة للبحث والفصل ، وجمعها قضايا(١).

المستجدة : من إستجد الشيء : أي صار جديداً ، والشيء استحدثه وصيره جديداً . والشيء جديداً (٢).

القضايا المستحدة في الاصطلاح:

القضايا المستحدة إصطلاحاً: هي القضايا الجديدة التي يحدثها الناس ولم يسبق فيها نص أو احتهاد (٣).

شرح التعريف:

(القضايا): هي كل ما يقع للناس من حوادث ووقائع في حياهم اليومية ولم تكن معروفة في عصر التشريع الإسلامي وتحتاج إلى بيان حكم الشرع فيها سواء كانت في أبواب العبادات، أو المعاملات أو ما يتعلق بأحوال الأسرة، وما يتعلق بالحدود والدعاوى والأقضية، وكذلك ما يتعلق بحياة الناس الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مثل التلقيح الصناعي، وإحسراء العقود بالإنترنت والاستنساخ وغير ذلك.

⁽١) انظر : لسان العرب (١٥ / ١٨٦) ، المعجم الوسيط (٢ / ٧٤٣)

⁽٢) المصدر السابق (١/ ١٠٩).

⁽٣) انظر : منهج معالجة القضايا المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي محمد رواس قلعة حي ، محلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ص (٦٠) العدد الرابع ١٤١٢ هـــ - ١٩٩٢ م ، المدخل إلى فقه النوازل . د . أبو البصل ص (١٤٠) .

(الجديدة) وهذا قيد في التعريف ، حيث يخرج القضايا القديمة ، وهي القضايا التي تغيرت موجبات الحكم عليها نتيجة التطور الطبيعي لعلاقات الإنسان ، أو نتيجة ظروف طارئة ، فالغرض البحث في القضايا المستجدة التي يحتاج الناس فيها إلى احتهاد شرعي يبين حكمها من حيث الجواز من عدمه .

(التي يحدثها الناس) أي ما تنتجه عقولهم وأيديهم وتصرفاهم وسلوكياهم من المخترعات الحديثة في المجالات العلمية والطبية وغيرها لم تكن في السابق بالشكل الذي حدثت فيه الآن مثل زراعة الأعضاء والحاجة إليه ، وأطفال الأنابيب وغيرها الكثير مما أحدثه التطور العلمي البشري المذهل.

(و لم يسبق فيها نص ولا اجتهاد) وهذا قيد يخرج كل قضية مستحدة سبق فيها نص ثابت من القرآن أو السنة أو الإجماع لقيامه عليها .

(ولا اجتهاد): أي لم يسبق فيها نظر أو فتيا مجتهد ، أو حكم شرعي .

وتطلق كلمة القضايا المستجدة بوجه عام على المسائل والوقائع والقضايا والنوازل التي تنزل بالشخص ، سواء كانت في مجال العبادات أو المعاملات أو السلوك والأحلاق أو غير ذلك ، وتستدعي عند ذلك حكماً شرعياً .

المطلب الثاني: المصطلحات المرادفة للقضايا المستجدة:

المسائل التي استحدت أطلق عليها الفقهاء عدة ألفاظ ومصطلحات ، وهــي في الغالب ذات مضمون واحد .

فمن المصطلحات المرادفة للقضايا المستحدة: النوازل، والواقعات، والحوادث والفتاوى، والأسئلة، والأحوبة.

١- النوازل: وهي في اللغة: جمع نازلة ، وهي من نزل بمعنى هبط ، أو حلَّ في المكان كما تطلق أيضا على المصيبة الشديدة (١).

⁽١) انظر : ترتيب القاموس (٣٥٨/٤) ، المعجم الوسيط (٩١٥/٢) .

والنازلة في الاصطلاح: هي الحادثة التي تحتاج إلى حكم شرعي(١).

والذي يتبادر إلى الذهن بعد تعريف النازلة أنها تنصرف إلى واقعـــة أو حادثـــة جديدة لم تعرف في القديم بهذا الشكل وفي استعمالها كالقضايا المستجدة .

٢- الواقعات: لغة: مأخوذة من وقع ؟ بمعنى: نزل وهي جمع واقعة (٢). وفي القاموس المحيط: الواقعة: النازلة من صروف الدهر.

وفي الاصطلاح : هي الفتاوى المستنبطة للحـوادث المسـتحدة (٣). والوقـائع كالنوازل وكالقضايا المستحدة بالنسبة إلى معناها واستعمالاتها .

٣- الحوادث: لغة : مأخوذة من حدث حدوثاً وحداثة . وهي : نقيض قَدُمَ وحِدثنانُ الدهر وحوادثه وأحداثه : نُوبُهُ (١٠). والحدث من أحداث الدهر : شبه النازلة (٥٠) .

وفي الاصطلاح : هي ما يجدّ في حياة الناس من حوادث ووقائع لم يسبق فيها حكم شرعي .

⁽١) انظر : معجم لغة الفقهاء ص (٤٧١) .

⁽٢) انظر: المصباح المنير (٩٢١/٢)

⁽٣) انظر: معجم لغة الفقهاء ، لقلعة جي ص (٤٩٧) .

⁽٤) انظر : مختار القاموس ص (١٣١)

⁽٥) نظر : لسان العرب (١٣٢/٢) .

الفتاوى: لغة: يقال أفتاه في الأمر ، أي أبان له ، والفتيا والفتوى: ما أفتى به الفقيه (۱). والفتوى: الجواب عما يشكل من المسائل الشرعية أو القانونية. والمفتى: مَن يتصدى للفتوى بين الناس ، وهي على جمع مُفْتُتُون (۲). والفتاوى في الاصطلاح: هي الإحبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي (۳). والفتوى في حقيقتها توقيع عن الله .

يقول ابن القيم (إن المفتي بمنزلة الوزير الذي يفوض إليه الملك التوقيع عنه وإذا كان منصب التوقيع عن الملوك بالمحل الذي لا ينكر فضله ولا يجهل قدره وهو من أعلى المراتب السنيات فكيف بمنصب التوقيع عن رب والأرض السموات) فإن كان السائل يسأل عن حكم الواقعة ليعمل بالحكم الشرعي فيها فذلك هو الإفتاء ، وتكون الإجابة حينئذ الزم من إجابة من يريد مجرد المعرفة (٥).

فالإفتاء: إخبار بحكم الله تعالى في النازلة والواقعة والقضية .

٥- الأسئلة والأجوبة: يقال سأله عن كذا و بكذا سؤالاً وتسألاً ومسألةً: أي أستخبره عنه.

أما الجــواب: فما يكون رداً على سؤال أو رسالة أو إعتـراض ونحو ذلك

⁽١) انظر : مختار القاموس ص (٤٦٨) .

⁽٢) انظر : المعجم الوسيط (٦٧٣/٢ ، ٦٧٤) .

⁽٣) انظر: صفة المفتى ، لابن حمدان ، ص (٤) .

⁽٤) انظر : إعلام الموقعين (٩/١) .

⁽٥) انظر : الفتيا ومناهج الإفتاء للأشقر ص (١٤) .

وجمعها أجوبة (١). وقد ورد السؤال في القرآن في مواطن كثيرة أهمها قوله تعالى ﴿ فَاسَأَلُوا أَهُلُ الذَّكُمُ إِنْ كُنتُم لا تعلمون ﴾(٢)

فالسؤال لأهل العلم لبيان حكم ما في أية قضية كانت ، ولذلك سمّى بعض الفقهاء مؤلفاتهم أسئلة فلان أو مسائل فلان (٣)، ويقصدون الأسئلة والأجوبة فيختصرونها إلى أسئلة فلان . أمّا الأجوبة فهي ردٌ على الأسئلة أو على مسائل واقعة ، وقد استعملها بعض الفقهاء في مؤلفاتهم (٤).

يقول الدكتور الحسن العبادي : (إن هذه المصطلحات الفقهية تستعمل وتروج وتطلق على نوع واحد من الكتب . . وإذا قارنًا بين مضمون هذه المصطلحات مع محتويات الكتب التي تحمل نفس العناوين نجدها ذات مضمون واحد .

وفي بعض الأقطار الإسلامية يغلب لدى فقهائها أحد الاستعمالات دون الأخرى) (°).

⁽١) انظر : المعجم الوسيط (١/١٤٥) ، ٤١١) .

⁽٢) سورة النحل الآية (٤٣)

⁽٣) مثل مسائل الإمام أحمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١ هـــ جمع ابن هاني وهو مطبوع ، حوابات ومسائل وردت من الحرم للقاضي أبي يعلى المتوفى سنة ٤٥٨ هــــ وهو مخطوط .

⁽٤) مثل أجوبة أبي الحسن القابسي المتوفى سنة ٤٠٣هـ ، وأجوبة ابن عبد الرفيع التونسي المتوفى سنة ٧٣٣ هـ...

⁽٥) انظر : خصائص فقه النوازل في سوس . للدكتور : الحسن العبادي ص (١٥٨ ، ١٥٩) .

المبحث الثاني أهمية الاجتماد في فقه القضايا المستجدة

وفيه سبعة مطالب

المطلب الأول: في بيان جوانب الأهمية من الاجتماد في فقه القضايا المستجدة.

المطلب الثاني : مجالات الاجتماد وأنواعه فيما استجد من قضايا .

المطلب الثالث : حكم الاجتماد في القضايا الفقمية المستجدة وبيان حجيته .

المطلب الرابع: القضايا المستجدة بين الاجتماد والإفتاء.

المطلب الخامس : مناهم الفتوى والنظر في القضايا الفقمية المستجدة .

المطلب السادس : المؤلفات في القضايا الفقمية المستجدة .

المطلب السابع : دراسات حول الكيفية الهنمجية للتعامل مع القضايا المستجدة .

المطلب الأول

في بيان جوانب الأهمية من الاجتهاد في فقه القضايا المستجدة

للاحتهاد أهمية عظمى في تاريخ التشريع الإسلامي من زمن النبي وصحابته من بعده إلى عصرنا هذا ، ولكل عصر من العصور مشكلاته ووقائعه وأحداث المستجدة التي تحتاج إلى حكم شرعي مستند إلى كتاب الله وسنة رسول الله والحكم الشرعي يحتاج إلى علماء مجتهدين يمارسون الاجتهاد واقعاً عملياً ، وذلك باستنباط الأحكام المتعلقة لما يحدث من قضايا مستجدة تطرأ على الساحة اليومية فالشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ، وحاكمة في كل أمر من أمور الإنسان ، وعليه فالحاجة ماسة للاجتهاد ، ودائمة ما دامت وقائع الحياة تتجدد وأحوال الناس تتغير وتتطور ، لأن النظر الاجتهادي الفقهي يضع الحلول المناسبة للنوازل الحادثة ، وهو خير وسيلة لحل جميع مشكلات الإنسان المستجدة .

يقول وهبة الزحيلى (الاجتهاد في عصرنا الحاضر الزم من أي عصر آخر مضى لكثرة القضايا ، وتعقد شئون الحياة ، وتبدلاتها السريعة ، وتطوير أنظمة الحياة والمجتمعات وتحديات الأنظمة الوضعية للشريعية الإلهية)(١).

ولهذا سأقوم في هذا البحث بتسليط الضوء على بعض جوانب اهمية البحث والاجتهاد في فقه القضايا المستجدة المعاصرة ، ومراعاة الشريعة الإسلامية لحاجات الناس والمستجدات في حياهم . فمن هذه الجوانب :

أولاً: خلود الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان .

كتب الله تعالى لهذه الشريعة الخلود والبقاء فقال سبحانه ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا ﴾(٢).

⁽١) انظر : الاجتهاد الفقهي أي دور وأي تجديد ص (٢٠) تنسيق محمد الروكي .

⁽٢) سورة المائدة آية (٣).

وكمال الدين يعني وفاؤه بكل متطلبات الحياة العاجلة والآجلة ، ومعالجته لكل شئوهًا ، وهي شاملة لكل ما يحتاج إليه الناس يقول الله سبحانه وتعالى (ما فرطنا في الكتاب من شيء ((())) .

فالإسلام هو خاتم الأديان ، ومحمد على هو خاتم النبيين لذا تكفل الله بحفظ هذا الدين ، وعليه تكون هذه الشريعة دائمة وصالحة لكل زمان ومكان ، وحيت تنفرد هذه الشريعة بخصائص ومقومات تجعلها صالحة للتطبيق والعمل ، وهـذه الخصائص تتعدد وتتوزع ، لكنها تجتمع عند حاصية واحدة هي التي تنبثق منها وترجع إليها سائر الخصائص لكونها إلهــية المصدر، فمبادؤها وأحكامها خاليــة من النقص والجهل ، والجور والهوى والظلم ، لأنها من عند من اتصف بالكمال المطلق الذي هو من لوازم ذاته سبحانه وتعالى ، بخلاف القوانين الوضعية التي لا تنفك عن هذه المعاني اللاصقة بالبشر ، من النقص والجهل والجور والهوى والظلم ومن مقوماتها الثبات والعموم فثباتها بثبوت أحكامها الكلية الثابتة لأفعال المكلفين وبقاؤها بعدم قابلتها للنسخ والتبديل ، فهي في غاية القدرة والاستعداد والأهلية للبقاء والعموم ، بحيث لا تحدث أية قضية مستحدة في أي زمان وأي ومكان إلا وللشريعة حكم فيها ، إما بالنص الصريح أو الاجتهاد الصحيح وبالتالي فإنها لا تضيق بالوقائع الجديدة ولا تضيق بحاجات الناس ومصالحهم الدنيوية والأخروية . يقول سيد قطب – رحمه الله – في ثبوت هذه الشريعة (حينما تــتغير ظــواهر الحياة الواقعية وأشكالها فإنها تظل محكومة بالمقومات والقيم الثابتة ، ولا يقتضى هذا تجميد حركة الفكر والحياة بل يدفعها إلى الحركة داخل هذا الإطار والمحور الثابت)(٣)، وحيث ألها عامة فهي غير محلية ولا إقليمية ، لا عبرة عندها باللغة

⁽١) سورة الأنعام الآية (٣٨) .

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ابن باز (١ / ٣٧٨) .

⁽٣) انظر : بتصرف كتاب من خصائص التصور الإسلامي ومقوماته . سيد قطب ص (٧٢) وما بعدها .

أو الوطن أو اللون، فهي ثابتة ليست قوانينها مبنية على عراف أمــة خاصــة أو عادات معينة بل مبنية على الفطرة ﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل خلق الله الله الله الإسلام دين الفطرة الإنسانية الذي لا يتصادم مع طبيعة الإنسان وما أعطى من إمكانيات وتطلعات وطاقات وإبداعات ، فالنفس المسلمة ترقب الله في السر والعلن وترتقب الجزاء وهذا ما يبعثها على الجد و المثابرة والتدبر في ملكوت الله ، ومن مقوماتها الشمول لجميع شئون الحياة وسلوك الإنسان ، لا تقبل الاستثناء ولا التخصيص بخلاف المبادئ والنظم البشرية الوضعية ، فان كل نظام من هذه النظم له دائرته الخاصة لا يتعداها لغيره ، ومن مقوماقا سهولة تطبيق أحكامها في كل العصور ، كما أن من المقومات إقرار مبدأ الشورى والمساواة والعدالة ، وهي شريعة العقل والفكر والحريسة والنظام والانضباط واليسر والسهولة (٢)، وقد امرنا الله بإعمال العقل والتأمل والتـــدبر والاجتــهاد وهذه من نعم الله على هذه الأمة ، ومن أهم ما يــبرز بقــاء هــذه الشــريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان هو الاجتهاد والبحث في أحكامها وما يتجدد فيها من حوادث ومستجدات.

ثانيًا: مراعاتها لحاجات العباد ومصالحهم:

من رحمة الله بعباده أن يسر لهم هذا الدين وبعث لهم نبي الرحمة محمداً على فقال تعالى ﴿ وَمَا أُرْسَلْنَاكُ إِلا رَحْمَةُ لَلْعَالَمِينَ ﴾ (٣)، فهذه الرحمة تقتضي مراعاة مصالح السناس وحاجاتهم في العاجل والآجل ، يقول الإمام

⁽١) سورة الروم الآية (٣٠).

⁽٢) انظر : الاجتهاد الفقهي أي دور وأي تجديد ص (٢٥) تنسيق محمد الروكي

⁽٣) سورة الأنبياء الآية (١٠٧) .

العز بن عبد السلام (۱) : (إن الشريعة كلها مصالح ، إما درء مفاسد أوجلب مصالح) (۲). فإذا لم تراع حاجات المكلفين دخلوا في مشقة ، ولذلك جاءت هذه الشريعة كاملة بدفع المشقة ورفع الحرج قال تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (۱) فالحرج مرفوع في الشريعة سواء كان ذلك في العبادات أو في المعاملات ، أو العادات أو الجنايات ، وفي هذا مراعاة للحاجات والمصالح وعليه فإن الاجتهاد في القضايا المستجدة ينبغي أن يدور مع المصلحة أو الحاجة بما يتلاءم مع مقاصد الشريعة السمحة ، فيراعي المجتهد ضروريات العصر وحاجاته وذلك مراعاة لظروف الناس ، والأحوال الاستثنائية والأعذار الطارئة لتستلاءم الشرعية مع الفطرة البشرية ، وتنسجم مع الأوضاع الطارئة كالرخص الشرعية في حدود نصوص الشارع وقواعده المعتبرة .

ثالثاً: تفويت الفرصة على الأخذ بالقوانين الوضعية.

كان جمود بعض الفقهاء ممن قال بسد باب الاجتهاد وعدم مواجهتهم لما حدّ من قضايا ومشكلات واجهت العالم الإسلامي في القرون الأخيرة ذريعة لبعض حكام الدول الإسلامية بترك أحكام الشريعة ، والاستنباط منها للحوادث والمستحدات ، للأخذ بالتشريعات والقوانين الغربية في كثير من نواحي الحياة لأنها مادة جاهزة مبسطة على شكل مواد ولوائح ، لا تحتاج في إخراجها إلى أدن مشقة أو عناء ، ومما زاد الرغبة في قبولها المؤثرات الخارجية حيث يعتبر العمل ها

⁽٢) انظر : قواعد الأحكام (١ / ٩) .

⁽٣) سورة الحج الآية (٧٨) .

مظهر من مظاهر الرُّقي والحضارة ، ويعتبر مسايرة لما يحصل في العالم من تطور وقد قال أحد المستشرقين (أن البلدان الإسلامية أخذت بالخط الأوروبي في الدساتير والأنظمة الإدارية والجزائية فضلاً عن القوانين التجارية والمدنية ، ثم يستطرد ويقول : لم يبق حتى يومنا هذا سوى السعودية وأفغانستان من الدول التي حافظت على نظام الإسلام)(1).

يقول ابن باز – رحمه الله – في تلك الأنظمة الوضعية وقوانينها (.. ونتيحة لتلك القلاقل والتي نشأت في الغرب والشرق ، بعضها يضحك الثكلى وشر البلية ما يضحك ، وقد اهتم الباحثون منهم لمعرفة أسباب التخبط والقلق النفسي والاحتماعي فتهاووا في طرق متشعبة وظلوا في حيرهم يعمهون ، ورجعت دراساهم عليهم خاوية الوفاض ، مزحاة البضاعة ، ووحدوا أن الصامدين براحة نفس وهدوء بال أمام هذه العواطف هم المسلمون الملتزمون بدينهم ، المحافظون على شعائر رهم (7).

يقول د . هو كنج . أستاذ الفلسفة بجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية (إن سبيل تقدم الدول الإسلامية ليس في اتخاذ الأساليب المفترضة التي تدعي أن الدين ليس له أن يقول شيئاً عن حياة الفرد اليومية ، أو عن القوانين والنظم السياسية ، وإنما يجب أن يجد المرء في الدين مصدراً للنمو والتقدم وفي استطاعة الإسلام إصدار أحكام حديدة متفقة مع مستحدات العصر ومتطلباته وأنه يوجد في نظام الإسلام استعداد داخلي للنمو وهو يفضل كثيراً على النظم والشرائع المماثلة ، وإني أشعر أنني على حق حينما أقرر أن الشريعة الإسلامية

⁽۱) وهو المستشرق ((حب)) في كتابة ((الاتجاهات الحديثة في الإسلام)) انظر : كتاب مقالات دور الفقه الإسسلامي في الوقت الحاضر ، محاضرات الموسم الثقافة العاشر للكليّات والمعاهد العلمية بالرياض ١٣٨٦ / ١٣٨٦ .

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ، بتصرف يسير (٢ / ٣٦٢) .

تحتوي بوفرة علىٰ المبادئ اللازمة للنهوض)(١).

فبالاجتهاد والبحث في أحكام القضايا المستجدة لا يكون هناك مسوغ للأخد بالقوانين الوضعية المستوردة ، وبه يزداد نمو وخصوبة الفقه الإسلامي وبإعمال يستطيع المسلم تغطيته كل المتطلبات الناشئة والأوضاع الحادثة والظروف المعاصرة .

رابعاً : تجديد وإثراء الفقه الإسلامي .

بالاجتهاد يتحدد الفقه الإسلامي بحسب ما يعالج من قضايا فقهية مستحدة تحصل للأفراد أو المجتمعات ، فالتحديد ليس المقصود به التغيير كما يريده البعض بحيث يرون انه لابد من تغيير شامل مجاراة لأحوال العصر ، ومواكبة للتطوير ، بل التحديد المقصود به هو إظهار هذه الشريعة بالمظهر اللائق بها ، وعرضها على أحسن وجه ، وذلك بالمحافظة على جوهرها ، وعدم تغيير شيء من أوضاعها والعودة إلى التلقي من الأصلين العظيمين القرآن والسنة ، ونزع القداسة في أقوال البشر واجتهاداتهم إذا حالفت الأصول ، فالاجتهاد المطلوب هو أن يقيس المجتهد القضية المستحدة أو النازلة على ما يثبت ، ويلحقها بما عرف ، إن لم يرد فيها نص أو يتقرر فيها حكم ممن سلف ، وهذا من التحديد لاعتماد بنائه على أسس الدين وقواعده المعتمدة فيه ، وبالاجتهاد يتحقق الاستمرار في نمو الفقه الإسلامي وإثرائه بما ينتجه العلماء والفقهاء من بحوث ومصنفات وتأليفات فيما يستحد من المسائل لم تكن مدونة من قبل في كتب الفقه ، في كثير مسن المسائل العصرية الاقتصادية والمالية ، كالشركات الحديثة بما فيها من تأمين ومساهمة وغير العصرية الاقتصادية والمالية ، كالشركات الحديثة بما فيها من تأمين ومساهمة وغير

⁽١) انظر : كتاب شريعة الإسلام (بتصرف) د. يوسف القرضاوي ص (٩٨) .

ذلك ، في المحالات الطبية المعاصرة كزراعة الأعضاء والتشريح وبيان الحكم بوفاة المتوفى دماغياً وغير ذلك من مسائل تطرأ على الساحة .

ولقد جعل الإسلام التحديد في فهم النص بديلاً لإلغائه أو نسخه أو تغييره ففهمه لا يتحقق إلا من خلال استيعاب مشكلات الإنسان وقضاياه المستجدة ثم إيجاد الحلول الشرعية المناسبة ، ومدى التكليف الشرعي المطلوب مدركاً للتداعيات والعواقب والمآلات ، فالتحديات كثيرة والصراع بين الحق والباطل سنة ماضية وقد حث الإسلام على الاجتهاد والتحديد لهذا الدين وخاصة كلما طال الأمد حيث توقف التصويب والتقويم للبشر عن طريق انقطاع الوحي فصار التصويب والتقويم لمسيرة البشر عن طريق المخفوظ . فبالاجتهاد في فقه النص والاحاطة بفهم الواقع وتنزيل النصوص على الوقائع المتحددة أصبح لزاماً متمثلاً في أهل الاستطاعة من أهل العلم ليكون الفقه الإسلامي أكثر تطوراً ونمواً وارتقاءً ، فالتحديد لهذا الدين سنة جارية لحديث الرسول الشرول الله إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائه سنة من يجدد لها أمر

وترتبط قوة الأمة الإسلامية بتقدم الاجتهاد وتطوره وازدهاره عندما يشمل جميع محالات الحياة المختلفة وما يستجد فيها من وقائع وحوادث جديدة ، مع الالتزام الكامل بما شرعه الله لعباده من فرائض وآداب وأحكام وبذلك تظل الأمة بالمنزلة العالية ، والخيرية الدائمة التي بوأها الله إياها.

⁽١) رواه أبو داود في كتاب الملاحم ، باب ما يذكر في قرن المائة ، والحاكم في مستدركه كتاب الفتن والملاحم (٦٧/٤) برقم ٨٥٩٢ ، وذكره ابن حجر في فتح الباري . باب لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق (١٣ / ٢٩٥) .

المطلب الثاني مجالات الاجتهاد وأنواعه فيما استجد من قضايا

للاجتهاد مجالات معينة حددها أهل العلم ، فلا اجتهاد في النصوص الي هي قطعية الثبوت وقطعية الدلالة كالنصوص التي كلفنا الله بها كأداء العبادات أو اجتناب المحرمات كالزنا وشرب الخمر وغير ذلك ، وإنما يكون الاجتهاد فيما لم يُرد فيه نص من الأمور المستحدة التي حدثت بسبب التطور الزمني ، فليس على المحتهد إلا أن يربط ما أستحد من المسائل الجزئية بقاعدة كلية من القواعد الشرعية لاندراجها تحتها .

وعلى هذا فالأحكام الشرعية العملية تنقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول : أحكام شرعية عملية دلت عليها آيات أو سنن صريحة قطعية الدلالة كوجوب إقامة الصلاة .

النوع الثاني: أحكام شرعية عملية دلت عليها آيات أو سنن ليست صريحة في معناً بعينه ولا قطعية الدلالة عليه. فهذا اختلف فيه المجتهدون تبعاً لاختلاف عقولهم في فهم النص، كاختلافهم في المقصود بلفظ القرء في قوله تعالى في والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء (١).

النوع الثالث: أحكام شرعية عملية لم يدل عليها نص خاص وهـذه يتوصل إليها بالاجتهاد والدلائل والإمارات التي نصبها الشارع للدلالة عليها كالقياس والمصلحة حيث ألها مبنية على معان شرعية جاءت بها النصوص وكذلك القياس مبنى على معنى شرعى وهو العلة المنصوصة أو المستنبطة .

ولكثرة المتغيرات الاجتماعية والسياسية في عالمنا الحاضر وظهور المستجدات

⁽١) سورة البقرة الآية (٢٢٨) .

بين الفينة والأحرى فإننا نحتاج إلى مجالين في الاجتهاد المعاصر:

المحال الأول: اجتهاد انتقائي أو ترجيحي .

المحال الثاني: اجتهاد تجديد أو إنشائي (١).

أولاً: الاجتهاد الانتقائي الترجيحي: وهو أن يختار المحتهد أحد الآراء المنقولة في كتب الفقهاء ، للفتوى أو القضاء به ترجيحاً له من بين الأقوال الأخرى دون التعصب لقول على حساب قول آخر إلا ما صح به الدليل ، ولا يترك الأمر المجمع عليه إلى المختلف فيه ، ولا يتبع أهواء الناس بحجة اليسر والرفق والتخفيف والتحمديد غافلاً عن النصوص الشرعية ، لأن هذا تميع للشريعة وتجاوز لأحكامها لا يقبل به مسلم عاقل ، ولاشك أن المذاهب الفقهية ثـروة عظيمة وتركة غنية ، والخلافات الفقهية دليل على حرية الفكر الإسلامي وعلى يسر الشريعة ووسعها ورحمتها بالعباد ، فما على الجحتهد إلا أن يوازن بين أقوال الفقهاء ويبين وجهات نظر أصحابها ، ثم يخلص بعد ذلك إلى القول الراجح متبعاً فيه الدليل ومراعياً عنده أحوال الواقعة النازلة من عرف البلد والزمان والمكان وما يحقق مصالح الناس في معاملاتهم وتصرفاتهم ، فتطورات الزمان وتغيراته الاجتماعية والسياسية ، المحلية والعالمية ، والثقافات المتعددة في هذا العصر أكثر بكثير مما كان عند سلفنا الصالح ، فهي تتسع وتنمو بشكل سريع يسابق عقارب الساعة ، حيث ألها تساعد الجمتهد وتكسبه قدرة على أن يحكم على بعض الأقوال الفقهية بالضعف وعلى غيرها بالصحة والرجحان .

يقول يوسف القرضاوي: (إن الذي ندعو إليه هو أن نوازن بين الأقوال على ما استندت إليه من أدلة نصية أو اجتهادية ، لنختار في النهاية ما نراه أقوى حجة

⁽١) انظر : الاجتهاد الفقهي أي دور وأي تجديد ص (٢٩) تنسيق محمد الروكي .

وأرجح دليلاً ، وفق معايير الترجيح وهي كثيرة منها :

أن يكون القول أليق بأهل زماننا ، وأرفق بالناس ، وأقرب ليسر الشريعة ، وأولى بتحقيق مقاصد الشرع ومصالح الخلق ، ودرء المفاسد عنهم)(١).

ثانياً: الاجتهاد التجديدي أو الإنشائي:

إن أكثر ما يكون الاجتهاد الإنشائي في المسائل الجديدة التي لم يعرفها السابقون ولم تكن في أزماهم ، أو عرفوها في صورة مصغرة بحيث لا تكون مشكلة ولا تدفع الفقيه إلى البحث عن حل لها باجتهاد جديد ، فكما أن الحاجة هي التي تدفع إلى الاختراع ، فإن معانات المشكلة هي التي تدفع إلى الاجتهاد)(٢).

يقول ابن باز – رحمه الله – (إن التفقه في الإسلام وما أشتمل عليه من أحكام يقتضي البحث والإطلاع لمعرفة الحكم ، حكم الله في كل قضية تعرض للمسلم في حياته ، فلا يتحاوز هذه القضية دون بحث واستقصاء ليصل إلى الحكم بالدليل من كتاب الله ، أو سنة رسوله الله أو الإجماع ، أو القياس الجلى)(١).

وكما أنه يوجد احتهاد انتقائي واحتهاد إنشائي فإنه يكون هناك اجتهاد جامع بين الانتقاء والإنشاء ، بحيث يختار المجتهد من أقوال الفقهاء السابقين ما يراه موافقاً بدليله في المسالة المجتهد فيها ، ثم يضيف إليها عناصر احتهادية حديدة يقتضيه الواقع بما شهده من تطور علمي في جميع مجالات الحياة ، كالتقدم الطبي مثلاً بأجهزته ومختبراته وغير ذلك .

أما أنواع الاجتهاد في الحوادث المستجدة فينقسم إلى قسمين:

١ – اجتهاد فردي . ٢ – اجتهاد جماعي .

⁽١) انظر : الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والتفريط . القرضاوي ص (٢٤).

⁽٢) المصدر السابق ص (٣٨ ، ٣٩) .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوي ومقالات متنوعة (٢ / ٢٩٧ ، ٢٩٨) .

الاجتهاد الفردي:

وهو أن يقوم المحتهد بمفرده بالبحث في القضية المستجدة وهو المنهج الغالب في الاجتهاد الذي سار عليه الصحابة والتابعون وأئمة الملذاهب الأربعة وغيرهم ، فالمحتهد الفردي يحرص على تتبع المسألة الاجتهادية في مظانها (١) . الاجتهاد الجماعي (٢):

وهو الذي يصدر عن جماعة من المحتهدين وليس من الجميع وهو ما يسمى باتفاق الأكثر عن حكم مسألة معينة (٣).

⁽١) انظر : الاجتهاد فيما لا نص فيه ، العليب خضري السيد . ص (٨١) .

⁽٢) سيأتي له مــزيد من التفصيل في الفصل الرابع من الباب الأول في منهج الشــيخ مــن هـــذه الرســــالة انظــــر ص (٢٥٧) وما بعدها .

⁽٣) انظر : : الاجتهاد الفقهي أي دور وأي تجديد ص (٣٤) تنسيق محمد الروكي .

المطلب الثالث

حكم الاجتهاد في القضايا الفقهية المستجدة وبيان حجيته

الاجتهاد فرض كفاية على عموم المسلمين ، وذلك لمن كان مؤهلاً له ، إذ ليس كل الناس مؤهلين للاجتهاد ، وليس في قدر هم جميعا الاستعداد له ، وهو من فروض الكفايات في كل عصر ، وواجب على أهل كل زمان أن يقوم به بعضهم وأنه متى قصّر فيه أهل عصر أثمو جميعاً . قال شيخ الإسلام ابن تيمية (والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في الجملة)(1).

والأدلة على جوازه كثيرة منها .

1- قوله تعالى ﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ؛ ففهمناها سليمان ﴾ (٢) ووجه الدلالة في الآية أنه دل قوله تعالى ﴿ إذ يحكمان ﴾ على أن داود وسليمان عليهما السلام حكما في هذه الحادثة مع اختلاف حكم كل منهما ، ولو كان وحياً لما ساغ الخلاف فدل على أن الحكم الصادر من كل منهما اجتهاد، بدليل قوله تعالى ﴿ ففهمناها سليمان ﴾ فخصه الله بتفهيمه الحكم الصحيح ، ولو كان الحكم نصاً لاشترك في فهمه الاثنان (٣) .

⁽۱) انظر : مجموع الفتاوى (۲۰٪ ۲۰۳) .

⁽٢) سورة الأنبياء الآية (٧٨ ، ٧٩) .

⁽٣) انظر : محموع الفتاوي لابن تيميه (٢٢٤/٢٠) ، أضواء البيان للشنقيطي (٦٥١/٤ ، ٦٥٢) .

٢- قوله ﷺ (إذ حكم الحاكم فاحتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاحتهد ثم أخطأ فله أجر)^(۱).

وقد حفلت السنة النبوية بكثير من الوقائع والحوادث التي اجتهد فيها النبي ﷺ وأصحابه في عهده ومن بعده رضي الله عنهم جميعاً (٢).

وبعد بيان حكم الاجتهاد على وجه العموم بقي حكمه على سبيل التفصيل: فتارة يكون واجباً عينياً ، وتارة فرض كفاية ، وتارة مندوباً إليه ، وأخرى مكروهاً أو حراماً:

١- أما وجوب الاجتهاد في القضايا الحادثة المستجدة وجوباً عينياً: وهو أنه إذا تعين على المجتهد النظر في واقعة لم يجد من يفتي فيها غيره ، أو نزلت به نازلة وخاف فوات الحادثة التي يقصد تعريف حكمها ،كان واجباً على الفور ، وإن اتسع الوقت كان واجباً على التراخي .

٢- ويكون فرض كفاية بحيث إذا قام به البعض سقط عن الباقين ، وأخصهم بفرضه من خص بالسؤال عنها ، فإن أجاب واحد سقط الفرض على جميعهم وإن أمسكوا مع التباسه عليهم كان فرض الجواب باقياً عند ظهور الصواب .

٣- ويكون مندوباً إليه إذا كان لبيان الحوادث المتوقع حدوثها مستقبلاً ولم يكن لها وجود في الواقع وقد يحتاج إليها السائل، ومثاله من السنة ما رواه المقداد بن الأسود أنه قال : (يا رسول الله أرأيت إن لقيت رجلاً من الكفار فقاتلني فضرب إحدى يدي بالسيف فقطعها ثم لاذ مني بشجرة ، فقال أسلمت لله أفأقتله

⁽۱) رواه البخاري في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، باب أجر الحاكم إذ اجتهد فأصاب أو أخطاء . بـــرقم (۷۳٥٢) انظر فتح الباري (۳۳۰/۱۳) ، ورواه مسلم في كتاب الأقضية ، باب أجر الحاكم إذ اجتهد فأصاب أو أخطـــاء رقمـــه (٤٤٦٢) بشرح النووي (۲۲/ ۲۳۹ ، ۲۲) .

⁽٢) انظر : زاد المعاد لابن القيم (٣٩٤/٣) ، حامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر (٨٤٤/٢) .

يا رسول الله! بعد أن قالها؟ قال رسول الله الله الله الفرضية التي لا يمكن الله على الفرضية التي لا يمكن الله يكون مكروها أو حراماً إذا كان الاشتغال بالمسائل الفرضية التي لا يمكن أن ينبني عليها عمل أو لم تجر العادة بوقوعها ، ويحرم إذا كان في أمور ثبت من الله الله الله ولا تقبل الاجتهاد أو في مقابلة دليل قاطع من نص أو إجماع (٢٠). فالاجتهاد ضرورة ملحة في هذا العصر لكثرة الحوادث والوقائع المستحدة ، ولولا الاجتهاد لزاد عدد الحوادث التي يتصرف فيها المسلمون بآرائهم أو بقوانين غير الاجتهاد لزاد عدد الحوادث التي يتصرف فيها المسلمون بآرائهم أو بقوانين غير دينية ، وهذا بلا شك سبب رئيسي في الانحراف عن شريعة الإسلام الحالدة . فبالاجتهاد تتحقق رفعة هذا الدين ، ويكون العلماء المجتهدون منار هداية للناس يتوارث علمهم حيلاً بعد حيل قال الله تعالى ﴿ وجعلنا منهم أئمة يهدون بأمرنا لم صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون ﴾ (٣).

أما حجية الاجتهاد : فعلى نوعين :

الأول: إن كان الاحتهاد جماعياً بمعنى اتفاق الأكثرية على حكم القضية المستحدة فان الحكم الاحتهادي في هذه الحالة يكون حجة على المحتهدين وغيرهم.

الثاني : إذا كان الاجتهاد فردياً سواء كان المجتهد واحداً أو أكثر فإنه لا يخلو من أربعة أمور :

⁽۱) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال لا إله إلا الله انظر : شرح النووي (٢ / ٢٨٢) (٢) انظر : تيسير التحرير لمحمد أمين المعروف ب ((أمير باده شاه)) (١٧٩/٤) ، الاجتهاد فيما لا نص فيه ، الطيب خضري السيد (١/٥) ، الاجتهاد في الإسلام ، نادية العمري ص (١٢١)، الاجتهاد وقضايا العصر ، محمد إبراهيم ص (٢٧) ، ضرورة الاجتهاد للمحافظة على مواصفات المجتمع الإسلامي عابد السفياني ، مجلة البيان ص (٨ ، ٩) العدد ٢٤ الاجتهاد في الأحكام الشرعية ، محمد سيد طنطاوي ص (١٧ ، ١٨) .

⁽٣) سورة السجدة الآية (٢٤) .

1- أن يكون اجتهاد المجتهد حجة ملزمة في حق نفسه ، ويجب عليه العمل به ما لم يتغير رأيه فيه ، ولا يجوز له ترك اجتهاده وتقليد غيره فيه وهذا بالاتفاق . يقول الآمدي (۱) (من حصلت له أهلية الاجتهاد بتمامها في مسألة ، فإن اجتهد فيها وأداه اجتهاده إلى الحكم فيها ، فقد اتفق الكل على انه لا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين في خلاف ما أوجبه ظنه) (۱).

٢- أما بالنسبة للمستفتي فإن الحكم الاجتهادي يكون حجة ملزمة في حقه وهو
 كالدليل له ، ولا تجوز مخالفته لأن مذهب المستفتي هو مذهب من يفتيه .

٣- في الأمرين السابقين قلنا بحجية الاجتهاد في المحتهد نفسه والمستفتى ، أما حجيته لجميع المسلمين ، فلا يكون حجة لأنه غير مقطوع فيه بأنه حكم الله تبارك وتعالى ، بل هو قائم على غلبة الظن .

٤ - ما دام الحكم الاجتهادي في القضية المستجدة قائماً على غلبة الظن فإن هذا يجعل حكم الواقعة التي فيها هذا الحكم قابلاً للاجتهاد في أي زمان وفي أي مكان ، وكأن الحادثة لم يحدث فيها حكم أصلاً .

المطلب الرابع:

القضايا المستجدة بين الاجتهاد والإفتاء:

الاجتهاد والفتيا من المصطلحات القريبة من موضوع القضايا المستحدة وسأذكر تعريف كل منهما مع بيان وجه التقارب بينهما:

أولاً: الاجتهاد: هو: استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية (٣).

⁽۱) هو : علي بن أبي علي بن محمد بن سالم سيف الدين الآمدي ، فقيه ، شافعي ، أصولي متكلم ، ولد سنة ٥٥١ هـــ ، وتوفي سنة ٦٣١ هـــ ، من مصنفاته : الإحكام في أصول الأحكام ، منتهي السول في أصول الفقه ، وغيرها . انظر : في ترجمته : طبقات الشافعية الكبرى (٨ / ٣٠٦) ، شذرات الذهب (٥ / ٢٥٠) .

⁽٢) انظر : الإحكام (٢٠٤/٤).

⁽٣) انظر: ص (٧٦) من هذه الرسالة.

ثانياً: الفتيا: لها تعريفات كثيرة ، أذكر أحسن ما قيل فيها من تعريف وهو: (أن الإفتاء إخبار بحكم الله تعالى عن دليل شرعي لمن سأل عنه في أمر نازل) (أن الإخبار بحكم الله تعالى من غير سؤال هو مجرد إرشاد لا إفتاء ، والإخبار به عن سؤال في غير أمر حادث هو تعليم لا إفتاء ، أما وجه المقاربة بين الاجتهاد والفتيا في القضايا المستجدة هو أن الاجتهاد وعاء للقضايا المستجدة لأن من خلاله يتبين حكم القضية الحادثة في الشرع و بينهما تلازم في الغالب .

وأكثر الأصوليين لا يرون فرقاً بين الإفتاء والاجتهاد وأن المفيي هـو المجتهـد والمجتهد هو المفتي (٢).

والحقيقة أن هناك فرقاً بين الإفتاء والاجتهاد ، فالإفتاء أخص من الاجتهاد ، وهو الإخبار بشمرة الاجتهاد ، والاجتهاد لا يتضمن الإخبار بتلك الثمرة ، والفتوى غالباً ما تكون جواباً عن سؤال من مستفت بعينه بعكس الاجتهاد الذي هو استنباط الأحكام ، سواء كان هناك سؤالاً في موضوعها أم لم يكن ، ثم أن حكم الحاكم لا ينقض باجتهاد مثله بخلاف الفتوى ، فلمفت آخر أن ينظر فيما أفي فيه غيره ويفتي بخلافه ، والإفتاء يكون فيما علم قطعاً أو ظناً ، أما الاجتهاد فلا يكون في القطعي لأن الإفتاء في القطعي والظني يكون بمثابة إخبار وتبليغ وتطبيق يكون في الفرعية ، وهو بخلاف الاجتهاد الذي لا يكون إلا في الفروع الظنية الأحكام الشرعية ، وهو بخلاف الاجتهاد الذي لا يكون إلا في الفروع الظنية مما لا نص فيه ، ولأن الإفتاء لا يتسم إلا بتبليغ الحكم للسائل ، أما الاجتهاد فإنه

⁽١) انظر : الفتيا ومناهج الإفتاء ، محمد الأشقر ص (٩) .

⁽٢) انظر : نماية السول للأسنوي (٩٧٩/٤) ، إرشاد الفحول ، الشوكاني ص (٢٣٤) .

يتم بمجرد تحصيل الفقيه الحكم في نفسه (١).

أما علاقة الفتاوى بفقه القضايا المستحدة والبحث فيها ، فالبحث في فقه القضايا المستحدة يختلف عن الفتاوى مع أن كلا اللفظين يدل على معنى واحد من حيث الفقه التطبيقي أو في دلالتها على دور الفقيه في إخبار المستفتي والسائل عن حكم الشرع في القضايا التي يُسأل عنها ، فالبحث في القضايا المستحدة النازلة تختص بالوقائع المستحدثة ، ويشترط في فقهائها ما لا يشترط في الفتوى تشمل كل أنواع الأجوبة الفقهية ، وهي إخبار ولا يشترط في المخبر عن الحكم الشرعي أن يكون مؤهلاً للاجتهاد ، بخلاف الإفتاء في النوازل المستحدة فيشترط فيه أن يكون المفتي فيها من أهل الاجتهاد ، الذين عرفوا المستحدة فيشترط فيه أن يكون المفتي فيها من أهل الاجتهاد ، الذين عرفوا وبقية الشروط المعروفة .

وهكذا نجد هذه الأسماء تتردد في كتب الفقه وهي دالة على معنى واحد فاستُعملت ألفاظ النوازل ، والقضايا المستجدة ، والواقعات ، والفتاوى والأسئلة والأجوبة .

والكل شيء واحد لا يخرج عن سؤال السائل وجواب المفتي سواء كان السؤال واقعاً أم متوقعاً (٢).

⁽۱) انظر : الفتيا ومناهج الإفتاء للأشقر ص (۱۰ وما بعدها) ، الفتوى في الإسلام للقاسمي ص (٥٤ ، ٥٥) ، الفتــوى نشأتها وتطورها ، أصولها وتطبيقاتها د. حسين الملاح (١ / ٤٠٤ ، ٤٠٤) .

⁽٢) انظر : أصول الفتوى والقضاء . محمد رياض ص (١٨٢) ، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي محمد شيبير ص (١١) اثر الفتوى والنوازل في إثراء الفقه الإسلامي ، محمد فاروق نبهان ص (٢٤) ، محملة الفيصل عدد (٢٧٦) .

المطلب الخامس

مناهج الفتوى والنظر في القضايا الفقهية المستجدة

ظهر في العصر الحاضر مناهج للنظر فيما استحد من قضايا ، وكل منهج من هذه المناهج له علماؤه ومفتوه ومجتهدوه وللكل جهات تتبنى احتهاداتهم ، وهذه المناهج امتداد لمناهج قديمة وليست وليدة هذا العصر ، وتبرز منه الفتوى والنظر في القضايا المعاصرة في ثلاث :

أولاً: منهج التشديد والتغليط:

من المعلوم أن هذا الدين دين اليسر والسماحة ورفع الحرج ، وقد حعل الله هذا الدين رحمة للناس ، وأرسل نبيه محمداً ورحمة للعالمين قال الله تعالى ﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾ (١) وقد كان الرسول في يترك بعض الأفعال والأوامر حشية أن يشق على أمته كقوله في (لولا أن اشق على أمتي لأمرتم بالسواك) وكان عليه الصلاة والسلام يأمر أصحابه بالتيسير ونبذ الشدة والضيق ؛ فقال في وصيته لمعاذ بن حبل وأبي موسى الأشعري – رضي الله عنهما لما بعثهما إلى اليمن قال: (يسرا ولا تعسرا وبشرا ولا تنفرا) (١) . فمنهج التضييق والتشديد غلو مذموم لا يصلح للناس ، سواء كان إفتاء أو احتهاداً أو اعتليماً لأن التشديد يحسنه كل أحد كما قال سفيان الثوري : (إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسنه كل أحد)

⁽١) سورة الأنبياء الآية (١٠٧) .

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب الجمعة ، باب السواك يوم الجمعة ، انظر فتح الباري (٤٣٥/٢) برقم ٨٨٧ ، وأخرجـــه مســـــــلم في كتاب الطهارة باب السواك . انظر : المنهاج بشرح النووي (١٣٥/٣) برقم ٥٨٨ .

⁽٣) أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب وما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب وعقوبة من عصى إمامه . انظر : فتح الباري (١٨٨/٦) وأخرجه مســـلم في كتـــاب الجهـــاد ، باب الأمـــر بالتيسير وتـــرك التنفير (١٣٥٨/٣) .

⁽٤) انظر : حامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (١ / ٧٨٤) .

ويمكن إبراز بعض ملامح هذا المنهج في أمر الفتوى والنظر في القضايا الفقهيــة المستجدة بما يلي :

أ- التعصب المذهبي: ويقوم هذا التعصب المذهبي على إلزام الناس بالمهذه وبأقواله بحيث لا يجوز الخروج عنه ، والنظر في القضايا المستحدة يجب أن تكون في إطار نص إمام المذهب أو مفهوم النص عنده ، أوفعله أوتقريره ، ولهم احتهادات محددة في تخيَّر الأقوال والروايات ، فمنهم من يحفظ أكثر أحكام المذهب ورواياته ، وهم حجة في النقل لا في الاجتهاد ، وحجة في تمييز الروايات الصحيحة من الضعيفة وترجيح أقواها ، ومنهم المقلدون الذين لا يخرجون عن عبارات الكتب ، فيأخذون منها من غير تعرف على دليل ذلك القول وإن لم يكن له وجه من الشرع ، فيقولون هناك قول بهذا ، وهذا هو دليلهم وحجتهم . يكن له وجه من الشرع ، فيقولون هناك قول بهذا ، وهذا هو دليلهم وحجتهم . عواز الخروج عنه . . وإذا سئلوا عن معاملة جديدة لا بد أن يبحثون لها عن نظير في كتب المذهب ، أو المذاهب المتبوعة فإذا لم يجدوا لها نظيراً أفتوا بمنعها كأن الأصل في المعاملات الحظر ، إلا ما أفتى السابقون في إباحته)(۱).

وهذا المنهج يوقع الناس في الضيق والعنت ، والانغلاق في دائرة مذهب معين مع أن أئمة المذاهب - رحمهم الله - لا يقرون ذلك ، يقول الإمام أبو حنيفة : (لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلناه . . أي ما لم يعلم دليل قولنا وحجته) ، ويقول الشافعي : (إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله فقولوا بسنته ، ودعوا ما قلت) ويقول الإمام مالك : (إنما أنا بشر أخطي وأصيب ، فانظروا في رأيي ، فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به وما لم يوافقهما فاتركوه) ويقول الإمام أحمد : (من رد الحديث فهو على شفا هلكة)

⁽١) انظر : الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط د. يوسف القرضاوي ص (٩٤) .

هذا هو منهج الأئمة في طلب الحق ، لألهم أقاموا مذهبهم على ضوء الكتاب والسنة ، وطالبوا أتباعهم بترك أقوالهم إذا كانت النصوص على خلاف ما ذهبوا إليه (١) .

ويقول شيخ الإسلام ابن تيميه رداً على من قال: ينبغي لكل مؤمن أن يتبع مذهباً ومن لا مذهب له فهو شيطان.

ب - التمسك بظاهر النصوص:

لاشك أن تعظيم النصوص وتقديمها أصل ديني ومطلب شرعي ، فلا يصل للمحتهد النظر في القضايا المستجدة إذا لم يأخذ بالنصوص الشرعية ، ولكن يحصل الانحراف لمن يتمسك بظاهر النصوص فقط دون فقهها ومعرفة مقصد الشارع منها . يقول يوسف القرضاوي (الظاهرية الجدد ، وهي المدرسة النصية الحرفية ، وجلهم من اشتغلوا بالحديث ، ولم يتمرسوا بالفقه وأصوله ، ولم يطلعوا على اختلاف الفقهاء ومداركهم في الاستنباط ، ولا يكادون يهتمون يطلعوا على اختلاف الفقهاء ومداركهم في الاستنباط ، ولا يكادون يهتمون يمقاصد الشريعة ، وتعليل الأحكام ورعاية المصالح ، وتغير الفتوى بتغير الزمان والحال . . ولهذا نجد منهم من يرى أن النقود الشرعية هي

⁽١) انظر : المدخل إلى دراسة المدارس والمذهب الفقهية . د. عمر سليمان الأشقر ص (٧٧ ، ٧٧) .

⁽۲) انظر : مجموع الفتاوي (۲۰/ ۲۰۸ ، ۲۰۹) .

الذهب والفضة التي وردت فيها الأحاديث ، فأما النقود الورقية فلا تعتبر نقوداً شرعاً وعلى هذا لا يجري فيها الربا ، ولا تجب فيها الزكاة)(١).

وقد خطأهم ابن القيم من أربعة أوجه:

أولاً: ردهم للقياس الصحيح ولاسيما المنصوص على علته.

ثانياً: تقصيرهم في فهم النصوص، فهم حصروا الدلالة في محرد ظاهر اللفظ دون إيمائه وإشارته وتنبيهه.

ثالثاً: تحميل الاستصحاب فوق ما يستحقه ، وجزمهم بموجبه لعدم علمهم بالناقل وليس عدم العلم علماً بالعدم . . . فالاستصحاب لا يجوز الاستدلال به إلا إذا اعتقد انتفاء الناقل .

رابعاً: اعتقادهم أن عقود المسلمين وشروطهم ومعاملاتهم كلها على البطلان حتى يقوم دليل على الصحة ، فأفسدوا بذلك كثيراً من معاملات الناس وعقودهم وشروطهم بلا برهان من الله بناء على هذا الأصل ، وجمهور الفقهاء على خلافه ، وأن الأصل في العقود والشروط الصحة إلا ما أبطله الشارع أو نحى عنه ، وهذا هو القول الصحيح(٢).

فهذا المنهج القائم على النظر الظاهر للنصوص دون معرفة دلالاتها أدى إلى نتائج خطيرة أوقعت الأمة في حرج لتشتددهم وتضييقهم على أنفسهم وعلى الناس . ثانياً : منهج التساهل والمبالغة في التيسير .

ظهر ضمن مناهج النظر في القضايا الفقهية المستحدة منهج التيسير والتساهل والمبالغة فيه ، والتوسع ولو على حساب النصوص الشرعية والأحكام الثابتة

⁽١) انظر : الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط صِ (٩٤ ، ٩٥) .

⁽٢) انظر : إعلام الموقعين (١/ ٢٥٤) .

وذلك على المستوي الفردي والمؤسسي وخصوصاً في عصرنا الحاضر الذي طغت فيه المادة على كثير من القيم والأخلاق ، فكثرت المشاكل وتعقدت أمور الحياة فأصبح المسلم في حيرة من أمره .

وأمام هذا الواقع دعا الكثير من الفقهاء إلى التيسير على الناس ما استطاعوا والأخذ بالرخص ، وهذا شيء لا يشك أحد في جديته وصلاحيته ، حيث أنه روح الشريعة التي مبناها على التيسير ورفع الحرج ، وجلب النفع ودفع الضرولكن غلا أصحاب هذا المنهج في التيسير والأخذ بالرخص ، وربما أوقع بعضهم في رد بعض النصوص وتأويلها بما لا تحتمل وجهاً في اللغة أو في الشرع .

وربما اجتهد أصحاب المصالح الدنيوية من غير ذوي الاختصاص في الشريعة المؤهلين للاجتهاد، بدعوى أن الأمر واضح لا غبار عليه والمصلحة تقتضي ذلك كرجال القانون والتاريخ والأدب والفلسفة ، وكل يدلي بدلوه في الإفتاء بالجواز حتى ولو خالف ذلك نصوصاً ثابتة ، والأمثلة على ذلك كثيرة منها :

ما ظهر في الآونة الأخيرة لبعض من أفتى بإباحة بيع الخمر من أجل مصلحة البلاد في استقطاب السياح ، وإباحة الإفطار في رمضان من أجل ألاَّ تتعطل الأعمال والجمع بين الجنسين في جميع المرافق لتهذيب الأخلاق والتخفيف من الميل الجنسي⁽¹⁾.

وكل هذا وغيره ظهر بدعوى المصلحة ، ومواكبة التطور ولأن الشريعة تتسمع لمستجدات الحياة على مختلف أنواعها .

ومن أصحاب هذا المنهج من يتتبع الرخص ويبذل جهده في التلفيق بين المذاهب وهذا المنهج قد كرهه العلماء من أئمة الإسلام وحذروا منه لا نه يفضي إلى إتباع الهوى . يقول ابن القيم : (لا يجوز للمفتى تتبع الحيل المحرمة والمكروهة

⁽١) انظر : رفع الحرج لابن حميد ص (٣١٣ ، ٣١٣) .

ولا تتبع الرخص لمن أراد نفعه ، فإن تتبع ذلك فسق وحرم استفتاؤه . . وأقـــبح الحيل ما أوقع في المحارم ، أو أسقط ما أوجبه الله ورسوله من الحق اللازم)(١). ثالثاً : منهج الوسطية والاعتدال في النظر والإفتاء :

وهذا الاتجاه هو الاتجاه المتوازن والمعتدل ، والذي يجمع بين إتباع النصوص ورعاية مقاصد الشرعية ، فالالتزام بالنصوص هو عين الاعتدال ، لأن النصوص في حقيقتها في حقيقتها التيسير ، وكل ماكلفنا الله به من واجبات وفرائض فهي في حقيقتها يسر لا حرج فيه ولا تشديد ، فالوسطية مطلوبة فلا إفسراط ولا تفريط لأن الإسلام وسط بين الأديان وأمة محمد في وسط بين الأمم ، وأهل السنة وسط بين الفرق المختلفة . قال الله تعالى ﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطاً ﴾(٢) .

قال الشاطبي - رحمه الله - (المفتي البالغ ذروة الدرجة هو الذي يحمل الناس على المعهود الوسط فيما يليق بالجمهور ، فلا يذهب بهم مذهب الشدة ، ولا يميل بهم إلى طرف الانحلال ؛ فإن مقصد الشارع من المكلف الحمل على التوسط من غير إفراط ولا تفريط ، فإذا حرج عن ذلك في المستفتين حرج عن قصد الشارع ، ولذلك كان من حرج عن المذهب الوسط مندموماً عند العلماء الراسحين . . أما طرف التشديد فإنه مهلكة ، وأما طرف الانحلال فكذلك أيضاً لأن المستفتي إذا ذُهب به مذهب العنت والحرج ، بُغض إليه الدين ، وأدى إلى الانقطاع عن سلوك طريق الآخرة وهو مشاهد ، وأما إذا ذهب به مندهب الانحلال كان مظنة للمشي على الهوى والشهوة ، والشرع إنما جاء بالنهى عن الهوى ، واتباع الهوى مهلك ، والأدلة كثيرة) (٣).

⁽١) انظر : إعلام الموقعين (٤ / ١٧٠ ، ١٧١) .

⁽٢) سورة البقرة الآية (١٤٣) .

⁽٣) انظر : الموافقات للشاطبي (٤ / ٢٥٨ ، ٢٥٩) .

المطلب السادس

المؤلفات في القضايا الفقهية المستجدة

لقد انتشرت مؤلفات كثيرة في هذا العصر ، وذلك لكثرة المستجدات الواقعة حيث قام العلماء بجهود جبارة في الاجتهاد والفتوى وإصدار الأحكام الشرعية فيها ، وقام بعضهم بجمع فتاوى العلماء وخاصة في القضايا المستجدة المعاصرة . وقد كثرت الدراسات الحديثة حول أحكام المسائل المستجدة سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى المجامع الفقهية أو الهيئات العلمية ، وانتشر هذا عند علماء المغرب بشكل واضح (۱).

وسأذكر هنا بعض الدراسات التي تناولت الكثير من القضايا الفقهية المستجدة لا على سبيل الحصر ولكن للتمثيل وإلا فالدراسات كثيرة وكلّ يوم تخُرج لنا المطابع الكمّ الهائل من هذه الدراسات وغيرها . فمن هذه الدراسات :

1- أبحاث فقهية في قضايا الزكاة المعاصرة ، للدكتور مجمد الأشقر ، والدكتور محمد عثمان شبير ، والدكتور محمد نعيم ياسين ، والدكتور عمر الأشقر ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، دار النفائس .

٢- الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة ، للشيخ على أحمد السالوس
 دار الثقافة ، الدوحة ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ. .

٣- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، للدكتور محمد عثمان شبير دار
 النفائس ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ .

٤ - بحوث فقهية معاصرة ، للدكتور محمد عبد الغفار الشريف في جزأين

⁽۱) كالمعيار للونشريسي ، ونوازل ابن رشد ، ونوازل البرزلي ، ونوازل العباسي ، والمسناوي ، والنوازل الجديدة الكبرى والصغرى لأبي عيسى الوزاني ، ونوازل العلمي وغيرها ، وللإستزاده انظر : فقه النوازل في سوس قضايا وأعلام من القسرن التاسع إلى نماية القرن الرابع عشر الهجري ونماذج مختارةً منها ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ بحث منشورا بمجلة دار الحديث الحسنية في عددها ١٢ سنه ١٤١٥ هـ للدكتور الحسن العبادي من (١٨٥ – ٢٤٥) .

- توزيع دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ. .
- ٥- بحوث فقهيه في قضايا اقتصادية معاصره ، للدكتور. محمد سليمان الأشــقر والدكتور عمر سليمان الأشقر ، والدكتور محمد عثمان شبير ، والدكتور ماجد أبو رخية ، دار النفائس ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـــ
- 7- بحوث في قضايا فقهية معاصرة ، محمد تقي العثماني ، محلد دار القلم دمشق الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ. .
- ٧- بحوث وفتاوى إسلامية في قضايا معاصرة ، للشيخ جاد الحق على جاد الحق من منشورات لجنة الدعوة الإسلامية بالأزهر ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هــ
- ٨- بحوث وفتاوى فقهية معاصرة ، مجلد ، الدكتور أحمد الحجى الكردي ، مجلد دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- ٩- دارسة شرعية لبعض النوازل الفقهية المعاصرة ، أحمد بن ناصر بن سعيد
 مكتبة سالم ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ. .
- · ١- فقه النوازل: للشيخ الدكتور بكر أبو زيد، في جزأين، طبع بمؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ. ،
- ١١ قضايا فقهية معاصرة ، محمد برهان الدين السنبهلي ، دار القلم في دمشق ودار العلوم بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ. .
- ١٢ مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق ، أسامة عمر سليمان الأشقر
 دار النفائس ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .
- ١٣- نوازل فقهية معاصرة ، خالد سيف الله الرحمن ، الناشر مكتبة الصــحوة بالكويت الطبعة الأولى ١٩٩٩ م .
- وبالإضافة إلى ما ذكر فإن هناك الكم الهائل من كتب الفتاوى بالإضافة إلى قرارات وتوصيات المجامع الفقهية التابعة لرابط العالم الإسلامي أو لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، بالإضافة إلى فتاوى هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

وتوصيات وبحوث المؤتمرات الفقهية والندوات العلمية التي قستم بالمستحدات الفقهية المعاصرة ، وما يصدر من هيئات الإفتاء في بعض البلاد الإسلامية ، وهذه تعتبر مصدراً مهماً من مصادر دراسة القضايا المعاصرة المستحدة حيث يمكن للناظر في المستحدات معرفة الضوابط والقواعد المنهجية من الناحية العملية التطبيقية للحكم على القضايا المستحدة المعاصرة .

المطلب السابع: دراسات حول الكيفية المنهجية للتعامل مع القضايا الفقهية المستجدة:

جاء الإسلام فغير مجرى التاريخ الذي كان تسوده الفوضى ، فنظم كــثيراً مــن المجالات الإنسانية ، وحرص على أن يكون للإنسان الكمال المقدور له ، بحيث تكون تصرفاته وأقواله وأفعاله، وأفكاره وميولــه وفــق المنــاهج والأوضــاع والكيفيات التي جاء بها الإسلام ، وعلى ضوء هذا النظر الواقعي جعل الإســلام حداً أدني من الكمال لا يجوز الهبوط عنه ، لان هذا المستوى ضروري لتكــوين شخصية المسلم ، وأقل ما يمكن قبوله في ذلك منه هو المطلوب منــه أداءه مــن الفرائض واحتناب المحرمات وهي بقدرة كل إنسان القيام بها .

وعلى هذا نظم القرآن الكريم تفكير الإنسان وسلوكه ، فشرع لكل حالة ما يناسبها ، وأجاب على أسئلة السائلين ، حيث أنه نزل منحماً كلما حدثت حادثة ، وهي ما تسمي عند العلماء بأسباب الترول ، ثم انقطع الوحي فكلف الله الأمة بالاجتهاد والاستنباط من النصوص ، فأجتهد الصحابة ومن بعدهم في ما استحد في عصرهم من قضايا ، ولا يزال الاجتهاد قائماً إلى هذا العصر الذي انتشر فيه العلم وسهل الحصول عليه عن طريق جميع الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة ، وهذا مما ساعد أهل العلم والاجتهاد من مواكبة هذا التقدم العلمي الحضاري ، فتصدوا للقضايا المستجدة وواصلوا الاجتهاد الفقهي ، وحددوا

آلياته ، وتقنياته ، وتعمقوا في أساليبه ومناهجه ، ووسعوا دائرته ليستوعب هذا الواقع الحالي استيعاباً كاملاً في ضوء أصول الشرع وقواعده ومقاصده ، وعلي مستويات مختلفة ، فكتبوا المؤلفات والبحوث العلمية حول الكيفية المنهجية في التعامل مع القضايا الفقهية المستجدة ، ووضعوا لها أصولاً وضوابط .

وقد ذكرت اغلبها في ثنايا هذا المبحث ، فمن هذه المؤلفات المعاصرة ما يلي :

١ - المفتي في الشريعة الإسلامية وتطبيقاته في هذا العصر، د. عبد العزيز الربيعة.

٢- سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة
 د وهبة الزحيلي .

٣- كتاب الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه ،د . شعبان إسماعيل

٤- كتاب الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط ، د . يوسف القرضاوي .

٥- كتاب الاجتهاد وقضايا العصر . د . محمد إبراهيم .

٦- كتاب الاجتهاد ومدى حاجتنا إليه في هذا العصر ، سيد محمد موسى .

٧- كتاب الاحتهاد ومقتضيات العصر ، د . محمد الأيوبي .

٨- كتاب أدوات النظر الاجتهادي المنشود . د . قطب مصطفى سانو .

ومن البحوث المعاصرة:

1- أثر القواعد الأصولية في اختيارات الشيخ عبد الرحمن السعدي الفقهية للمسائل النازلة في عصره دراسة أصولية تطبيقية ، رسالة ماجستير من كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، للباحث ، مشعل بن غنيم المطيري عام ١٤٢٢ ه.

٢- الاجتهاد الجماعي وأهميته في العصر الحديث ، للدكتور العبد الخليل، بحـــث نشر بمحلة دراسات الجــامعة الأردنية ، الجعلـــد الرابــــع العــدد العاشــر ص (٢٠٩ - ٢٣٥) .

٣- الاجتهاد شروطه و مجالاته وضوابط الاجتهاد المعاصر ٠ د . عبد الله الجبوري بحث نشر ملخصه بمجلة التجديد ، العدد السادس ص (٢٧٥ – ٢٨٠) ألقيي بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا .

٤- الاجتهاد وضرورته الملحة لمعالجة القضايا المعاصرة ، لسيد مأمون عبد القيوم رئيس جمهورية المالديف ، بحث ضمن الدروس الحسنية والتي تقام في المغرب بحضور الملك الحسن الثاني عام ١٤١٣ هــ ص (١٧ - ٣٧) .

٥- الطريق إلى حل القضايا المعاصرة في ضوء الكتاب والسنة . خالد الرحمايي عدة مقالات ، منشورة بمجلة البعث الإسلامي ، الهند الأعداد من (١٠ - ١٣) عام ١٤١١ هـ. .

7- النوازل والمتغيرات وضوابط نظر الفقهاء فيها ، للشيخ د. صالح بن حميد محاضرة ألقيت بجامعة أم القرى ضمن النشاط الثقافي لكلية الشريعة لعام ١٤٢٠هـ ، وأخرى بعنوان (الوقائع والمتغيرات وضوابط النظر فيها في الجتهادات الفقهاء) أقيمت بمركز الملك فيصل بالرياض ضمن نشاطه الثقافي ويوجد هذا الشريط بمكتبة الملك فهد الوطنية قسم المرئيات ،

٧- حاجتنا إلى اجتهاد قادر على مواجهة التحديات . د . يوسف الكتابي بحث منشور بمجلة الإحياء الإسلامية الصادرة من رابطة علماء المغرب ، العدد التاسع ١٤١٧ هـ من (٩٥ - ١١١) .

٨- دور الاجتهاد في مواكبة المستجدات بالنظر لمقاصد الشريعة ، محمد حمـود
 بحث تم نشره بمجلة الحق ، المغربية في عددها رقم ٢٨٠ لعام ١٤١١ هـ .

٩- دور الاجتهاد في مواكبة المستحدات. عبد السلام العسري ، بحث منشور
 ٩- دور الاجتهاد في مواكبة المستحدات. عبد السلام العسري ، بحث منشور
 ٩- دور الاجتهاد في مواكبة المستحدات. عبد السلام العسري ، بحث منشور
 ٩- دور الاجتهاد في مواكبة المستحدات. عبد السلام العسري ، بحث منشور

-1 - ضرورة الاحتهاد للمحافظة على مواصفات المحتمع الإسلامي ، للشيخ د . عابد السفياني بحث منشور في محلة البيان ، العدد الرابع والعشرون سنة -1 . -1) .

 ١١ - فقه القضايا المعاصرة في العبادات . رسالة دكتوارة بالمعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، للباحث عبد الله بن بكر أبو زيد .

17 فقه النوازل والواقعات دليل على ارتباط الفقه بالحياة . د . عبد العزير عبد الفتيان عبد الفتياح قيارئ ، محاضرات إسلامية منشورة في مجلة البيان العدد (15) سنة 15 هـ من (15) والعدد (15) سنة 15) .

17- من وسائل الإثبات في الاجتهاد الفقهي المعاصر ، محمد علوي بنصر والاجتهاد الفقهي الحديث منطلقات واتجاهاته ، د . وهبة الزحيلي وهي ضمن بحوث نشرت في جامعة محمد الخامس بمجلة منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

١٤ منهج استخراج الأحكام الفقهية للنوازل المعاصرة دراسة تأصلية تطبيقية .
 رسالة دكتوراه من كلية الشريعة بجامعة أم القرى ، للباحث مسفر على القحطاني
 عام ١٤٢١ هـ .

١٥ منهجية الاجتهاد في العصر الحاضر ، للدكتور محمد تقي العثماني ، بحـــث منشور بمحلة الدراسات الإسلامية بمحمع البحوث الإسلامية باكستان ، العــدد الخامس ، سنة ١٤٠٥ هــ ص (٢٧) .

-17 منهجية التعامل مع المعاملات المالية المعاصرة ، للدكتور محمد عثمان شبير ضمن مطبوعات مقدمة كتاب المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي (-9) الطبعة الأولى ، سنة -1517 هـ. .

17- منهجية معالجة القضايا المعاصرة في ضوء الفقه الإسلامي ، للدكتور محمد رواس قلعة جي ، بحث نشر بمجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية ، الإمارات العدد الرابع ، سنة ١٤١٢ هـــ ص (٥٩ - ٧٠) .

الباب الأول منهج الشيخ عبد العزيز بن باز في الاجتماد في القضايا المستجدة

وفيه تمهيد وثمانية فصول

التمميد: وفيه تعريف بالمنمج لغة واصطلاحاً وبيان مقصوده من الكتاب

الفصل الأول: اهتمام ابن باز بفهم القضية

المستجدة وتصورها

الفصل الثاني: الاستحلال عند ابن باز.

الفصل الثالث: مراعاة ا بن باز للقواعد الأصولية

والفقمية والمقاصد الشرعية .

الفصل الرابع : ميل ابن باز إلى الاجتماد الجماعي .

الفصل الخامس : استفادة ابن باز من أهل الخبرة .

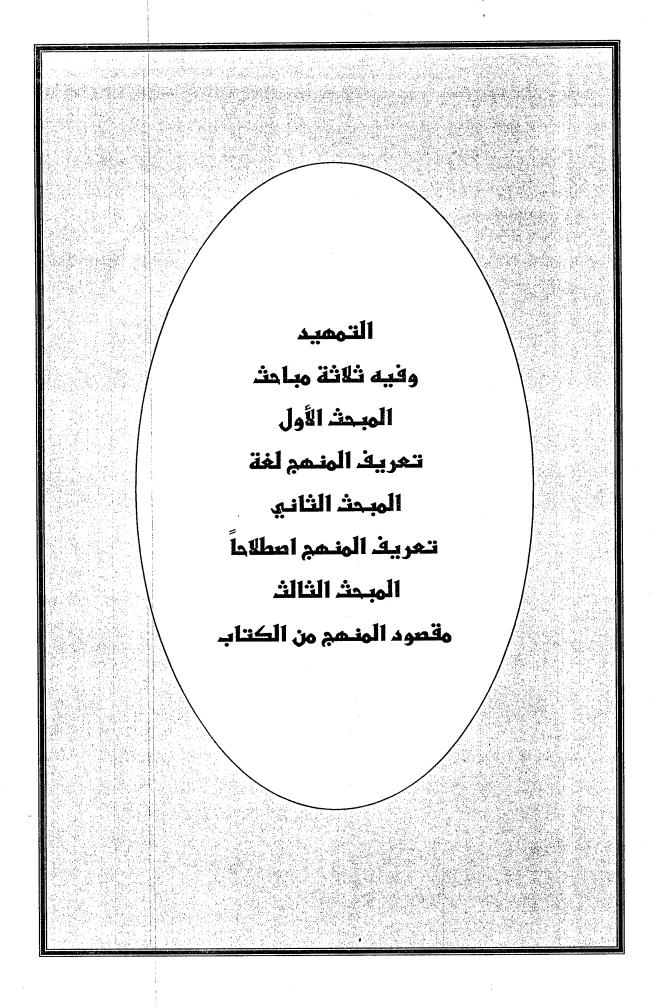
الفصل السادس : ضوابط الاجتماد عند ابن باز .

الفصل السابع : تطبيق ابن باز للقواعد الشرعية

في التيسير ورفع الحرج.

الفصل الثامن : طريقة ابن باز في المناقشة

والترجيح.



المبحث الأول

تعريف المنهج لغة:

المنهج: يقوم على ثــــلاثة أحرف وهي الأصول ، النون ، والـــهاء ، والجيـــم . وهذه الأحرف الثلاثة أصلان متباينان:

الأول: النهج، الـطريق، ونهج لي الأمـر: أوضـحه. وهو مستقيم المنهاج والمنهج: الطريق أيضاً، والجمع: المناهج.

والآخر : الانقطاع . وأتانا فلان ينهج ، إذا أتـــى مبــهوراً منقطــع الـــنّفَس وضربتُ فلاناً حتى أنهج ، أي سقط .

ومن الباب نهج الثوبُ ، وألهجَ : أخلق ولمّا ينشق ، وألهجه البلي(١).

يقول الفيروز آبادي: النّهجُ : الطريق الواضح ، كالمنهج والمنهاج (٢) . والمناسب لنا في التعريف : أن المنهج ، هو الطريق الواضح .

المبحث المشايي

تعريف المنهج في الاصطلاح.

هو: استعمال المعلومات استعمالاً صحيحاً في أسلوب علمي سليم ، يتمثل في أسلوب العرض والمناقشة الهادئة ، والتزام الموضوعية التامــة وتأييــد القضايا المعروضة بالأمثلة والشواهد المقنعة دون إححاف أو تحيز (٣) .

⁽١) انظر: مقاييس اللغة (٣٦١/٥) ، مادة نحج ٠

⁽٢) انظر : القاموس الحييل (٢١٠/١) ، مادة لهمج .

⁽٣) انظر : كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات الإسلامية ؛ د. عبد الوهاب أبو سليمان ، ص (١٤٧) .

وقيل أنه: الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي قيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة (١).

والمنهج يشمل كل ما ذكر وغيره .

ونخلص إلى القول أنه هو: الطريق المتبع الذي سار عليه صاحبه لتحقيق هدف معين .

ومع اختلاف العلوم فإننا نجد أن لكل علم منهجه ، أي لكل علم القواعد والضوابط الخاصة به ، والتي تتيح له الحصول على المعرفة السليمة في طريق بحثه عن الحقيقة (٢) .

وقد أعتنى المعاصرون بمصطلح ((منهج)) فمنهم من استخدمه بالمعنى المادي الحسى وهي الطريقة (٣).

ومنهم من أستخدمه بالمعني المعنوي العقلي: وهي القواعد التي يحتكم إليها في الذهن (٤).

⁽١) انظر : كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات القرآنية والسنة النبوية والعقيدة الإسلامية ؛ د. عبد الوهـــاب أبـــو سليمان ص (٦٠) .

⁽٢) انظر : أسس المنطق والمنهج العلمي د. محمد الشنقيطي ، ص (١٧٣) .

⁽٣) انظر : المناهج المعاصرة ٠ د . عبد الجميد سرحان ص (١١) ، ومناهج المفسرين د . مصطفى مسلم ص (١٤) .

⁽٤) انظر : مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري ، د . محمد بلتاجي (١ / ٦) .

المبحث الثالث

مقصود المنهج من الكتاب

والمنهج المقصود في هذا الباب:

هو منهج الشيخ عبد العزيز ابن باز في الاجتهاد في القضايا المستحدة:

أي القواعد والضوابط التي التزمها في استخراج واستنباط الأحكام الفقهية وهي تمثل الجانب الحسي والمعنوي للمنهج الذي سار عليه الشيخ في احتهاده في القضايا المستجدة النازلة في عصره ، وذلك من خلال الفصول التالية :

الفصل الأول : اهتمام ابن باز بفهم القضية المستجدة وتصورها .

الفصل الثابي : الاستدلال عند ابن باز .

الفصل الثالث: مراعاة ابن باز للقواعد الأصولية والفقهية والمقاصد

الشرعية.

الفصل الرابع : ميل ابن باز للاجتهاد الجماعي .

الفصل الخامس : استفادة ابن باز من أهل الخبرة .

الفصل السادس: ضوابط الاجتهاد عند ابن باز.

الفصل السابع: تطبيق ابن باز للقواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج.

الفصل الثامن : طريقة ابن باز في المناقشة والترجيح .

الفصل الأول اهتمام ابن باز بغمم القضية المستجدة وتصورها وفيه هبحثان المبحث الأول أهميت فمم القضايا المستجدة وتصورها الهبحث الثاني فمم الشيخ ابن باز للقضية المستجدة وكيفية تصورها

المبحث الأول أهمية فمم القضايا المستجدة وتصورها

وفيه مطلبان

المطلب الأول تعريف الفمم لغة واصطلاحاً المطلب الثاني فمم القضية المستجدة وتصويرها

المـطلـب الأول تعريف الفهم لغة واصطلاحاً

الفهم لغة: معرفتك الشيء بالقلب. يقال: فهمه فَهْماً وفَهَماً وفهامة عَلِمــه. وفَهِمْت الشيء: عَقَلتُه وعرَفته. وفَهّمْت فلاناً وأَفْهَمته، وتَفَهّم الكلام: فَهِمَه شيئاً بعد شيء. ورجل فَهمٌ: سريع الفهم(١).

وقيل الفهم هو: حسن تصور المعنى وجودة استعداد الذهن للاستنباط(٢).

اصطلاحاً: تصور المعنى من لفظ المخاطب.

والتصور هو: حصول صورة الشيء في العقل، وإدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات (٣).

المطلب الثاني: فهم القضية المستجدة وتصورها:

فهم القضايا المستجدة وتصورها أصل مهم ينبغي مراعاته ، يقول الشيخ ابن سعدي - رحمه الله - (جميع المسائل التي تحدث في كل وقت سواء حدثت أحناسها أو أفرادها يجب أن تتصور قبل كل شيء ، فإذا عرفت حقيقتها وشخصت صفاها ، وتصورها الإنسان تصوراً تاماً بذاها ومقدماها ونتائجها طبقت على نصوص الشرع وأصوله الكلية)(3).

⁽١) انظر : لسان العرب (١٢ / ٤٧٦) .

⁽٢) انظر: المعجم الوسيط، (١/٤٠٢).

⁽٣) انظر : التعريفات للجرجاني ص (٢١٧) (٨٣) .

⁽٤) انظر : مجموع الفوائد واقتناص الأوابد ، ص (٩٠) .

والفهم للقضايا المستجدة وتصورها يحتاج إلى تحديد بعض المعالم التي تعين على موافقة الصواب – بإذن الله – فمن هذه المعالم :

١ - فهم القضية المستجدة فهماً دقيقاً وتصورها تصوراً صحيحاً:

لابد للفقيه المحتهد من الفهم للقضية المستجدة فهماً دقيقاً قبل البدء في البحث عن حكمها ، لأن الحكم على الشيء فرع من تصوره . فلا يتسرع في الحكم قبل اكتمال صورتها في الذهن ، ولابد من تفهم المسألة من جميع جوانبها والتعرف إلى جميع أبعادها وظروفها ، وأصولها وفروعها ومصطلحاتها وغير ذلك مما له تأثير على الحكم فيها (١) .

يقول ابن القيم - رحمه الله - في شرح كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي أرسله إلى أبي موسى الأشعري (أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ، فافهم إذا أُدلي إليك ، فإنه لا ينفع تكلم بالحق لا نفاذ له ... ثم الفهم الفهم فيما أُدلي إليك مما ورد عليك مما ليس في قرآن ولا سنة ، ثم قايس الأمور عند ذلك)(٢).

ثم قال في التمكن من الفهم فلا بد من نوعين:

النوع الأول : فهم الواقع والفقه فيه ، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات حتى يحيط به علماً .

النوع الثاني: فهم الواجب في الواقع، وهو فهم حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله في في هذا الواقع ثم يطبق أحدهما على الآخر فمن بذل جهده واستفرغ وسعه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً، فالعالم من

⁽١) انظر : صوابط الدراسات الفقهية ، د . سلمان العودة ص (٩٢) .

⁽٢) انظر : أعلام الموقعين (١/ ٦٧).

فالمحتهد الناظر في القضايا المستحدة يجب عليه إعمال فهمه الكامل في المسألة والاستفصال عند وحود احتمالات واردة عليها حتى لا يقع في هلكة فيهلك نفسه ويهلك غيره.

٧- التثبت والتحري واستشارة أهل العلم والاختصاص .

ينبغي للمحتهد ألا يستعجل في إصدار الحكم على المسألة لأنه قد يطرأ ما يغير طبيعتها ، ويستعين بمن يصلح من أهل العلم ويشاورهم في المسألة الحادثة ويسأل كل واحد منهم عما عنده وفي هذا يقول العلامة ابن القيم (إن كان عنده من يثق بعلمه ودينه فينبغي له أن يشاوره ولا يستقل بالجواب ذهاباً بنفسه وارتفاعاً بما أن يستعين على الفتاوى بغيره من أهل العلم وهذا من الجهل ، فقد أثنى الله سبحانه على المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم فقال تعالى ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ (٢) وقد كانت المسألة تنزل بعمر بن الخطاب - رضي الله عنه في الأمر من أصحابه ، وربما جمعهم وشاورهم حتى كان يشاور ابن عباس رضي الله عنهما وهو إذ ذاك أحدث القوم سناً) (٣) .

ومما ينبغي للمحتهد أيضاً استشارة أهل الاحتصاص وخاصة ما يتعلق بالأمور المستحدة كالقضايا الطبية والاقتصادية والفلكية وغير ذلك ، حيث يرد كل علم إلى أهله ، فإن كانت القضية المستحدة النازلة متعلقة بالطب مشالاً ، وحسب

⁽١) المصدر السابق.

⁽٢) سورة آل عمران الآية (١٥٩) .

⁽٣) انظر : إعلام الموقعين . (١٩٧ / ٤) .

الرجوع إلى أهل الطب وسؤالهم والاستيضاح منهم ، وإذا كانت المسألة متعلقة بالاقتصاد والمال فيرجع حينئذ لأصحاب الاختصاص في الاقتصاد والمال ، أو المراجع المختصة في ذلك الشأن (١).

وينبغي له أن يستعين بأهل الخبرة الثقات الذين يجلون له ما استغلق عليه فهمه من مدلولات الأمر أو مصطلحاته أو متعلقاته ، حتى لا يبقى عنده فيه أي لبس ؛ لأن المحتهد فيما استحد من قضايا يوقع رب عن العالمين .

يقول ابن القيم (فحقيق بمن أُقيم في هذا المنصب أن يعدَّ له عدته ، وأن يتأهب له أُهبته ، وأن يعلم قدر المقام الذي أُقيم فيه ، ولا يكون في صدره حرج من قول الحق والصدع به ، فإن الله ناصره وهاديه) (٢). ولعل في إتباع هدي سيد المرسلين محمد في أمر ربه له بالاستشارة ضمان للمفتي من القول على الله بلا علم وخصوصاً في المسائل المعاصرة المستحدة ، وفي الوقت الحاضر تتمثل الاستشارة أحياناً في الاجتهاد الجماعي المتمثل في المجامع الفقهية ، وهيئات الإفتاء ومراكز البحوث العلمية ، والمؤتمرات والملتقيات والندوات العلمية في البلدان الإسلامية وذلك لتحقيق الدور المنشود الذي ينبغي للناظر في القضايا المستحدة مراعاته تحقيقاً لمبدأ الشورى ، وأخذ الكفاية في البحث والنظر في ضوء الأدلة .

٣- عرض القضية المستجدة على كتاب الله وسينة رسوله وأقوال الصحابة.

مما يجب على المحتهد فعله حتى يستطيع فهم القضية المستحدة وموافق الصواب

⁽١) انظر : الاجتهاد في الشريعة الإسلامية . القرضاوي ص (١٧٦) .

⁽٢) انظر : إعلام الموقعين . (١ / ٩) .

عرض المسألة على النصوص الشرعية قبل أن يقول فيها برأية ، وذلك امتثالاً لأمر الله عز وحل حيث قال سبحانه ﴿ يَا أَيُهَا اللَّذِينَ آمنُوا أَطِيعُوا الله وأطيعُوا الله وأطيعُوا الله وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيرٌ وأحسن تأويلا ﴾ (١)

فالآية توجب على الفقيه المحتهد الذي يتصدى للحكم في القضايا المستجدة وغيرها أن يردها إلى الله ورسوله ، والرد إلى الله رد إلى كتابه ، والرد إلى رسوله رد إلى سنته ، وذلك بالبحث في كتب الحديث كصحيح البخاري ومسلم والسنن والمسانيد وغيرها مما صح عن رسول الله .

يقول ابن القيم في قوله تعالى ﴿ فإن تنازعتم في شيء ... الآية ﴾ قال هي نكرة في سياق الشرط تعم كل ما تنازع فيه المؤمنون من مسائل الدين دقه وحله ، حليله وخفيفه ، ولو لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه ولم يكن كافياً لم يأمر بالرد إليه إذ من الممتنع أن يأمر تعالى بالرد عند النزاع إلى من لا يوجد عنده فصل النزاع .. وقد جعل الرد إلى الله والرسول من موجبات الإيمان ولوازمه فإذا انتفى هذا الرد انتفى الإيمان) (٢).

فإن لم يجد المجتهد نصاً في المسألة من الكتاب أو السنة عرضها على أقوال الصحابة واجتهاداتهم ، لأهم تعلموا في مدرسة النبوة ، بإشراف السنبي والحوادث والواقعات المستجدة بعقلية فقهيه واقعية ، وأقوال الصحابة و اجتهاداتهم في حقيقة الأمر ليست تشريعاً جديداً ، بل هي فهم لنصوص الكتاب والسنة ، أو إظهار لحكم مسألة لم يجد فيها المجتهد نصاً فيحتهد في استخراج الحكم الشرعي لها بفهم نصوص المصدرين الأساسين فيحتهد في استخراج الحكم الشرعي لها بفهم نصوص المصدرين الأساسين

⁽١) سورة النساء الآية (٥٩) .

⁽٢) انظر : إعلام الموقعين (١ / ٣٩ ، ٤٠) .

بأن يكون ضمن القواعد الكلية والأصول والضوابط الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة وأن يكون بواسطة إحدى دلالات الكتاب والسنة المعتبرة لدى العلماء^(۱).

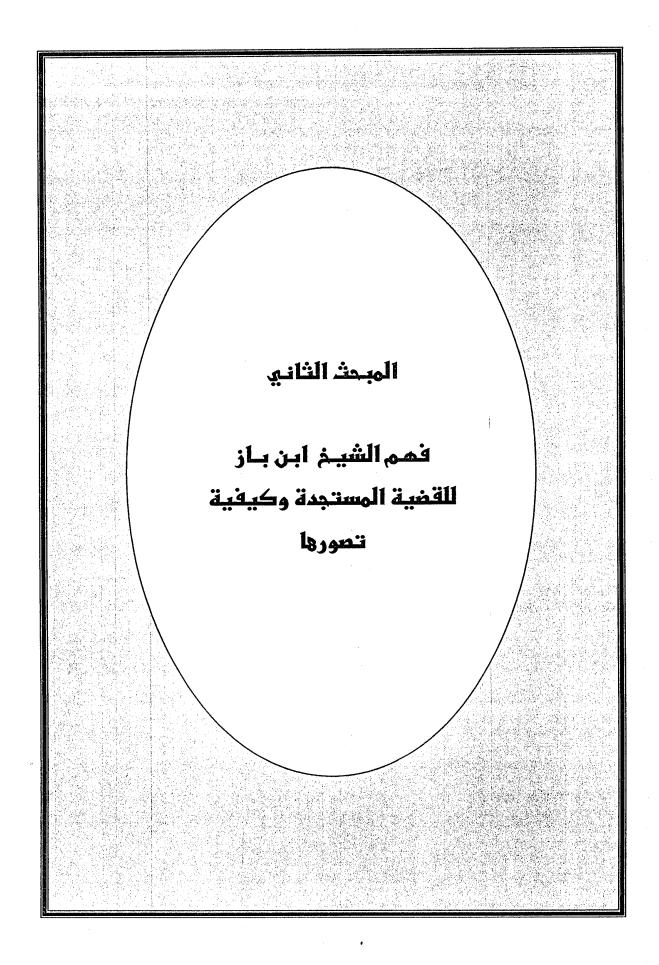
٤- البحث عن حكم القضية المستجدة في اجتهادات العلماء القدامى والمعاصرين :
 لاشك أن البحث عن هذه المسألة وهل قد وقعت أو عُرضت مسألة شبيهة لها مما
 يعين المجتهد على معرفة الحكم فيها .

يقول ابن عبد البر (لا يكون فقيهاً في الحادث من لم يكن عالماً بالماضي) (٢) . فكم من المسائل يظنها الباحث حديدة حادثة فيتبين بعد البحث ألها ليست كذلك وقد وقعت أو نحوها وأفتى فيها العلماء ، وكذلك البحث عن القضايا السابقة والتي هي قريبة من القضايا المستحدثة ، إذ بواسطتها يقترب الباحث من الوصول إلى الحكم المطلوب ، كما ينبغي له أيضاً البحث في فتاوى المعاصرين الحديثة ، مثل الفتاوى الصادرة من دار الإفتاء بمصر ، أو فتاوى وأبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ، بالإضافة إلى فتاوى اللحنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، والبحث أيضاً في قرارات المجامع والندوات الفقهية وفتاوى وبحوث العلماء المعاصرين في جميع البلدان الإسلامية والجامعات ومراكز البحوث ، حيث أن هذه المجامع والهيئات تدعوا العلماء المتحصصين للبحث في المنتحدة ، ثم تصدر عنها قرارات وفتاوى فقهية وتوصيات مهمة

⁽١) انظر : فقه النوازل والواقعات . د. عبد العزيز القارئ . ص (٩) سلسة منشورات مجلة البيان عدد (٧٧) .

⁽٢) انظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢ / ٤٧). وهو: يوسف بن عبدالله بن محمد ابن عبد البر أبو عمر، ولد سينة ٣٦٨ هـ، نشأ في قرطبة كان بحراً في الفقه والعربية، وكان إمام عصره في الحديث والأثر وما يتعلق بحما، من مصنفاته: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، والإستذكار في مذاهب علماء الأمصار، والإسستيعاب في معرفة الأصحاب، وجامع بيان العلم وفضله وغيرها توفي سنة ٣٦٤هـ. انظر في ترجمته / شذرات الذهب (٣ / ٥٠١)، ٥٠٠)، ومقدمة كتاب جامع بيان العلم وفضله وغيرها (٢ / ٧ - ٢٠) بتحقيق أبي الأشبال الزهيري.

للباحث ، وكذلك الرسائل العلمية كرسائل الماحستير والدكتوراه التي تـــدرس الحادثة المستحدة من جميع حوانبها بأدلتها التفصيلية فهذه مما تعين الباحث المجتهد على إصدار الحكم الصحيح في المسألة .



الفهم والتصور للقضايا المستجدة بدقة وعناية مهمة للمجتهد ، حيث يمكن له بعد البحث والتحري ، واستيعاب موضوع الحادثة الجديدة ، واكتمال صورها في الذهن أن يصدر الحكم بثقة كاملة .

والشيخ ابن باز – رحمه الله – من العلماء البارزين ، فقد تمكن من العلم والشيخ ابن باز – رحمه الله قوة في الفهم والإدراك ، ويظهر ذلك في تقريره للمسائل واختياره للأقوال وترجيحه للآراء ، ومعرفته بالعلل والقياسات ، واستنباطه للأحكام وتبوئه لمرتبة الاجتهاد ، فإذا عُرضت عليه المسائل المهمة أصاب الرأي فيها وأصاب الحق المختلف عليه في مسائلها وذلك لما آتاه الله من فهم ثاقب ، وعلم غزير ، وتجربة طويلة ، وقبلها توفيق من الله عز وجل وتسديد (۱) .

والشيخ لا يستعجل في إصدار حكم أو فتوى في أي قضية وخاصة المستجدة منها حتى تكتمل صورتها عنده ، وغالباً ما يقول لصاحب المسألة أمهلنا أو يحتاج الأمر إلى بحث ، أو يحتاج الموضوع إلى مزيد من التأمل ، وأحياناً يتأكد من سؤال السائل والمراد منه ، وقد يطلب إعادة السؤال أو يستفصل منه عند الحاجة وذلك لمزيد الفهم والتصور للمسألة .

وفهم أبن باز وتصوره للنظر في القضايا المستجدة تتجلى في عدة محاور:

الأول: عرض القضية المستجدة على الكتاب والسنة وآثار السلف:

فهذا المنهج التزم به وسار عليه كما سار عليه أئمة الهدى قبله .

يقول ابن تيميه - رحمه الله - (فمن بني الكلام في علم الأصول والفروع على الكتاب والسنة والآثار المأثورة عن السابقين فقد أصاب طريق النبوة)(٢).

وينطلق فهم ابن باز للنصوص من قاعدة موافقة المنقول للمعقول ، فلا يتصور

⁽١) انظر : علامة الأمة ابن باز ودراسة في المنهج والعملُ ، سليمان الطريم ص (٤٤ ، ٥٠) .

⁽۲) انظر : مجموع الفتاوى (۱۰ / ۳٦٣) .

بحال أن يخالف صحيح المعقول صحيح المنقول ، فالعقل يعتبر وسيلة لفهم النصوص واستنباط العلل والحكم الشرعي إذا كان سليماً بأفكاره وتصوراته مبنياً على مقومات صحيحة ، لا على سبيل الاستقلال ورد النصوص به ، لأن النصوص هدي العقل إلى تفاصيل النافع والضار .

وهو ينطلق من قوله تعالى ﴿ ياأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم ، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنـــتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً ﴾(١) .

يقول - رحمه الله - في إحدى المسائل (٢) (وهذه المسألة مثل جميع المسائل يجب ردها إلى كتاب الله وسنة رسوله الله في فما أثبتاه أو أحدهما أثبتناه وما نفياه أو أحدهما نفيناه)(٣).

وهذا ظاهر في كثرة إستشهاداته بالنص القرآني والسنة النبوية ، وسرعة استحضاره لهما ، وتمكنه من ذلك ، لأن النصوص شاملة للأحكام ، كما يستمد أيضاً فهمه وتصوره للقضية المستحدة في فهم النصوص على مراد الله ورسوله بالاستعانته في ذلك بفهم السلف الصالح ، الذين هم أعرف الناس بمعاني ومقاصد النصوص الشرعية ، ومن هذه العناية في فهم المسائل أتت مفهومات ابن باز مناسبة صحيحة بعيدة عن التأويل والتكلُّف .

الثاني : الاستقصاء والشمولية في فهم القضية المستجدة :

لقد سعى ابن باز لتحقيق هذه الميزة في عامة اجتهاداته ، فهو لا يتسرع في إعطاء الحكم المتعلق في القضية المستحدة المعروضة قبل اكتمال صورتها في الذهن

⁽١) سورة النساء الآية (٥٩)

⁽٢) وهي مسألة تحضير أرواح الموتى زعمها المشعوذون ليتعرفوا على أخبار الموتى من نعيم وعذاب .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوی ابن باز (٣٠٩/٣).

فكثيراً ما يسعى في تكليف بعض المختصين والتلاميذ بالإضافة إلى بحثه المضيفي في جمع المعلومات من حيث موضوعها ، وماهيتها والظروف الحيطة بما حتى تتجلى له ، لأن الحكم الشرعي مبني على فهم الواقعة بذاتها وتفاصيلها يقول الإمام الشاطبي في إنزال الحكم بعد فهم القضية : (الاجتهاد على ضربين : أحدهما : لا يمكن أن ينقطع حتى ينقطع أصل التكليف ، وذلك عند قيام الساعة . وهو الاجتهاد المتعلق بتحقيق المناط ، وهو الذي لا خلاف بين الأمة في قبوله ومعناه أن يثبت الحكم بمدركه الشرعي ، لكن يبقى النظر في تعين محله ...)(١) ومثال ذلك ما قاله ابن باز في بيان حكم ما يسمى بعلم تحضير الأرواح السابق ذكره ، قال : (ولقد تأملت هذا الموضوع كثيراً فاتضح في أنه علم باطل وأنه شعوذة شيطانية . .)(٢).

ففهم النازلة يعد نصف الاجتهاد كما أن فهم السؤال نصف الجواب ، واجتهاد ابن باز في المسألة المستحدة يمر عرحلتين :

الأولى : فهم القضية فهماً دقيقاً .

الثانية: إنزال الحكم الشرعي المناسب لها وهو ما يسمى عند الأصوليين بتحقيق المناط.

الثالث: فهم الواقع وفقهه المحيط بالقضية المستجدة:

راعى ابن باز فقه الواقع المحيط بالمسألة عند اجتهاده ، من حيث تغير الواقع المحيط هما ، سواء كان التغير زمانياً أو مكانياً ، أو تغير في الأحوال والظروف ، فالحكم الشرعي الاجتهادي له ارتباط وثيق بالأوضاع والوسائل الزمنية ، وبالأحلاق

⁽١) انظر : الموافقات ٠ (٤ / ٩٠، ٨٩) باختصار ٠.

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣/ ٣٠٩) .

العامة ، فكم من حكم صالح لبيئة في زمن معين ، أصبح يفضي إلى عكسه في زمن آخر ؛ ولأجل هذا أفتى الفقهاء المتأخرون في كثير من المسائل بعكس ما أفتى به أئمتهم بحجة اختلاف الزمان وفساد الأخلاق في المجتمعات ولو عايش أئمتهم اختلاف الزمان لعدلوا إلى ما قاله المتأخرون (١).

وعلى هذا وجدت قاعدة (لا ينكر تغير الأحكام الاجتهادية بـتغير الأزمـان) ومثال ذلك جواز إغلاق أبواب المساجد في غير أوقات الصلاة في زماننا ، مع أنه مكان معد للعبادة ينبغي ألا يغلق ، وإنما جُوز الإغلاق صيانة للمسـجد عـن السرقة (٢)، وتغير الحكم الاجتهادي المقصود به: اختلاف علة الحكم وسببه عند اختلاف أحوال الزمان والناس ، فيتغير الحكم بناء عليه ، لا أن الأحكام مضطربة ومتباينة (٣)، وهذا المنهج قد أحذ به ابن باز عند فهمه للمسألة والحكم عليها ، ولذلك نجده يأخذ بالأيسر والأسهل مراعاة لظروف الناس وتغير الأحوال والزمان ،كما قال عن نفسه عندما أخذ بالقول في الطلاق بالثلاث في كلمة واحدة بالأيسر بأنما طلقة واحدة ، قال (.. ولما في ذلك أيضاً من رحمـة بالمسلمين والرفق بحم) (٤).

الرابع: فهم المسائل وعدم الجمود على ظواهر ألفاظ النصوص: وتحققت هذه فيه لسعة أفقه وقدرته العلمية على تقليب وجوه النظر في المسألة، وإدراك تعدد وجوه القياس، وانتقاء الأقوى أثراً والأكثر تحقيقاً للمصلحة، وتحري الحق الذي يغلب على الظن أنه حكم الله تعالى. وبالجملة فالشيخ ابن باز – رحمه الله – موفق في فتواه، ملهم في جوابه مسدد في رأيه (٥).

⁽١) انظر : المدخل الفقهي العام للزرقا (٢ / ٩٢٣ ، ٩٢٤) .

⁽٢) انظر : الوحيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، للبورنو ، ص (٣) .

⁽٣) انظر : إغائة اللهفان لابن القيم (١/ ٢٥٠).

⁽٤) انظر : الإبريزية في التسعينُ البازية ، للشتوي ص (٣٢٨) .

⁽٥) انظر : منهج ابن باز في الفتيا ، ص ١٥ ، عايض الحارثي ، مجلة الجندي المسلم بتاريخ ١ / ٣ / ١٤٢٠ هـ .

الفصل الثاني الاستدلال وفيه تمميد وأربعه مباحث المبحث الأول تعريف الاستدلال لغة واصطلاحاً المبحث الثاني قواعد الاستدلال عند السلف المبحث الثالث قواعد استخراج الأحكام من الأدلة المبحث الرابع أنواع الاستدلال

تهيد:

يعد الاستدلال من القضايا العلمية التي يجب على المحتهد أن يعطيها حلّ اهتمامه وعنايته ، حيث أن له أهميه بالغة في تقوية الصلة بينه وبين النصوص الشرعية . والاستدلال دليل من الأدلة الشرعية له أهميته للمجتهد بأن يبحث في الدليل لاستخراج الحكم الشرعي للمسألة التي يبحث فيها أو يستفتى فيها وبالاستدلال يعرف العالم المحتهد من المقلد ، فالمقلد من عرف أقوال إمامه بدون دليل ، أما المحتهد فهو الذي يعرف الأحكام بأدلتها الشرعية عن نظر واستدلال .

وقد أشار أبن تيميه - رحمه الله - إلى أن الاستدلال من الفقه في الدين فقال: (الفقه في الدين معرفة الأحكام الشرعية بأدلتها السمعية ، فمن لم يعرف ذلك لم يكن متفقها في الدين)(١).

والاستدلال له أهمية قصوى ، وسيأتي قريباً تعريفه لغة واصطلاحاً مع بيان أهم قواعد الاستدلال عند السلف الصالح ، وذكر بعض القواعد المهمة لاستخراج الأحكام من الأدلة الشرعية من خلال المباحث التالية .

انظر: الفتاوى الكبرى (٢/ ٤٥٨).

المبحث الأول تعريف الاستدلال لغة واصطلاحاً

الاستدلال في اللغة:

هو عبارة عن طلب دلالة الدليل ، والطريق الموصل إلى المطلوب ، لأنه استفعال من الدلالة : أي طلب دلالة الدليل .

والمدلول هو مقتضى الدليل ونتيجته ، فهو كالاستنطاق الذي هو طلب النطق والاستنصار الذي هو طلب النصرة ، والدليل : هو المرشد وما به الإرشاد ، وهو الهادي سواء كان أمارة أو علامة (١) .

الاستدلال في الاصطلاح: الاستدلال يطلق على معنيين معنى خاص ومعنى عام فالنوع الأول بالمعنى الخاص هو: المقصود بالاستدلال كمنهج للاستنباط والبحث عن دليل.

وقد عرَّفه القاضي أبو بكر الباقلاني^(۲) بمعناها الضيق الخاص بقوله: هو: نظر القلب المطلوب به علم ما غاب عن الضرورة والحس)^(۳). ومعنى هذا التعريف أن الاستدلال هو: الاهتداء بالدليل والسير على أثره حتى يوصل إلى الحكم المطلوب.

⁽١) انظر: لسان العرب (١١ / ٢٤٨) ، مختار الصحاح ص (٢٠٩) المصباح المنير (١/ ١١٩) ، تحمديب

اللغة (١٤/ ٦٦) ، التعريفات : للجرجابي ص (١٤٠)

⁽٢) هو أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد القاضي المعروف بابن الباقلاني ، ولد في البصرة ، وسكن بغداد ، وسمع بما الحديث وكان أعرف الناس بالكلام وذا خاطر حسناً وبياناً واضحاً ، توفى سنة ٤٠٣ هـ ، انظر : الباداية والنهايسة (١١ / ٣٧٣ – ٣٧٤) شذرات الذهب (٣١ / ٣١٠) .

⁽٣) انظر : الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به . ص (١٥) .

وأما الاستدلال بمعناها العام عند الفقهاء والأصوليين فهو: طلب الدلالة وإقامة الدليل مطلقاً بمعنى البحث عن الحقيقة التي قد تكون بالنظر والرؤية ، وقد يكون بالسؤال عنها(١).

وقال عنه أبو إسحاق الشيرازي (٢) مبيناً له بمعناه العام ، أن الاستدلال هـو: (طلب الدليل ، ويقع على فعل السائل ، وهو: مطالبة المسؤول بإقامة الـدليل ويقع على المسؤول ، لأنـه يطلب الدليل من الأصول)(٣).

أما تعريف الدليل في الاصطلاح: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر(٤).

ومن حصائصه: التلازم بينه وبين مدلوله ، إذ هو الطريق الذي يُوصّل المستدل إلى مطلوبه ، فالمستلزم للشيء يكون دليلاً عليه ، وإن لم يكن هناك تلازم فإنه لا يكون دليل .

⁽١) انظر : شرح مختصر ابن الحاجب (٢ / ٢٨٠) ، والكافية في الجدل للجويني ص (٤٧) .

⁽٣) انظر: شرح اللمع (١/ ٩٨) بتحقيق العميريني ٠

⁽٤) انظر : التعريفات للجرجاني ص (١٤٠) ٠

المبحث الثاني قواعد الاستدلال عند السلف

للاستدلال أهمية عظمى عند سلفنا الصالح ، فعندما يُسألون عن مسألة من المسائل نجدهم يهرعون إلى الدليل ، ففي قصة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه الدليل على ذلك ، عندما سأله النجاشي عن حقيقة عيسى عليه الصلاة والسلام ، أجابه بما في سورة مريم ، فقال هو عبد الله ورسوله وروحه وكلمت ألقاها إلى مريم العذراء البتول ، فعقل النجاشي ذلك عنه وكان سبباً في إسلامه (۱).

فالاستدلال قائمٌ على أسس راسخة ومتينة تنبه لها السلف ، فأعملوها عند التخاطب والمناقشة في القضايا الشرعية ، وهي ترجع عندهم إلى قواعد ثابتة مستقاة من النصوص .

وسأذكر على سبيل الإجمال لا الحصر أهم تلك القواعد عند سلفنا ، لبيان أهمية الاستدلال فمنها:

١ – وجوب الإيمان بنصوص الكتاب والسنة ورد التنازع إليهما :

قال الله تعالى : ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً ﴾(٢) . فهما الأصلان

⁽١) رواه الأمام أحمد في المسند (٣ / ١٨٠ – ١٨٥) برقم ١٧٤٠ ، البيهقي (٩/ ١٤٤) في كتــاب الــبر ، وإســناده صحيح .

⁽٢) سورة النساء الآية (٦٥) .

العظيمان اللذان يُرد إليهما كل علم وفقه واستنباط ، وبعد الإيمان بمما والعمل عبد موجبهما يجب رد التنازع والاختلاف إليهما كما أمر الله عز وحل عباده بقوله: فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلا (١) ، قال ابن القيم (أجمع الناس أن الرد إلى الله سبحانه هو الرد إلى كتابه ، والرد إلى الرسول والله هو الرد إليه نفسه في حياته وإلى سنته بعد وفاته (٢) ، فالإيمان بالأصليين العظيمين والرد إليهما من أهم قواعد الاستدلال عند السلف وقد اعتبروها أصل الأصول ومنطلق الفهم لجميع المسائل ،

٢- لا تعارض بين نصوص الكتاب والسنة والنقل والعقل:

إنه من المحال تعارض نصوص الكتاب مع نصوص السنة ، لأهما وحيان من عند الله وذلك لقوله تعالى ﴿ وما ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى ﴾ (٣) والمقرر عند علماء الشريعة (أنه لا يوجد البتة دليلان أجمع المسلمون على تعارضهما ، بحيث وجب عليهم الوقوف ، لكن لما كان أفراد المجتهدين غير معصومين من الخطأ أمكن التعارض بين الأدلة عندهم (٤) .

ولقد خلق الله العقل وجعل من وظائفه أن يفهم عن الله سبحانه وتعالى ، وأن يعقل دينه وشرعه ، فالعقل السليم بأفكاره وتصوراته لا يجوز له أن يرد شيئاً من

⁽١) سورة النساء الآية (٥٩) .

⁽٢) انظر : إعلام الموقعين (١ / ٣٩) .

⁽٣) سورة النجم الآية (٣،٤).

⁽٤) انظر : الموافقات للشاطبي بتصرف يسير (٤ / ٢١٧) .

الوحي الإلهي بحجة أنه يخالف قضية العقل ، والشريعة كاملة بأحبارها وأحكامها ليس فيها ما يُعلم بطلانه بالعقل .

٣- شمولية النصوص لجميع الأحكام وألها مفهومة لدى المخاطبين:

النصوص شاملة لجميع الأحكام ، فقد بين الله سبحانه وتعالى بكلامه وكلام وكلام وكلام وكلام وكلام وكلام وكلام وحميع ما أمره به وجميع ما نهى عنه ، وجميع ما أمره به وجميع ما عفا عنه .

يقول ابن القيم: (قد يقصر فهم أكثر الناس عن فهم ما دلت عليه النصوص وعن وجه الدلالة وموقعها ، وتفاوت الأمة في مراتب الفهم عن الله ورسوله لا يحصيه إلا الله) .

وقال أيضاً (.. وهو أن النصوص محيطة بأحكام الحوادث بل قد بينت الأحكام كلها ، والنصوص كافية وافية بها)(١) .

والنصوص تفي بجميع حاجات الناس ومصالحهم المشروعة ، فالاحتهاد واستخراج الأحكام ما هو إلا وجه من وجوه الفهم والتفسير والبيان لنصوص الشريعة وأحكامها ، وتطبيقاً لمبادئها وقواعدها على حزئيات الوقائع والأحداث حسب الأزمنة والأمكنة وحاجات الناس ، ومصالحهم الدنيوية والأخروية ، وهي سهلة الفهم ميسره لجميع المكلفين المخاطبين مع اختلاف طبقاهم ، فقد أنزل الله القرآن باللغة المفهومة (بلسان عربي مبين) (٢) .

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه - رحمه الله -:

(أنه لا يجوز أن يكون الله أنزل كلاماً لا معنى له ، ولا يجوز أن يكون الرسول

⁽١) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (١ / ٢٥٠ ، ١٥٤) .

⁽٢) سورة الشعراء الآية (١٩٥) .

وجميع الأمة لا يعلمون معناه .. فإن معنى الدلائل الكثيرة من الكتاب والسنة وأقوال السلف على أن جميع القرآن مما يمكن علمه وفهمه وتدبره ، وهذا مما يجب القطع به) (1) ، ويقول ابن باز - رحمه الله - (وما من شأن من شئون الدنيا والآخرة إلا وفي هذا الدين له حكم وبيان واضح حلي لمن رزق البصيرة فيه ، فهو دين كامل شامل)(٢) .

٤ - الاستعانة في فهم النصوص بفهم السلف الصالح لها:

اتباع منهج السلف الصالح في الاستدلال واجب على من بعدهم ، لأن اتباعهم في الاستدلال شاهد على فهمهم للدليل ، وعملهم بالدليل شاهد على صحة الاستدلال به ومصدق له ومُحلّص للمستدل من شوائب الاحتمالات المقدرة ورافع للإشكال ودافع للإيهام ، ولذلك يقول الإمام الشاطبي : (يجب على كل ناظر في الدليل الشرعي مراعاة ما فهم منه الأولون ، وما كانوا عليه في العمل به فهو أحرى بالصواب ، وأقوم في العلم والعمل) (٣) . ففهم الصحابة يُقدّم على من بعدهم من التابعين ، لأن فهمهم وتأويلهم مقبول متبع ، حيث ألهم شاهدو الوحي وعاصرو التنزيل وعرفوا التفسير والتأويل ، فإتباعهم والتمسك الوحي وعاصرو التزيل وعرفوا التفسير والتأويل ، فإتباعهم والتمسك عنه عن النبي على قال (خير كم قرني ثم الذين يلولهم) (٤).

٥- الاستدلال بالنقل الثابت والرأي الصائب والتوسط والاعتدال:

وهذه قاعدة ثابتة عند سلفنا الصالح ، فمنهجهم التوسط بين الفرق والنحل

⁽۱) انظر : مجوع الفتاوي (۱۷ / ۳۹۰) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۲ / ۲۹۹) .

⁽٣) انظر : الموافقات (٣ / ٥٧) .

⁽٤) أخرجه البخاري في كتاب الرقائق ، باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها ، انظر : فتح الباري (١١ / ٢٤٨) .

المحتلفة وهم الذين هداهم الله للحق والصواب ، واحذوا من منابع الهدي النبوي الصافي ؛ وبالنقل الثابت والذي عليه مدار الاستدلال واستنباط الأحكام الشرعية يقول ابن تيميه : (والعلم إما نقل مصدق عن معصوم ، وإما قول عليه دليل معلوم ، وما سوى هذا فإما مزيف مردود ، وإما موقوف لا يعلم أنه بهرج ولا منقود)(۱) ، فالحجة بالنقل الثابت والرأي الصائب حجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد والاضطراب ، ولذلك صحت علوم الصحابة ومن اقتفى أثرهم ، لصحة أصولهم التي يرجعون إليها .

وقواعد الاستدلال ومعالمه عند السلف كثيرة جداً في مصنفاهم ، سواء كانت في العقيدة أو في القرآن وعلومه والحديث والفقه وأصوله ، وما على المستدل إلا الرجوع إليها عند التخاطب والمناقشة في القضايا الشرعية وخاصة المستحدة منها المبحث الثالث: قواعد استخراج الأحكام من الأدلة:

للأحكام الفقهية قواعد يستخرج بواسطتها الحكم الشرعي من الأدلة فبعد ما ذكرنا بعض قواعد الاستدلال يجدر بنا أن نذكر القواعد الصحيحة لاستخراج الأحكام من الأدلة ، فمن هذه القواعد على سبيل الإيجاز:

1- صحة النقل: فالأدلة إما نقلية أو عقلية ، أو نقلية وعقلية ، فلابد عند إيراد الدليل النقلى أن يكون صحيحاً ، وأما الدليل العقلي فلا بد أن يكون صريحاً يقول الله عز وجل ﴿ قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ﴾(٢) أي حجتكم فكل دعوى لابد من إقامة الدليل عليها لتكون مقبولة .

٢- من الأدلة ما هو قطعي ومنها ما هو ظني . فالأدلة القطعية لاشك في
 اعتبارها ، كالأدلة في وجوب الطهارة من الحد ث للصلاة وغيير ذلك .

⁽۱) انظر : مجموع الفتاوى (۱۳ / ۳۲۹ – ۳۳۰) .

⁽٢) سورة البقرة الآية (١١١).

وإن كان ظنياً ، فإما أن يكون له أصل قطعي فيعتبر ، وإما أن لا يرجع إلى أصل قطعي فيتثبت فيه ، أما إن كان الظني معارضاً لأصل قطعي فمرود لمخالفته أصول الشريعة ، وليس بمشهود الصحة فساقط الاعتبار.

٣- قبول ما عضده الدليل الشرعي ورد ما خالفه ، لأن قبول الكلام في المطالب الشرعية يحتاج إلى عرضه على الكتاب والسنة ، فإن وافق الكتاب والسنة فهو حق يقبل ، وإن خالفهما فهو باطل يُرد .

يقول ابن تيميه – رحمه الله – (.. فما وافق الكتاب والسنة وجب قبوله وما خالف الكتاب والسنة كان مردود ا ، وإن كان صاحبه من أولياء الله)(١) .

3 – عدم العلم بالدليل لا يعني عدم وجوده ، وذلك أن عدم وجود المستدل للدليل فإنه ليس نفياً لوجوده إلا بدليل ، والدليل يلزم من وجوده الوجود ولا يلزم من عدمه العدم ، أي عدم المدلول عليه ، وان لم يحط المستدل بعلم الدليل مع وجوده فقد قصر في طلبه ، يقول ابن تيمية : (وعدم العلم ليس علماً بالعدم وعدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود)(7).

٥-كل دليل شرعي لا يخلو أن يكون معمولاً به عند السلف، أو لا يكون معمولاً به أو لا يتبت به العمل، يقول الإمام الشاطبي - رحمه الله - (أن يكون - أي الدليل - معمولاً به دائما أو أكثرياً ، فلا إشكال في الاستدلال به ولا في العمل على وفقه ، وهي السنة المتبعة والطريق المستقيم ، والثاني : أن لا يقع العلم به إلا قليلاً ، ووقع إيثار غيره والعمل به دائماً أو أكثرياً ؛ فذلك الغير هو السنة

⁽۱) انظر : مجموع الفتاوى (۱۱ / ۲۰۸)

⁽٢) انظر : الرد على المنطقيين ص (١٠٠).

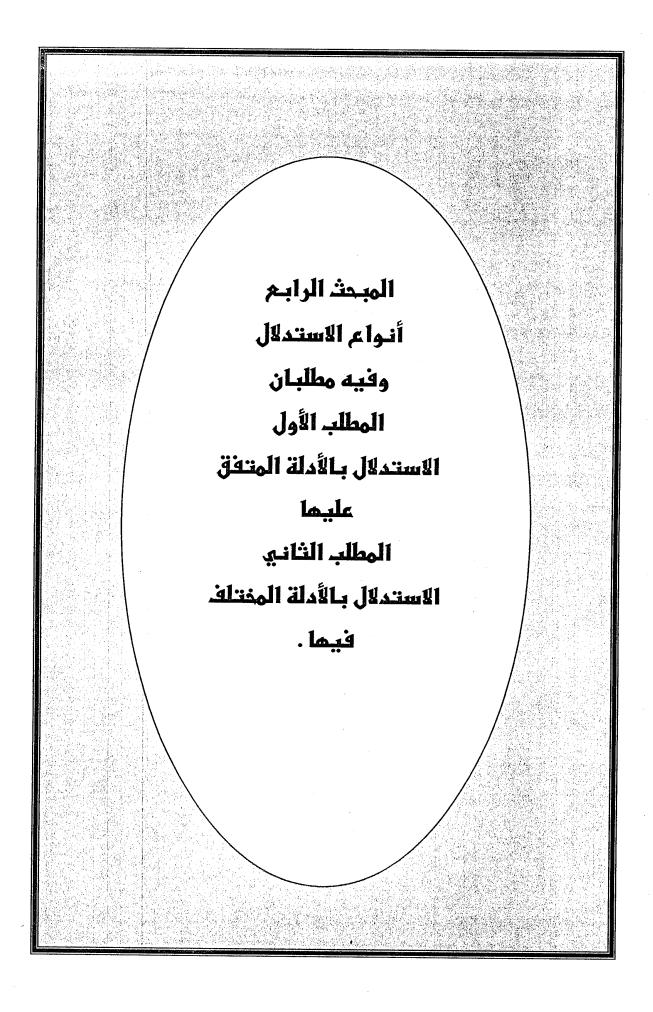
المتبعة ، والثالث : أن لا يثبت عن الأولين ألهم عملوا به على حال فكـــل مـــن خالف السلف الأولين فهو على خطأ ، وهذا كاف)(١).

٦- الأصل في الدليل الشرعي أن يكون كلياً إلا ما خصه الدليل ، ولا بد من
 اعتبار الكلى والجزئى عند إجراء الأدلة .

إذ من المحال أن تكون الجزئيات مستغنية عن كلياتها ، فمن أخذ بنص مــثلاً في حزئي معرضاً عن كليــه فقد أخطأ ، وكذلك من أخذ بالكلي معرضاً عــن حزئيه ، لأن المطلوب المحافظة على قصد الشارع ، ولأن الكلي إنما ترجع حقيقته إلى ذلك ، وكذلك الجزئي ، فلا بد من اعتبارهما معاً في كل مسألة (٢) .

* * *

⁽١) انظر الموافقات ، بتصرف يسير (٣ / ٤١ ، ٥٢) .



المطلب الأول الاستدلال بالأدلة المتفق عليما

وفيه أربعة مقاصد

المقصد الأول الاستدلال بالقرآن الكريم المقصد الثاني الاستدلال بالسنة النبوية المقصد الثالث الاستدلال بالإجماع المقصد الرابع الاستدلال بالقياس

المقصد الأول

وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى الكريم المسألة الأولى الكريم المسألة الثانية الاستدلال بالقرآن عند ابن باز تأصيلاً الثالثة المسألة الثالثة الاستدلال بالقرآن عند ابن باز الاستدلال بالقرآن عند ابن باز تطبيقاً

المقصد الأول الاستدلال بالقرآن الكريم

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في كيفية طرق الاستدلال: (إن الاستدلال في الجدل والمناظرة يقوم على الاستعارة من منهجية القرآن الكريم وعليه فإن الاستدلال من القرآن ينقسم إلى قسمين:

الأول: الاستدلال بالآيات القرآنية .

الثاني: الاستدلال بالقياس الأولي في القرآن .

أما الاستدلال بالقرآن ، فإن الآية تختلف اختلافاً كبيراً عن القياس وذلك لأن الآية دليل لا يستند إلى تمثيل ، لعدم وجود مثيل للرب ، ولأن الآية هي استدلال بجزئي على جزئي أخر لتلازمهما وليس ذلك من قياس التمثيل .

أما القياس الأولى: فيعتمد في الاستدلال على القول أن ما يثبت لغير الله من كمال لا نقص فيه ، فإنه ثابت لله بطريق الأولى ، وهذا النوع كان يسلكه السلف من أهل السنة والجماعة إتباعا للقرآن الكريم في إثبات صفات الباري عز وجل ، وهناك نوعان من النظر عند الاستدلال:

أولها : النظر الطلبي : وهو النظر في المسألة التي هي القضية المطلوب حكمها ليطلب دليلها .

والثاني: النظر الاستدلالي: وهو النظر في الدليل والعلم به المستلزم للعلم بالمدلول عليه (١).

المسألة الأولى: أهمية الاستدلال بالقرآن:

لقد تقرر إن الكتاب الكريم هو كلية الشريعة ، وعمدة الملة ، وينبوع الحكمة

⁽١) انظر : الرد على المنطقين بتصرف ص (١٥٠ وما بعدها) .

وآية الرسالة ، ونور البصائر، وأنه لا طريق إلى الله سواه ، ولا نجاة بغيره ، ولا تمسك بشيء يخالفه ، وهذا كله لا يحتاج إلى تقرير واستدل عليه ، لأنه معلوم من دين الأمة (١) .

والكتاب الكريم عليه مدار العلوم ، وهو منبع الحكمة ، من تمسك به هداه إلى صراط مستقيم ، ولا خلاف بين الأمة على أن القرآن هو المصدر الأول للتشريع وهو حجة على الناس أجمعين ، وله أسلوبه القيم في بيان الأحكام ، مع أنه معجز وكتاب هداية وإرشاد ، فنحده يعرض الأحكام عرضاً فيه تشويق للامتثال وتنفير عن المخالفة ، فالتمسك به وتقديمه في الاستدلال على المسائل الواقعة مما يجب على المجتهد فعله ولذلك قال ابن تيميه: (وينبغي للداعي أن يقدم فيما استدلوا به من القرآن فإنه نور وهدي (Y)، وهذا منهج صحابة رسول الله كانوا أول ما يقضون به كتاب الله عز وجل ، ويقدمونه في استدلالاهم لمعرفتهم إياه ولأن فهمهم له أعظم من فهم المتأخرين ، لمعاصرهم الوحي وتلقي التنسزيل غضاً طرياً ، فعرفوا من أقوال الرسول في وأفعاله ما يستدلون به على مرادهم من فهم الكتاب العزيز .

والاستدلال بالكتاب يكون بالاقتباس في ما تضمنه من الحكم ، ليُعرض على المسألة المفروضة لتكون على وفق ما أعطى الدليل من الحكم ، وهذا شأن اقتباس السلف الصالح للأحكام من الدليل ، أما أن يؤخذ الدليل على صحة غرض

⁽١) انظر: الموافقات للشاطيي (٣/٢٥٧).

⁽٢) انظر : محموع الفتاوي (٢ / ٩) .

المستدل في المسألة العارضة ليكون المقصود منه تنزيل الدليل وفق غرضه من الأدلة غير تحر لقصد الشارع ؛ فهذا شأن اقتباس أهل الزيغ والفساد للأحكام من الأدلة المسألة الثانية : الاستدلال بالقرآن عند ابن باز تأصيلاً .

الاستدلال بالقرآن الكريم سمة بارزة عند ابن باز ، فقد اعتني بالنص القرآني وحعله مقدماً في الاستدلال عنده ، وحث على التمسك به وإعمال الفهر في نصوصه ، لاستخراج الأحكام الفقهية للحوادث والمستجدات النازلة .

وكان اهتمامه بكتاب الله واضحاً حلياً في دروسه وفتاويه ومواعظه ونصائحه وخاصة لطلاب العلم. يقول (أوصي إخواني جميعاً وعلى رأسهم أهل العلم وطلبته بالقرآن الكريم، فإنه أعظم كتاب وأشرف كتاب، فقد حوى حير العلوم كلها وأنفعها كما لا يخفى، وهو أعظم عون بعد الله عز وجل على الفقه في الدين، والتبصر فيه. فأوصي الجميع ونفسي بهذا الكتاب العظيم تدبراً وتعقلاً، وإكثاراً من تلاوته ليلاً ونهاراً، والرجوع إليه في كل شيء، ومراجعة كلام أهل التفسير فيما أشكل، فهو حير معين على فهم كتاب الله حل وعلائل فأن هذا الكتاب هو خير كتاب، وأفضل كتاب، وأصدق كتاب) (١).

ولا شك في عظمة هذا القرآن العظيم ، فهو شريعة هذه الأمة ، وهو دستورها الذي تستقي منه الأحكام ، وهو النور التي تبصر به ، وما أجمل ما قاله الشافعي (من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصاً واستدلالاً ، ووفقه الله للقول والعمل علم منه ، فاز بالفضيلة في دينه و دنياه وانتفت عنه الريب ، و نورت في قلبه الحكمة واستوجب في الدين موضع الإمامة)(١) ، والثابت أن منهج القرآن الكريم في بيان الأحكام الشرعية غالباً ما يكون كلياً لا جزئياً ، مجملاً لا مفصلاً الكريم في بيان الأحكام الشرعية غالباً ما يكون كلياً لا جزئياً ، مجملاً لا مفصلاً

⁽۱) انظر : مجموع فتاوی ومقالات (۷/۲۱۶).

⁽٢) انظر : الرسالة ، ص (١٩) .

أحكاماً كلية وقواعد عامة ، فمثلاً ما ورد في أمر الصلاة والزكاة محملاً و لم تفصل فيها الكيفية ولا المقادير بل فصلتها السنة النبوية قولاً وعملاً ، وقد تناول القرآن تفصيل بعض جزئيات الأحكام كالمواريث واللعان بين الزوجين ، وهذه من حكمة الباري في الإجمال ، حيث يساعد الفهم الصحيح للنصوص المجملة أن تُنزل على الأحكام المستجدة بما لا يخرج عن أسس الشريعة ومقاصدها وهذا يجعل المحتهدين في كل عصر في سعة من أمرهم في أن يجتهدوا في استنباط الأحكام في حدود نصوص الوحي ، من غير الاصطدام بحكم جزئ آخر .

والمتبع في أسلوب القرآن الكريم في بيانه للأحكام الشرعية يجده ينوع في أساليبه البيانية في الدلالة على الأحكام ، فتارة يكون الحكم بصيغة الأمر ، وتارة بصيغة النهى ، وتارة بإثبات أن الفعل مكتوب ومفروض كقوله تعالى ﴿ كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾(١) ، وهذه الأساليب توضح للمحتهد الطريق الصحيح للاستدلال على المستحدات والحوادث النازلة بالنص القرآني من حيث الوجوب أو الحرمة أو الإباحة ،

يقول ابن باز في وحوب استنباط الأحكام من الكتاب والسنة (٠٠ لأن العلماء السابقين واللاحقين كلهم يوصون بتدبر الكتاب والسنة واستنباط الأحكام منهما ، والاجتهاد فيما يعرض من المسائل المشكلة ٠٠ وهذا تجديد سائر على منهج السابقين وعلى أصولهم)(٢).

المسألة الثانية: الاستدلال بالقرآن عند ابن باز تطبيقاً.

الاستدلال بالقرآن الكريم وتنزيله على جميع الأحكام أصبح منهجاً بارزاً

⁽١) سورة البقرة الآية (١٧٨) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۲ / ۱۷۰) .

عند ابن باز ،سائراً بذلك على منهج الأئمة الأعلام في تقديم النص القرآني في الاستدلال والعمل على تطبيقه عملياً ، ويلاحظ هذا من خلال كثرة الاستشهاد بالنص القرآني ، وقدرته الفائقة على الاستحضار له وتمكنه من ذلك حيث يقول عن نفسه : (ولا آلو جهداً في تطبيق ما يصدر مني على كتاب الله وسنة رسوله في في رسوله في ولا آلو جهد في استنباط ما دل عليه كتاب الله وسنه رسوله في في كل ما يصدر مني من قليل أو كثير ، هذا هو جهدي ، حتى قال .. وأهل العلم هم علماء الكتاب والسنة ، وهم الذين يرجعون في فتاويهم إلى كتاب الله وسنة رسوله في . . وليس من أهل العلم من يقلد الرجال ولا يبالى بالكتاب والسنة (ايقول محمد المجذوب (إن منهج ابن باز في البحث قائم على التزام النص في كل ما يتصل به)(۱) . فهو أشد استحضاراً وانتزاعاً للآيات الدالة على المسألة السي يوردها ، مع الفهم الدقيق لمعاني النص القرآني وذلك بما حباه الله به من ذكاء وفهم ، مراعياً بذلك ما تحتمله ألفاظ القرآن من دلالة وبيان ، ومناسبة التفسير لسياق الكلام وغير ذلك .

يقول - رحمه الله - (إن عموم القرآن والسنة المطهرة لا يجوز تخصيصه بأقوال البشر، ولا يجوز تخصيصه عن طريق الاحتمالات الظنية أو الاجتهادات الفردية، فلا يخصص عموم القرآن إلا بالقرآن الكريم أو بما ثبت من السنة المطهرة أو بإجماع سلف الأمة) (٣).

وهو لا يأخذ بالنسخ إلا إذا تعسر عليه الجمع بين النصوص بعد بذل الجهد في التوفيق بينها ، واعتبار النص محكماً .

⁽١) المصدر السابق (٦/ ٣٢ ، ٣٣) .

⁽٢) انظر : علماء ومفكرون عرفتهم ، ص (٩٨) .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٥/ ٢٢٨) .

يقـول في اعتبار الناسخ (.. لأن الحجة في الناسخ لا في المنسوخ) (١) ، وغالباً ما يقدم الشيخ في استدلالاته النص القرآني ، ومن ثم يثنيها بالسنة النبوية لأنهما المصدران المعتبران والدليل الشرعي الذي عليه مـدار الأحكام والاسـتنباط والاجتهاد والإفتاء .

وليس ثمة مخالفة لمنهج السلف الصالح في استدلالاتهم من الكتاب والسنة ولكنــه السير على خطاهم ، فهو مع الدليل حيث سار .

وأما ما قاله بعضهم في أن يعذر بعضنا بعضاً عند الاحتلاف في المسائل الاحتهادية فهذا لا يراه الشيخ على إطلاقه ، وإنما يرى في المسائل الي يخفى دليلها أن الواحب عدم الإنكار يقول - رحمه الله -: (فما كان من مسائل الاحتهاد التي يخفى دليلها فالواحب عدم الإنكار فيها من بعضنا على بعض ، أما ما خالف النص من الكتاب والسنة فالواحب الإنكار على من خالف النص من الكتاب والسنة فالواحب الإنكار على من خالف النص النص حيث دار ، وهذا واضح في احتهاداته .

يقول في مسألة إمكانية الصعود إلى الكواكب عندما كثر فيها الجدل بين بحير ومانع قال: (وقد تأملنا ما ورد في الكتاب العزيز من الآيات المشتملة على ذكر الشمس والقمر والكواكب، فلم نجد فيها ما يدل دلالة صريحة على عدم إمكان الوصول إلى القمر أو غيره من الكواكب) (٣)، فأثبت انه يمكن للإنسان الوصول إلى سطح القمر بدلالة النص القرآني عند قوله تعالى عندما قال الجن ﴿ أنا لمسنا السماء فوجدناها مُلئت حرساً شديداً وشهباً ، وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمن يستمع الآن يجد له شهاباً رصداً (١٤) قال ابن باز: (فإذا كان

⁽١) المصدر السابق (٢٢٩/٥).

⁽۲) المصدر السابق ($^{\pi}$) .

⁽٣) المصدر السابق (١/ ٢٥٦) .

⁽٤) سورة الجن الآيتان (٨، ٩) .

الجن قد أمكنهم الصعود إلى السماء حتى لمسوها وقعدوا منها مقاعد فكيف يستحيل ذلك على الإنس في هذا العصر ، الذي تطور فيه العلم والاختراع حتى وصل إلى حد لا يخطر ببال أحد من الناس)(١).

وابن باز يعتني بالنص القرآني عناية كبيرة من حيث إبراز وجه الدلالة من الدليل فهو يتابع معاني النصوص الشرعية ومفهوماتها والعمال بها على ضوء المقاصد الشرعية .

(١) انظر : مجموع فتاوي ومقالات متنوعة (١ / ٢٦٣ ، ٢٦٤) .

المقصد الثاني الاستدلال بالسنة

وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى أهمية الاستدلال بالسنة النبوية المسألة الثانية الاستدلال بالسنة عند ابن باز تأصيلاً المسألة الثالثة الاستدلال بالسنة عند ابن باز تطبيقاً

المسألة الأولى: أهمية الاستدلال بالسنة:

السنة لغة: الطريقة وتطلق على الشريعة، وتطلق على السيرة، وتطلق على الالوام (١).

والسنة في الاصطلاح هي : ماصدر عن النبي على غير القرآن من قول أو فعل أو تقرير مما يخص الأحكام التشريعية (٢) .

لا شك أن السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع ، وأصل أساسي من أصول الشريعة كما أجمع على ذلك علماء الإسلام .

يقول الشاطبي – رحمه الله – (السنة راجعة في معناها إلى الكتاب فهي تفصيل محمله وبيان مشكله وبسط مختصره $\binom{n}{2}$.

ويقول ابن القيم إن السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه:

أحدهما: أن تكون موافقة له من كل وجه ، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتظافرها .

الثاني: أن تكون بياناً لما أجمل به القرآن وتفسيراً له .

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه ، أو محرمة لما سكت عن تحريمه . . فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي على تحب طاعته فيه و لا تحل معصيته (٤).

فالاستدلال بالسنة كان منهجاً للصحابة رضي الله عنهم ولأتباعهم ، فإذا وقعت حادثة هرعوا لنصوص القرآن ، فإن لم يجدوا فيها ذهبوا للسنة .

⁽١) انظر : لسان العرب (١٣ / ٢٢٥) ، القاموس المحيط (٤ / ٢٣٩) ، المصباح المنير (١ / ٤٤٥) .

⁽٢) انظر : الإحكام للآمدي (١ /١٦٩) ، نماية السول (٢ / ٢٣٨) ، مختصر ابن الحاجب (٢ / ٢٢) .

⁽٣) انظر : الموافقات (٣/٩).

⁽٤) انظر : إعلام الموقعين (٢/ ٢٢٠) .

فالسنة النبوية تشغل المرتبة الثانية في الاستدلال بعد القرآن الكريم ، لأنها بيان للكتاب ، والبيان تابع للمبين ، فقد جُعلت مع كتاب الله عز وجل مصدر تلقي واتباع ، وجعل الله تشريع الرسول على موجب للقبول والإذعان .

قال تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ﴾ (١) وجعل الله طاعته مقرونة بطاعة نبيه ﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾ (٢) وقوله ﴿ والذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني) (٣)، ولهذا أتفق العلماء على أن السنة النبوية واجبة الإتباع كالقرآن في استنباط الأحكام الشرعية وأنها المصدر الثاني (٤).

المسألة الثانية: الاستدلال بالسنة عند ابن باز تأصيلاً:

الاستدلال بالسنة النبوية أصل ثابت بعد كتاب الله عز وجل ، فابن باز لها معه

⁽١) سورة النور آية (٦٣) ٠

⁽٢) سورة النساء آية (٨٠) .

⁽٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٣/ ٣٨٧) ، والبيهقي في شعب الإيمان (١/ ٩٩) وحسنة الألباني في الإرواء (٦/ ٣٤) .

⁽٤) انظر : الوحيز في أصول الفقه . د. الزحيلي ص (٣٩) .

شأن عظيم قولاً وتطبيقاً وإفتاءً واستنباطاً ، سائراً بذلك على منهج سلفه الصالح يقول - رحمه الله - (أما السنة فلا نزاع ولا خلاف على ألها أصل مستقل وألها هي الأصل الثاني من أصول الإسلام ، وأن الواجب على جميع المسلمين بل على جميع الأمة ، الأخذ ها ، والاعتماد عليها ، والاحتجاج ها إذا صح السند عن رسول الله عليه الصلاة والسلام)(١).

فالشيخ لا يرى نزاعاً ولا خلافاً على حجيتها ، ويرى استقلاليتها كأصل معتمد عليه عند جميع أهل العلم بعد القرآن الكريم ، ولا شك ألها الوحي الثاني ، وهي الحكمة كما ذكر الله تعالى ﴿ ويعلمهم الكتاب والحكمة ﴾(٢) فالكتاب القرآن والحكمة السنة(٣).

وقال أيضاً : (من أنكر السنة فقد أنكر كتاب الله ، ومن قال اتبع كتاب الله من دون السنة فقد كذب وغلط وكفر ؛ لأن القران أمر بإتباع السني ... ولأن السنة جزء من القرآن ، ودل على الأحد السنة جزء من القرآن ، ودل على الأحد بما القرآن ، وأمر بالأحذ بما القرآن ، فلا يمكن أن ينفك هذا عن هذا ولا يمكن أن يكون الإنسان متبعاً للقرآن بدون اتباع السنة ، ولا يكون متبعاً للسنة دون اتباع القرآن فهما متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر)(٤) .

و بهذا يثبت ابن باز الاتصال الوثيق والتلازم بين نصوص الوحيين حتى لا يفرق أحد بينهما بدعوى الأخذ بالقرآن وترك السنة ، بل الأخذ بالسنة واجب لا بد منه طاعة لله ولرسوله على ، لأن سنته حجة مستقلة قائمة بنفسها ، لأن الله قد

⁽۱) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة . (۸/ ۱۳۳) .

⁽٢) سورة البقرة الآية (١٢٩) .

⁽٣) انظر : الرسالة للشافعي ص (٨٧)

⁽٤) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ، (٨/ ١٣٦) .

أمرنا بالرجوع إليها بعد كتابه عند التنازع ، فقال تعالى ﴿فَإِنْ تَنازَعْتُم فِي شَيءَ فُرُودُهُ إِلَى اللهِ والرسول ﴾(١) فالسرد إلى الله إي إلى كتـــــابه ، والــــرد إلى رســوله بالسؤال في حياته ، أو بالنظــر في سنته بعد وفاته ﷺ(٢) .

ومن تعظيم ابن باز لمنسزلة السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي أنه يوجب على المستدل الأخذ بها متى صح سند الحديث ، وسلم من العلة ، يقول - رحمه الله - (ولا يشترط في ذلك - أي عند الأخذ بالحديث - أن يكون متواتراً أو مشهوراً أو مستفيضاً ، أو بعدد كذا من الطرق ، بل يجب أن يؤخذ بالسنة ولو كانست من طريق واحد متى استقام الإسناد وجب الأخذ بالحديث مطلقاً ، بسند واحد أو بسندين أو بثلاثة أو بأكثر ، سواء سمي خبراً متواتراً أو خبر آحاد لا فرق في ذلك كله ، كله حجة يجب الأخذ بما مع اختلاف ما تقتضيه من العلم الضروري أو العلم النظري ، أو الظني) وعلل ذلك بقوله (أنه قد يكون متواتراً عند زيد وعمر وليس متواتراً عند خالد وبكر لما بينهما من الفرق في العلم واتساع المعرفة والعلم بأحوال رجال السند ، ومعرفة عدالتهم وصدقهم وحفظهم . . لكن أهل العلم أجمعوا على أنه متى صح السند وسلم من العلة وجب الأخذ به)(٣) .

المسألة الثالثة: الاستدلال بالسنة عند ابن باز تطبيقاً:

الاستدلال والاستنباط من السنة النبوية أصل ثابت في المنهج الاستدلالي عند ابن باز ، فقد جعل العمل بها واجباً ومتعيناً على أهل العلم بعد الاستدلال بالقرآن إذا صح سندها وسلم من العلة ، وهو مع هذا يلتزم جانب البحث والتحري وعدم التفريط والعناية بالتوثيق للنص النبوي ، وذلك بموافقة الأصول وعدم

⁽١) سورة النساء الآية (٥٩) .

⁽٢) انظر: تفسير الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥/ ٢٥١).

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٩ / ١٩٠ ، ١٩١) ٠

مخالفتها ، إذ يرى أن من الواجب أن لا يُعمل بالحديث إلا بعد معرفة درجته من الصحة والضعف ، فهو إذا لم يصلح للاستدلال فلا يعتبره ولا يعمل به ويلتزم جانب البحث عن درجة الحديث ،وإذا صح عنده الحديث أخذ به في الحتهاده وفتواه حتى ولو خالف في ذلك جمهور أهل العلم ، لأنه يرى أن الحق مع الدليل حتى ولو خالف الأكثرية فإنه لا يعتد بقولهم مع وجود النص الصريح ومن ذلك اختياره عدم وقوع الطلاق على الحائض والنفساء ، حيث حالف بذلك الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة الذين قالوا بالوقوع وذلك أن قوله هذا مبني على الدليل في نظره ، وموافقة لبعض التابعين ، وبما أفتى به ابن عمر وبعض العلماء مثل ابن تيمية ، وتلميذه ابن القيم ،

وبيانه لوجه الدلالة: في أن طلاق الحائض لا يقع. قوله: أنه محرم ، ولأن ما هي الله عنه فهو جدير بعدم الإيقاع ، ولهذا فالبيع المنهي عنه فاسد ، والنكاح المنهي عنه فاسد لا يقع أيضاً ، فهكذا الطلاق المنهي عنه لا يقع ، وهو خلاف لما عليه أمر النبي فهو مردود (۱) ، وحيث في النبي في النبي عمر وأمره برد امرأته حتى تطهر (۲). ولا يلزم منها المراجعة الشرعية .

والقول بعدم وقوع الطلقة ، لأن الرسول الله لا يأمر بتكرار الطلاق وتكـــثيره وطلقة ابن عمر الأولى لا غية ، لأنها وقعت في غير محلها فلا تكون معتبرة (١).

⁽١) لحديث النبي ﷺ ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)) أخرجه البخاري في كتاب الصلح بـــرقم (٢٦٩٧) . ومسلم في باب الاقضية برقم ٤٤٦٨ (٢١٢ / ٢٤٤)

⁽٢) الحديث (عن ابن عمر أنه طلق أمرته وهي حائض في عهد رسول الله هي فسال عمر رسول الله هي عن ذلك فقـــال ((مره فليرجعها ثم ليمسكها حتى تطهر ثم تحيض ، ثم تطهر ، ثم إن شاء أمسك بعد وأن شاء طلق قبل أن يمسك ، فتلـــك العدة التي أمرها الله أن تطلق لها النساء)) رواه البخاري في كتاب الطلاق برقم ٣٣٢٥ انظر : فتح الباري (٩ / ٣٩٢) ومسلم في كتاب الطلاق برقم ١٤٧١ (٢ / ٣٩٣) .

⁽۱) انظر : فتاوى الطلاق ابن باز ، جمع وترتيب محمَّد بن موسى وأحمَّد بن باز برقم ١٤٧١ (٢ / ١٠٩٣) .

ومن ذلك استدلاله على جواز قراءة الحائض والنفساء للقرآن ؛ لحديث النبي الله لعائشة لما حاضت في الحج ؛ " فقال افعلي ما يفعل الحاج غير ألا تطوفي بالبيت حتى تطهري " (٢). ووجه الدلالة : أن الحاج يقرأ القرآن و لم يستثنه السنبي الله فدل على جواز القراءة لها .

فخالف بذلك أكثر العلماء ، بل رد على استدلال المخالفين فقال : إن حديث ابن عمر عن النبي الله (لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن) ، والذي استدلوا به على عدم حواز قراءة الحائض للقرآن أنه ضعيف عند أهل العلم ؛ لأنه من رواية إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة – وهو حجازي – وإسماعيل روايته عن غير الشامين ضعيفة ، ولأن قياس الحائض والنفساء على الجنب عند من قال بذلك ليس بصحيح ، لأن مدة الحيض والنفاس تطول ، وليستا كالجنب لأن الجنب يستطيع أن يغتسل في الحال ويقرأ ، أما الحائض والنفساء فللا بعد طهرهما (٤).

ولذلك نحده يكثر من الاستشهاد بالسنة لا فرق بين أقسامها ما دام سندها صحيحاً ، ومثال ذلك قوله في الاحتفال بالمولد النبوي قال (ومعلوم أن النبي الله النبوي على المولده مدة حياته ولا أمر بذلك ولا علّمه أصحابه (٥٠).

وقوله أيضاً في النعاس هل ينتقض به الوضوء أم لا ؟

فقال مستدلاً بفعل الصحابة ألهم كانوا ينتظرون صلاة العشاء مع رسول الله على فقال مستدلاً بفعل الصحابة أله على أن فكانت رؤوسهم تخفق من النعاس ثم يصلون ولا يتوضؤن ، فدل ذلك على أن

⁽٢) أخرجه : البخاري في كتاب الحيض (١ / ٤٨٦) برقم ٣٠٥ ، ومسلم في كتاب الحج (٨ / ٣٨٢) برقم ٢٩١١ .

⁽٣) أحسرحه ابن مساحة في كتساب الطسهارة وسننها (١/ ١٩٥) برقسم ٥٩٥ ، والترمسذي في كتساب الطهسارة بسرقم ١٣١ (١/ ٨٧)، والدارمي بسرقم ٩٨٨ (١/ ٢٤٩)، والدارقطني برقم ١٥ (١/ ١٢١) والحديث ضعيف كما سبق.

⁽٤) انظر : محموع فتاوي ومقالات (۱۰ / ۱۶۸ ، ۱٥١) .

⁽٥) المصدر السابق (٤/ ٢٨٥) .

النعاس لا ينقض به الوضوء ، لأن رسول الله الله الله المرهم بإعادة الوضوء بعد النعاس فصار إقراراً منه الله على أن النوم اليسير الذي لا يفقد صاحبه شعوره بمن حوله لا ينقض الوضوء (١) .

ومن عنايته بوجه الدلالة من الحديث ، أنه كان يتابع معاني النصوص الشــرعية ومفهوماها ، والعمل بها على ضوء المقاصد الشرعية ، ومن ذلك ما ذكره في مسألة جواز مرور الحائض والنفساء في المسجد لا الجلوس فيه مستدلاً بحديث عائشة – رضى الله عنها– أنها قالت قال لى رسول الله ﷺ: ناولين الخُمرة (٢) من المسجد ، قالت : فقلت إني حائض ، فقال أن حيضتك ليست في يدك (٣) . قال : فالمعنى أنه ليس هناك مانع من دخولها لأخذ الحاجة ، فلا بأس بذلك ، إنما الممنوع جلوسها في المسجد ، أما أن تعبر من المسجد أو تدخله لحاجة ، ثم ترجع من غير حلوس فلا بأس بذلك ، للآية الكريمة ، والحديث المذكور .(١٠) وهنا نلاحظ أنه في بداية الجواب بدأ بذكر الحديث (أبي لا أحل المسجد لحائض ولا لجنب)(٥) ثم استدل بالآية ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أَمْنُوا لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةُ وأنَّتُم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل ﴾ (١) قال : فاستثنى الله عابر السبيل من أهل الجنابة والحائض ، كذلك ليس لها أن تحلس في المسجد ولكن لها أن تعبر ، وهنا قدم الحديث ليبين الاستثناء بالمرور من خـــلال الآيـــة الكريمة ؛ وهي لا تعارض عنده فالآية توافق ما جاء به الحـــديث ، لأن ظـــاهر

⁽١) انظر : المصدر السابق (١٠ / ١٤٢ ، ١٤٣) .

⁽٢) الخمرة : وهي السجادة يسجد عليها المصلى ، انظر : المصدر التالي .

⁽٣) الحديث أخرجه مسلم في صحيحة (٣ / ٢٠٠) انظر المنهاج شرح صحيح مسلم لابن الحجاج للنووي .

⁽٤) انظر : ابن باز مجموع فتاوي ومقالات متنوعة (١٠ / ٢١٨ ، ٢١٩) .

⁽٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحة ، باب الزجر عن الجلوس الجنب والحائض في المسجد برقم ١٣٢٧ (٢ / ٢٨٤) ، وأبو داود برقم ٢٣٢ (١ / ٢٨٤) .

⁽٦) سورة النساء الآية (٤٣) .

القرآن يحمل على ما جاءت به السنة ، ولأن الرسول على هو الذي يبين ويفسر المراد من نصوص القرآن الكريم .

وكذلك نرى كيفية استنباطه الحكم من الدليل عندما أحاز دخول قوات المشركين لأرض المملكة العربية السعودية للقتال معاً ضد حاكم العراق إبان حرب الخليج عام ١٤١٠ ه.

قال (إن الرسول على قال يوم بدر (لا أستعين بمشرك) (1) ولم يقل لا تستعينوا بل قال ((لا أستعين)) لأنه ذلك الوقت غير محتاج لهم ، والحمد الله معه جماعة مسلمون ، وكان ذلك من أسباب هداية الذي رده حتى أسلم (٢).

* * *

⁽۱) أخرجه مسلم في صحيحة ، كتاب الجهاد والسير ، باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر برقم ١٨١٧ (٣ / ١٤٤٩) (٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦ / ١١٠) .

المقـصـد الثـالثـ الاستدلال بـالإجماع

وفيه ثلاث مسائل

المسألة الأولى تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً المسألة الثانية حجية الإجماع وبيان أهميته المسألة الثالثة الاستدلال بالإجماع عند ابن باز تأصيلاً وتطبيقاً الإجماع لغة: يطلق على معنيين:

الأول: العزم على الشيء والتصميم عليه ،ومنه قوله تعالى ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرِكُم ﴾ (١) والثاني: الاتفاق على أي شيء ، يقال هذا أمر مجمع عليه أي متفق عليه (٢) . والإجماع اصطلاحاً: هو اتفاق أهل الحل والعقد من أمة محمد على أمرر من الأمور (٣).

وعُرَّف أيضاً بأنه هو: اتفاق علماء العصر على حكم الحادثة (٤). المسألة الثانية: حجية الإجماع وبيان أهميته:

الإجماع حجة شرعية قوية في إثبات الأحكام الاجتهادية ؛ بحيث يعتبر دليلاً يلي النصوص من حيث القوة والاحتجاج ، فهو يستند إلى دليل شرعي ، وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن الإجماع حجة شرعية يجب العمل به ، وهذا غير مختص بإجماع الصحابة فقط ، بل قالوا : أن إجماع كل عصر حجة ، وذلك أن الشرع قد ورد بأن هذه الأمة قد خُصت بألها لا تجُهم على خطأ (٥) .

ومن الأدلة على حجيته ما يلي:

1- القرآن الكريم: قوله تعالى ﴿ ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ﴾ (٢) فقد توعد الله من اتبع غير سبيل المؤمنين وما احتمعت عليه الأمة المحمدية فيما عُله اتفاقهم عليه تحقيقاً ، وهذه الآية صريحة الدلالة على صحة القول بالإجماع وأنه واحب الإتباع ، ولا يكون واحباً إلا إذا كان حجة شرعية فإذا أجمعوا على

⁽١) سورة يونس الآية (٧١) .

⁽٢) انظر : المصباح المنير (١ / ١٠٩) ، ومختار الصحاح ص (١١٠) .

⁽٣) انظر : منهاج الوصول في معرفة علم الأصول . للبيضاوي ص (٤٩) .

⁽٤) انظر : اللمع في أصول الفقه للشيرازي ص (٤٨) .

⁽٥) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ، للآمدي (١/ ٢٨٦).

⁽٦) سورة النساء الآية (١١٥) .

حكم فلا شك في اعتباره ، والمخالف لهم قد شاقهم واتبع غير سبيلهم ، وتعرض للوعيد الوارد في الآية (١).

Y- من السنة النبوية: عدة أحاديث تدل بمجموعها على لزوم الجماعة وعدم الانشقاق عنها ، وتؤلف أيضاً دليلاً على حجية الإجماع في إثبات الأحكام الشرعية التي يجمع عليها علماء الأمة يقول في (إن الله تعالى لا يجمع أمتي أو قال أمة محمد في على ضلالة ، ويد الله على الجماعة....)(٢) وقول هي (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خدلهم حتى يأتي أمر الله)(٣)، قال النووي: وفيه دليل لكون الإجماع حجة وهو أصح ما استدل به له من الحديث ، وجميع الأحبار تفيد القطع واليقين بأن أمة الإسلام لا تجتمع على غير الحق ، لألها معصومة من الخطأ ، فإذا وافقت الجماعة على حكم من الأحكام الشرعية مع احتلاف أنظار المجتهدين كان ذلك صواباً وحقاً وحجة شرعية يلزم أتباعه .

يقول الغرالي - رحمه الله - (تظاهرت الرواية عن رسول الله الله الله الله الله الله عن الفاط مع اتفاق المعنى في عصمة هذه الأمة من الخطأ . . وهذه الأخبار لم ترن ظاهرة في الصحابة والتابعين إلى زماننا هذا ، لم يدفعها أحد من أهل النقل من سلف الأمة و خلفها ، بل هي مقبولة من موافقي الأمة و مخالفيها و لم تزل الأمة

⁽١) انظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٥ /٣٦٧) ، وتفسير ابن كثير (١ / ٨٤٢) ، والإحكام في أصول الأحكام للآمـــدي (١ / ٢٨٦) . (١ / ٢٨٦) .

⁽٢) أخرجه الترمذي في الفتن ، باب ما جاء في لزوم الجماعة (٣١٥/٣) برقم (٢١٦٧) ، والحاكم في مستدركه ، في باب العلم (١/ ٢٠١) برقم (٣٩٧) ، والحمديث صحيح بممدون زيادة (ومن شذ شذ في النار) انظر : صحيم الجمامع الصغير وزيمادة للألباني (١ / ٣٧٨) برقم (١٨٤٨)

⁽٣) أخرجه البخاري : في الاعتصام ، باب قول النبي لا تزل طائفة من أمتي انظر فتح الباري (١٣ / ٣٠٨) ، ومســــلم في كتــــاب الجهاد ، باب لا تزل طائفة من أمتي انظر شرح النووي (١٣ / ٦٧) .

تحتج بما في أصول الدين وفروعه)(١).

وبالجملة: فإن الإجماع من الحجج القاطعة في إثبات الأحكام للمسائل الاجتهادية ؛ والتي ليس لها دليل قاطع ، فيجب العمل به ويحرم مخالفته لقوته حيث يلي النصوص مباشرة ، وهو يعتمد عليها إذ لا إجماع بلا سند شرعي معتبر ، لأن السند هو الركيزة للإجماع فبدونه تتباين الآراء ووجهات النظر . لذلك كان الإجماع عند جمهور الفقهاء والأصوليين من الحجج القطعية في الاجتهاد والاستنباط واثبات الأحكام التي لا يوجد لها دليل قاطع ، فبإجماع أهل العلم على حكم مسألة ؛ يكون حكمهم شرعياً يقيناً له صفة الإلزام من حيث القبول وعدم الرد والاعتراض على ما يجتمع عليه أمة محمد على .

المسألة الثالثة: الاستدلال بالإجماع عند ابن باز تأصيلاً وتطبيقاً:

يعتبر ابن باز أن الإجماع أصلاً من أُصول التشريع الإسلامي فهو يتعامل معه على أنه المصدر الثالث الذي يجب الرجوع إليه عند عدم ورود النص في المسئلة. يقول – رحمه الله – (ليس للمتأخرين أن يخالفوا ما أجمع عليه العلماء قبلهم ؟ لأن الإجماع حق ، وهو أحد الأُصول الثلاثة التي يجب الرجوع إليها ، ولا تجوز مخالفتها وهي الكتاب والسنة والإجماع)(٢).

وهذا المنهج ارتسمه ابن باز في اجتهاداته وفتاويه ، حيث أن الأصول الثلاثة الكتاب والسنة والإجماع تدل على الحق مع تلازمها ، فما دل عليه الإجماع فقد دل عليه الكتاب والسنة ، ومن خالف الإجماع فقد ترك أصلاً ثابتاً عند أهل العلم والإيمان ، ويرى ابن باز أن إجماع العلماء في أمر من الأمور يدخلهم في الطائفة المنصورة . يقول (. . ولأن العلماء إذا أجمعوا على شيء دخلت فيهم

⁽١) انظر : المستصفى للغزالي ص (١٣٨ ، ١٣٩) .

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤/ ١٦٩).

الطائفة المنصورة (١) التي أخبر بها النبي الله أنها لا تزال على الحق)(١). فدخول الطائفة المنصورة في أهل الإجماع يدل على أن إجماعهم حق وأن اتباعهم واحب من حيث الأخذ بالإجماع واعتباره حجة ثابتة ، وخاصة الإجماع اليقسيني قسال - رحمه الله - (الإجماع اليقيني حجة قطعية) $^{(7)}$ ؛ لأن الإجماع القطعي يستحيل وروده على خلاف النص كما قال ابن تيمية – رحمه الله – (والإجماع نوعــــان قطعي فهذا لا سبيل إلى أن يعلم إجماع قطعي على خلاف النص . .)(1) فالقطعي لا ينعقد إلا على نص، لأنه من غير الجائز أن تقوم به الحجة القاطعة من غير أن يتبين فيه الهدى من جهة الرسول على ، والمعلوم من القطعي ما كان عليه الصحابة ، وأما ما جاء بعدهم فتعذر العلم به غالباً ، والإجماع عند ابن باز هو: إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، وذلك لقلة عددهم وانحصار المحتهدين فيهم ولتقارب شقة الخلاف بينهم ، بحيث يمكنهم من التشاور والإجماع على رأي واحد يقول – رحمه الله – (وينبغي أن يُعلم أن الإجماع القطعي المذكور : هو إجماع السلف من أصحاب النبي على الأن بعدهم كثر الاختلاف وانتشر في الأمة)(٥)، ومع أخذه بالإجماع القطعي ؛ فإنه أيضاً لا يهمل الإجماع الآخر وهو الإجماع الظني أو ظني الحجة وقد سماه ابن تيمينة الإجمناع الإقسراري والاستقرائي في تقسيماته للإجماع وذلك بقوله (.. بأن يستقرئ أقوال العلماء

⁽۱) الحديث سبق تخريجه في ص (۱۹۹) .والطائفة المنصورة : هم أهل العلم ، وقيل هم أهل الحديث : أي أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث . انظر : شرح صحيح مسلم للنووي (۱۳ / ۲۸ ، ۲۹) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (٤ / ١٦٩) .

⁽٣) المصدر السابق (٨ / ٤٢٧) .

⁽٤) انظر : مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦٧ ، ٢٦٨) .

⁽٥) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٨ / ٤٢٧) .

فلا يجـد في ذلك حلافاً ، أو يشتهر القـول في القرآن ولا يعلم أحد أنكـره فهذا الإجماع وإن جاز الاحتجاج به فلا يجوز أن تدفع النصوص المعلومة به) (١) . والإجماع الصحيح هو الذي لا يعارض كتاباً ولا سنة ، والدليل الظني يصلح أن يكون مستنداً للإجماع قياساً على الدليل القطعي ؛ حيث أن الجامع أن كلاً من الدليلين يوجب العمل (٢) .

وقد أعمل ابن باز استدلاله بالإجماع في اجتهاداته وفتاويه منها قوله في تكفير الملحد "غلام أحمد برويز " (") في إنكاره لأحكام الشريعة قال: (وقد أجمع المسلمون إجماعاً قطعياً معلوماً من الدين بالضرورة ، ومنقولاً في كتب أهل العلم التي تحكي الإجماع والخلاف ، على أن من كذّب الله سبحانه ، أو كذّب رسوله في ولو في شيء يسير ، أو أجاز الخروج عن دينه ، أو قال أن محمداً وسول إلى العرب خاصة ، أو إلى أهل زمانه خاصة ، فهو كافر مرتد عن الإسلام ، يباح دمه وماله ، ليس في ذلك بين أهل العلم بحمد الله خلاف فلا حاجة إلى التطويل بنقل إجماعهم من مصادره)(أ) ، فهذا استدلال بالإجماع القطعي والذي بين فيه الحكم على كفر منكر الشريعة .

ومن أمثلة استدلالاته أيضاً قوله: (لا يجوز الحلف بشيء من المحلوقات . . في قول جمهور أهل العلم، وقد روي خلاف شاذ في جوازه بالنبي ﷺ وهو قول لا

انظر: مجموع الفتاوى (۱۹ / ۲۹۷ ، ۲۹۸) .

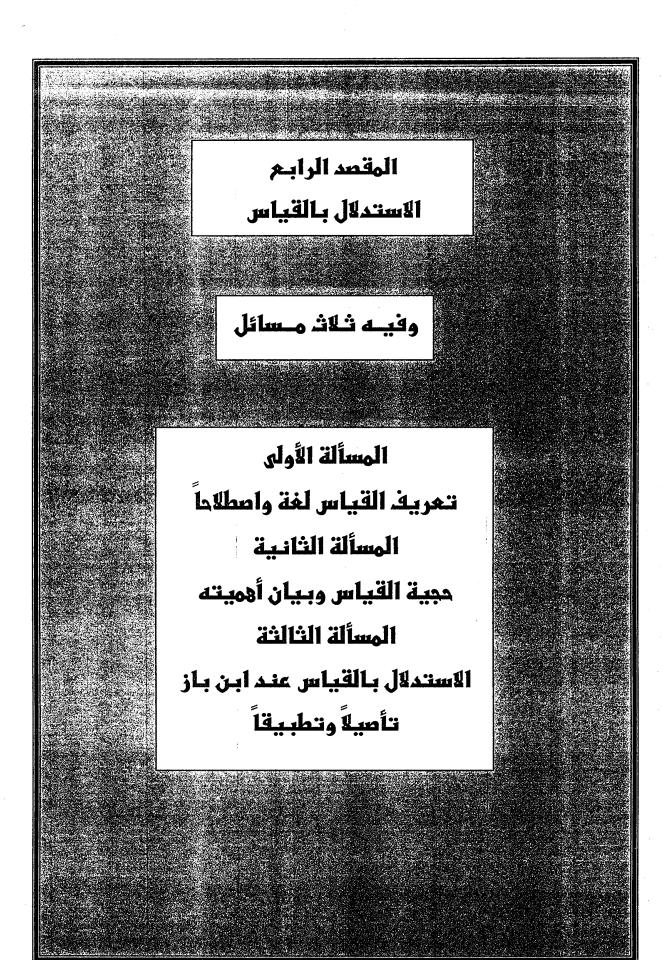
⁽٢) انظر : الجامع لمسائل أصول الفقه ، النملة ص (٣٢٥) .

⁽٣) غلام أحمد برويز : خرج في بلاد الهند بأفكار ومعتقدات كفرية ، حيث تطاول فيها على القرآن الكريم والرسول ﷺ ولمزيد من التفصيل انظر : مجلة الحج (العدد الثاني) ١٦/ شعبان /١٣٨٢هـــ .

⁽٤) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (٣ / ٢٧٣) .

وجه له بل هو باطل ، وخلاف لما سبقه من إجمـــاع أهـــل العلـــم وخـــلاف للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك)(١) .

⁽١) المصدر السابق (٣/ ١٤٢).



المسالة الأولى تعريف القياس لغة واصطلاحاً

القياس في الاصطلاح هو: الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة مــن حكم الأصل (٢).

وقيل: هو إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر ، لاشتراكهما في علة الحكـم عند المثبت (٣) .

وتعاريف القياس كثيرة ، ومع ذلك فهي متقاربة وتدل على معنى واحد وهو: أن القياس هو إلحاق واقعة لا نص على حكمها الشرعي بواقعة ورد نص بحكمها لتساوي الواقعتين واشتراكهما في علة الحكم (٤) .

فإذا دل نص على حكم واقعة وعرف المجتهد علة هذا الحكم ثم وجد واقعة أخرى لم يرد في حكمها نص، ولكنها تساوي الواقعة الأولى في علة الحكم فعندها يلحق المحتهد هذه الواقعة المنصوص عليها، ويسوي بينهما في الحكم لتساويهما في العلة، حيث أن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً وهو بحده الطريقة لم يثبت حكماً جديداً بالقياس، وإنما أظهر وكشف عن حكم كان ثابتاً للمقيس، ولكن تأخر ظهوره.

و بهذا يكون عمل المحتهد هو إظهار الحكم في الفرع بسبب اتحاد علة الحكم في المقيس والمقاس عليه ، ومثاله : أن الله سبحانه وتعالى نص على تحريم الخمر

⁽١) انظر : لسان العرب (٦ / ١٨٧) ، القاموس المحيط (٢ / ٢٤٤) .

⁽٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٣ / ١٧٤).

⁽٣) انظر : نهاية السول (٣ / ٣) .

⁽٤) انظر : علم أصول الفقه عبد الوهاب خلاف ص (٢٥٢) ، أصول الفقه الإسلامي . لشلبي ص (١٩١) .

بقوله تعالى ﴿إنمَا الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ﴾(١).

وأدرك المحتهد أن علة التحريم هي الإسكار المذهب للعقل لحديث (ما أسكر كثيره فقليله حرام) (٢) ثم وجد المحتهد أن الإسكار يتحقق بتناول الأشربة الأخرى إذا صارت مسكرة ، وهي المسماة بالنبيذ فيكون النبيذ ملحقا بالخمر في حرمة تناوله ، فالخمر أصل والنبيذ ، فرع والحكم الأصلي المنصوص عليه هو التحريم ، والعلة الجامعة بين المقيس والمقيس عليه ، هي الإسكار (٣).

المسألة الثانية: حجية القياس وبيان أهميته.

أولاً: حجية القياس:

القياس دليل من الأدلة الشرعية المعتبرة لإثبات الأحكام الشرعية .

وثبوته صار بإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على ذلك ، فقد ثبت عن كثير من الصحابة القول بالقياس ، والعمل به في الوقائع النازلة التي لا نص فيها ومن ذلك أن الصحابة قدّموا الصديق أبا بكر رضي الله عنه في الخلافة وقالوا رضيه رسول الله على لديننا ، أفلا نرضاه لدنيانا ، فقاسوا الإمامة الكبرى على إمامة الصلاة (٤) .

فحمهور أهل العلم على أن القياس حجة شرعية في نطاق الأحكام العملية والتي لم يرد بها نص أو إجماع ، وعلى هذا فقد ذكره ابن عبد البر (أنه لا خلاف بين فقهاء الأمصار وسائر أهل السنة في نفي القياس في التوحيد وإثباته في

⁽١) سورة المائدة الآية (٩٠) .

⁽٢) الحديث سيأتي تخريجه في ص (٢٤٠) من هذه الرسالة .

⁽٣) انظر : الوحيز في أصول الفقه . الزحيلي ص (٥٧) .

⁽٤) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (١٦٠/١) .

الأحكام)(١) ، أما من حيث مرتبته فإنه يأتي في المرتبة الرابعة بعد الكتاب والسنة والإجماع ، والقول بحجية القياس من ضرورات حلود الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان ، لان النصوص محدودة ومتناهية ، ووقائع الناس واقضيتهم غيير محدودة ولا متناهية ، يقول ابن قدامة - رحمه الله - (إن تعميم الحكم واحسب ولو لم يستعمل القياس أفضى إلى خلو كثير من الحوادث عن الأحكام ، لقلة النصوص ، وكــون الصور لا نهاية لها فيجب ردهم إلى الاجتهــاد ضرورة)(٢) وقد استدلوا بأدلة كثيرة على حجية القياس من الكتاب والسنة والإجماع وعمل السلف عند وجود النص دون إنكار (٣) ، يقول الإمام اللكنوي (إن من ينكــر القياس يعد من سفهاء الناس ، فلا اعتداد بقوله وعمله في مقام التحقيق فمحالفته لا تضر في صدق الكلية المؤسسة بقواعد التصديق)(١٤) ، فالحوادث والمستجدات لا سبيل لا ستنباط أحكامها إذا لم يوجد ما ينص على حكمها إلا بالقياس ، لأن نظير ما هو حق فهو حق ، ولأن دلالة القياس الصحيح توافسق دلالة النص ، فكل قياس خالف دلالة النص فهو قياس فاسد ، ولا يوجد نــص يخالف قياساً صحيحاً ،كما لا يوجد معقول صريح يخالف المنقول الصحيح ومن كان متبحراً في الأدلة الشرعية أمكنه أن يستدل على غالب الأحكام بالنصوص

⁽١) انظر : جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٨٨٧) .

⁽٢) انظر : روضة الناظر (٨٠٨/٣) ، وابن قدامه هو : عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة أبو محمد موفق الدين ، ولد سنة ٤١٥هـ كان إماماً في الفقه والأصول والخلاف والفرائض وغيرها . له مصنفات كثيرة منها ،روضة الناظر في الأصول ، والمغني في الفقه وغيرها توفي سنة ٢٠٨هـــ انظر ترجمته في : ذيل طبقات الحنابلة (٢ / ١٣٣ – ١٤٩) ، وسير أعلام النبلاء (٢٥ / ١٦٥ – ١٧٣) . (٣) و لم يخالف في حجية القياس والقول به إلا إبر اهم النظاع المعتزل والشبعة الإمامية والظاهرية انظر : الاحكام ابر حزم (٢ / ٨٤٣)

⁽٣) و لم يخالف في حجية القياس والقول به إلا إبراهيم النظام المعتزلي والشيعة الإمامية والظاهرية انظر : الإحكام ابن حزم (٢/ ٣٨٤) إرشاد الفحول ص (٢٩٨) .

⁽٤) انظر : ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرحاني ص (٢٠٥) للإمام اللكنوي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة .والإمام اللكنوي هو محمد عبد الحي بن مولانا محمد بن عبد الحليم اللكنوي نسبة إلى مسكنه ووطنه بالهند ولد عام ١٣٦٤ هـــ وتوفي سنة ١٣٠٤ هـــ في بلدته لكنو ، له مؤلفات كثيرة في الفقه والأصول ، وعلم الجديث ، والتفسير ، والعقيدة ، منها حاشـــية علـــم تفســـير والجلالــين والتعليقات السنية على الفوائد البهية ، انظر : مقدمة ظفر الأماني بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة .

وبالأقيسة ^(١).

وهذا يتسع نطاق المحتهد في عرض النازلة على الأصول الأربعة ، ومنها القياس والذي هو واحب الاعتبار عند المحتهد إذا لم يجد الحكم فيما هو أقوى منه في الحجية ، حتى يكون لكل نازلة حكمها الاجتهادي وذلك رد النظير إلى نظيره وتسويته معه في حكمه ، ليبين أن حكم هذه النازلة هو حكم الأصل الذي قيست عليه .

ثانياً: أهمية القياس:

القياس من الأدلة الثابتة ، ويسمى ديناً لقوله تعالى ﴿ فاعتبروا يأولي الله على الأبصار ﴾ (٢) ، حيث أن الله قد أمرنا بالقياس ، وإذا أمرنا به فإنا نكون متعبدين به ، وإذا ثبت أن الله تعالى قد تعبدنا به ؛ فإنه يكون من الدين ، وبذلك نكون مأحورين إذا عملنا بحكم قد ثبت عن طريق القياس (٣).

فثبوته حجة على المجتهد وعليه الأخذ به وقبوله ، ويكون بالأهمية بمكان وخاصة مع تطورات الزمان وكثرة المستجدات والحوادث ، بحيث لا يستغني عنه أحد لأنه أغزر المصادر الفقهية في إثبات الأحكام الفرعية ، ولأن معظم الفتاوى والأحكام الفقهية في النوازل الحادثة المستجدة ، إنما تثبت بطريق القياس حيث أن الشريعة تتسع لكل ما يستجد ويحدث من حوادث لم تكن من قبل في أسلافنا فهي وافية بجميع حاجات العباد ومصالحهم في العاجل والآجل يقول الإمام أحمد وحمه الله - (لا يستغني أحد عن القياس) في أفي وحقاً أنه من الأدلة الضرورية وخاصة في عصر النوازل المستجدة .

⁽۱) انظر : مجموع فتاوی ابن تیمیه (۱۹/ ۲۸۸) . .

⁽٢) سورة الحشر الآية (٢) .

⁽٣) انظر: الجامع لمسائل أصول الفقه · د · النملة ص (٣٤٠) .

⁽٤) انظر : روضة الناظر ، لابن قدامه (٣ / ٨٠٦) .

يقول ابن القيم (القياس أحد أصول الشريعة و ولا يستغني عنه فقيه)(١). المسألة الثالثة : الاستدلال بالقياس عند ابن باز تأصيلاً وتطبيقاً :

اعتنى ابن باز بهذا الأصل ، واعتبره من أحلّ العلوم وأهمها وجعل منه منبعاً ومرتعاً خصباً لإعمال فكره وفهمه ، لأن هذا الأصل يعتمد على الاستنباط أكثر من غيره ، وهذا مما ميزه من خلال اجتهاداته وفتاويه وبحوثه حيث يستنبط العلل والأحكام الشرعية والأوصاف المناسبة والمعاني الفقهية من النصوص الشرعية ، مع عدم إغفاله للقواعد العامة والأهداف الشرعية والتي تسبئ على تحقيق حلب المصالح ودرء المفاسد ، والقياس المعتبر هو القياس الصحيح الذي يستوفي شروطه يقول - رحمه الله - (واختلف العلماء في أصول أخرى أهمها القياس ، وجمهور أهل العلم على أنه حجة ، إذا استوفي شروطه (٢) المعتبرة) (٣). ودلالة النص فهو قياس فاسد ، وحقيقة القياس عنده هو اجتهاد الرأي على دلالة النص فهو قياس فاسد ، وحقيقة القياس عنده هو اجتهاد الرأي على الأصول من الكتاب والسنة والإجماع على حادثة لم ترد في الأصول ؛ فيوجه وجمهها الشرعي من طريق التعرف على الأشباه والنظائر ، أوفقه معاني الأحكام وما خالف ذلك فيراه قياس الرأي المذموم .

ومع هذا يراعي تحقيق المصالح بالمنهج الذي اختاره للعمل بالقياس وفق النصوص الشرعية ، مع سلامة القياس من الموانع ، والتي قد يكون فسادها أعظم من تحقيق المصلحة ، فيرى أن القياس الصحيح يكون من العدل لمساواته بين المتماثلين وتفريقه بين المختلفين ، فيربط القياس بالنص .

⁽١) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (١ / ١٠١) .

⁽٢) الشروط المعتبرة للقياس ذكرها الآمدي في الإحكامُ (٣ / ١٩٣).

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٢١١/١) .

ومثال ذلك قوله في مسألة قياس التبرع بالدم في نهار رمضان على الحجامة قال: (ويقاس على الحجامة (۱) ما كان بمعناها مما يفعله الإنسان باختياره فيخرج منه دم كثير يؤثر على البدن ضعفاً ، فإنه يفسد الصوم كالحجامة ، لأن الشريعة الإسلامية لا تفرق بين الشيئيين المتماثلين كما ألها لا تجمع بين الشيئيين المتماثلين كما ألها لا تجمع بين الشيئيين المتفرقين) (۲) ، حيث أنه يقع في كثير من القائلين بالقياس في المحذور لألهم نظروا في المصالح دون اعتبار ما يترتب على ذلك من المفاسد ، ولأهمية هذا أشار إليه بقوله في المساواة بين المتماثلين والتفريق بين المختلفين .

ولقد تميز اهتمام ابن باز برسم منهج واضح للأخذ بالقياس والعمل به مستمداً ذلك من الشريعة الإسلامية ومنهج السلف الصالح ، مُنتج منهجه هذا من عمق الفكرة والاحاطة بمقاصد الشرع وأهدافه ، مستقلاً من التقيد المذهبي ومُعملاً عقله بالاستنباط والتوجيه من واقع شمولية الشريعة لكل ما أستحد من قضايا فأخذ بالقياس على وفق النصوص الشرعية ، فتوسط بين المغالين في القياس وبين المنكرين له حيث قال عن أهل الظاهر (الطريقة الظاهرية معروفة ، وهي اليي يسير عليها داود بن علي الظاهري ، وأبو محمد بن حزم ، ومن يقول بقولهما ومعناها الأخذ بظاهر النصوص وعدم النظر في التعليل والقياس ، فلا قياس عندهم ولا تعليل ، بل يقولون بظاهر الأوامر والنواهي ، ولا ينظرون إلى العلل والمعاني والحكم والأقيسة الشرعية التي دل عليها الكتاب والسنة ، ولكن قولهم في الجملة أحسن من قول أهل الرأي المجلد الشرعية من الكتاب والسنة ، لكن عليهم نقص

⁽١) لحديث النبي ﷺ (أفطر الحاجم والمحجوم) رواه أحمد برقم (٨٥٥٠) والترمذي في الصوم برقم (٧٧٤) .

وأبو داود برقم (٢٠٧٦) ، وابن ماجة برقم (١٣٦٣) ، والحديث صحيح .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (١٥/ ٢٧٢ ، ٢٧٣) .

ومؤاخذات في جمودهم على الظاهر ، وعدم رعايتهم للعلل والحكم والأسرار التي نبه عليها الشارع وقصدها ؛ ولهذا غلطوا في مسائل كـــثيرة دل عليهـــــا الكتاب والسنة)(١) .

ومن تطبيقات ابن باز للقياس ما يلى :

المسألة الأولى: قوله في حوازه قتل المؤذيات وما في معناها كالنمل والصراصير والبعرض والذباب دفعاً لأذاها ، لقول الرسول الله (خمس فواسق يقتلن في الحرم: الفارة والعقرب والحديّا والغراب والكلب العقور)(٢) قال ابن باز: تلحق بالخمسة المذكورة في الحديث .(٣)

المسألة الثانية: قياسه في تحريم الدخان على لهي النبي الله من أكل بصلاً أو ثوماً من دخول المسجد^(٤) مع ألهما طعامان مباحان ، فورد النهي لكراهية رائحتهما فكذلك الدخان (بجامع الرائحة الكريهة) فكيف بالدخان الذي هو محرم وخبيث وضار بأهله وغيرهم ممن يشم رائحته (٥).

أما ردّ ابن باز على بعض القياسات التي يراها غير صحيحة فمنها:

١- رده على من قال أنه لا فرق بين الصورة الظلّية العاكسة ، وبين ما تعكسه المرآة في جواز التصوير ، قال لقد أخطأت في التسوية والقياس من وجهين :

⁽١) المصدر السابق (٦ / ٢٨١).

⁽۲) أخرجه البخاري واللفظ له في كتاب بدء الخلق ، انظر : فتح الباري الحديث برقـــم (٣٣١٤)(٦/ ٤٠٨ ، ٤٠٩) ومســـلم في كتـــاب الحـــج ، انظر : المنهاج شرح صحيح مسلم للنووي برقم (٢٨٥٣) (٨ / ٣٥١) .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ابن باز بتصرف يسير (٧ / ١٤٩) .

⁽٤) الحديث أصله في البحاري كتاب الآذان ، باب ما جاء في الثوم الني والبصل والكرُّاث وقول النبي على من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلن أو قال فليعتزل مسجدنا وليقعد في بيته رقم ٨٥٥ انظر فتح الباري (٢/ ٣٩٥) ، وأخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب نحي من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوهما ، برقم ١٢٥٣ ، انظر المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (٥/ ٥٧) .

⁽٥) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦ / ١٦٢ ، ١٦٣) .

الأول: الصورة الشمسية لا تشبه الصورة في المرآة ، لأن الصورة الشمسية لا تزول عن محلها ، والفتنة بها قائمة ، وصورة المرآة تزول بزوال المقابل ، الثاني: أن النص عن المعصوم جاء بتحريم الصور مطلقاً ، ونص على تحريم ما هو من جنس الصورة الشمسية كالصورة في الثياب والحيطان. . ولو سلمنا بمشابحة الصورة الشمسية للصورة في المرآة لم يجز القياس ، لأنه لا قياس مع النص ومحل القياس عندما يفقد النص (۱) .

٢- ومنها رده على من أجاز مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله ، بحجة خروجهن مع الرسول في بعض الغزوات . . الخ .

قال: (خروجهن كان مع محارمهن لمصالح كثيرة لا يترتب عليه ما يخشى عليهم من الفساد ، أما خروج المرأة للعمل فيختلف تماماً عن حال الصحابيات في الغزو ، فقياس هذا على تلك يعتبر قياساً مع الفارق)(٢) .

⁽١) المصدر السابق (٣ / ٢٢٣ ، ٢٢٤) .

⁽٢) المصدر السابق (١/ ٤٢٣).

المطلب الثاني الاستدلال بالأدلة المختلف فيما ^(۱)

وفيه سبعة مقاصد

المقصد الأول : الاستدلال بالاستصحاب .

المقصد الثاني : الاستدلال بشرع من

قبلنا.

المقصد الثالث : الاستدلال بقول الصحابي .

المقصد الرابع : الاستدلال بالاستحسان .

المقصد الخامس : الاستدلال بالمصالم

المرسلة .

المقصد السادس : الاستدلال بسد الذرائع .

المقصد السابع : الاستدلال بالعرف .

(١) الأدلة المختلف فيها كثيرة أشهرها سبعة أدلة . انظر : أصول الفقه ومدارس البحث فيه . د . وهبة الزحيلي ص (١٢)

المقصد الأول الاستدلال بالاستصحاب

الاستصحاب لغة: هي الملازمة والملاينة وطلب الصحبة وعدم المفارقة ، ومن هنا قيل: أستصحبت الحال ، إذا تمسكت بما كان ثابتاً ، كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة (١).

وفي الاصطلاح: هو عبارة عن حكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأول (٢).

وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: استصحاب البراءة الأصلية أو العدم الأصلي ، كبراءة الذمة من التكاليف الشرعية حتى يدل دليل على شغلها فالحكم بعدم صلاة سادسة مثلاً استصحاب لحكم العقل بالبراءة الأصلية .

الثاني: استصحاب الوصف المثبت للحكم ؛ حتى يثبت خلافه وهو حجة مثل استصحاب الطهارة إذا ثبت وتأكدنا منه أبيحت الصلاة ، فإن هذا الحكم يستصحب حتى يثبت خلافه .

الثالث: استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع، وقد أُحتلف في حجيته إذ قيل أنه يمتنع دعوى الإجماع في محل النزاع، والاستصحاب يكون لأمر ثابت فيستصحب نفيه (٣).

⁽١) انظر : المصباح المنير للفيومي ص (١٢٧) .

⁽٢) انظر : نماية السول في شرح منهاج الأصول للأسنوي (٣ / ١٧٨).

⁽٣) انظر: المستصفى للغزالي ص (١٥٩ ، ١٦٠) ، إعلام الموقعين لابن القيم (١ / ٢٥٥ – ٢٥٩) الأدلة المختلف فيها د . جلال الدين ص (١٦٨ – ٧١)، نظرات في أصول الفقه للأشقر (٤٥٤ – ٤٧٧) ، الجامع لمسائل أصول الفقه د . النملة ص (٣٧٥ ، ٣٧٦) .

حجية الاستصحاب:

الاستصحاب أصل فقهي مأخوذ به في الاجتهاد والفتوى واستنباط الأحكام ولكن لا يؤخذ به إلا عند فقد غيره من الأدلة ؛ حيث أنه دليل إذا انعدم الدليل وقد أخذ به الأئمة (١)، فهو طريق من طرق إعمال الأدلة باستصحاب حكمها السابق واستنباط الأحكام في الوقائع التي لا يجد لها المجتهدون والمفتون أدلة وهو آخر مدار الفتوى.

قال الخوارزمي (٢) في الاستصحاب وبيان مكانته عند الاستدلال (استصحاب الحال هو آخر مدار الفتوى ، إذا لم يجد المفتى حكم الحادثة في الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس ؛ أخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي والإثبات ، فإن كان التردد في زواله ، فالأصل بقاؤه ، وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم ثبوته) (٢) ، فالاستصحاب له أثر في استنباط الأحكام عند المحتهدين ، وخاصة في معرفة أحكام المستحدات والنوازل الحادثة ، لأنه آحر المستندات الشرعية للاستدلال بعد الأصول الأربعة المذكورة المتفق عليها .

الاستدلال بالاستصحاب عند ابن باز:

الاستصحاب كما هو معلوم: هو البقاء على الأصل فيما لم يُعلم ثبوته وانتفاؤه بالشرع المطهر، ولا يجوز القول بأي دليل إلا بعد البحث في الأدلـــة الشــرعية من الكتاب والسنة والأصول المتفق عليها والمعتبرة عند أهل العلم والإيمان ، فإن

⁽۱) أكثر من أخذ به الحنابلة لأنه عندهم أصل من أصول الفتيا ، ثم الشافعية والمالكية ، وأقلهم أخذاً به الأحناف لأخــــذهم بالرأي من غير خروج على النصوص ، فأخذ الأثمة به على حسب توسعهم في الأدلة وحصر بعضهم لها . انظر : أصـــول الفقه ابن زهرة ص (۲۸۶)

⁽۲) هو الإمام أبو محمود محمد بن العباس بن رسلان ظهير الدين الخوارزمي العباسي قال أبن السمعاني كان فقيهاً فاضلاً عارفاً بالمتفق والمختلف ولد بخوارزم سنة ٤٩٢ هـ صنف الكافي في الفقه غالبه عن الاستدلال توفي سنة ٥٦٨ هـ انظر : طبقات الشافعية (٤/٥/٤) .

⁽٣) انظر : المدخل إلى مذهب أحمد لابن بدران ص (٢٨٦) .

لم يجد المحتهد المفتي في هذه الأصول الحكم ، بحث عن الحكم في الأدلة الأخرى ومن الأمثلة على ذلك في استدلال ابن باز بالاستصحاب ما يلى :

المسألة الأولى: قوله في مس المرأة هل ينقض الوضوء أم لا ؟ فبعد ذكره لأقوال أهل العلم وخلافهم في هذه المسألة قال: الصواب في هذه المسألة – وهو الذي يقوم عليه الدليل – هو أن مس المرأة لا ينقض الوضوء مطلقاً ، سواءً كان عن شهوة أم لا إذا لم يخرج منه شيء ، لأنه على قبل نساءه ثم صلى و لم يتوضأ . ولأن الأصل: سلامة الطهارة وبراءة الذمة من وضوء آخر ، فلا يجب الوضوء إلا بدليل سليم لا معارض له (۱) .

المسألة الثانية: قوله بجواز الصلاة خلف كل مسلم لا يغلوا في أهل البيت سواء كانوا من الزيدية أو غيرهم من المسلمين ؛ بدليل استصحاب الحال وهو أن الأصل سلامة المسلم الأصل سلامة المسلم منا يوجب منع الصلاة خلفه ، كما أن الأصل سلامة المسلم من الحكم عليه بالشرك ؛ حتى يوجد بأمر واضح وبينة عادلة ما يدل على أنه يفعل الشرك أو يعتقد جوازه (٢).

المقصد الثاني: الاستدلال بشرع من قبلنا:

المراد بشرع من قبلنا: هو ما نقل إلينا من أحكام تلك الشرائع التي كانت الأمم السابقة قد كُلفت بما على أنها شرع الله تعالى (٣).

فالشريعة الإسلامية بلاخلاف قد نَسخت جميع الشرائع السابقة على وجه الإجمال كما أنه لا خلاف ألها لم تنسخ جميع ما جاء في تلك الشرائع على وجه التفصيل

⁽۱) انظر : محموع فتاوى ومقالات متنوعة (۱۰ / ۱۳۵) ، ولمزيد من التفصيل لأقوال أهـــل العلـــم انظـــر : كتـــاب "سبل السلام " للصنعاني ۱ / ۳۳۲ – ۳۳۰) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (٤ / ٣١٣ ، ٣١٣) .

⁽٣) انظر : أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي د . مصطفى ديـب البغــا ص (٥٣٢) ، القـــاموس المـــبين في اصطلاحات الأصوليين د .محمود حامد عثمان ص (١٨٨) .

إذ لم يُنسخ وجوب الإيمان بالله وتحريم الزنا والسرقة والقتل والكفر وغير ذلك . ولكن العمل بشرع من قبلنا ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن يُذكر في القرآن الكريم أو السنة الصحيحة حكم كان في الشرائع السابقة ويدل دليل على نسخه في شريعتنا ؛ كقتل النفس تكفيراً عن الذنب فهذا لا يجوز العمل به وليس حجة علينا .

القسم الثاني: أن يدل الدليل من الكتاب والسنة الصحيحة على أحكام مكتوبة علينا، وقد كانت مكتوبة على من قبلنا، فهذه واجبة الإتباع كفرضية الصيام قال الله تعالى ﴿ يَا أَيُهَا الذِّينَ آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون ﴾ (١)

القسم الثالث: أن تُذكر أحكام في الشرائع السابقة ، ولم تقرر في شريعتنا ولم يدل دليل على اعتباره أو نسخه واختلفوا في هذا النوع على قولين: الأول: أنه ليس بحجة وهو قول بعض الأصوليين ، منهم الرازي والآمدي والغزالي وبعض الحنفية واستدلوا بقوله تعالى ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ (٢).

الثاني: أنه حجه ويجب علينا العمل به ، وقد ذهب إليه المالكية وأكثر الحنفية وجمهور الفقهاء واستدلوا بقوله تعالى ﴿ أولئك السدين هدى الله فبهداهم اقتده ﴾ (٣) ، وعلى هذا فالقائلون بحجيته والمانعون على حد سواء ، فلا يعتسبر دليلاً مستقلاً بل هو من الأدلة التبعية التي لا يمكن الركون إليها وحدها في

⁽١) سورة البقرة الآية (١٨٣) .

⁽٢) سورة المائدة الآية (٤٨) .

⁽٣) سورة الأنعام الآية (٩٠) .

التشريع ، بل لابد من ورود ما يؤيده من القرآن الكريم أو السنة المطهرة فيكون الاستدلال بمما (١) .

استدلال ابن باز بشرع من قبلنا: حعل ابن باز الاستدلال بشرع من قبلنا من الأدلة التبعية في جنس الفروع. فقال (إن الأصول أساسية ثابتة متفقون عليها جميع الأنبياء، من الإيامان بالله ورسوله وتوحيده. ولكن الاختلاف في الفروع، حيث تنوعت بما الشرائع فقد يباح في الشريعة من المسائل الفرعية ما يجرم في الشريعة ما يباح في شريعة سابقة ما يباح في شريعة لاحقة (٢).

لقد اعتبر ابن باز ما تُقل إلينا من شرع من قبلنا نقلا صحيحاً ؛ أنه شرع لنا يجب علينا مراعاته في الاجتهاد والإفتاء والاستدلال على الأحكام ؛ ما لم يرد في شرعنا خلافه ، أو يدل الدليل على نسخه .

ومن استدلالات ابن باز بشرع من قبلنا ، استدلاله على مسألة إعطاء الفقير من الزكاة قدر كفايته لسنة كاملة ، ثم يتبين أنه ليس فقيراً ، فهل يلزم دافع الزكاة القضاء ؟

قال: (لا يلزم دافع الزكاة القضاء بدليل الحديث الصحيح الوارد في ذلك وهو: أن رحلاً ممن كان قبلنا أعطى إنساناً صدقةً يظنه فقيراً ، فرأى في النوم أنه غيني فقال: اللهم لك الحمد ، على غين)(٣) ، فأقر النبي على ذلك وأخبر أن صدقته

⁽۱) انظر: المستصفى للغزالي ص (١٦٥) ، إرشاد الفحول للشوكاني ص (٣٥٤) وأثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي الإسلامي مصطفى ديب البغا ص (٥٣٢) ، الاستدلال عند الأصوليين للعميريني ص (١٨٥) أصول الفقه الإسلامي للزحيلي (٢ / ٨٤٩) ، الواضح في أصول الفقه للأشقر ص (١٣٦ ، ١٣٧) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات (۳ / ۱۷۵) .

⁽٣) جزء من حديث طويل لأبي هريرة .أخرجه البخاري في كتاب الزكاة ، برقم ١٤٢١ ، انظر :فتح الباري (٣ /٣٤٠) ومسلم في باب ثبوت أجرا المتصدق إذا وقعت الصدقة في يد غيير أهلمها برقم ٢٣٥٩ ، انظر : المنسهاج للنووي (٧ / ١١١) .

قد قبلت . قال الشيخ : وقد تقرر في الأصول : أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يأت شرعنا بخلافه .(١)

المقصد الثالث: الاستدلال بقول الصحابي:

قول الصحابي هو: مذهبه في المسألة الفقهية الاجتهادية ، سواء كان ما نقل عن صحابي قولاً أم فعلاً بطريق صحيح مما لم يرد فيه نص من كتاب أو سنة و لم يحصل عليها إجماع .(٢)

حجيته: على قسمين:

الأول: إذا قال الصحابي قولاً وخالفه صحابي آخر لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر .

الثاني: إن لم يخالف الصحابي صحابياً آخر، فهو حجـة وإجمـاع إن أشــتهر وإن لم يشتهر فالذي عليه جمهور الأمة أنه حجة (٣).

استدلال ابن باز بقول الصحابي:

لاشك أن لقول الصحابي وفتياه أثراً مهماً في الاستنباط والاستدلال على الأحكام إذا لم يوجد نص من كتاب أو سنة أو إجماع أو دليل آخر معتبر أما مع وجود الدليل فلا اعتبار باجتهادات الصحابة .

يقول ابن باز – رحمه الله – (الحجة في رواية الصحابي لا في احتسهاده .. وإن رواية الراوي من الصحابة ومن بعدهم الثابتة عن النبي راية الحجة ، وهمي مقدمة على رأيه إذا خالف السنة)(٤) .

⁽۱) انظر : مجموع فتاوی ومقالات (۱۶ / ۲٦۸) .

⁽٢) انظر : القاموس المبين د. محمود عثمان ص (٢٤١) ، وأثر الأدلة المحتلف فيها . د. مصطفى البغا ص (٣٣٩) .

⁽٣) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (٤ / ٩١ ، ٩١) ،وأثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي د. البغا ص (٣٣٩) الأدلة المختلف فيها لجلال الدين عبد الرحمن ص (١٧٤) .

⁽٤) انظر : محموع فتاوی ومقالات (۱۰ / ۲۹) .

وقال أيضاً (ولا يجوز أن تعارض السنة الصحيحة بأقوالهم – أي الصحابة – ولا أقوال غيرهم، لأن السنة هي الحاكمة مع كتاب الله العزيز على جميع الناس) (١) ومن استدلالاته – رحمه الله – بفتوى الصحابة.

المسألة الأولى: قوله لمن عجز عن الصوم لكبر أو مرض لا يرجى برؤه .

أن يُطعم عن كل يوم مسكيناً مع القدرة على ذلك . ثم قال : و الدليل على ذلك كما أفتى به جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منهم ابن عباس)(٢).

المسألة الثانية: قوله بعدم جواز مس المصحف لمن هو على غير وضوء.

قال: هذا عند جمهور أهل العلم، وهوالذي عليه الأئمة الأربعة رضي الله عنهم وهو الذي كان يفتى به أصحاب النبي على الله عنهم

المقصد الرابع: الاستدلال بالاستحسان.

الاستحسان لغة : هو عد الشيء حسناً ، وهو مشتق من الحسن ، والحسن ما يميل إليه الإنسان ويهواه من الصور والمعاني ؛ وإن كان مستقبحاً عند غيره وفي الاصطلاح : هو العدول عن الحكم في مسالة عن مثل ما حكم به في نظائرها إلى خلافه لوجه هو أقوى يقتضى العدول عن الأول وقل .

حجيته: يرى الجمهور من العلماء حجية الاستحسان لاستنباط الأحكام في الواقعات والمستحدات ، فقد قال به الحنفية والمالكية والحنابلة ، واعتبروه حجة شرعية وطريقاً معتبراً للاستدلال ؛ لأن الاستحسان عدول عن دليل ظاهر أو عن حكم كلي لدليل اقتضى العدول ، وهذا يعده العلماء استدلالاً صحيحاً لأنه

⁽٤) المصدر السابق (٤ / ٢٦٠) .

⁽٢) المصدر السابق (١٥/ ٢٠٥).

⁽٣) انظر : المصدر السابق (١٠ / ١٤٩) .

⁽٤) انظر : تاج العروس (٩ / ١٧٦) .

⁽٥) انظر : كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي (٤/٢).

دليل شرعي تنكشف به الأحكام وهو غير مستقل لرجوعه إلى الأدلة الشرعية الأخرى ، ولأن مآله عند التحقيق هو ترجيح قياس على آخر (١) .

استدلال ابن باز بالاستحسان:

لقد أودع الله سبحانه وتعالى في الشريعة الإسلامية من الأصول والأحكام ما حعلها قادرة على الوفاء بحاجات العباد في العاجل والآجل.

والاستحسان دليل إذا فقد الدليل ، حيث أنه يعين المحتهد على استنباط الأحكام الشرعية من خلاله وفق المصلحة الشرعية التي ترمي إليها مبادئ الإسلام ولكن بشرط أن يكون وفق النصوص الثابتة .

يقول ابن باز – رحمه الله – (الآراء والاستحسانات لا ينبغي للمؤمن الاعتماد عليها حتى يعرضها على الميزان العادل ؛ الذي يميز طيبها من خبيثها ؛ ألا وهـو كتاب الله وسنة رسول الله الله وسنة رسول الله عليه)(٢) ، وقال في موضع آخـر (والاستحسان إذا خالف الأحاديث لا يعول عليه)(٣) .

ومن استدلالاته بالاستحسان الأخذ بالاستثناء في جواز رؤية الطبيب للمراة والكشف عليها ، وذلك بقصد التدواي للضرورة سداً للحاجة ودفعاً للضرر ورفعاً الحرج ، حيث عدل عن الأصل بعدم جواز النظر إلى الأجنبية إلى الجرواز عند الضرورة استحساناً لأنه أرفق بالناس (٤) .

ولقد أخذ ابن باز بالاستحسان في بعض المسائل الحادثة والمستحدة ؛ حيث أن فتاويه لم تكن مبنية بدليل العقل المحرد ، أو إتباع الهوى والتشهي ، وإنما كانــت

⁽۱) انظر : المدخل لأبن بدران ص (۲۹۲) ، الاعتصام للشاطبي ص (۳۷۰) ، أثر الأدلة المختلف فيهــــا .د. مصــطفي ديب البغا ص (۱۳۰ – ۱۳۱) ، الأدلة المختلف فيها د. حلال الدين ص (۲۳۸ ، ۲۳۹) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۱ / ۳۹۸) .

⁽٣) المصدر السابق (١١ / ١٣٥).

⁽٤) المصدر السابق (٥/ ٣٩٢).

من خلال دليل شرعي هو أقوى من القياس ، لأن الاستحسان مبني على قواعد شرعية سليمة تحقق روح الشريعة وأهدافها ، وتفي بحاجة العباد باستنباط أحكام ما يستجد من وقائع وحوادث .

المقصد الخامس: الاستدلال بالمصالح المرسلة: قبل تعريف المصالح المرسلة للابد من تعريف المصلحة أولاً .

فالمصلحة لغة: هي الخير والمنفعة ، والمصلحة واحدة المصالح ، والصلاح ضد الفساد والمرسلة مأخوذ من الإرسال إي الإطلاق(١).

والمصلحة المرسلة اصطلاحاً: يقول الغزالي: المصلحة هي عبارة في الأصل عن حلب منفعة أو دفع مضرة ، وهذا تكون المصلحة المرسلة هي التي لم يقم دليل من الشارع على اعتبارها ولا على إلغائها ، فإذا حدثت حادثه لم نجد حكمها في نص ولا إجماع ووجدنا فيها أمراً مناسباً لتشريع الحكم من شأنه دفع الضرر وتحقيق النفع فهذا الأمر المناسب يسمي بالمصلحة المرسلة ،

وتنقسم المصالح بالنظر الشرعي ، وبحسب دلائل نصوص الشريعة وأحكامها إلى ثلاثة أقسام : الضروريات ، والحاجيات ، والتحسينيات .

حجيتها: المصلحة المرسلة حجة إذا لم يكن هناك نص من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس تلحق به يبين حكم الواقعة أو يشهد لها بالاعتبار ، وعليه فهي معتبرة كدليل شرعي لاعتبار الشارع لها حيث وجدت ، لأن جنسها مقصود له إذا النصوص محدودة والمستجدات كثيرة ، والقول بعدم حجيتها يلزم من ذلك خلو كثير من الحوادث من الأحكام (٢) .

⁽١) انظر : المصباح المنير للفيومي (١ / ٣٤٥) ، القاموس المحيط ص (٢٣٢ ، ٩٢٧) .

⁽۲) انظر : المستصفى ص (۱۷۶) ، المدخل لابن بدران ص(۲۹٥) ، الجامع في أصول الفقه ، النملة ص (۳۸۰ ، ۳۸۰) أثر الأدلة المختلف فيها د، مصطفى البغا ص (۲۹، ۲۰) ، الاستدلال عند الأصوليين للعميريني ص (۱٤۸) .

استدلال ابن باز بالمصلحة المرسلة:

أحذ ابن باز بالمصالح المرسلة في استنباط الفتاوى والأحكام ، حيث أن كل مصلحة داخلة في مقاصد الشرع ، ولأنه قد ثبت مراعاة الشرع لتحقيق المصالح ودرء المفاسد ، وعلى هذا فالإنسان بمفرده وحسب إدراكه وعقله لا يستطيع أن يدرك التمييز بين النافع والضار إلا عن طريق شرع يبين له ذلك ، فالمنافع مثلما هي دنيوية فهي أيضاً أُخروية ، وضابط تحديد المصلحة هو الشرع المطهر لا هوى الإنسان وعقله .

ولقد أخذ ابن باز في استنباطاته بالمصالح ، وعلّل بها و لم يهملها في اجتهاداتــه لأنها ليست عملاً بالرأي وحده إنما هي داخلة في مقاصد الشرع ، ولقد شــهد الشارع بجنسها بالجملة على أنها معتبرة ، والشريعة

كما هو معلوم مبنية على جلب المصالح ودرء المفاسد .

ومن تطبيقات ابن باز للمصلحة:

المسألة الأولى: قال الشيخ في رده على المفتي العام في الأردن والذي أفتى بجواز تحديد النسل: (إن فتواه خالفها الصواب ، وتحديد النسل لا يجوز ، لأن قول مخالف لمقاصد الشرع ، بل مخالف للشريعة الكاملة التي جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها ، ومخالفة للفطرة السليمة ، فتحديد النسل يضعف الأمة بل يفضى إلى فنائها وانقراضها ، وهذا واضح لجميع العقلاء لا يحتاج إلى تدليل (١).

المسألة الثانية: قال في بيان حكم الصلاة خلف المبتدعة: (إذا أمكن للإنسان أن لا يُقدّم مظهراً للمنكر في الإمامة وجب عليه ذلك ، لكن إذا ولاه غيره ولم يمكن صرفه عن الإمامة ، أو كان لا يتمكن من صرفه عن الإمامة إلا بشر أعظم

⁽۱) انظر : محموع فتاوی ومقالات (۳ / ۳۳۰) .

ضرراً من ضرر ما أظهر من المنكر ، فلا يجوز دفع الفساد القليل بالفساد الكثير ولا دفع أخف الضرريين بحصول أعظمها ، فإن الشرائع جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها ، وتعطيل المفاسد وتقليلها بحسب الإمكان ، فتفويت الجمع والجماعات أعظم فساداً من الإقتداء فيها بالإمام الفاجر ، لاسيما إذا كان التخلف عنها لا يدفع فجوراً ، فيبقى تعطيل المصلحة الشرعية بدون دفع تلك المفسدة (۱)

المقصد السادس: الاستدلال بسد الذارئع.

سد الذارئع لغة: الذارئع جمع ذريعة وهي الوسلية إلى الشيء ، وسدها معناه رفعها وحسم مادتها (٢) . وفي الاصطلاح: عرفها الشاطبي بأن حقيقة الذريعة هي التوسل بما هو مصلحة إلى مفسدة (٣) .

ويعرفها ابن القيم بأنها : ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء .

ومعنى العمل بالذرائع: تحريم كل وسليه تؤدي إلى محرم ومنعها ، كمثل الذي يسب اصنام المشركين بين أظهرهم فهذا منهى عنه (٤).

حجيتها:

قال الشاطبي: قاعدة سد الذرائع متفق على اعتبارها في الجملة ، وقد حكمها الإمام مالك في أكثر أبواب الفقه (٥) .

والأدلة على حجيته سد الذارئع كثيرة ، ذكر ابن القيم منها تسعة وتسعين دليلاً

⁽١) انظر : المصدر السابق (٤ / ٣٠٥) .

^{. ()} انظر : لسان العرب (π / 89.8) (مادة ذرع) .

⁽٣) انظر : الموافقات (٤ / ١٤٤) .

⁽٤) انظر : إعلام الموقعين (٣/ ١٠٩) .

⁽٥) انظر : الموافقات (٤ / ١٤٣) .

من الكتاب والسنة وعمل الصحابة ، وقال إن سد الذرائع ربع التكليف ، بل إن سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين (١) .

استدلال ابن باز بسد الذرائع:

الاستدلال بسد الذرائع له اعتباره في الشارع الحكيم ، لأن مبدأ سد الذرائع يمنع الأسباب والوسائل المؤدية إلى المفاسد ، وقد عمل الصحابة والسلف من بعدهم بهذا الأصل في المستحدات الحادثة ، وعملوا على سدّ كل ما يفضى إلى الفساد . وعلى هذا المنهج سار الأئمة المحتهدون إلى يومنا هذا ، فالوسيلة إلى المحرم محرمة كما أن الوسيلة إلى الواجب واجبة .

وقد أعمل ابن باز هذا الأصل في استنباطه وفتاويه واجتهاداته بجانب الأدلية الأخرى فمن ذلك:

المسألة الأولى: قوله بعدم حواز سفر الشباب المسلم إلى ديار الكفار ؛ لأن في سفرهم هذا وسيلة إلى ارتكاب المحرم وترك الواجب ، وما أفضى إليه فحكمه التحريم (٢)، فالأخذ بدليل سد الذارئع راجع إلى الأخذ بدليل المصلحة .

المسألة الثانية: قوله بتحريم توظيف النساء في الدوائر الحكومية التي يعمل بها الرجال ، لأن هذا الفعل وسيلة إلى شرِّ أعظم وهو الاختلاط ثم السفور ثم الوقوع في الحرام ، قال : والأدلة الصريحة الصحيحة كلها دالة على تحريم الخلوة بالأجنبية ، وتحريم النظر إليها، وتحريم الوسائل الموصلة إلى الوقوع فيما حرم الله . وعليه فلا يجوز إشراك النساء في وظائف الرجال ؛ سداً للذريعة ، وقفلاً لباب المحاذير (٣) .

⁽١) انظر : إعلام الموقعين (٣ / ١١٠ – ١٢٦) .

⁽۲) انظر : محموع فتاوی ومقالات متنوعة (٤ / ١٩٨) .

⁽٣) المصدر السابق (٦/ ٣٥٥، ٣٥٧).

المسألة الثالثة: قوله لمن أكل أو شرب أو جامع ظاناً غروب الشمس أو عدم طلوع الفحر ؛ بأن عليه القضاء وكفارة الظهار عن الجماع عند جمهور أهل العلم سداً لذريعة التساهل واحتياطاً للصوم (١)، فقوله بسد الذريعة هو تنبيل للمسلم حتى لا يتهاون في أمور دينه ويحتاط لصيامه.

المقصد السابع: الاستدلال بالعرف

العرف لغة: ضد النكر ، وهو كل ما تعرفه النفس من حير فتألفه ، وتتمرن عليه وتطمئن إليه (٢).

وفي الاصطلاح: هو ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول ، وتلقته الطبائع بالقبول (٣). وعليه فالعرف: هو ما تعارف الناس عليه واعتادوه وسارت عليه أمورهم ، بحيث لا يتعارض مع النصوص الشرعية ، لأنه دليل شرعي يُرجع إليه عند فقد النص لرفع الحرج عن الناس ، فالعرف الصحيح السائد دليل إذا توافرت شروطه المبسوطة في كتب أهل العلم (٤)، ولم يخالف دليلاً شرعياً ، فعندها يعمل به المجتهد ،

حجيته: العرف حجة ودليل إذا لم يوجد نص من كتاب أو سنة أو إجماع. وهو سند معتبر في كثير من الأحكام العملية ، ولقد احتج به الفقهاء على مدار العصور في اجتهاداتهم وفتاويهم ، وباعتبارهم له جعلوه دليلاً له حجيته ، لأن عملهم به ينزل منزلة الإجماع السكوتي (٥).

⁽١) المصدر السابق (١٥ / ٢٩٠).

⁽٢) انظر : لسان العرب : مادة (عرف) (٩ / ٢٣٩) .

⁽٣) انظر : التعريفات للجرجاني ص (١٩٣) .

⁽٤) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (١٠٣) ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص (٩٢) ، الموافقات للشاطبي (٢٢٦) قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (٢ / ١٨٦) ، المسدخل الفقهي العسام ، للزرقاء (٢ / ٨٧٥) .

⁽٥) المصدر السابق (١ / ١٠٩) العرف والعادة أبو سنة ص (٢٧) والوجيز في أصول الفقه زيدان ص (٢٥٥) .

استدلال ابن باز بالعرف:

من الثابت عند أهل العلم اعتبار العرف دليلاً أو كاشفاً لحكم الله ، ليس لأجل ما ألفه الناس واعتادوه ، وإنما لرجوعه إلى أصل رفع الحرج الذي هو نوع من المصلحة ، فالمحتهد ينظر في الواقعة فيراعي ظروفها وملابساتها ، وذلك بالنظر في الأدلة العامة ، فإن لم يجد أخذ بالعرف لمرونته إذا لم يخالف قواعد الشريعة ومقاصدها ؛ رحمة بالناس وتحقيقاً لجلب المصلحة لهم ودفع المفاسد عنهم يقول ابن باز (إن من محاسن الشريعة وعظمتها وصلاحها لكل أمة ولكل زمان ومكان أنه لم يحدد في معاملاتهم ألفاظاً معينة خاصة ؛ حتى يتعامل كل قوم وكل أمة بما تقتضيه عوائدهم وعرفهم ومقاصدهم ولغتهم)()

ومن أمثلة استدلال ابن باز بالعرف ما يلي :

المسألة الأولى: قوله في وحروب تغطية المرأة وجهها أمام الرجال الأجانب قال : يقول الله تعالى ﴿ وليضربن بخمرهن على جيوبهن ﴾(٢) قال فهذا صريح في ادنا الخمار من الرأس إلى الصدر، لأن الوجه من الرأس الذي يجب تخميره عقلاً وشرعاً وعرفاً (٣).

المسألة الثانية: قوله في جواز الجلوس في مجلس العزاء:

قال: (إن المسلم إذا عزى أهل الميت فذلك مستحب لما فيه من الجمر لهمم والتعزية، وإذا شرب عندهم فنحان قهوة أو شاي أو تطيب فلا بأس كعادة الناس

⁽۱) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۲ / ۲۲) .

⁽٢) سورة النور الآية (٣١) .

⁽٣) انظر : محموع فتاوى ومقالات متنوعة (٥/ ٢٢٧).

مع زوارهم)^(۱).

المسألة الثالثة: قوله في بيان حكم قيام الإنسان للقادم:

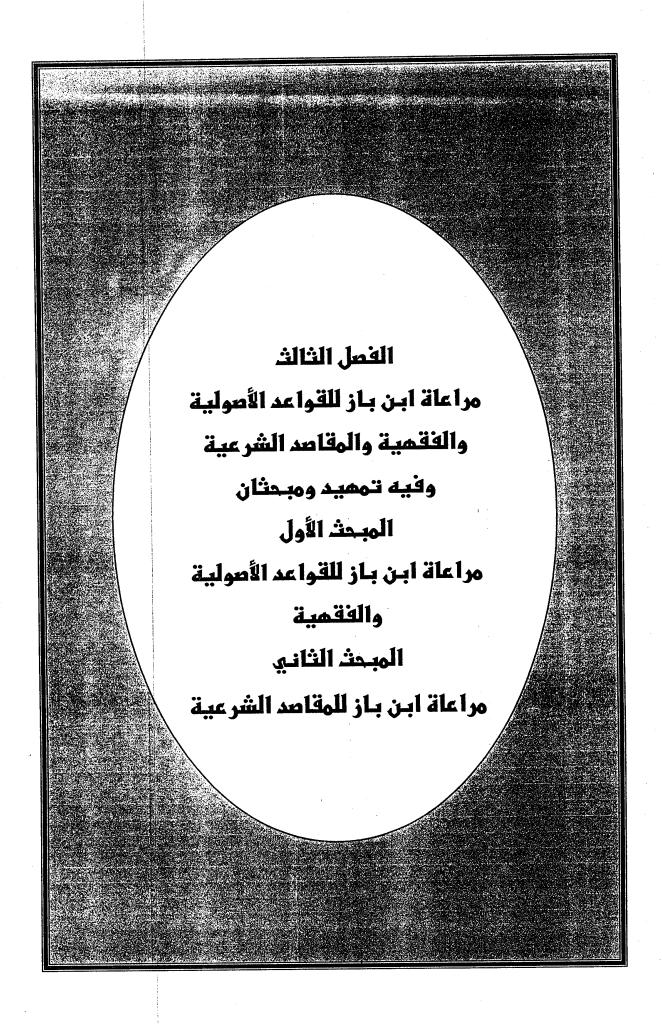
قال: (لا يلزم القيام للقادم ، وإنما هو من مكارم الأخلاق ، مــن قــام إليــه ليصافحه ويأخذ بيده ، ولاسيما صاحب البيت والأعيان ؛ فهذا مــن مكــارم الأخلاق والأمر فيه واسع ، وإنما المنهي عنه الوقوف للتعظيم)(٢) .

ولاشك أن هذا الأمر من العرف السائد عند الناس وهو أن يقوم بعضهم لبعض تقديراً لهم ، وجلب للمحبة بينهم ، وهو مما ينمي روابط الأخوة بينهم فصار ذلك دليلاً يحتج به .

* * *

⁽١) المصدر السابق (١٣ / ٣٧١) .

⁽٢) المصدر السابق (٤ / ٣٩٤) .



تهيد:

الارتباط بين الاجتهاد وعلم قواعد الشريعة سواء كانت قواعد فقهية أو أصولية أو مقاصد شرعية وثيق وقديم ،حيث راعى الفقهاء المحتهدون القواعد الفقهية والأصولية ومقاصد الشريعة في اجتهاداهم وتطبيقاهم واستنباطاهم.

فالعلم بها من أجلّ علوم الشريعة قدراً، وأسماها مكانة وفخراً ، إذ هي مرتبطة بالاجتهاد ، حيث يجعل المجتهد هذه القواعد والمقاصد لا على ألها دليل مستقل ومنفرد ، بل يجعلها أصولاً تابعة للأدلة .

فالقواعد الشرعية علم له أهميته في ضبط الفروع المتناثرة تحت قواعد حامعة ولهذا قال الإمام القرافي - رحمه الله - (من ضبط الفقه بقواعده ، استغنى عن أكثر الجزيئات ، لاندراجها تحت الكليات) (١) فالقواعد الشرعية قد أعملها العلماء في استدلالاتهم على الأحكام الشرعية ، فهذه القواعد إما ألها أصول ثابتة من النصوص ، أو ألها داخلة تحت قاعدة من القواعد المقررة ، وعندها يكون دليل المسألة هو دليل القاعدة نفسها مع مراعاة ما أستثني من بعض القواعد وكذلك إعمالهم لمقاصد الشرع الحكيم ، إذ هي من المعطيات المهمة والضرورية في الاجتهاد والاستنباط ، والعمل بها ليس على عمومه كما سبق للقواعد الشرعية ، إذ هو مقيد بعموم الأدلة والقواعد والضوابط الشرعية ، وهو أصل تابع للأدلة وليس دليلاً مستقلاً ،

والعمل بكل ما ذكر عمل تستدعيه مقتضيات تحقيق خلود الشريعة وامتداد أحكامها وبسطها على جميع جوانب الحياة ، وهي أيضاً تضبط للمجتهد الكثير من الجزئيات لاندراجها تحت الكليات حيث تطلعه على الفقه ومداركه وأسراره وكذلك تعينه على تخريج المسائل واستنباط علل الأحكام .

⁽١) انظر : الفروق (١ / ٣) .

المبحث الأول مراعاة ابن باز للقواعد الأصولية والفقمية

وفيه مطلبان

المطلب الأول مقدمة عن القواعد الأصولية والفقمية المطلب الثاني عناية ابن باز بالقواعد الأصولية والفقمية .

المطلب الأول مقدمة عن القواعد الأصولية والفقمية

وفيه ثلاثة مقاصد

المقصد الأول تعريف القواعد الأصولية والفقمية المقصد الثاني فائدة القواعد الأصولية والفقمية وأهميتما في الاجتماد المقصد الثالث

المقصد الأول تعريف القواعد الأصولية والفقهية

القواعد الأصولية:

هي قضية كلية يُتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية والمقصود بها القواعد التي تتناول مباحث أُصول الفقه .

وهذه القواعد هي التي توزن بها الأدلة التفصيلية عند استنباط الأحكام الشرعية العملية منها ، وهي التي يضعها المحتهد نصب عينيه عند البدء والشروع في الاستنباط ، فيكون ما يتوصل إليه ثمرة ونتيجة لها .(١)

القاعدة الفقهية:

هي: (قضية كلية شرعية عملية ، جزئياتها قضايا كلية شرعية عملية) (١). والمقصود بها هو: أن القاعدة الفقهية ما هي إلا ثمرة للأحكام الفقهية الجزئية المتفرقة التي تربط الجزئيات المتفرقة برباط هو القاعدة التي تحكمها ، وهي عبارة عن نصوص موجزة تتضمن أحكاماً تشريعية عامة في الوقائع التي تدخل تحست موضوعها ، حيث أن العلم بموضوع القواعد الفقهية علم بالقضايا الكلية الشرعية العملية الذي يتفاعل مع تطورات الحياة ، وموافقته لجميع الأزمنة والأمكنة .

المقصد الثابي : فائدة القواعد الأصولية والفقهية وأهميتها في الاجتهاد :

القواعد الأصولية والفقهية تعتبر من الدساتير التي تعطي المحتهد تصوراً بارعاً وتنويراً رائعاً للمبادئ والمقررات الفقهية العامة ، حيث تضبط فروع الأحكام العملية بضوابط تبين وحدة المناط في هذه الفروع وجهة ارتباطها وإن اختلفت

⁽١) انظر : أثر الاحتلاف في القواعد الأصولية ، د مصطفى الخن ص (١١٧) .

⁽٢) انظر : القواعد الفقهية للدكتور : يعقوب الباحسين ، ص (٥٤) .

موضوعاتها وأبوابها ، لأنه لولا هذه القواعد لبقيت الأحكام الفقهية فروعاً مشتة قد تتعارض ظواهرها دون أصول تمسك بها في الأفكار وتسبرز فيها العلل الخامعة (١) ، فالأصول الثابتة لها أثر بالغ في حياة المرء وتوجهه ومساره .

يقول ابن تيمية – رحمه الله – (لابد أن يكون مع الإنسان أصول كلية تُرد إليها الجزئيات ليتكلم بعلم وعدل ، ثم يعرف الجزئيات كيف وقعت وإلا فيبقى في كذب وجهل في الجزئيات ، وجهل وظلم في الكليات ، فيتولد فساد عظيم) (٢). وقال الإمام القرافي (7) – رحمه الله – (إذا رُتبت الأحكام مخرّجة على قواعد الشرع ، مبنية على مآخذها ؛ نهضت الهمم حينئذ لاقتباسها ، وأُعجب غاية الإعجاب بتقمص لباسها) وقال في موضع آخر مبيناً أهمية هذا العلم (إن كل فقه لم يخرّج على القواعد فليس بشيء) (٤) .

وعلى هذا فإن فائدة القــواعد كثيرة جــداً ســأذكر منها أهمــها:

1- ضبطها للفروع: وهذه طبيعة القواعد وتعريفها العام، حيث ألها قضايا وأحكام كلية تتناول فروعاً متنوعة يصعب ضبطها والتعرف عليها بدون هذه القواعد الكلية، فتضبط الفروع الفقهية وتجمع شتاها تحت ضابط واحد حيى ولو اختلفت موضوعاها إذا اتحد حكمها، وبذلك يتيسر على المحتهد ضبط الفقه بأحكامه بمجرد ذكر القاعدة الجامعة لكثير من المسائل ويُستغنى عن حفظ أكثر الفروع لاندراجها تحت القواعد الكلية.

⁽١) انظر : المدخل الفقهي العام . الزرقاء (٢ / ٩٤٣) .

⁽٢) انظر : مجموع الفتاوي (١٩ / ٢٠٣) .

⁽٣) هو : أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي ، الصنهاجي الأصل ، من علماء المالكية الكبار ، انتسهت إليسه رئاسسة المذهب المالكي صاحب علم غزير ومصنفات عظيمة منها : أنوار البروق في أنواء الفروق ، والسذخيرة ، وشسرح تنقسيح الفصول ، وغيرها ، توفي بمصر سنة ١٨٤ هـ انظر : الديباج المذهب ص (٦٢) .

⁽٤) انظر : الفروق (١ / ٣٦ ، ٥٥) .

يقول الزركشي^(۱) - رحمه الله - (إن ضبط الأمور المنتشرة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها)^(۲).

Y - كشفها عن المدارك الشرعية والحكم التشريعية ، لأنها تجمع بين المتشاهات و تفرق بين المختلفات من المسائل ، فهي تساعد على تنمية الملكة الفقهية لدى المختهد وغيره ، مما يجعله قادراً على استنباط الأحكام في المسائل المستجدة والنوازل المعاصرة ، وتبين مدى استيعاب الفقه الإسلامي للأحكام ، ومراعات للحقوق والواجبات ، وتسهل أيضاً على غير المختصين بالفقه الإطلاع على على عاسن هذا الدين ، وأنه شامل لجميع الحوادث والمستجدات والنوازل إلى قيام الساعة .

٣- إن معرفة القواعد خير معين على إدراك مقاصد الشريعة وأسرارها ، حيث أن ربط الفروع الجزئية بالقواعد الفقهية الكلية يدل على أن هذه الفروع جاءت لتحقيق مصلحة أكبر ، وفيه تنبيه إلى المقاصد العامة الكبرى وهذا قد لا يتيسر بمجرد معرفة الفروع المجردة عن قواعدها .

٤- دراسة القواعد ضبط للفروع المتشابهة وإزالة ما قد يبدوا بينها من تشابه أو تناقض ، ولهذا يقول الإمام السبكي (٣) : (وكم من مستكثر في الفروع ومداركها

⁽۱) هو : محمد بن بمادر بن عبد الله الزركشي المصري الشافعي، وأصله تركي ، ولد سنة ٧٤٥ هـ ، فقيه أصولي محـــدث ، القب بالمصنف لكثرة تصانيفه منها : المنثور في القواعد ، والبرهان في علوم القرآن ، والبحر المحيط في أصول الفقه ، تـــوفي سنة ٧٩٤ هـ ، انظر : في ترجمته الدرر الكامنة (٣/ ٣٩٧) طبقات الشافعية (٣/ ١٦٧) .

⁽٢) انظر : المنثور في القواعد (١ / ٦٥) .

⁽٣) هو : عبد الوهاب على بن عبد الكافي بن على السبكي، أبو نصر تاج الدين السبكي الشافعي الفقهية الأصولي ولد سنة ٧٢٧ هـــ بالقاهرة فقدم دمشق مع والده ، أفتي ودرسَّ وصنف وعمره ثمان عشر سنة ، توفي سنة ٧٧١ هـــ ومن تصانيفه الكثيرة ،جمع الجوامع ، شرح مختصر ابن الحاجب، طبقات الشافعية الكبرى والوسطي والصغري ، وشرح منهاج البيضاوي . انظر : شذرات الذهب (٢ / ٢٥٨) . الدرر الكامنة في أعيان المائه الثامنة لابن حجر (٢ / ٢٥٨) .

قد أفرغ جمام ذهنه فيها ، غفل عن قاعدة كلية فتخبطت عليه تلك المدارك وصار حيران ، ومن وفقه الله بمزيد من العناية جمع بين الأمرين)(١).

٥- لما كانت القواعد في أكثرها شبه موضع اتفاق بين الأئمة المحتهدين ومواضع الخلاف فيها قليلة ، فإن العناية بها ودراستها والإلمام بها يجعل الباحث ذا قدرة على المقارنة بين المذاهب المحتلفة ، مع تبيين وجه الاحتلاف وأسبابه (٢). المقصد الثالث : حجية القاعدة الأصولية والفقهية :

أغلب القواعد الشرعية في حقيقتها إنما هي تعليل لأحكام شرعية متنوعة ، فمنها ما يغلب عليه الطابع الأصولي أو الطابع الفقهي ، فكان من الطبيعي أن تصلح تلك القواعد ولاسيما الأصولية منها للاستدلال والاستئناس بها ، فأكثر العلماء غالباً ما يستدل لبعض المسائل بقاعدة الاستحسان أو الاستصحاب أو مفهوم المخالفة ، وغيرها من القواعد الأصولية العامة التي يطلق عليها الأدلة التبعية أو الأدلة المختلف فيها ، كما أهم يستدلون ببعض القواعد الأصولية أيضاً كقولهم (الأمر للوجوب ، والنهى للتحريم) (٣).

والقاعدة الشرعية يصلح الاستدلال بها على أحكام شرعية حادثة ، وقد يستأنس بها في حُل المسائل ، لأن بعض هذه القواعد إما أن تكون نصاً صريحاً من القرآن أو السنة فيكون الاستدلال بها نابعاً من الاحتجاج بأصلها ، كقاعدة (المشقة تجلب التيسير)(1) فأصلها قوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾(٥)

⁽١) انظر: الأشباه والنظائر ، ابن السبكي (١ / ٣٠٩) .

⁽٢) انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية ، محمد اليوبي ص (٤٥٤ – ٤٦٥) ، الوحيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، للبورنو ص (٢٤) ، القواعد الشرعية ، محمد البيانوبي ، سلسة كتاب الأمة العدد ٨٢ ص (٥٢) .

⁽٣) انظر : الإبماج في شرح المنهاج ، ابن السبكي (١ / ٢٥) ، إرشاد الفحول ، الشوكاني (١ / ٢٢) .

⁽٤) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص (١٦٠)

⁽٥) سورة الحج الآية (٧٨) .

وقاعدة (الأمور بمقاصدها) (۱) فأصلها قوله هذا (إنما الأعمال بالنيات.) (۲) أو كانت مستمدة من إجماع صحيح ، أو مبنية على استدلال بقياس صحيح مستوف لشرائط اعتباره فهي في جميع ذلك حجة ، وتصلح أن تكون دليلاً تُبنى عليه الأحكام ،

أما القاعدة الفقهية المستنبطة من نص شرعي استنباطاً يحتاج إلى تأمل واجتهاد ونظر ، فهي راجعة في قبولها إلى مدى اتفاق العلماء على صحة هذا الوجه من الاستدلال ، فإن اتفقوا على صحة وجه الاستدلال وسلامته من المعارض فالقاعدة حجة ، لأن اتفاقهم على صحة مضمون القاعدة وسلامة وجه استدلالها إقرار منهم بصحة نسبتها إلى الدليل الشرعي وصلاحيتها لأن تبني عليها الأحكام كسائر الأدلة الشرعية ، فهي حجة عند من استنبطها من الدليل دون غيره . أما إذا كانت المسألة المستدل عليها اجتهادية بحتة لا تعتمد على نص شرعي كأن تعتمد على دليل عقلي مجرد ، ورأى المحتهد دخولها تحت قاعدة من تلك القواعد فيمكن عندئذ الاستدلال عليها بالقاعدة ، ويكون دليل المسألة هو دليل القاعدة نفسها مع ضرورة ملاحظة المسائل المستثناة من القاعدة المستدل ها ؛ مع العلم أن الاستثناء غالباً ما يرد على القواعد الفقهية دون الأصولية وهو مع ذلك لا

والاستثناء عند ما يرد على قاعدة إنما يكون استناداً إلى قاعدة أخرى راجحة في مقام الاستثناء خاصة ، وليس خروجاً عن أصل القاعدة أو دليلها (٣).

يضعف من حجيتها وقوها ؟ لأن العبرة للغالب وليس للنادر .

⁽١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص (٢٠١) .

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي برقم (١) ، ومسلم في كتاب الإمارة برقم ١٩٠٧ (٣ / ١٥١٥) .

⁽٣) انظر : الوحيز، البورنو ص (٣٩) ، القواعد الفقهية ، د. يعقوب الباحسين ص (٢٧٩) ، القواعد الشريعة ودورها في ترشيد العمل الإسلامي .د. محمد البيانو ني ص (٥٠ / ٥٩) .

المطلب الثاني عناية ابن باز بالقواعد الأصولية والفقمية

وفيه ثلاثة مقاصد

الهقصد الأول اهتمام ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية المقصد الثاني التميز والتوازن في تطبيق القواعد الأصولية والفقهية عند ابن باز المقصد الثالث استدلال ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية

المقصد الأول: اهتمام ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية.

العناية بالقواعد الأصولية والفقهية من السمات البارزة عند ابن باز، ويتحلى ذلك في أغلب فتاويه ودروسه ومؤلفاته واجتهاداته ، وهذا ناتج عن القيمة المنهجية التي أدرك ابن باز مدى أثرها في ضبط الفقه وسيرها وفق التشريع الإسلامي بعيداً عن التضارب والاختلال ، ولا شك في صعوبة هذا الفن ودقته فليس كل باحث يستطيع أن يتمكن من هذا الفن ، ولا كل عالم باستطاعته إلحاق الجزئيات بالقواعد والأصول الكلية لما يتطلبه من الذكاء والفطنة .

ولهذا خرج علم ابن باز - رحمه الله - متزناً لا اضطراب فيه ، فرغم تكرار الإجابات على سؤال واحد في مسألة من المسائل فإنك لا تجد إلا زيادة علم أو دليل أو توضيح ، وهكذا في عامة مؤلفاته ، وهذا نتيجة تعمقه واهتمامه بهذا الفن ، فهو لم يلتزم في فتاويه واجتهاداته مذهباً محدداً رغم سيره على أصول مذهب الإمام أحمد ، فمذهبه هو ما يتوصل إليه باجتهاده ، ومع اهتمامه بهذا الفن إلا أنه أولاه عناية خاصة في ضبطه وتطبيقه ، فمنطلقه هو أن الشريعة الإسلامية أتت بالتشريع الكلي ، ويندرج تحت هذا التشريع الكلي جزئيات وأنواع كثيرة وهذا ما سارت عليه النصوص الشرعية في عمومها على شكل تشريع عام .

فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، فالتحريم والتحليل في الأعيان اليتي لم تذكر صراحة في التشريع الكلي هي مهمة المحتهدين من العلماء ، وذلك بتطبيق الكليات على الجزيئات بحيث يبنى الكلام في العلم والأصول والفروع على النصوص والآثار عن السلف الصالح .

يقول - رحمه الله - (إن كثرة الكلام والبلاغة ليست دليلاً على الحق ، بل الدليل على الحق هو ما قاله الله سبحانه وتعالى وما قاله رسوله على الحق هو ما قاله الله سبحانه وتعالى وما قاله رسوله الله وقول رسوله الله وقول رسوله الله عليها قول الله وقول رسوله الله الله وقول رسوله الله و ا

فهي المعيار التي يستنبط منه ويؤخذ عن طريقه الحق عند عدم وحود النص من الكتاب والسنة والقواعد الشرعية هي التي يبنى عليها ما يختاره وما يرده)(١).

فالنصوص شاملة للأحكام في المنهج العام ، والقاعدة الشرعية عنده هي التي دل عليها النص ، وهي المعيار في استنباطاته واستدلالاته ، فحمع بذلك بين الفقه والحديث ، وسار على منهج فقهاء الحديث في أحذه من النص والتفريع عليه . ومثال ذلك : قوله في حكم استعمال العطور المشتملة على كحول .

قال : أنه V يجوز استعمالها V لاشتمالها على مسكر V وذلك بناء على القاعدة (أن ما أسكر كثيرة فقليله حرام V .

المقصد الثاني: التميز والتوازن في تطبيق القواعد الأصولية والفقهية عند ابن باز:

الأصول والقواعد عبارة عن ضابطي توازن ، فمتى ما أهمل أحدهما أو أُسيء التخدامه أدى إلى الاختلاف والتناقض ، فالأصول تضبط كيفية الأخذ بالأدلة والقواعد تضبط كيفية الأخذ بالمسائل ، وبهذا تتكون مادة الفقه .

وقد تميز ابن باز بأخذه بالأصول والقواعد في اجتهاداته وفي تأليفه من حيث الضبط والتوازن وفق المنهج المحدد ، فالنصوص الشرعية شاملة للأحكام، فمن فقد الأصول والقواعد العامة ؛ فإن بحوثه تأتي في الغالب مشلولة ، ويحدث فيها الاحتلاف والتضارب نظراً للجزئية التي ينظر بها الباحث الغير متمكن من القواعد الشرعية ، بينما المتمكن من هذه القواعد العظيمة لا يطرأ عليه خلل

⁽١) انظر : محموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦ / ٢٢٣) .

⁽٢) المصدر السابق (١٠ / ٤١) والحديث : في مستدرك الحاكم (٣ / ٤٦٦) ، وسنن أبي داود (٣ / ٣٢٧) ، ومسند الإمام أحمد (٢ / ١٦٧) قال فيه الشيخ شعيب الأرناؤوط ، حديث صحيح .

بإذن الله ، لأن هذه القواعد تتميز لمن التزم بها ، ألها تدعوا إلى الاتفاق والائتلاف والبعد عن التنافر والافتراق ؛ لسلامة منهجها وسيرها وفق طريق مستقيم وهذا مما ميز ابن باز عند تطبيقه للقواعد الشرعية ؛ بأن جعله متصوراً لأهداف الشرع ومقاصده ؛ لأنه يسير وفق منهج متكامل عندما يستدل بها ، وعلى هذا اكتسبت بحوثه واجتهاداته وفتاويه التماسك والضبط والدقة ، فغالباً ما يبادر بجعل القاعدة أو الأصل أساساً في البحث أو الإجابة ، وبعد ذلك تنطلق أفكاره التي هي امتداد لتلك القاعدة أو الأصل .

ومن أمثلة ذلك قوله في أمر الله لرسوله في وذلك في قوله تعالى ﴿ أَدَعَ إِلَى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن ﴾(١) قال هذا الأمر العظيم وإن كان موجها إلى الرسول العظيم في فهو أمر للأمة جميعاً ، وإن خوطب به النبي في فهو الأصل والأساس ، ولكنه مع ذلك موجه للأمة جميعاً لأن القاعدة الشرعية ، أن أمته تابعة له في الأمر والنهي إلا ما دل الدليل على أنه خاص به عليه الصلاة والسلام (١). ولقد بين ابن باز بتطبيقه للقواعد الشرعية التمييز المشروع من الأعمال عن غيرها بالقواعد والأصول فبتطبيقها حدد مدى مشروعية بعض الأنواع من الأعمال التي شرع أصلها أو جنسها ، والتي لم ينص عليها وهكذا قال – رحمه الله – في عدم مشروعية قـراءة القـرآن للأمـوات عليها وهكذا قال بعيد مولد النبي في أن الأصل في العبادات التوقيف وعـدم القياس ، فينبغي البقاء على الأصل في أن العبادات توقيفية (١).

⁽١) سورة النحل الآية (١٢٥) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۳ / ۱۰۷) .

⁽٣) المصدر السابق (٢٨٠ ، ٣٣٤ ، ٣٤٠) ، وانظر للاستزادة في فتوى الشيخ في بدعية المولد وعدم حواز ص (٣١٥) من هذه الرسالة .

المقصد الثالث: استدلال ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (إن الله بعث محمداً على بجوامع الكلم فيتكلم بالكلمة الجامعة العامة التي هي قضية كلية ، وقاعدة عامة تتناول أنواعاً كـــثيرة وتلك الأنواع تتناول أعياناً لا تحصى ؛ هذا الوجه تكون النصوص محيطة بأحكام أفعال العباد)(١).

فالحكم يأتي من النظرة الاستقرائية للنصوص وما يندرج تحت تلك القواعد الشرعية من أنواع المسائل، وما يندرج تحتها من الأعيان اليي لا حصر لها وكذلك أقوال الأئمة يؤخذ ما هو أقرب للنصوص والقواعد الشرعية.

يقول ابن باز: (الواحب أن يؤخذ من أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم ما هو أقرب للصواب، وهو القول الذي هو أقرب إلى ما قاله الله ورسوله نصاً أو بمقتضى القواعد الشرعية) (٢)، ولهذا اهتم بالقواعد الشرعية استدلالاً واستنباطاً واحتهاداً. ومن أمثلة استعماله للقواعد الشرعية عند الاستدلال ما يلى:

المسألة الأولى: قوله في حواز الخروج في التلفاز عملاً بالقاعدة الشرعية وهي: ارتكاب أدنى المفسدتين لتفويت كُبراهما إذا لم يتيسر السلامة منهما جميعاً وتحصيل أدنى المصلحتين ولو بتفويت الدنيا منهما إذا لم يتيسر تحصيلهما جميعاً وهكذا يقال في المفاسد الكثيرة والمصالح الكثيرة ، إذا كان البروز فيه للدعوة ونشر الحق والرد عن دعاة الباطل (٣).

⁽١) انظر: مجموع الفتاوي الكبري (١/ ٤٨٩).

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات (۲/ ۳۱۰).

⁽٣) المصدر السابق (٥/ ٢٩٣).

المسألة الثانية: قوله في المآكل والمشارب والصناعات ونحو ذلك ، فالأصل فيها الحل إلا ما حرمه الشارع لان الناس أعلم بأمور دنياهم (۱)، ويستثني من ذلك ما حرمه الله ورسوله في كلبس الذهب والحرير للذكور ، وكتشبه الرجال بالنساء ونحو ذلك ، مما نص الشارع على النهي عنه ، فهو مستثنى من هذه القاعدة (۲).

المسألة الثالثة: قوله لمن قال أن عمرة النبي كانت، في شهر رحب ؟ فقال : (المشهور عند أهل العلم أنه لم يعتمر في شهر رحب ، وإنما عُمره في كلها في ذي القعدة ، وقد ثبت عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي في (اعتمر في رحب) وذكرت عائشة رضي الله عنها (أن ابن عمر قد وهم في ذلك وأن النبي في لم يعتمر في رحب) ، والقاعدة في الأصول أن المثبت مقدم على النافي فلعل عائشة ومن قال بقولها لم يحفظوا ما حفظ ابن عمر (٣) . وهكذا كان منهج ابن باز عند تطبيقه للقواعد الشرعية في فتاويم واحتهاداتمه ومقالاته وبحوثه وردوده على المخالفين وغير ذلك من موروثه العلمي .

⁽۱) هذا جزء من حديث أنس رضي الله عنه . أخرجه مسلم في باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً دون ما ذكـــره ﷺ مـــن معايش الدنيا على سبيل الرأي (٤ / ١٨٣٦) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات (۲/ ۳۵۹).

⁽٣) المصدر السابق (١٧ / ٤٣٣) .

المبحث الثاني مراعاة ابن باز للمقاصد الشرعية

وفيه مطلبان

المطلب الأول مقدمة عن المقاصد الشرعية المطلب الثاني تطبيق ابن باز للمقاصد الشرعية

المطلب الأول مقدمة عن المقاصد الشرعية

وفيه خمسة مقاصد

الهقصد الأول تعريف الهقاصد الشرعية لغة واصطلاحاً الهقصد الثاني فوائد الهقاصد الشرعية وبيان أهميتما الهقصد الثالث عجية الهقاصد الشرعية المقصد اللرابع الهقصد الرابع المقصد التي يعتد بما في الاجتماد المقصد الخامس الهقصد الخامس الهقصد الخامس الهقصد الخامس المقصد الخامس المقصد الخامس المقصد الخامس

المقصد الأول

تعريف المقاصد الشرعية

المقاصد لغة: جمع مقصد وهو مأخوذ من الفعل (قصد) ، يقال قَصَدَ يقْصِد قصداً ومقصداً ، وكلها بمعنى واحد .

وقيل هو: الاعتماد، والأم، وإتيان الشيء، والتوجّه. تقول قصده أو قصد له وقصد إليه إذ أمّه. والقصد: استقامة الطريق.

الشرعية والشريعة : ما شرع الله لعباده ، وهي الدين ، والملـة ، والمنـهاج والطريقة والسنة (١) .

المقاصد اصطلاحاً: هي الأمور المتضمنة للمصالح والمفاسد في أنفسها .

وقيل هي : المعاني والحكم ونحوها ، التي راعاها الشارع في التشريع عموماً وخصوصاً ، من أجل تحقيق مصالح العباد .

وقيل هي المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعية والمترتبة عليها ، سواء كانت تلك المعاني حكماً حزئية ، أم مصالح كلية ، أم سمات إجمالية ، وهي تتجمع ضمن هدف واحد ، هو تقرير عبودية الله ، ومصلحة الإنسان في الدارين (٢) .

والشريعة: هي الائتمار بالتزام العبودية. وقيل هي الطريقة في الدين.

وقال ابن تيمية: هي طاعة الله ورسوله وأولى الأمر منا ٠

والمعني الجامع لتعريف الشريعة : هو ما سنه الله لعباده من الأحكام عن طريــق نبينا محمد على وجعلها حاتمة لرسالاته (٣) .

⁽۱) انظـر : لسـان العـرب (٣ / ٣٥٣) ، (٨ / ١٧٤) ، القـاموس المحـيط ص (٢٩٤ - ٢٧٦) ، المعحــم الوسـيط (٢ / ٧٣٧ ، ٧٣٧) .

⁽٢) انظر : القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين ، محمــود حامـــد عثمـــان ص (٢٨٢) ، ومقاصـــد الشـــريعة الإســــلامية محمد اليوبي ص (٣٧) ، الاجتهاد المقاصدي ، نور الخادمي (١ / ٥٢) ضمن سلسة كتاب الأمة العدد (٦٥) .

⁽٣) انظر : مجموع الفتاوى (١٩ / ٣٠٩) ، التعريفات للجرجاني ص (١٦٧) ، ومقاصد الشريعة الإسلامية لليوبي ص (٣١) .

المقصد الثابي: فوائد المقاصد الشرعية وبيان أهميتها:

ليس غريباً على هذه الشريعة ذلك الصمود والرسوخ والثبات والشموخ فهي الشريعة التي رضيها الله لهذه الأمة وجعلها خاتمة لجميع شرائعه ، وخصها بالعموم والاستمرار والبقاء ، وحباها بالاستقرار ، فأودع فيها من الحكم والمقاصل والمصالح والفوائد ما يُصلح أحوال الناس ، وما يصلح لهم في معاشهم ومعادهم فكانت هذه المقاصد والمصالح محل نظر العلماء والمحققين من أهل العلم حيث ألهم سبروا أغوار النصوص واستوعبوا دلالاتها ، فأسسوا بنيان المقاصد الشرعية وثبتوا أركاها وضبطوا أصولها ، وأبرزوا فوائدها .

فمن فوائد دراسة المقاصد الشرعية وأهمية البحث فيها ما يلى:

١- إبراز علل التشريع وحكمه وأغراضه ، ومراميه الجزئية والكليــة في جميــع
 مجالات الحياة ، وفي مختلف أبواب الشريعة .

٢- تمكين الفقيه من الاستنباط على ضوء المقصد الذي سيعينه على فهم الحكم
 وتحديده وتطبيقه .

٣- تضييق فجوة الخلاف الفقهي والتعصب المذهبي ، وذلك بإعمال علم
 المقاصد في عملية بناء الحكم والتوفيق بين الآراء ودفع التعارض بين الأقوال .

٤- بمعرفة المقاصد الشرعية يتبين أن الهــدف الأسمى والمقطوع به في الشريعة
 هو التيسير ورفع الحرج في جميع نواحي الحياة ، فيكون الفقيه على بينة من أمره
 عند بناء الحكم .

٥- التوفيق بين الأخذ بالنصوص الظاهرة، وبين معرفة روح الشريعة ومدلولات النصوص ، وذلك باعتبار الأمرين جميعاً على وجه لا يخل فيه المعنى بالنص ولا بالعكس ، لتحري الشريعة على نظام واحد لا اختلاف فيه ولا تناقص .

٦- بيان صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان ، ومرونتها لكل
 المستجدات والحوادث ، وقدرتها على التفاعل مع كل البيئات في كل زمان

ومكان وفي جميع الظروف (١).

المقصد الثالث: حجية المقاصد الشرعية:

يقول العز بن عبد السلام (ولو تتبعنا مقاصد ما في الكتاب والسنة ، لعلمنا أن الله أمر بكل حير دقه وجله وزجر عن كل شر دقه وجله ، فإن الخير يعبر به عن حلب المصالح ودرء المصالح (*). حلب المصالح ودرء المفاسد ، والشر يعبر به عن حلب المفاسد ودرء المصالح (*). وقد ذكر ابن القيم طرق إثبات المقاصد في النصوص التي أشار إليها العلماء بالاستقراء بطرق متعددة وأساليب متنوعة فقال – رحمه الله – (إن الله سبحانه وتعالى لا يفعل شيئاً عبثا ولا لغير معنى و مصلحة ، وحكمه هي الغاية المقصودة بالفعل ... وقد دل كلامه وكلام رسوله الله على هذا ، وهذا في مواضع لا تكاد تحصى ، ولا سبيل لاستيعاب أفرادها)(*) وقد أثبت مقاصد الشرع بالأدلة النقلية فقال : (والمصالح التي تضمنتها هذه الشريعة الكاملة التي هي من أدل الدلائل على صدق ما جاء بها ، وأنه رسول الله حقاً ، ولو لم يأت بمعجزة سواها لكانت كافية ثابتة شافية ، فإن ما تضمنته من الحكم والمصالح والغايات الحميذة والعواقب السديدة شاهد بأن الذي شرعها وأنزلها أحكم الحاكمين وارحم الراحمين)(*).

فعموم الأدلة وخصوصها ، وغير ذلك من الشواهد في القرآن والسنة ، بالإضافة إلى الفطرة السليمة وقانون النظام الكوبي البديع ، دال بمجموعها على حجية المقاصد وثبوتها .

⁽١) انظر : الموافقات للشاطبي (٣٩٢/٢)،مقاصد الشريعة لابن عاشور ص(٩)والاجتهاد المقاصدي للخادمي ص (٥٨)

⁽٢) انظر : قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١٦٠/٢) .

⁽٣) انظر : للاستزادة . شفاء العليل (١٩٠/١) وما بعدها .

⁽٤) المصدر السابق (١ / ٢٠٥) وما بعدها ٠

المقصد الرابع: المقاصد الشرعية التي يعتد بما في الاجتهاد:

المقاصد الشرعية التي يعتد بها في عملية الاجتهاد حجة شرعية يقينية وحق ضروري مقطوع به ، وقد ثبت ذلك بالنص والإجماع والدليل العام والخاص والوحي المتلو والمروي ، وباستقراء سائر التصرفات والقرآئن الشرعية ومقررات القواعد والأصول الفقهية ، وبديهيات العقل والحس والوقع.

يقول الشاطبي: (ونصوص الشارع مُفهمة لمقاصده ، بل هي أولى ما يتلقى منه فهم المقاصد الشرعية $(^{(1)})$ ، فحميع الشرائع جاءت لمصالح العباد في الدنيا والآخرة ، وإخراجهم من ذل الدنيا والهوى إلى عز الدنيا والآخرة وذلك بواسطة المنهج الرباني القويم الصالح لكل زمان ومكان .

وقصد الشارع الحكيم لا ينفصل عن الأحكام في جزئيات الشارع وكلياتــه وإنما يرجع تعليل الأحكام وتفاوتها بحسب ظهور الدليل من عدمه .

والمقاصد ليست دليلاً مستقلاً من الأدلة الشرعية ، بل هي تابعة لها ومتفرعة عنها بل أن هناك علاقة وثيقة بين المقاصد وكل دليل من الأدلة الشرعية ؛ بحيث ألها مرتبطة بالكتاب والسنة كارتباط الأصل بالفرع ، ولأن أصل استمدادها ثابت بالاستقراء والتتبع والاستنتاج ، وهي مع الأدلة الشرعية كالكلي مع الجزئي لثباها وانضباطها وعمومها ، ومع ذلك فالمقاصد الشرعية لا تعد دليلاً مستقلاً بعد النص والإجماع ، أو أصلاً مقطوعاً به أو حجة يعرف من خلالها حكم الله في أي مسألة من المسائل ، لألها مبنية على التصرفات الشرعية المتنوعة نصوصاً وأحكاماً وقرائن ، بل هي ذات معان مستخلصة من عموم الأدلة وخصوصها وتحقيق الكليات وتطبيقها .

⁽١) انظر : الموافقات (٢ / ٣٨٨) .

يقول علال الفاسي: (ليست المقاصد مصادر تشريع خارجية ، بل هي جزء من المصادر الأساسية للتشريع الإسلامي، والحكم الذي نأخذه بطريق المصلحة أو الاستحسان ، أو غير ذلك من ضروب المآخذ الاجتهادية يعتبر حكماً شرعياً أي خطاباً من الله متعلقاً بأفعال المكلفين ، لأنه نتيجة الخطاب الشرعي الذي يتبين من تلك المقاصد ؛ التي هي أمارات للأحكام التي أرادها الله) (١).

المقصد الخامس: تحقيق المصلحة الشرعية عند النظر:

إن الأهداف التي جاءت بها الشريعة من حفظ الضروريات والسعي في إصلاح أحوال العباد في معاشهم ومعادهم يعتبر من أسمي الأهداف ومن أجلها في الرُّقي بالنوع الإنساني وتكريمه على سائر المخلوقات .

فتحقيق المصلحة الشرعية مقصد من مقاصد الشرع الإسلامي ، جعله المشرِّع لإسعاد الناس ، لتطمئن نفوسهم ويسعدون في حياهم ، وذلك عندما تضبط بالميزان الشرعي .

يقول الشاطبي (إن المصالح التي تقوم بها أحوال العبد لا يعرف حق معرفتها إلا خالقها وواضعها)(٢) .

فالناظر في المسائل الحادثة في أمس الحاجة إلى مراعاة هذه المقاصد، وذلك لتطبيقها على الوقائع، وإلحاق حكمها بالنوازل والمستجدات، وكذلك إذا أراد التوفيق بين الأدلة المتعارضة ظاهراً فإنه لا بد أن يستعين بمقصد الشرع وإذا دعيته الحاجة إلى بيان حكم الله في مسألة مستجدة عن طريق القياس أو الاستصلاح أو الاستحسان أو العرف المعتبر تحرى بكل دقة أهداف الشريعة

⁽١) انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها . ص (٤١) .

⁽٢) انظر : الموافقات (١ / ٣٤٩) .

ومقاصدها (۱)، وكثيراً ما يكون اجتهاد الناظرين في النوازل المعاصرة مبنياً على اعتبار حجية المصالح المرسلة ، التي لم يرد في الشرع نص على اعتبارها بعينها أو بنوعها ولا على استبعادها ، ولكنها داخلة ضمن مقاصد الشرع الذي هو حجة عند جمهور أهل العلم (۲).

يقول الآمدي: (ليس كل واقعة يمكن وجود النص أو الإجماع أو القياس فيها فلو لم تكن المصلحة المرسلة حجة ؛ أفضى ذلك إلى خلو الوقائع عن الأحكام الشرعية لعدم وجود النص أو الإجماع أو القياس فيها)(٣).

فالمحتهد إذا لم يكن على قدر كبير من الفهم لإدراك مقاصد الشرع وحفظ ضرورياته ؛ والا تخبط وأغلق الباب على كثير من المباحات ، أو حدث العكس بأن يفتح الباب على مصراعيه وذلك بتجويزه الكثير من المحظورات .

على المحتهد إذ راعى المصلحة في واقعة من الوقائع وأفتى فيها بالجواز مثلاً ، فله الرجوع عن فتواه في حالة تغير المصلحة المراعاة في الفتوى الأولى وتغير الفتوى في هذه الحالة ليس تغييراً في الشرع ، وإنما حدث التغيير في حيثيات الحكم ، فإن المحكم يتغير بحسب حيثياته ومناطه المتعلق به .

ومثال ذلك السفر إلى بلاد الكفار، فإذا كانت المصلحة مرجوة لصاحبها وعائدة عليه بالنفع الديني أو العلمي أو المادي ؛ فالسفر حينئذ جائز ، وإذا زالت المصلحة أو قلّت ، أو كانت حالبة للضرر فعندها لا يجوز السفر لما يترتب عليها من أضرار (٤) .

⁽١) انظر : مقاصد الشريعة ، الفاسي ص (٧) ، أصول الفقه الإسلامي ، وهبة الزحيلي (٢ / ١٠١٧) .

⁽٢) انظر: المستصفى (١/ ١٧٩)، الإحكام للآمدي (٤/ ٣٢)، إرشاد الفحول للشوكان (٢٤٢)٠

⁽٣) انظر : الإحكام في أصول الأحكام (٤ / ٣٢) .

⁽٤) انظر : الفتوى في الإسلام . للقاسمي ص (١٢٥) ، تغير الفتوى ، محمد بازمول ص (٤٣ ، ٤٤) .

وقد ذكر العلماء بعض الضوابط من أحل تحقيق المصلحة المعتبرة السيتي ينبغسي للمحتهد العمل بما عند النظر والاجتهاد والإفتاء وهي:

- ١ ملاءمتها لمقاصد الشريعة .
- ٢- عدم مخالفتها لنصوص الكتاب والسنة وإجماع المسلمين.
- ٣- عدم تفويت مصلحة أهم منها ، وأن تكون المصلحة قطعية أو يغلب على
 الظن وجودها .
 - ٤- أن تكون المصلحة عامة .
- ٥- أن تكون في مجال المعاملات والعادات ، لأن العبادات موقوفة على النص (١). المطلب الثانى : تطبيق ابن باز للمقاصد الشرعية .

جعل ابن باز – رحمه الله – تحقيق المقاصد في اجتهاداته وفتاويه عاملاً مهماً لبيان روح الشريعة واستيعابها لكل المستجدات ، فهي إما جالبة لمصلحة أو دافعة لمفسدة ، فغالباً ما يذكر الشيخ قصد الشارع من النصوص الشرعية ، مع بيان بعض الأسباب التي رُتبت عليها الأحكام يقول – رحمه الله – (فشريعة نبينا أفضل الشرائع وأكملها ، فهذه الشريعة شريعة المصلحة الراجحة ، وشريعة العناية بكل ما فيه نجاة العباد وسعادهم وحياهم الطيبة في الدنيا والآحرة)(٢) . وقال أيضاً عند قوله تعالى ﴿ يَا أَيّها الذّين آمنوا استجيبوا لله ولرسوله حياة وجعل عدم دعاكم لما يحييكم ﴾(٢) قال : (جعل الله الاستجابة له ولرسوله حياة وجعل عدم الاستجابة موتاً ، فعلم أن هذه الشريعة حياة للأمة وهي سعادة)(٤).

⁽١) انظر : الاعتصام للشاطبي (٣٦٤) ، ضوابط المصلحة ، د . محمد البوطي ص (١١٥) وما بعدها) .

 ⁽۲) انظر : محموع فتاوی ومقالات (۲ / ۲۲۸) .

⁽٣) سورة الأنفال الآية (٢٤) ٠

⁽٤) انظر : محموع فتاوى ومقالات (٢ / ٢٤٨) . .

فلا شك أن هذه هي أهداف الشرع ومقاصده ، عندما يأمر بشيء فيان فيه مصلحة للعباد ، وعندما ينهاهم عن شيء فإن فيه درء لمفسدة ستحصل لهم ومصلحة لهم في تركها .

يقول – رحمه الله – (إن الشريعة الكاملة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها) (١).

ومن هذه التطبيقات ما يلي:

المسألة الأولى: تحذيره ومنعه من السفر إلى بلاد الكفر، سواء كان للسياحة ، أو لتعلم اللغة ، أو بما يسمى شهر العسل أو غير ذلك لما يجلبه هـذا السـفر مـن المخاطر العظيمة في الدين والخلق . قال : وعليه فلا يجوز هذا السفر إلا لضرورة وحاجة ماسة ؟ كطلب علم ليس عند المسلمين ، أو للدعوة إلى الله وبيان مزايا الإسلام ، وهذا لمن كان عنده علم وبصيرة (٢) .

المسألة الثانية: قوله: بجواز تأخير الميت في الثلاجة عدة شهور ، لأجل تحقيق المصلحة ، مثل إنهاء الإجراءات المتعلقة بالميت ، وحضور أهله وذويه ، وإكمال التحقيقات المتعقلة به (٣) .

المسألة الثالثة: قوله: بجواز منع الحمل مؤقتاً لأسباب طبية.

قال: (يجوز تعاطى أسباب منع الحمل مؤقتاً للمصلحة الشرعية) (١).

المسألة الرابعة: قوله: لمن يصفّون صفّاً واحداً بعد دفن الميت في حانب من المقبرة ؛ حتى يعرفهم الحاضرون ويعزوهم في ميتهم.

⁽١) المصدر السابق (٣ / ٣٣٠) .

⁽۲) المصدر السابق (٤/ ١٩٢ – ١٩٩).

⁽٣) المصدر السابق (١٣ / ١٨٣) ٠

⁽٤) المصدر السابق (٩ / ٤٣٤) .

قال (لا أعلم بهذا بأساً ، لما فيه من التيسير على الحاضرين لتعزيتهم) (١) . المسألة الخامسة : قوله : في بيان حكم قيادة المرأة للسيارة .

قال (إن قيادة المرأة للسيارة والمطالبة بذلك مآله إلى الفساد ، كالخلوة المحرمة بالمرأة والسفور والاختلاط بالرجال بدون حذر ، ومنها ارتكاب المحظور الذي من أجله حرمت هذه الأمور ، والشرع المطهر منع الوسائل المؤدية إلى المخصنات واعتبرها محرمة ... ومنع الوسائل المؤدية إلى الرذيلة بما في ذلك رمي المحصنات المغافلات بالفاحشة ، وجعل عقوبته من أشد العقوبات صيانة للمحتمع من نشر أسباب الرذيلة ، وقيادة المرأة للسيارة من الأسباب المؤدية إلى ذلك ، وهذا لا يخفى ، ولكن الجهل بالأحكام الشرعية وبالعواقب السيئة التي يفضي إليها التساهل بالوسائل المفضية إلى المنكرات ، مع ما أبتلي به الكثير من مرضى القلوب من مجبة الإباحة والتمتع بالنظر إلى الأجنبيات)(٢).

ولاشك في ذلك للعاقل اللبيب ، فكم حصل في بعض البلاد من ألــوان الشــر بسب خروج المرأة ومزاحمتها للرجال ، وقيادتها للسيارة ، ومشاركتها للرجل في الأعمال ، وذلك بسب اجتهادات لم يعتبر فيها بما تؤول إليه .

ويحصل في اعتبار هذه القاعدة من الخير العظيم ؛ ما يحفظ الله به البلاد والعباد من الفساد والفوضي والفتن .

المسألة السادسة: قوله - رحمه الله - في لجنة الحقوق الشرعية التي تزعمها محمد المسعري ورفقاؤه بدعوى المطالبة بالحقوق الشرعية لكل مواطن سواء كانت من الدولة أو من الأفراد.

⁽١) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٣ / ٣٧٤) .

⁽٢) انظر: المصدر السابق (٣ / ٣٥١ ، ٣٥٢) .

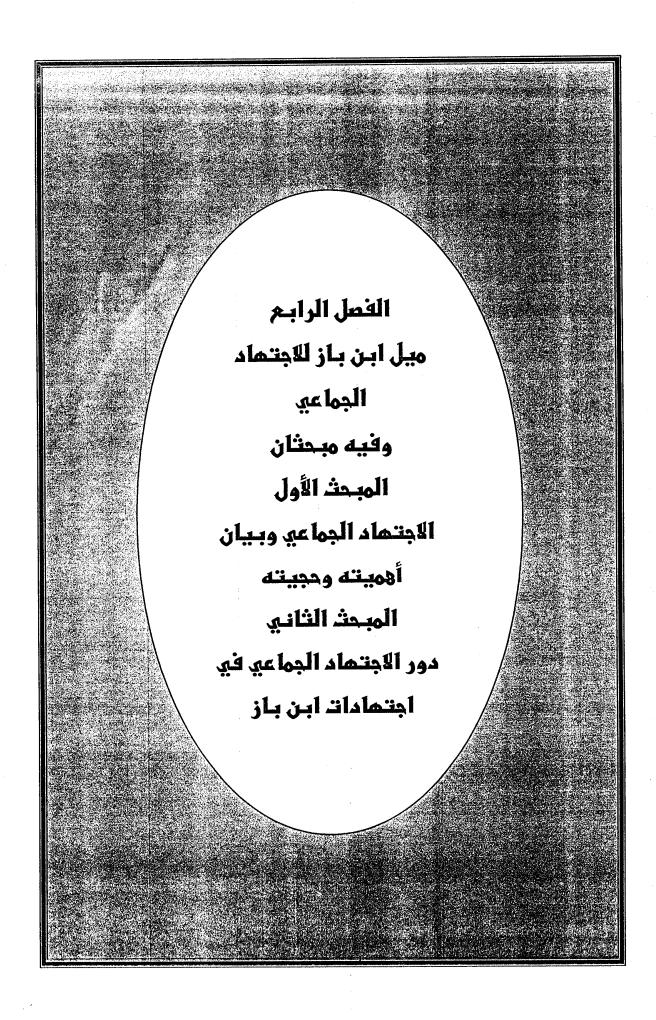
قال: (إن هذه دعوى باطلة أراد بها صاحبها شق عصا المسلمين ، وتفريق كلمتهم ، وإثارة الفتنة بين الراعي والرعية ، وعليه فلا يجوز النظر في منشوراتهم ولا مساعدتهم ، والواجب على المسلم الابتعاد عن أسباب الفتنة ، وأن يسعى للم الشمل ، والتواصي بالحق والتوجيه والكلام الطيب)(١).

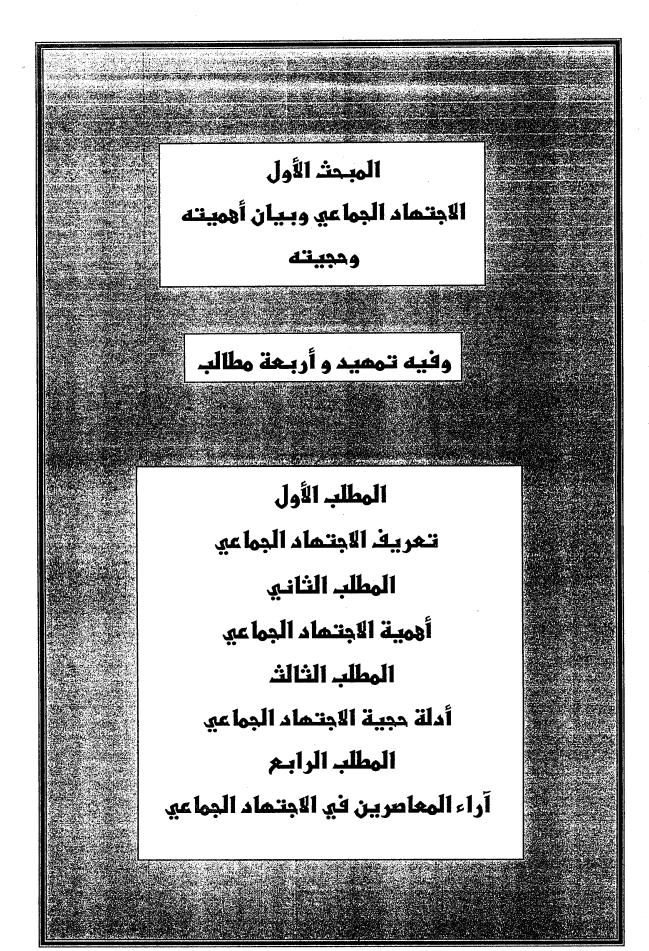
فكان في ذلك إغلاق لباب فتنة فُتح فأُغلق فحفظ الله العباد والبلاد .

وفي هذه المسائل نظر ابن باز إلى المآلات وهي قاعدة ثابتة في أصل الشريعة ؛كما قال الشاطبي (النظر في مآلات الأفعال معتــبر مقصود شرعاً)(٢) .

⁽١) انظر: المصدر السابق (٨ / ٤١٨) ٠

⁽٢) انظر : الموافقات (٤ / ١٩٤) .





تهيد:

إن من إبراز خصائص الشريعة الإسلامية الشمول لجميع القضايا الحالية والمستقبلية ، وذلك لما يحققه الاجتهاد واستنباط الأحكام من استيعاب مشكلات الإنسان وحلها من خلال فهم النصوص الخالدة وتنزيلها على الوقائع المتحددة واعتبار الاجتهاد مصدراً لإبراز الأحكام الشرعية ، فالاجتهاد وإعمال العقل في ضوء هدايات الوحي الرباني ، يعتبر سبيلاً لتحقيق الخلود للشريعة الإسلامية والامتداد بالإسلام في جميع جوانب الحياة في كل ما يخص الفرد والمجتمع .

وقد كانت جهود العلماء واجتهاداتهم في بدء تأسيس الفقه الإسلامي بارزة وواضحة المعالم عندها وضعوا الضوابط والقواعد الفقهية والآراء والنظريات ، مما جعل هذه الأمة ترتفع بنهضتها العلمية والثقافية عن بقية الثقافات القديمة والحديثة لأنها راسخة الجذور واضحة المعالم .

ولقد قدم محتهدوا هذه الأمة جميع الحلول للمشكلات الواقعة في عصرهم بنظر فقهي ثاقب وأهلية علمية عالية ، وسار على طريقهم محتهدوا كل عصر للوقوف أمام رياح التبديل والتغيير والتآمر والفتن ، وكانت الاجتهادات الفردية في العصور الأولى تعالج بنجاح تام جميع مصالح المسلمين في جميع الظروف والبيئات والأحوال ، حيث كانت الحياة بسيطة والثقافة الواسعة كانت هي الطابع الذي أخرج كبار المحتهدين ؛ حيث يستطيع النظر في الحادثة المستجدة بكل وضوح ويبني لها الحكم المناسب برؤية سليمة سواء كانت هذه المصلحة لها علاقة بالأفراد أو بالدولة أو بالمجتمعات ، وفي هذا العصر كثرت الحوادث وتشعبت وأفرزت مشاكل كثيرة على مستوى الفرد والجماعة ، بل على مستوى الدول ، فكان لا بد من اجتهاد جماعي يجمع علماء أمة الإسلام ، للقضاء على هذه المشكلات وإيجاد الحلول لها، يقول د . محمد عمارة (أما اليوم فقد ضمر الإبداع الفكري الإسلامي بفعل الاستعمار وتأثير الحضارة الغربية وتعقد شئون

الحياة فلم يعد بإمكان المفكر الفرد أن يلم بهذه الحقائق وحده ، حاصة بعد أن أصبح التخصص هو طابع العصر ، سواء في العلوم أو تطبيقها ، أو في مجال العمل الإنساني ، وأمام كل ذلك كان لا بد أن يتخذ الاجتهاد الإسلامي أسلوباً جديداً يلبي احتياجات هذا الواقع الجديد ، فأصبح الاجتهاد يتطلب جمع كل خبراء الدنيا بجانب علماء الدين في مؤسسات فكرية لتلبية احتياجات الناس ومراعاة الواقع المتحدد (۱).

وعلى هذا أصبح الاجتهاد الجماعي ضرورة في عصرنا الحاضر ، وذلك لقلة المحتهدين اجتهاداً مطلقاً حيث أن القضايا الحادثة أمام المسلمين اليوم هي أضحم حجماً وأشد تعقيداً من القضايا التي طُرحت في العصور الماضية .

يقول عبد السلام العسري (إن الوسيلة الوحيدة لمواجهة المشكلات المستجدة هو أن يؤسس أسلوب حديد للاحتهاد هو (اجتهاد الجماعة) وتكون نتائج هذا الاجتهاد هي مصدر التقنيات والتشريعات لمختلف القوانين للدول الإسلامية)(٢). ونظراً لقوة التطور في جميع المحالات الاحتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية وغيرها من المستجدات ، التي أفرزت كثيراً من المشكلات العصرية التي تحتاج إلى حلول عاجلة من احتهاد ونظر ، نادى كثير من العلماء المعاصرين إلى ضرورة إلى حلول عاجلة من احتهاد ونظر ، نادى كثير من العلماء المعاصرين إلى ضرورة بلخاماعي ، لأن الزمان لم يعد زمان فرد بل أصبح العصر مطبوعاً بطابع الجماعة .وهذا الموضوع سأتناوله من خلال المواد التالية لما له من أهمية في بطابع الجماعة .وهذا الموضوع سأتناوله من خلال المواد التالية لما له من أهمية في بطابع على الأمة بالتفرق في الأفكار والتشتت في الصف والتضارب في الأحكام .

⁽١) انظر : حريدة البيان بتاريخ ٩ / ٩ / ١٤٢٢ هـ الإمارات دبي مقابلة بعنوان (الاجتهاد الجماعي والتصدي للقضايا المستحدة) .

⁽٢) انظر : مجلة كلية الشريعة بجامعة القرويين في المغرب العدد ٢٢ عام ١٤١٨ هـــ ، ١٩٩٧ م ، ص (٢٩٣ – ٢٩٤) .

المطلب الأول تعريف الاجتهاد الجماعي

الاجتهاد الجماعي: هو استفراغ أغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط واتفاقهم جميعاً أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور(١).

المطلب الثابي: أهمية الاجتهاد الجماعي .

وتتجلى أهميته من خلال مجموعة من الأمور التي يحققها ، فمن أبرز هذه الأمور: أولاً: أن الاجتهاد الخماعي أكثر دقة وإصابة من الاجتهاد الفردي:

الاجتهاد الجماعي باعتباره تفاعل وتكامل ومشاركة بين جملة العلماء المجتهدين وأهل الخبرة المختصين ؛ فإنه يتميز عن الاجتهاد الفردي بأنه أكثر استيعاباً وإلماماً للمواضيع المستحدة المطروحة للاجتهاد ، ولذلك نجد حرص الصحابة رضي الله عنهم على الأخذ به ، وخاصة في القضايا العامة والمعقدة ، فكان يغلب على أسلوهم في عرض المسائل ألها تكون ذا طابع جماعي ، فكان أبو بكر وعمر إذا أعيتهم مسألة فلم يجدوا فيها نصاً ، سألوا الناس فإذا أجتمع رأيهم على شيء قضوا به (٢) .

قال سفيان بن عيينة (7): (احتهاد الرأي هو مشاورة أهل العلم) (3).

ثانياً: الاجتهاد الجماعي علاج لمستجدات العصر: وذلك أن المستجدات الحادثة غالباً ما تكون عامة للأمة فيكون الاجتهاد فيها جماعياً أقرب لإصابة

⁽١) انظر : الاجتهاد الجماعي ٥٠٠ الشرفي ص (٤٦) ٠

⁽٢) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (١ / ٤٩ ، ٥٠) .

⁽٣) هو : سفيان بن عينية بن أبي عمران ، أبو محمد ولد بالكوفة سنة ١٠٧ هــ وسكن مكة ، حدث عنه من كبار الأئمة الثوري وشعبة والأعمش والأوزاعي ، توفي سنة ١٩٨ هــ ، انظر : صفة الصفوة لابن الجــوزي (٢ / ٥٣٩) ، شـــذرات الذهب (٢/ ٥٨) .

⁽٤) انظر : إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٥٨).

حكم الله فيها ، فوجود العلماء لدراستها من جميع الجوانب يجعلهم على قدر من الفهم والإلمام بها كل على حسب علمه وقدرته وتخصصه في مجاله .

ثالثاً: الاجتهاد الجماعي يوجد التكامل بين المجتهدين:

فالاجتهاد الجماعي باعتباره تفاعل وتكامل ومشاركة بين مجموعة كبيرة من العلماء والخبراء أهل الاختصاص ؛ فإنه بلا شك يَصِلون بِمُجملهم إلى درجة المحتهد المطلق غالباً.

ولكثرة التداخل الذي حصل بين كثير من العلوم والمعارف حتى صارت القضية الواحدة موضوعاً لأكثر من تخصص ، فلا بد عند دراستها من مختصين تتكامل فيهم الثقافات في القضية المستجدة ، بالإضافة إلى علماء مجتهدي الشرع المطهر فيكمل أعضاء الاحتهاد الجماعي بعضهم بعضاً لدراسة الحادثة ووضع الحلول المناسبة لها ، ثم إصدار الرأي الاجتهادي فيها ، مما يتوافق مع روح الشريعة ومرونتها وصلاحيتها في كل عصر .

رابعاً: الاجتهاد الجماعي يحفظ أصل الاجتهاد من الخطر ويمنع توقفه: فالاحتهاد الجماعي يكون بالقوة بخلاف الاجتهاد الفردي الذي تسربت إليه الإشكالات ، مما دعا إلى القول بسد باب الاجتهاد .

وإذا كان استمرار الاجتهاد ضرورياً ، فإن قيامه في زماننا بشكل فردي يــــثير الشكوك والمخاوف ، والتي بدأت تبرز على الساحة اليوم ، وهو خروج الكـــثير ممن يدّعون الفقه والمعرفة والاجتهاد ، وهم ليسوا أهـــلاً لـــذلك . وبالاجتهاد الجماعي يُحفظ أصل الاجتهاد ، حتى وان كان فرديا ، بشرط أن يكون صادراً من أهله .

خامساً: الاجتهاد الجماعي يسد الفراغ الحاصل بسب توقف الإجماع:

فالاجتهاد الجماعي بإمكانه أن يسد الفراغ الذي يحدثه غياب الإجماع ، حيث أن اتفاق عدد كبير من مجتهدي الأمة أو أغلبهم على حكم شرعى ، يكون غالباً

في قوته ودقته أقرب إلى قوة الإجماع منها إلى قوة الاجتهاد الفردي (١). وهذا ما تيسر ذكره من بعض جوانب أهمية الاجتهاد الجماعي في عصرنا الحاضر ولا يعني هذا إنكار الاجتهاد الفردي ، لأن الاجتهادات من الأفراد هي اليت تنير الطريق للاجتهاد الجماعي ؛ كالبحوث الأصلية المحررة التي يقدمها أفراد المحتهدين فتناقش مناقشة جماعية ، فيصدر فيها بعد البحث والحوار حكم معين بالإجماع أو بالأغلبية ، وانعدام البحوث الاجتهادية الفردية تجعل كثيراً من الأحكام عرضة للخلل والقصور .

المطلب الثالث: أدلة حجية الاجتهاد الجماعي

دلت نصوص كثيرة وشواهد عديدة على مشروعية هذا النوع من الاجتهاد كالقرآن الكريم والسنة النبوية وعمل الصحابة والتابعين من بعدهم .

أولاً: القرآن الكريم.

الناظر في القرآن الكريم والمتأمل في آياته يجد أن الله عز وجل يخاطب المسلمين باسم الجماعة في جميع شئون حياهم ، وخاصة فيما يتعلق في أمر الاجتهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باعتباره قاعدة عامة تدخل ضمنها تشاور العلماء فيما بينهم لجلب مصالح المسلمين ودفع الضرر عنهم ومن ذلك - قول تعالى ﴿ كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله ﴾ (٢).

⁽۱) انظر : الاجتهاد الجماعي د. الشرفي ص (۷۷ – ۹۲) ، الاجتهاد الجماعي د شعبان إسماعي ل ص (۲۷ –۲۹) (۱۲ –۲۹) الاجتهاد الجماعي وأهميته . العبد الخليل ، مجلة دراسات الجامعة الأردنية مجلد ٤ عدد ١٠ ص (۲۲۹) ١٩٨٧ م ، حاجتنا إلى اجتهاد قادر على مواجهة التحديات د. يوسف الكتاني ،بحث منشور في مجلة الإحياء التي تصدرها رابطة علماء المغرب عدد ٩ ص (١٠٥) ١٤١٧هـ. .

⁽٢) سورة آل عمران الآية (١١٠) .

٢-كما يصف المؤمنين بأن أمرهم شورى بينهم فقال تعالى ﴿ والذين استجابوا لرجم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ومما رزقنهم ينفقون ﴾ (١)
 ثانياً : السنة النبوية :

وكما دل القرآن الكريم على حجية هذا النوع من الاجتهاد ، فقد دلت السنة أيضاً على ذلك فمن الأحاديث الواردة في ذلك :

1- ما روى سعيد بن المسيب عن على رضي الله عنه أنه قال: قلت يا رسول الله ، الأمر ينزل بنا بعدك لم ينزل به قرآن ، و لم نسمع منك فيه شيئاً ؟ قال الجمعوا العابدين من المؤمنين فاجعلوها شورى بينكم ولا تقضوا برأي واحد (٢) . ٢- وعن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: لما نزلت ﴿وشاورهم في الأمر﴾(٣) قال الرسول على (أما إن الله ورسوله لغنيان عنها ، ولكن جعلها الله رحمة لأمتي ، فمن استشار منهم لم يعدم رشداً ومن تركها لم يعدم غياً)(٤) .

ثالثاً: عمل الصحابة رضى الله عنهم:

كان الخلفاء الراشدون رضي الله عنهم يجمعون رؤوس الناس من ذوي الــرأي فيستشيرو لهم فيما يحدث من قضايا ومستجدات .

⁽۱) سورة الشورى الآية (۳۸)

⁽٢) أخرجه الخطيب البغدادي – رحمه الله – في الفقيه والمتفقه (٢ / ٤٩١) ، والحافظ ابن عبد البر في ، كتابه حامـــــع بيان العلم وفضله في باب اجتهاد الــرأي على الأصول عند عدم النصوص في حين نــزول النـــــازلة بــرقم (١٦١١) (٢ / ٨٥٢) وقال فيه هذا الحديث لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد ولا أصل له في حـــديث مالك عنـــدهم والله اعلم ولا في حديث غيره وأخرجه الطبراني في المعجم الأوســط برقم (١٦١٨) (٢ / ١٧٢) بلفظ آخــر • قـــال عنه الإمـــام الهيثمي : رجاله موثقون من أهل الصحيح • انظر : مجـــمع الزوائد (١ / ١٧٨) .

⁽٣) سورة آل عمران الآية (١٥٩).

⁽٤) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ، باب في الحكم بين الناس (٥١) برقم (٧١٣٦) وقال عنه مرفوع غريب ، انظر الجامع شعب الإيمان (٢١ / ٢٢) وقال السيوطي - رحمة الله - في الدر المنثور (٢ / ٩٠) (أخرجه ابس عدي والبيهقي في الشعب بسند حسن) .

يقول الإمام الجويني (١) – رحمه الله – (إن أصحاب المصطفى الله تعالى فإن النظر في الوقائع والفتاوى والأقضية ، فكانوا يعرضونها على كتاب الله تعالى فإن لم يجدوا فيها متعلقاً راجعوا سنن المصطفى عليه السلام ، فإن لم يجدوا فيها شفاء تشاورو واحتهدوا ، وعلى ذلك درجوا في تمادي دهرهم إلى انقراض عصرهم ، ثم استن بسنتهم من بعدهم (٢) .

والصحابة رضي الله عنهم قد طبقوا النظر الجماعي للمسائل الواقعة والمستجدة في عصرهم فمن أمثلة ذلك:

رابعاً: عمل التابعين:

وعلى هذا المنهج في التشاور والاحتهاد الجماعي سار التابعون على نهج سلفهم فقد روي أن عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه - لما ولي المدينة جمع فقهاءها

⁽۱) إمام الحرمين: أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، لقب بإمام الحرمين لإمامة المصلين بالمسجد الحرام والمسجد النبوي ولد سنة ٤١٩ هـ من مشائحة البيهقي وظهر نبوغه مبكراً ، وهو من أحد مشاهير علم الكلام ، وهـ و فقهيه أصولي ، من مصنفاته (لهماية المطلب في الفقه الشافعي ، والشامل في أصول الدين و غياث الأمم في التياث الطلـم (ومعني غياث : أي الإنقاذ التياث : أي الحبس) ، والبرهان في أصول الفقه ، توفي سنة ٤٧٨ هـ انظر في ترجمته وفيـات الأعيان (٣ / ١٦٧) ، طبـقات الشافعية الكبرى لابن السبكي (٥ / ١٦٥) ، شذرات الذهب (٤ / ٥٠) .

⁽٢) انظر : غياث الأمم ص (٤٣١) .

⁽٣) أخرجه الدار مي في سننه ، باب التورع عن الجواب فيما ليس فيه كتاب ولا سنة . برقم (١١٥) (١/ ٦١) .

⁽٤) انظر : إعلام الموقعين (١ / ١٥) .

وأهل الحل والعقد ، وكان فيما قاله لهم : (إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه وتكونون فيه أعواناً على الحق ، ما أريد أن أقطع أمراً إلا برأيكم أو برأي من حضر منكم)(١).

وهكذا نحد من خلال ما تقدم ذكره من أدلة توضح مشروعية الاجتهاد الجماعي وأهميته ، أنه هو الأقرب للصواب إن شاء الله ، والأولى بالأتباع (٢) .

المطلب الرابع: آراء المعاصرين في الاجتهاد الجماعي.

الدعوة للاجتهاد الجماعي مطلب ضروري ، وخاصة في هـذا الزمـان الـذي اختلطت فيه الثقافات ، وسهل الاتصال والالتقاء عبر الأقمار الصـناعية وعـبر الإنترنت وغير ذلك ، وصار العالم بين يدي الشخص في أي مكان ، وعلى هذا أصبح الاجتهاد الجماعي حاجة مُلحة وذلك لجمع كلمة المسـلمين وتحاشـي الخلافات التي تظهر على الساحة من حين لآخر .

1- يقول الدكتور وهبة الزحيلى (الواحب شرعاً هو توحيد الفتاوى والآراء الاجتهادية في عصرنا الحاضر ، منعاً للبلبلة والتفرق في الآراء وذلك عن طريق الاجتهاد الجماعي ، لأن الاجتهاد الفردي لم يعد له هذا التقدير والاعتبار بسبب توزع رقعة العالم الإسلامي ، وكثرة المسلمين في العالم ، فيكون اللجوء إلى الاجتهاد الجماعي ومناقشة آراء المخالفين والوصول إلى رأي راجح يعتمد الدليل والبرهان ويتفق مع مقاصد الشريعة ويرعى مصالح الأمة في ظروفها القاسية التي تمر بها الآن ؛ لأن وحدة الرأي أو الحكم الشرعى يكون سبباً لوحدة القاسية التي تمر بها الآن ؛ لأن وحدة الرأي أو الحكم الشرعى يكون سبباً لوحدة

⁽١) انظر : البداية والنهاية ابن كثير (٥/ ٢٠٢) .

⁽٢) انظر : الاجتسهاد الجمساعي . د. شسعبان إسماعيسل ص (٢١ – ٢٦) ، الاجتسهاد الجمساعي ، . د الشسر في ص (٤٨ – ٥٣) ، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية د. القرضاوي ص (١٨٣) .

الصف ووحدة الكلمة ووحدة العمل ، وضرورة تفعيل كل ذلك في الأوساط العالمية والمحلية)(١) .

Y- يقول الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - (إن الاجتهاد الفردي غير منتج في وضع القوانين ، بل يكاد يكون محالاً أن يقوم به فرد أو أفراد ، والعمل الصحيح المنتج هو الاجتهاد الجماعي ، فإذا تبودلت الأفكار وتداولت الآراء ظهر وحسه الصواب إن شاء الله (Y).

٣- يقول الشيخ عبد الوهاب خلاف (إن الذين لهم الاجتهاد بالرأي هم الجماعة التشريعية ، الذين توافرت في كل واحد منهم المؤهلات الاجتهادية التي قررها علماء الشرع الإسلامي من المؤهلات ، لأن التاريخ أثبت أن الفوضى التشريعية في الفقه الإسلامي ، كان من أكبر أسباها الاجتهاد الفردي)(٣) .

٤- يقول الشيخ مصطفى الزرقاء - رحمه الله - (إذا أردنا أن نعيد للشريعة وفقهها روحها وحيويتها بالاجتهاد الواجب استمراره في الأمة شرعاً ، والذي هو السبيل الوحيد لمواجهة المشكلات الزمنية الكثيرة ، بحلول شرعية حريئة

⁽١) انظر : صحيفة الشرق الأوسط في عددها رقم (٨٤٤٦) في ١٢ يناير ٢٠٠٢ م ٠

⁽٢) انظر : الشرع واللغة ص (٩٥) ٠

⁽٣) انظر : مصادر التشريع فيما لا نص فيه ص (٣) . وأما وصفه الاجتهاد الفردي بالفوضى فليس علم إطلاقـــه لأن الاجتهاد الفردي المنضبط والصادر ممن يعرف عنه أنه من أهل العلم والحكمة والتدين والمشهود له بالفضل ؛ فهذا لا شك في قبول اجتهاده الفردي ، ولا يعني القول بضرورة الاجتهاد الجماعي إلغاء الاجتهاد الفردي وإنكاره ،

أما الذي أثبته التاريخ بأنه من أكبر أسباب الفوضى التشريعية فهي تلك الاجتهادات الفردية الصادرة من قبل المتلاعبين والمتجرئين على شرع الله والمتاجرين بدينهم حيث يستخدمون النصوص ويلوون أعناقها لتسويغ مسالكهم المنحرفة ، وهسي محاولة منهم لإضفاء الشرعية على أغراضهم وأهدافهم الباطلة ، فهذا هو الاجتهاد الفردي الممقوت ، وأحياناً يعظمون المصلحة والقياس على حساب النص كمن نادى بنقل صلاة الجمعة إلى يوم الأحد للمصلحة ، وكذلك من أحل الفوائد الربوية بزعم أن الربا القليل الذي لا يبلغ أن يكون أضعافاً مضاعفة لا يدخل دائرة التجريم ، ومثل من دعا إلى إلغاء الرخص المشروعة لعدم الحاجة إليها في زعمه ، ومثله من قال بتجريم الزواج بأكثر من واحدة لأن تعدد الزوجات يجر خلفه مفاسد أسرية ومضار اجتماعية ، ولأن الشريعة لا تبيح ما فيه مفسدة راجحة ، وهذا كله معلوم مافيه مسن السبطلان . (انظر للستزادة ، الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والتفريط ، للقرضاوي ص (٧٢ – ٨٣) ،

عميقة في البحث ، متينة الدليل بعيدة عن الشبهات والريب والمطاعن ، قادرة أن قزم الآراء والعقول الجامدة والجاحدة على السواء ، فإن الوسيلة الوحيدة إلى ذلك ، هي أن نؤسس أسلوباً جديداً للاجتهاد ، وهو اجتهاد الجماعة بدلاً من الاجتهاد الفردي ، وبذلك نرجع بالاجتهاد إلى سيرته الأولى في عصر أبي بكر وعمر رضى الله عنهما) (١).

⁽١) انظر : الاجتهاد ودور الفقه في حل المشكلات ، بحث مقدم إلى الملتقي السابع عشر للفكر الإسلامي في قسطنطينية بالجزائر سنة ١٤٠٣ هــ .

وهناك من العلماء أيضاً من نادى بضرورة الاجتهاد الجماعي منهم :الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه (الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والانفراط ص (١٠٣ ، ١٠٤ ، والشيخ محلي حسب الله في كتابه (أصول التشريع الإسلامي) ص (٨٠) وغيرهم .

المبحث الثاني دور الاجتماد الجماعي في اجتمادات ابن باز

وفيه مطلبان

المطلب الأول الاجتماد الجماعي عند ابن باز تأصيلاً المطلب الثاني الاجتماد الجماعي عند ابن باز تطبيقاً

المطلب الأول

الاجتهاد الجماعي عند ابن باز تأصيلاً

أولاً: الاجتهاد الجماعي أقرب وأصوب للحق:

من المعلوم كما سبق أن قول الجماعة مقدم على قول الفرد إذا اتفقوا على رأي في مسألة من المسائل ، لأنه أقرب إلى الصواب من رأي الفرد ، وخاصة في هذا الزمن الذي تعددت فيه الخبرات وتشعبت فيه العلوم وتعقدت فيه المعاملات أشد التعقيد ، فأصبح المجتهد بمفرده لا غنى له عن ذوي الاختصاص والخبرة في كل علم ، وذلك عن طريق الاجتهاد الجماعي ، حيث تتنوع فيه الاختصاصات وغير ذلك .

يقول ابن باز - رحمه الله - (إن الفتوى ينبغي أن تتركز على الأدلة الشرعية وإذا صدرت الفتوى عن جماعة ، كانت أكمل وأفضل ، للوصول إلى الحق لكن هذا لا يمنع العالم أن يفتى بما يعلمه من الشرع المطهر)(١).

فالفتوى الاجتهادية الجماعية أفضل من الفتوى الفردية ، لأنها أقرب للصواب والحق ، ولأن اتفاق الرأي حولها يزيدها قوة وقبولاً عند الناس .

وابن باز يميل للاجتهاد الجماعي في المسائل التي تحتاج لجملة من العلماء ، أما إذا كان المجتهد يستطيع أن يفتي فيها فلا يمنع ذلك حتى وإن كانت من النوازل المستجدة ، وهذا نجده في منهج الشيخ ، حيث أنه إذا اشتبهت عليه المسألة أحالها إلى اللجنة الدائمة لدراستها ، وكثيراً ما كان يقول ، انظروا فيها تحتاج إلى تأمل . أكتبها إلى اللجنة ونبحثها مع الأخوة (٢).

⁽١) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٥/ ٢٧٠).

⁽٢) انظر : مجلة الدعوة ، لعدد (١٦٩٤) في ١٩ / ٢ / ١٤٢٠ هـ. .

وأحياناً يجتهد بمفرده في المسألة ويفتى فيها على حسب ما يظهر له يقول: (.. ونصدر الفتوى إما جميعاً ، أو بالأكثرية تارة وتارة - أي مع اللجنة الدائمة - وتارة تكون الفتوى مني وحدي)(١).

والخلاف بين العلماء إنما يكون في المسائل الاجتهادية التي ليس فيها دليل من القران أو السنة ، بل تختلف أقوالهم فيها على حسب استنباطهم من القواعد الشرعية ، ومع ذلك فالشيخ يحاول بقدر ما يستطيع أن يضيق هوة الخلاف مع إخوانه أهل العلم خاصة عند اجتماعهم للبحث ، وكان كثيراً ما يقول لهم (لا نود أن نختلف في أي مسألة ، و نود أن تكون كلمتنا وفتوانا واحدة (٢) .

وقد تكون الاجتهادات الفردية وخاصة في هذا الزمن ذات ضرر كبير وخاصة لمن تطلعوا للاجتهاد وهم ليسوا أهلاً لذلك ، حيث يتجرأون على استنباط الفتاوى دون أهلية علمية ؛ وهم لم يتمرسوا بمعرفة مدارك الأحكام وطرق الاستنباط ثم تنشر هذه الاجتهادات في وسائل الإعلام ، مما يحدث تصادماً مع فتاوى واجتهادات أهل العلم الراسخين ، ولهذا قال ابن باز إن هذه المسائل لا يصلح لها إلا الاجتهاد الجماعى الذي يحسم المسألة .

فقال: (إن هذه مسألة مهمة وخطيرة ، فالاختلاف قد يشوش على الناس ويسبب لهم الارتباك ، لكن في الإمكان أن تُحال المسألة مثلاً إلى لجنة الإفتاء وتدرس الموضوع حتى يكون شيئاً حاسماً)(")، وهذا بلا شك يحسم النزاع فالإفتاء الجماعي يكون دوره واضحاً في جمع الكلمة ورأب الصدع والبعد عن الاختلاف الذي قد يسبب الشحناء والبغضاء ، وهذه إحدى مزايا هذا الاجتهاد الجماعي .

انظر : مجموع فتاوی ومقالات (۸ / ۳۹) .

⁽٢) انظر : حوانب من سيرة ابن باز ابن موسى ص (٢٦٤) ٠

⁽٣) انظر : سيرة وحياة ابن باز . للحازمي (٣ / ١١٥٤) نقلاً عن حريدة المسلمون عدد (٥٤٣) .

ثانياً: الشورى فيما يخفي من المسائل:

قال ابن باز – رحمه الله – (الشورى من أهم المهمات في الدول الإسلامية والجماعات الإسلامية ، لذا ينبغي العناية بالشورى الإسلامية ، وهي من صفات المؤمنين كما قال تعالى ﴿ والذين استجابوا لرجم وأقاموا الصلاة وأمرهم شورى بينهم ﴾ (١) وقال تعالى ﴿ وشاورهم في الأمر ﴾ (١) ، فالتشاور في الأمور التي ليس فيها دليل واضح من أهم المهمات ، أما إذا كان النص صريحاً من كتاب الله ومن سنة رسوله والمحماعة أو للمركز الإسلامي ومن فيما قد يخفى من المسائل التي تبدو للحاكم أو للجماعة أو للمركز الإسلامي ومن فيمه ، أو لغير ذلك ، هذا محل الشورى ، والشورى تكون في معرفة الحق ، أو في كيفية تنفيذه والدعوة إليه ، أو في معرفة الباطل وفي أدلته وكيفية القضاء عليه ودفعه ومحاربته)(١) ، والمسائل التي قد تخفى على بعض أهل العلم ، تنبين عند اجتماعهم وتشاورهم وإبداء الرأي من جميع الأطراف ، مما يزيل اللبس والغموض الذي قد يكون في الحكم على المسألة مَزَلة يَزِل هَا أُناس كثيرون عندما يجتهد فيها العالم . مفرده ، ولكن التشاور والمناقشة تجعل الأمر الاجتهادي قوياً ومقبولاً .

قال ابن باز : (وهناك أمر ينبغي أن يلاحظ ، وهو أن الشورى محكومة من أهل العلم والبصيرة وأعيان الناس ؛ العارفين بأحوال المجتمع ، يتشاورون ويتعاونون لا من هب ودب ، ولا من الناس الملاحدة ، أومن الناس المعروفين بالعقائد الزائفة بل من الناس المعروفين بالعقل الراجح والعلم والفضل والتبصر في أحول الناس إن كانوا من أعيان المجتمع ، حتى يحصل التعاون معهم في معرفة الحق فيما

⁽۱) سورة الشورى الآية (۳۸) .

⁽٢) سورة آل عمران الآية (١٥٩) .

⁽") انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (7 / 7 /) .

قد يخفى دليله ، أوفي الأمور التي تحتاج إلى نظر وعناية في كيفية تنفيذ الحق ، أو كيفية ردع الباطل والقضاء علية)^(۱) ، ولا شك أن أمر الشورى من أهم المهمات الذي حث عليه القرآن الكريم وطبقه الرسول في في حياته ومن بعده صحابته رضوان الله عليهم أجمعين .

فاستطلاع الرأي من ذوي الخبرة في أمر من الأمور يعين المحتهد على معرفة أقرب الأمور للحق والصواب .

والشورى لا تكون في الأمور المقطوع بها ولا في الحقائق الثابتة ، سواء كانت في أمور الدين أو الدنيا ، لأنه مجمع على ألها حق ، ولا مجال للاحتلاف فيها فالتشاور إذا كان من أجل تحقيق أمر يتفق مع مقاصد الشريعة ومبادئها ، فهذا هو المطلوب بعكس التشاور على العدوان وارتكاب الجرائم ، فمشاورة هؤلاء لا تكون صحيحة شرعاً .

والشورى مبدأ عظيم من مبادئ الإسلام، وقاعدة جليلة من قواعد الحكسم في الشريعة الإسلامية ، فالأخذ بالشورى وفق مبادئ الشرع وأحكامه يسهم في تحقيق الحاكمية لله سبحانه وتعالى في كل الأمور ، والشورى في الإسلام شرعت للتداول بين أصحاب العقول الراجحة من أهل الحل والعقد ، للتوصل إلى الصورة المثلى في تطبيق حكم الله على البشر ، يقول ابن باز: (كثيراً ما تزول الشبهة عند التقاء العلماء و بحث المسائل مشافهة)(٢).

والاستشارة ما هي إلا للاستنارة بآراء الآخرين ، وهذا من أهم ما يميزها حيث تُتخذ القرارات المناسبة ، وتُطرح الشُبهات المعترضة ، فهذه هي مهمة الشورى وهي خير وسيلة لتربية الأمة الإسلامية ، وإخراجها من محنتها التي تتباعت

⁽١) انظر : كتاب ابن باز الداعية الإنسان ص (١٢٨) من سلسلة إصدارات مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۱ / ۳۸۲) ۰

عليها على مرّ العصور .

ومن المعلوم أنه على مقدار تقوى الله عز وجل والعلم بشريعته والتمسك بها يكون الوصول إلى الحق في أمور الخلاف ، ومعرفة الصواب في أمور الشورى والاجتهاد ، وهذا المبدأ سار عليه ابن باز - رحمه الله - يقول عنه محمد بن موسى (كان ابن باز كثير المشاورة لأهل العلم ، كثير الأخذ والاعتداد بآرائهم وخصوصاً أعضاء هيئة كبار العلماء ، وأعضاء اللجنة الدائمة)(1).

ومع مشاورته لأهل العلم إلا أنه لا يتعصب لرأيه وإن خالف آراء الآخرين يقول عنه الشيخ عبد الله بن منيع عضو هيئة كبار العلماء (إن الشيخ ابن باز يتميز بالمرونة في النقاش ، وتبادل الآراء ، والوقوف عند الحقيقة ، والبعد عن التعصب للرأي حيث كان ، ويقرر رجوعه إلى رأي الأكثرية من زملائه وإخوانه وأبنائه في بحث أمر يكون له فيه رأي مخالف)(٢).

فمشاورة أهل العلم أخذ بها الشيخ في حياته فيما يستجد من أُمور، فإذا طُرحت قضية للنقاش، أمعن فيها الفكر والنظر في جميع جوانبها مع إخوانه أهل العلم.

فمن المسائل التي تشاور فيها ابن باز مع إخوانه أهل العلم ما يلي :

المسألة الأولى: يقول – رحمه لله – في مسألة توحيد الصيام في البلاد الإسلامية هل هو واجب ، أو أن لكل بلد رؤيته ، وهل يُعتبر باختلاف المطالع .

فقال بعدما أورد أدلة القائلين بالقولين قال: وقد عرضت هذه المسألة على هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في الدورة الثانية المنعقدة في شعبان عام ١٣٩٢ هـ ، فاتفق رأيهم على أن الأرجح في هذه المسألة التوسعة في هذا الأمر ، وذلك بجواز الأحذ بأحد القولين على حسب ما يراه علماء البلاد .

⁽١) انظر : جوانب من سيرة ابن باز برواية محمد بن مؤسي إعداد إبراهيم الحمد ص (٢٦٠) ٠

⁽٢) انظر : حريدة عكاظ . العدد ١١٩٤٩ السبت ٢٩ / عرم ١٤٢٠ هـــ الموافق ١٥ مايو ١٩٩٩ م .

قال ابن باز قلت : وهذا هو قول وسط ، وفيه جمع بين الأدلة وأقوال أهل العلم إذا علم ذلك (١) .

المسألة الثانية: قوله في مسألة استعمال الأسورة النحاسية لمكافحة الروماتيزم وهي التي يلبسها الشخص للعلاج، ويعلقها في موضع الألم، والذي رأى الشيخ عدم حوازها سداً لذريعة الشرك وحسماً لمادة الفتنة بها.

قال فيها رداً على من استفتاه . (وأفيدكم أني درست موضوعها كثيراً وعرضت ذلك على جماعة كثيرة من أساتذة الجامعة ومدرسيها - هذا عندما كان رئيساً للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - وتبادلنا جميعاً وجهات النظر في حكمها)(٢) .

وهو أيضاً يثبت ذلك في رده على أحد أسئلة الحوار الصحفي الذي أُجري معه . يقول فيه صاحبه: (تَرد عليكم كثير من القضايا المستجدة ، خاصة بعض المسائل العلمية فهل هناك أشخاص معينون تلتقون بهم وتستأنسون برأيهم ؟ فقال نعم عندنا اللجنة الدائمة وأنا رئيسها منذ عام ١٣٩٥ هـ.. نتشاور وإياهم في القضايا التي ترد ..) (٣) .

ومتى طبقت أمة الإسلام علماء وحكاماً وأفراداً مبدأ الشورى ، فإلها تكون متوجهة بإذن الله إلى الخير في جميع أمورها ، وتنعكس هذه النتيجة على أوضاعها تقدماً ورقياً .

المطلب الثابي: الاجتهاد الجماعي عند ابن باز تطبيقاً .

ميل ابن باز للاجتهاد الجماعي والأخذ به واضح في اجتهاداته ، وذلك من خلال

⁽۱) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥ / ٩٥) .

⁽٢) المصدر السابق (١ / ٢٠٦) .

⁽٣) انظر : مجلة المجلة في عددها رقم ٨٠٦ وتاريخ ٢٣ / ١٤١٦ هـ. .

ترؤسه ومشاركته لإخوانه العلماء سواء كان ذلك من خلال مجلس المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي ، أومن خلال مشاركته وترؤسه أيضاً لمجلس هيئة كبار العلماء واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

وتتجلى هذه التطبيقات من خلال القرارات والبحوث والفتاوى الصادرة والمتعلقة بالمستجدات والحوادث النازلة غالباً ، والتي أصدرها المجالس المذكورة . وسأذكر مثالاً واحداً لكل منها على سبيل الإيجاز ومن أراد الاستزادة فعليه الرجوع للدوريات التي تصدرها المجالس المذكورة ، وأول ما أبدأ به ، ذكر مثالين لاستشهادات ابن باز ببعض قرارات هذه المجالس ، حيث أنه هيده الاستشهادات يرى قوة رأي الجماعة وأنه هو الأقرب إلى الصواب ، وهي كما يلى :

أولاً: استشهاده بقرارات المجمع الفقهي وهيئة كبار العلماء ، في الرد والاستنكار على من أراد إخراج فيلماً تصويرياً عن النبي فقال - رحمه الله - ولكون ذلك فيما نعتقد أمراً منكراً وحدثاً خطيراً يترتب عليه مفاسد كبرى وأضراراً عظيمة ، واستهانة بالمصطفى في وتعريض لذاته الشريفة إلى التلاعب بما والاستهزاء والتنقص - رأيت المساهمة في إنكار هذا المنكر ... وقد عرض هذا الموضوع على المجلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة فقرر : تحريم إخراج فيلم عن النبي في وتحريم تمثيل الصحابة رضي الله عنهم وذلك في المادة السادسة من قراره المتخذ في دورته الثالثة عشر ، المنعقد من ا شعبان المعالم المستشهد أيضاً بقرار هيئة كبار العلماء في ذلك ، حيث قال : (كما قررت هيئة كبار العلماء المعودية منع تمثيل الصحابة رضي الله عنهم والنبي كبار العلماء بالملكة العربية السعودية منع تمثيل الصحابة رضي الله عنهم والنبي من باب أولى ، وذلك بقرارها رقم ١٣ وتاريخ ١٣٩٤/٤/١٦ هـ. .

الإقدام على هذا الأمر من الاستهانة بالنبي الله وبأصحابه .. فإن أكرر استنكاري بشدة لإخراج الفيلم المذكور ، وأطلب من جميع المسلمين في كافة الأقطار استنكارهم لذلك) (١) .

ثانياً: استشهاده بقراري هيئة كبار العلماء والمحلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي ، وذلك في التحذير والبيان عن مؤتمر بكين للمرأة ، الذي هو امتداد لمؤتمر السكان والتنمية المنعقدة في القاهرة عام ١٤١٥ هـ حيث قال (... فقد نُشــر في وسائـــل الإعـــلام خبر انعقاد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمــرأة من ٩ إلى ٢/٢٠ عام ١٤١٦ هـ في بكين عاصمة الصين ، واطلعت على الوثيقة المعدة لهذا المؤتمر المتضمنة ٣٦٢ مادة في ١٧٧ صفحة ، وعلى ما نشر من عدد من علماء بلدان العالم الإسلامي ، في بيان مخاطر هذا المؤتمر ، وما ينجم عنه من شرور على البشرية عامة ، وعلى المسلمين خاصة ، وتأكد لنا أن هذا المؤتمر من واقع الوثيقة المذكورة ، هو امتداد لمؤتمر السكان والتنمية المنعقد في القاهرة في شهر ربيع الثاني عام ١٤١٥ هـ ، وقد صدر بشأنه قرار هيئة كبار العلماء وقرار المحلس التأسيسي لرابطة العالم الإسلامي . كلاهما برئاستي واشتراكي، وقد تضمن القراران إدانة المؤتمر المذكور بأنه مناقض لـــدين الإســــلام ، ومحـــادة لله ولرسوله على الله عن نشر للإباحية وهتك للحرمات ، وتحويل المحتمعات إلى قطعان بميمية وأنه تتعين مقاطعته .. والآن يأتي هذا المـــؤتمر في نفـــس المســـار والطريق الذي سار عليه المؤتمر المذكور على مبادئ كفرية وأحكام ضالة في سبيل تحقيق ذلك) ^(۱).

⁽١) انظر : محموع فتاوى ومقالات متنوعة (١ / ٤١٣ – ٤١٧) .

⁽۲) انظر : مجلة البحوث الإسلامية الصادرة من رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء ، عدد ٤٥ عـــام ١٤١٦ هـــــ ص (٣٣٥) ولمزيد من التفصيل عن مؤتمر السكان والتنمية انظر كتاب الأمة (وثيقة مؤتمر السكان والتنمية ٠٠ رؤية شــرعية للدكتور الحسيني سليمان حاد العدد ٥٣ جمادى الأولى ١٤١٧ هـــ السنة السادسة عشر من إصدارات وزارة الأوقاف بقطر

ومن القرارات التي شارك فيها ابن باز عن طريق الاجتهاد الجماعي ما يلي: ١ - ما قرره مجلس المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي برئاسته وعضويته بشأن قيام الشيك مقام القبض في صرف النقود بالتحويل في المصارف والاكتفاء بالقيد في دفاتر المصرف عن القبض ، لمن يريد استبدال عملة بعملة أُحرى مودعة في المصرف .

فقرر مجلس المجمع الفقهي في دورته الحادية عشر المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم الأحد ١٩٨٩ رجب ١٤٠٩ هـ الموافق ١٩ فبراير ١٩٨٩ م إلى يرم الأحد ٢٠ رجب ١٤٠٩ هـ الموافق ٢٦ فبراير ١٩٨٩ م ما يلي:

أولاً: يقوم استلام الشيك مقام القبض عند توفر شروطه في مسألة صرف النقود بالتحويل في المصارف.

ثانياً: يعتبر القيد في دفاتر المصرف في حكم القبض لمن يريد استبدال عملة بعملة أخرى ، سواء كان الصرف بعملة يعطيها الشخص للمصرف أو بعملة مودعة فيه (١). وقد ذيلت بتوقيع أعضاء المحلس الفقهي الجماعي .

٢ - ما قررته هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية برئاسة وعضوية الشيخ ابن باز في تاريخ ٢٢ محرم ١٤١١ هـ وبشأن حرب الخليج تحت عنوان: قواعد الشريعة توجب على ولى الأمر الاستعانة بمن تتوفر فيه القدرة لصد الخطر.

قالوا: (إن ضرورة الدفاع عن الأمة ومقوماتها بجميع الوسائل المكنة توجب على ولاة أمرها المبادرة لاتخاذ كل وسيلة تصد الخطر، وتوقف زحف الشر وتؤمن للناس سلامة دينهم وأموالهم وأعراضهم ودمائهم، وتحفظ لهم ما ينعمون به من أمن واستقرار، لذا فإن مجلس هيئة كبار العلماء، يؤيد ما اتخذه ولي الأمر

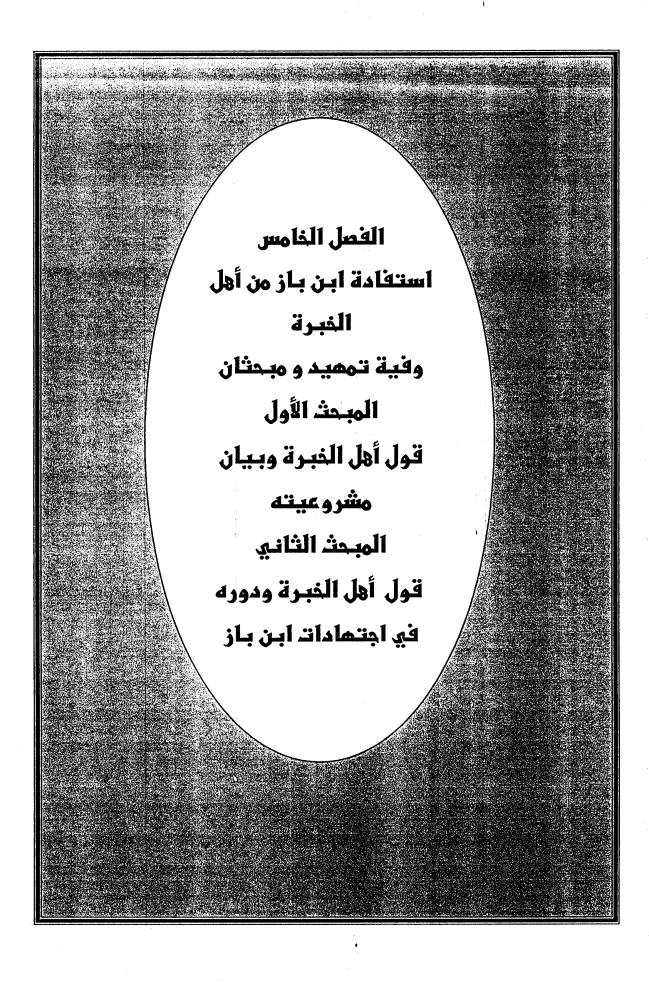
⁽١) انظر : محلة البحوث الإسلامية ، العدد ٥١ عام ١٤١٨ هـ ص (٣٧٣ ، ٣٧٣) .

من استقدام قوات مؤهلة بأجهزة قادرة على إخافة وإرهاب من أراد العدوان على هذه البلاد ، وهو أمر واحب عليه ، تمليه الضرورة في الظروف الحاضرة ويحتمه الواقع المؤلم ، وقواعد الشريعة وأدلتها توجب على ولي الأمر أن يستعين عن تتوافر فيه القدرة وحصول المقصود ، وقد دل القرآن الكريم والسنة النبوية على لزوم الاستعداد وأخذ الحذر قبل فوات الأوان .

ثم ذيلت هذه الفتوى بأسماء أعضاء الهيئة لإعطائها قوة حين تصدر بإجماعهم (١). ٣- ما قررته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ، برئاسة وعضوية الشيخ ابن باز، في الفتوى الصادرة برقم (٩١) حول استعمال آلة التسجيل لرفع الآذان من المسجل لعدم وجود المؤذن المتقن للآذان .فأجابت اللجنة بما يلي : الآذان فرض كفاية ؛ بالإضافة إلى كونه إعلاماً بدخول وقت الصلاة ودعوة إليها فلا يكفي عن إنشائه عند دخول وقت الصلاة إعلانه مما سجل به من قبل وعلى المسلمين في كل جهة تقام فيها الصلاة ، أن يُعيننوا من بينهم من يحسن أداءه عند دخول وقت الصلاة أعضاء اللجنة .

⁽١) انظر : محلة البحوث الفقهية المعاصرة ، ملحق العددُ السادس من السنة الثانية ص (٣٢) .

⁽٢) انظر : فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء ($7 \ / \ 7 \)$.



تهيد:

إن الفقه وعلمه من أجل العلوم قدراً وأعظمها للعباد نفعاً ، يدرك العبد بمعرفته الأحكام ، ويظهر ذلك جلياً في تميزه في الحلال والحرام ، والعالم به له القدر بين علماء الأمة ؛ لأن الناس يحتاجون إليه عند النوازل الحادثة المستجدة ، والنفوس تطمئن لقوله في بيان ما أشكل عليها ، فما أجمل أثر الفقيه على العباد .

ولذلك أدرك سلفنا الصالح حاجة الأمة الماسة إلى الفقه لتوضيح أحكام الشريعة وبيان مقاصدها وأهدافها ، فاستخرجوا لنا من بحر الكتاب والسنة الأحكام مقرونة بأدلتها ، إلا أن الفقهاء – رحمهم الله – مع هذه الهمة العالية والجهد المميز لدور الفقه في الشريعة الإسلامية لم يغفلوا عنصراً آخر مهم جداً لدوره المتميز في الفقه الإسلامي وهم أهل الخبرة حيث شاركوا الفقهاء في الكثير من المسائل التي تناولوها بالبسط والإيضاح ، ففي العبادات يعتمد الفقيه على قول أهل الخبرة في بيان المرض الذي يُناط به التخفيف في الصلاة والصيام وفي الزكاة والحج ،كذلك يُرجع لقول أهل الخبرة في خرص الثمار وبيان مقدار الثمر أبلغ نصاباً أم لا ، وفي البيوع أيضاً يؤخذ رأي أهل الخبرة في الوقوف على العيب وبيان الغبن وغير ذلك ، ويتحلى أيضاً قول أهل الخبرة في معرفة الشجاج المقدرة وغير ذلك .

فلا تكاد تجد مسألة ترتبط بقول أهل الخبرة ، إلا وأحالها المحتهدون والفقهاء إليهم ؛ فلا يصدرون إلا عن رأيهم ، ولا يجتهدون إلا بعد مشورهم ، ولا يفتون إلا بعد سابقة نظر منهم لمعرفتهم وخبرهم لهذا الشيء .

يقول ابن القيم - رحمه الله - في بيان أن بعض المسائل ليس أهلها الفقهاء إلا من الحانب الشرعي فقط ، أمَّا أهل الخبرة فهم أعلم ببعض المسائل بحسب حــبرهم وبسبرهم إياها ؛ لطول معاشرهم لها.

فقال في قول القائل: إن هذا غرر ومجهول ؛ في المثال السابع والستون ، بشأن ما بيع مغيباً في الأرض .

قال: فهذا ليس حظ الفقيه ولا هو من شأنه ، وإنما هذا من شأن أهل الخسبرة بذلك ، فإن عَدُّوه قماراً أو غرراً فهم أعلم بذلك ، وإنما حظ الفقيه ، يحل كذا لأن الله أباحه ، ويحرم كذا لأن الله حرمه ، وقال الله وقال رسوله وقال الله وقال الله على المحابة ، وأما أن يرى هذا خطراً وقماراً أو غرراً ، فليس من شأنه بل أربابه أخبر بهذا منه ، والمرجع إليهم) (1) .

ويقول عمر عبيد حسنه (إن أهل الخبرة والاختصاص في كل مجال يقدمون للإنسان المجتهد خلاصة معارفهم ، فما عليه إلا أن يتمتع بأهلية النظر الشرعي ويتعامل مع هذه المعطيات للوصول إلى ما يظن أنه حكم الإسلام في القضية)(٢). وفي هذا العصر الذي كثرت فيه المستحدات والحوادث والنوازل ، والتي يحتاج فيها الفقيه والمجتهد إلى معونة أهل الخبرة وأخذ رأيهم فيما استحد من نوازل وذلك بتنزيل الأحكام المطلقة على الحوادث ، فهذه نازلة اقتصادية ، وهذه طبية وهذه احتماعية وهكذا ، فيحتاج المجتهد والمفتي فيها إلى أصحاب التخصص فإذا كانت النازلة طبية فيرجع فيها إلى أهل الطب ، وإذا كانت اقتصادية فيرجع فيها إلى أهل الطب ، وإذا كانت اقتصادية فيرجع فيها إلى أهل الله الشرع ، ومن هنا فيها إلى أهل الاقتصاد ، لأهم أعرف وأمكن فيها من أصحاب الشرع ، ومن هنا وأخذ آرائهم وأقوالهم ، لأهم هم الذين يحققون المناط للفقيه حال الاجتهاد والقياس ، ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – (.. وكون المبيع معلوماً أو غير معلوم ، لا يؤخذ عن الفقهاء بخصوصهم ، بل يؤخذ عن أهل

⁽١) انظر : إعلام الموقعين (٤ / ٤) .

⁽٢) انظر : مقدمة الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي ٥٠٠ عبد المجيد الشرفي ص (٢٨) ٠

الخبرة بذلك الشيء .. فإذ قال أهل الخبرة أهم يعلمون ذلك ، كان المرجع إليهم في ذلك ، دون من لم يشاركهم في ذلك وإن كان أعلم بالدين منهم)(1). فأقوال أهل الخبرة والاختصاص معتبرة في الأحكام الشرعية الاجتهادية الستي لا يعرفها غيرهم ، بل إن قولهم صار طريقاً معتمداً لدى الفقهاء يرجع إليه في الكثير من الأحكام التي تحتاج إلى أقوال أهل الاختصاص في الوقائع والأمور المرتبطة بهم في اختصاصاتهم .

⁽۱) انظر : مجموع الفتاوى (۲۹ / ۲۹۳) .

المبحث الأول قول أهل الخبرة وبيان مشروعيته

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول تعريف الخبرة وبيان مشروعيتما المطلب الثاني شروط أهل الخبرة والعمل بقولمم المطلب الثالث المطلب الثالث الترجيح بين أقوال أهل الخبرة عند اختلافهم

المطلب الأول

تعريف الخبرة وبيان مشروعيتها

أولاً : تعريف الخبرة :

الخبرة لغة : الخبرة بكسر الخاء وضمها : هي العلم بالشيء ومعرفته على حقيقته والخبير هو العالم بالشيء .

تقول لي بفلان خِبْرَةٌ وخُبْرٌ ، وخَبُرت بالأمر ؛ أي عَلَمْتُهُ ، وخَبَرْتُ في الأمر أخْ الْحُوبُرُهُ إذا عرفته على حقيقته ، واستَخْبَرَهُ سأله عن الخبر وطلب أن يخبره . والحنابر : السمُخْبَرُ السمُحَرِّبُ ، ورجل حابِرٌ وحبِيرٌ عالم بالخَسبَرِ (١) . وفي الاصطلاح : هي المعرفة ببواطن الأمور (٢) .

وهذا التعريف يكشف لنا معنى الخبرة من حيث العموم ، وهو شبيه بما تقدم من التعريف اللغوي ؟ إذ هما بمعنى واحد وهو : معرفة الشيء على حقيقته .

وقد عرفها أحد المعاصرين بقوله هي: الاعتماد على رأي المختصين في حقيقة النـزاع بطلب من القاضي (٣) ، وهذا ليس تعريفاً للخبرة ، لأن الخبرة معرفـة الشيء على حقيقته ، وهذا التعريف بيان لعمل المختصين ، الذين يُعتمد علـي رأيهم في حقيقة النـزاع ، وكذلك اقتصر على ما فيه نزاع ، مع أن عمل أهل الخبرة ، يكون أيضاً فيما ليس فيه نزاع .

ولعلنا من خلال ذكر هذا الكلام نخلص إلى القول بتعريف جامع يتعلق بالبحث الذي نحن بصدده . فأقول : إن أهل الخبرة هم :

مجموعة من الناس أصحاب معرفة واختصاص بحقيقة الشيء المراد بيانه .

⁽۱) انظر : لسان العرب (٤/ ٢٢٦) ، القاموس المحيط (١٧/٢)، معجم مقاييس اللغة (٢٣٩/٢) ، مختـــار الصـــحاح ص (١٦٨) .

⁽٢) انظر : التعريفات للجرجاني ص (١٣١) .

⁽٣) انظر : الفقه الإسلامي وأدلته . وهبة الزحيلي (٦ / ٧٨٤) .

ثانياً: مشروعية قول أهل الخبرة:

تناول الفقهاء قول أهل الخبرة في كثير من الفروع الفقهية ، وعولوا على قــولهم واعتمدوا عليه في أمور كثيرة لعلمهم بمشروعيتها ، وردو القول لهم عند استنباط بعض الأحكام الشرعية .

ومثال ذلك ، ما قاله ابن تيمية في جواز صيد الفهد المعلم قال : (.. والتحقيق أن المرجع في تعليم الفهد إلى أهل الخبرة ، فإن قالوا إنه من جنس تعليم الصقر بالأكل ألحق به ، وإن قالوا إنه تعلم بترك الأكل كالكلب ألحق به ، وإذا أكل بعد تعلمه ، لم يحرم ما تقدم من صيده ، و لم يبح ما أكل منه)(١)

أما أدلة مشروعية قول أهل الخبرة فهي كما يلي:

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

أ- قال تعالى ﴿ يأيها الذين أمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منكم متعمداً فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ..الآية ﴾ (٢) فقتل الصيد أحد محظورات الإحرام ، وفي الآية السابقة تحريم الصيد للمتلبس بالنسك ، فلا يحل قتله ولا الإعانة عليه .

ووجه الدلالة : أن جزاء الصيد إن كان له مثل ، فيحكم في جزائه عدلان من المسلمين خبيران بالصيد ، وما يماثله فيحكمان فيه ، قال ابن مفلح ($^{(7)}$ عند حديثه عن هذه الآية (.. فقول عدلين خبيرين لاعتبار الخبرة بما يحكم به ..) $^{(2)}$

⁽١) انظر : الفتاوى الكبرى (٤/ ٦١٩) .

⁽٢) سورة المائدة الآية (٩٥) .

⁽٣) هو : محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج أبو عبدالله شمس الدين المقدسي ، أعلم أهل عصره بمذهب الإمام أحمد ولد عام ٧٠٨ هـــ في بيت المقدس ، ونشأ بما ، وتوفي بصالحية دمشق عام ٧٦٣ هـــ له مؤلفات قيمة ، من أشهرها وأنفعها كتاب الفروع . انظر : في ترجمته شذرات الذهب (٦/ ٣٩١) ، الإعـــلام للزركلي (٧/ ١٠٧) .

⁽٤) انظر : الفروع (٣/ ٣١٤) .

فهذه الآية دليل على مشروعية الاعتماد على قول أهل الخبرة في بيان الحكم الشرعي .

ب - قال تعالى ﴿ وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها وحكماً من أهلها إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما .. الآية ﴾ (١) .

أمر الله سبحانه وتعالى بإرسال حكمين في حال التنازع بين الـــزوج والزوجــة بحيث يكونان ذوي أهلية وخبرة بالمشاكل الزوجية وأهل معرفة بالحلول المناسبة . وعلى هذا فالآية تدل على مشروعية الرجوع إلى أهل الخبرة والعمل بقولهم . ثانياً : الأدلة من السنة النبوية :

أ- عن جابر - رضي الله عنه - أنه قال (أفاء الله على رسوله خيبر، فأقرهم رسول الله عنه كما كانوا، وجعلها بينه وبينهم، فبعث عبد الله بن رواحـــة فخرصها عليهم)(٢).

وجه الدلالة :

أن النبي ﷺ احتاج إلى معرفة مقدار ثمر خبير ، فبعث عبد الله بن رواحه ، وأمره بخرص الثمر على النخل وقبل النبي ﷺ قوله في الخرص .

وابن رواحه هنا ما هو إلا خبير بخرص النخل. فدل الحديث على مشروعية الرجوع إلى أهل الخبرة والعمل بقولهم ، لأنهم أعرف من غيرهم بمقدار ما يخرصون.

ب- عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله على (من أعتق

⁽١) سورة النساء الآية (٣٥)

⁽٢) أخرجه أبو داود بعدة الفاظ في كتاب البيوع في باب في الخرص (٣ / ٢٦٤) برقم (٣٤١٤) وصحح هذه الألفاظ الألباني في كتابه صحيح سنن أبي داود (٢ / ٢٥٤) برقم ٢٩١٣، وأخرجه ابن ماجة في كتاب الزكاة باب خرص النخل والعنب برقم ١٤٧٣ وحسنه الألباني في صحيح سنن ابن ماجة (١ / ٣٠٥) برقم ١٤٧٣.

شركاً له في عبد ، فكان له مال يبلغ ثمن العبد ، قُومَ العبد عليه قيمة عَدل فأعطى شركاءه حصصهم وعَتَقَ عليه العبد ، و إلا فقد عتق منه ما عتق)(1). وجه الدلالة : دل هذا الحديث على أن من له حصة في عبد إذا اعتق حصته فيه وكان موسراً لزمه تسليم حصة شريكه ، وذلك بعد تقويم حصة الشريك تقويم مثله وعتق عليه العبد جميعه (٢) ، وهذا التقويم يختص بمن يعرف الشيء المراد تقويمه وهو الخبير لأنه هو الذي يقبل قوله في التقويم ويعتمد عليه في ذلك . وهذا الحديث دل كسابقة على مشروعية الرجوع إلى أهل الخيرة في التقويم وهذا الخديث دل كسابقة على مشروعية الرجوع إلى أهل الخيرة في التقويم

وهذا الحديث دل كسابقة على مشروعية الرجوع إلى أهل الخـــبرة في التقـــويم والعمل بقولهم والاعتماد عليه ·

ثالثاً: ما روي عن الصحابة والتابعين .

عن سهل بن أبي حثمة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعثه إلى خرص التمر وقال إذا أتيت أرضاً فاحرصها ودع لهم قدر ما يأكلون (٣).

وعن ابن حريج (٤) قال : قلت لعطاء : متى يخرص النحل ؟ قال حين يطعم (٥) . وهذا يتبين لنا مشروعية الأحذ بقول أهل الخبرة في معرفة مناط الحكم .

⁽۱) أخرجه البحاري في كتاب العتق باب إذا اعتق عبـــداً بين اثنين، او أمـــة بين شـــركاء بـــرقم (۲۰۲۲) ، انظــر : فتح الباري (٥ / ۱۷۹) وأخرجه مسلم في كتاب العتق ؛ برقم (۱۰۰۱) (۲ / ۱۱۳۹) .

⁽۲) انظر : سبل السلام شرح بلوغ المرام للصنعاني (Λ / 1 1) .

⁽٣) أخرجه الحاكم في المستدرك ، في كتاب الزكاة برقم ١٤٦٥ (١/ ٥٦٠) ، والبيهقي في باب ما يترك لرب الحسائط قدر ما يأكل هو وأهله (٤/ ١٢٤) ، وقد ذكره الأوزاعي عن عمر بن الخطاب مرسلاً

⁽٤) هو أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن حريج الرومي ثم المكي ، مولى أمية بن خالد أخذ عن عطاء وطبقته ، قـــال عنه الإمام أحمد بن حنبل كان من أوعية العلم ولد سنة ٨٠ هـــ وتوفي سنة ١٥٠ هـــ، انظر : شذرات الذهب (٣٧٠/١) صفة الصفوة لابن الجوزي (٢ / ٢٩٥) .

المطلب الثايي

شروط أهل الخبرة والعمل بقولهم

أولاً: شروط أهل الخبرة:

إن مهمة أهل الخبرة مهمة عظيمة ، حيث يبنى على أقوالهم حكم شرعي، ولذلك كان لابد من وجود شروط يتصفون بها حتى تُقبل أقوالهم فيما يخبرون به ، فلل يقبل قول من عُرف بالكذب أو الجنون أو السفه أو الصغير الذي لا يعقل أو صاحب الهوى ، فهؤلاء لا يقبل قولهم ، حتى وإن كانوا أصحاب خبرة لأنهلم السوا أهلاً لذلك .

وعليه فإنه لابد من بيان بعض الشروط التي يجب أن يتصف بها صاحب الخـــبرة ليكون قوله مقبولاً عند المحتهد ، فمن هذه الشروط :

أولاً: الإسلام:

لاشك أن الإسلام دين العدالة ودين الحق ، فالخبير المسلم مقدم على غيره لإسلامه ، لأن الأصل فيه العدالة بخلاف غيره ، ولو أنه لا يشترط من حيث الأصل في الخبير الإسلام إذا كان ثقة صادقاً ، ولكن مع فساد الزمان وظهور غلبه الأعداء على المسلمين ، وتسلطهم على كثير من بلاد أهل الإسلام وصدهم لأهل الحق عن دعوهم ، وعمل المكايد لصرف المسلمين عن دينهم ولطمعهم فيما في أيدي المسلمين من الخيرات ، وللاستعمار الفكري والسياسي والاقتصادي الذي انتشر اليوم في جميع بلاد المسلمين ، ولأجل هذا فإنه يشترط الإسلام في الخبير لأنه آمن من الكافر على إخوانه المسلمين في حلب الخير لهم ودفع المضرة عنهم .

القرار رقم ٤٢ ، وتاريخ ١٣٩٦هـ وتاريخ ١٣ / ٤ / ١٣٩٦ هـ وما قـرره أيضاً مجلس المجمع الفقهي التابع للمنظمة المؤتمر الإسلامي في حدة في دورته لعام ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م في المؤتمر الخامس ما مجمله .

(إنا دعاة القول بتحديد النسل، أو منع الحمل فئة تمدف بدعوها إلى الكيد للمسلمين؛ لتقليل عددهم بصفة عامة، وللآمة العربية المسلمين البلاد والشعوب المستضعفة بصفة حاصة، حتى تكون لهم القدرة على استعمار البلاد واستعباد أهلها، والتمتع بثروات البلاد الإسلامية. وإضعافاً للكيان المتكون من كثرة اللبنات البشرية وترابطها، لذلك فإنه لا يجوز تحديد النسل مطلقاً، ولا يجوز منع الحمل إلا لأسباب صحيحة يكون ضررها محققاً، ككون المرأة لا تلد ولادة عادية إلا بعملية حراحية، أو لأسباب أحرى شرعية أو صحية يقرها طبيب مسلم، بل قد يتعين منع الحمل في حالة ثبوت الضرر المحقق على أمّة إذا كان مسلم، بل قد يتعين منع الحمل في حالة ثبوت الضرر المحقق على أمّة إذا كان يخشى على حياها منه، بتقرير من يوثق به من الأطباء المسلمين (١).

أما إذا لم يوجد الخبير المسلم فإنه لا حرج في الأخذ بقول الخبير الغيير مسلم بشرط أن يكون ثقة مأموناً في قوله .

وفي هذا ما قرره مجلس المجمع الفقهي الإسلامي بقراره رقم ١١ بخصوص استعمال المسلم لأدوية تشمل على نسبة من الكحول حيث يتعذر الحصول على الأدوية الخالية من الكحول وخاصة في الدول الكافرة ، حيث قرر المجلس: أن للمريض المسلم تناول الأدوية المشتملة على نسبة من الكحول إذا لم يتيسر دواء حال منها . ووصف ذلك الدواء طبيب ثقة أمين في

⁽۱) انظر : قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي من دورته الأولى عام ۱۳۹۸ هـ حتى الــــدورة الثامنة لعام ١٤٠٥ هـــ ص (٦٢،٦٣) ، أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (٢ / ٤٤٢ ، ٤٤٣) ، مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي : قرارات وتوصيات ١٤٠٦ هـــ – ١٤٠٨ هـــ ص (٨٩) الطبعة الثانية .

مهنته (۱) .

ثانياً: العقل والبلوغ:

إن مقام العقل مقام عال ، إذ يتميز العاقل من المحنون ، ولذلك حعل الشارع هذا العقل مناطاً للتكليف ، وبه تميزت عبادات العقلاء على غيرهم بكونها صحيحة فالعاقل يؤخذ قوله ويعتمد عليه ، لأن له عقلاً يدرك به الضار من النافع والقبيح من الحسن ، بل وجوده شرط للتدين بدين الإسلام ، ولذلك فلابد أن يكون الخبير عاقلاً بالغاً يدرك حقائق الأشياء ، ويسبر أغوارها، لأن العقل يدل صاحبه على المعرفة بحقيقة الشيء ، والبالغ تختلف نظرته ومعرفته عن الصغير ؛ لكبر عقله وتميزه ولأن البلوغ يقتضي الرشد غالباً ويكون مصاحباً له فنظر العاقل البالغ يختلف عن نظر الصبي في الغالب من حيث ما يترتب على كلا النظرين من المعرفة بالشيء ولكن إن وحد صغير خبير ، وخاصة في هذا الزمن الذي تطور فيه العلم وأدرك الصغار ما قد يعجز عن معرفته بعض الكبار و لم يوحد غيره وعُرف عنه حسن طريقته وسلامة مسلكه ورصانة فكره وثقته بنفسه أُخذ بقوله من باب إذا ضاق الأمر اتسع (٢).

يقول الماوردي (٣) في بيان فضل العقل: هو العقل الذي جعله الله تعالى للدين أصلاً وللدنيا عماداً ، فأوجب التكليف بكماله ، وجعل الدنيا مُدَبَّرة بأحكامه وألّف به بين خلقه مع اختلاف هممهم ومآرهم وتباين أغراضهم ومقاصدهم (٤).

⁽١) انظر: المصدر السابق ص (٤٥) ٠

⁽٢) انظر: الوجيز إيضاح القواعد الكلية للبورنو ص (٢٣٠) .

⁽٣) هو: أبو الحسن على بن محمد بن حبيب البصري الماوردي ، فقيه حافظ من أكبر فقهاء الشافعية ، كان سياسياً في الدولة العباسية أديب متفنن ولد سنة ٣٦٤ هـ ، تعلم في البصرة ثم رحل إلى بغداد فلازم الاسفرايني حتى أخذ عنه الفقه تولى القضاء في بلدان كثيرة من أشهر تصانيفه أدب الدنيا والدين مات سنة ٥٠٠ هـ ، انظر المسلمان على الذهب (٣/ ٤٦٣) ، وفيات الأعيان (٣/ ٢٨٢٠)

⁽٤) انظر : أدب الدنيا والدين ص (١٩ ، ٢٠) ٠

ومما سبق ذكره يتبين أن المجنون ، أو من يصاب بإغماء متكرر أو صرع يفقد معهما عقله وإدراكه ، لا يؤخذ قوله إن كان قبل فقد عقله صاحب خسبرة لأنه يصعب عليه المعرفة بمواطن الخبرة بعد ذلك ، ولا يقوى على التمييز بين الأشياء وإدراك حقائقها ، فمن ذهب عقله ورجع كمن يغمى عليه ويُصرع فلا يقبل قوله كالمجنون لأنه لا يُطمئن إلى معرفته السابقة .

ولهذا فإن شرط العقل والبلوغ في صاحب الخبرة شرط لا بد منه لأنه إذا أحتمع الاثنان مع المعرفة والدراية قُبل حبره فيما يسأل عنه .

ثالثاً: العلم.

فالعلم المقصود به صاحب الخبرة هو: معرفته وإلمامه وفهمه للشيء المراد معرفته فإن كانت معرفته بسيطة ، فلا يقبل قوله ، لأن العلم بالشيء والـــتمكن منه والتخصص في معرفته يجعل الإنسان حبيراً ماهراً بذلك الشيء ، فإن سئل أعطى تصوراً كاملاً عنه ، وعليه يبني الفقيه الحكم الشرعي .

يقول ابن تيمية (ثم يترتب الحكم الشرعي على ما تعلمه أهــل الخــبرة)(1). ولذلك كان لزاماً على أهل الخبرة أن يكونوا أهل علم ودراية بما يعرف عنه أهم أخبر به من غيرهم ، فالخبير الاقتصادي ومعرفته لأسواق الأسهم والبورصة العالمية ، أمكن في معرفته من التاجر العادي لتخصصه في هذا الجال ، وهكذا في جميع ما يحتاج إلى نظر فإن المجتهد والمفتي يسند المهمة إلى الخبراء المتمكنين مسن أهل المعرفة والنظر الثاقب بما يراد الإخبار عنه ، وذلك في جميع التخصصات كل محسبه وبحسب الواقعة التي يسأل عنها .

⁽۱) انظر : مجموع الفتاوى لابن تيمية (۲۹ / ٤٩٣)٠٠

رابعاً: التجربة السابقة.

التجارب وكثرة الممارسة لعمل ما ، تُكسب الإنسان كثرة المعرفة وصحة الفهم وقياس الأمور ، لأن عقله وخبرته تزداد معرفة ونماءً .

ولذلك يقال في المثل الدارج ، اسأل مجرباً ولا تسأل طبيباً ، وإن كانت ليست على إطلاقها ، ولكن أصحاب التجارب هم الذين زادت خبرهم ونمت معارفهم وعلومهم ، ولذلك قال الشاعر :

ألم تر أن العقل زينٌ لأهله ولكن تمام العقل طول التحارب(١).

فالتجربة هي الوسيلة المعرفية الجديرة بالاستدلال على الحقائق والكشف عن معالمها وخصائصها ، والتجارب السابقة للخبير تزيد في حصانته من الوقوع في الأخطاء والتقليل منها والإكثار من الصواب .

فلا يوصف إنسان بالخبرة إلا إذا أشتهر بها ، وعُرف عنه أنه صاحب خبرة وكثرة تجارب ، ولفظة خبير من صيغ المبالغة وهي تدل على الكثرة فلا يوصف من قل علمه بالشيء خبيراً .

⁽١) انظر : ادب الدنيا والدين • المعاور دي ص (٢٣) •

ثانياً: العمل بقول أهل الخبرة:

أهل الخبرة لهم مكانتهم في الشرع الإسلامي ، لألهم أعرف بأُمور دنياهم من خلال تجارهم ومعرفتهم الدقيقة لحقائق الأشياء ومكنوناتها فلا يستغني أهل الشرع عنهم في الاستعانة بهم وأخذ آرائهم ، ولذلك فقد أجمع أهل العلم على مشروعية الرجوع إلى أهل الخبرة والعمل بقولهم .

يقول الإمام ابن المنذر (١) - رحمه الله - (أجمع كل من نحفظ قـولهم أن معـيى قولهم حكومة أن يقال: إذا أصيب الإنسان بجرح لا عقل له معلوم ، كم قيمـة هذا لو كان عبداً قبل أن يجرح هذا الجرح ، أو يضرب هذا الضرب ؟ فإن قيل مائه دينار ، قيل كم قيمته وقد أصابه هذا الجرح وانتهى برؤه ؟ فإن قيل : خمسة وتسعون ديناراً ، فالذي يجب للمحني عليه على الجرح نصف عشر الدية ، وما زاد أو نقص فعلى هذا المثال (٢) .

ومن المعلوم أنه لا يقوم بتحديد قيمة العبد سليماً ومعيباً إلا من له معرفة ودراية بالعبيد وأثماهم وقيمتهم، وهؤلاء هم أهل الخبرة الذي يرجع إليهم في تحديد قيمته، كذلك لا تخلو كتب الفقهاء من ذكر القاسم (7)، وصفاته وسائر ما يتعلق به، وما القاسم إلا أحد الخبراء الذين يستعان بهم في أمور القسمة، وقد يحتاج إلى أكثر من قاسم على حسب ما يقسم.

⁽۱) هو : محمد بن إبراهيم الحافظ الأوحد العلامة أبو بكر بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري ، كان مجتهداً لا يقلـــد أحـــداً وله تآليف حسان ، أشهرها الإجماع ، والإشراف في اختلاف العلماء ، والمبسوط ، وهو شيخ الحرم ومفتيه ، ثقة مجتهد فقيه توفي سنة ٣١٨ هـــ انظر : شذرات الذهب (٢/ ٤٧٨) ، وسير أعلام النبلاء (١٤ / ٤٩٠) .

⁽٢) انظر : الإجماع ، كتاب الحدود برقم (٦٩٥) ص (٧٤) ٠

⁽٣) القاسم : هو الذي يميز الحقوق ويفرز الأنصبة · انظر : التعريفات ، للحرجاني ص (٢٢٤) قال العلامة ابسن قدامـــه المقدسي أجمعت الأمة على حواز القسمة ، ولأن بالناس حاجة إلى القسمة ليتمكن كل واحد من الشركاء من التصرف على إيثاره ويتخلص من سوء المشاركة وكثرة الأيدي . انظر : المغني (١٠ / ١٤٠) كتاب القسمة ·

يقول د. وهبه الزحيلي (.. [وهذان أي الخبرة والمعاينة] يجوز الإثبات بمما باتفاق الفقهاء) (١) وقال أيضا (اتفق فقهاء المذاهب على حواز القضاء بقول أهل المعرفة فيما يختصون بمعرفته) (٢)

وقال الدكتور أحمد الحصري: إن قول أهل الخبرة ملزم في إظهار الحكم وبيانه ويستدل بما نقله عن الحنابلة: إن شهد أربعة على امرأة بالزنا فشهد ثقات من النساء على أنها عندراء فلا حد عليها .(٣)

و بهذا يتبين لنا اعتبار الرجوع إلى أهل الخبرة والعمل بقولهم .

المطلب الثالث: الترجيح بين أقوال أهل الخبرة عند اختلافهم

إتضح مما سبق أن الفقهاء اعتمدوا على قول أهل الخبرة في الكثير من المسائل ولكن قد تتعارض أقوال أهل الخبرة في بعض المسائل عند المحتهد ، فما الذي يعمله المحتهد أو المفتى عند وجود اختلاف أقوال أهل الخبرة وتعارضها .

إن عليه أن يأخذ بالقول الراجح الذي هو: تقوية أحد الطريقين على الآخر للعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر (٤).

فالترجيح بين أقوالهم هو الخروج بقول واحد يبنى عليه الحكم ، ويكون الترجيح بقرائن تختص بأقوال المختلفين فيقدم قول خبير على آخر بتلك القرينة المرجحة . وسأتناول هنا ثلاثاً من هذه القرائن التي يقع بها الترجيح وهي :

أولاً: الترجيح بالأكثر عدداً:

الاختلاف يحصل عادة وذلك راجع إلى ما وهبه الله للإنسان من فطنة وذكاء وموهبة ، فالناس تختلف قدراهم عن بعضهم البعض ، وقد يحصل الاختلاف بين

⁽١) انظر : الفقه الإسلامي وأدلته . (٦ / ٧٨٤).

⁽٢) انظر : الموسوعة الفقهية الكويتية . حرف الهمز (١ / ٢٤٨) .

 ⁽٣) انظر: علم القضاء ٠د٠ أحمد الحصري (٢/ ٣٧٥).

⁽٤) انظر : المحصول للرازي (٥ / ٢٩٥) .

أهل الخبرة عند قولهم في شيء معين ، لأن كل منهم له نظرة خاصة به ، فعند تعارض قول الخبيرين في بيان حقيقة الشيء المراد بيانه تكون عند ذلك الكثرة مرجحة غالباً ، فلو اتفق أكثر الخبراء على شيء معين وخالف بعضهم ، فالذي يبدوا أن الكثرة مرجحة بحيث يؤخذ قول الأكثر ويفتى به ، لأن خلاف الخبراء لا مزية لقول أحدهما على الآخر حتى يقع به الترجيح ، ولكن إذا انضم عدد من الخبراء فوافقوا قول أحدهم فإنه يسوغ عندئذ للمحتهد ترجيح قوله بالأكثرية لاسيما إذا كان من بينهم الموصوف بالعلم والمعرفة والحكمة والتأيي وعدم العجلة ونظراً لما للكثرة من دور في الترجيح فإن له نظائر أيضاً في الترجيح بين الروايات عند أهل العلم ، فكثرة الروايات مرجحة لبعض الروايات على بعض ، لأنه في الغالب يكون السهو والغلط أقرب إلى الأقل من الأكثرية .

قال الرازي(١)، عند ترجيح أحد الخبرين على الآخر لكثرة الرواة (أن الرواة إذا بلغوا في الكثرة حدّاً حصل العلم بقولهم ، وكلما كانت المقاربة إلى ذلك الحد أكثر وجب أن يكون اعتقاد صدقهم أقوى ، لأن قول الواحد منهم يفيد قدراً من الظن ، فإذا اجتمعوا استحال أن لا يحصل إلا ذلك القدر الذي كان حاصلاً بقول الواحد ، ولأن احتراز العدد عن تعمد الكذب أكثر من احتراز الواحد وكذا احتمال الغلط والنسيان على العدد أبعد) (١) .

ومن خلال ما سبق يتبين أن الكثرة في قول أهل الخبرة تكون مرجحة عند وقوع التعارض بين أقوالهم .

⁽۱) وهو : محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني الشافعي ، الإمام فخر الدين الرازي العلامة أبو عبد الله ، المفسر المتكلم صاحب التصانيف المشهورة ولد سنة ٥٤٤ هـ توفى سنة ٢٠٦ هـ ، من مصنفاته : معالم الأصـول ، ومفـاتيح الغيب في التفسير وغيرها . انظر : ترجمته في .طبقات الشافعية الكبرى (٥/٣٣) ، شذرات الذهب (٥/٩٢) .

⁽٢) انظر : المحصول (٥ / ٥٣٥) .

ثانياً: الترجيح بالأكثر خبرة .

ما دام الترجيح في أقوال أهل الخبرة يكون بالأكثر عدداً فلا بد أن مع هذه الأكثرية من تكون خبرته أكثر من غيره ، فقوله أولى في الأخذ من غيره ، لأن زيادة الخبرة تقتضي معرفة تامة بالشيء المراد إيضاحه ، فالخبراء لا شك يتفاوتون فيما بينهم كل بحسبه من التجارب والمعارف ، فقد يحصل بعضهم على أعلى أوصاف المعرفة بينما لا يكون لبعضهم تلك الخبرة إلا على سبيل الاندراج فيها وهذا الاختلاف يحصل من خلاله التعارض في أقوالهم بحسب ما يتصفان به من العلوم والمعارف .

ومثال ذلك: لو اختلف طبيبان مثلاً في مسألة طبية مستجدة و لم يكن كل واحد منهما على قدر الآخر من العلم والمعرفة ، بمعني أن أحدهم أكثر شهادات وخبرات من الآخر وخدمته في مجال مهنته أكثر ، فلا شك أن قول الأكثر خبرة أقرب إلى الصواب ، إذ أن قوله يقتضي وفور المعرفة وإدراك الشيء على حقيقته فالوهم والتخمين والخطأ إلى من هو أقل منه خبرة أقرب إلى قوله ولأن زيدادة العلم في الخبرة تقتضى غالباً البعد عن الخطأ .

ومثاله عند أهل العلم في رواة الأحبار، ألهم يرجحون رواية من اتصف بزيادة العلم والثقة على غيره .

يقول ابن السبكي (نرجح بزيادة العلم والثقة) (١) وقال الرازي ، في الرواة ومن يقدم منهم: إذا كان أحدهما أفقه من الآخر ، كانت رواية الأفقه راجحة لأن الوثوق باحتراز الأفقه عن ذلك الاحتمال المذكور أتم من الوثوق باحتراز الأضعف منه (٢).

⁽١) انظر : الأشباه والنظائر ، ابن السبكي (٢ / ١٩٩) .

⁽٢) انظر : المحصول في علم أصول الفقه (٥ / ٥٥٥) .

ثالثاً: الترجيح بالأكثر عدالة.

العدالة لغة: العدل ضد الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم. كالعدالة. والعدولة . والمعدلة . عدل فهو عادل من عُدول (١).

العدالة في الاصطلاح: هي عبارة عن الاستقامة على طريق الحق ، بالاجتناب عما هو محظور دينا^(۱)، والعدالة مطلب أساسي ، فلا يُرجح قول من ليس عدلاً ، أو من هو متُهم بالكذب ، أو له غرض يتابعه أو هوى يساعده .

لأن الرأي إذا دخل فيه الهوى فسد ففسد قول صاحبه ، فالتصور الصحيح يأتي من أهل العدالة الخبراء بالواقعة ، ولذلك ربط الفقهاء الحكم الشرعي في كثير من الأحكام الاجتهادية المعتمدة على الخبرة والمعرفة بما يقول الخبراء الثقات المختصون ، لأن قولهم يستند على طول خبرة ظاهرة مما يوجب في النفس سكونا إلى قولهم واعتباراً لرأيهم ، فالعدل الظاهرة عدالته يعتبر قوله مستند للمحتهد يبنى عليه الحكم الشرعى.

يقول ابن تيمية (المرجع في كل شيء إلى الصالحين من أهل الخبرة) (٣) ومن أمثلة ذلك في الترجيح في الأخبار عند أهل العلم ، ترجيح مسن اتصف بالعدالة ، وقد بين رواة الأخبار أنه إذا تعارض خبران وكان أحد الرواة عدلاً والآخر مختلفاً في عدالته ، فإن رواية العدل مقدمة على غيره (٤) .

ولهذا فإن الجحتهد والمفتي إذا تعارضت عنده آراء الخبراء فإنه يقدم مــن أتصــف بالعدالة على من دونه ، ويعتبرها صفة مرجحة .

⁽١) انظر : مختار القاموس للطاهر أحمد الزاوي ص (٤١٠) .

⁽٢) انظر : التعريفات للجرجاني ص (١٩١) ٠

⁽٣) انظر : محموع الفتاوي (٢٩ / ٣٦) ٠

⁽٤) انظر : الإبحاج بشرح المنهاج ($^{\pi}$ / 171) .

المبحث الثاني قول أهل الخبرة ودوره في اجتمادات ابن بـاز

وفيه مطلبان

المطلب الأول الاستعانة بأهل الخبرة عند ابن باز تأصيلاً المطلب الثاني

بناء الحكم الشرعي على قول أهل الخبرة عند ابن باز تطبيقاً المطلب الأول: الاستعانة بأهل الخبرة عند ابن باز تأصيلاً.

الرجوع إلى قول أهل الخبرة والاحتصاص في غاية الأهمية ، وذلك لتنزيل الأحكام المطلقة على الحوادث الجارية والمستجدة كما في المسائل الطبية والاقتصادية وغير ذلك ، واستخراج الحكم الشرعي في الكثير من هذه المسائل المستجدة ، يحتاج فيه المحتهد إلى آراء الخبراء والمختصين .

وقد اهتم ابن باز - رحمه الله - بهذا الجانب المهم ، الذي ثبت فيه و حسوب الرجوع إلى أهل الخبرة والمعرفة والاختصاص، كما مرَّ معنا في المباحث السابقة . فعندما ترد على الشيخ قضية مستجدة فإنه يستعين فيها بأهل الخبرة .

يقول في المستحدات الحادثة ، التي تتعلق باختراعات حديدة ، أو مسائل طبية عندما تعرض عليه : إننا ندرسها جميعاً ، ونستعين بأهل الخبرة فيها (١) .

فأهل الخبرة أعرف الناس بتخصصاتهم وأعمالهم سواء كان في مجال الطب أو الهندسة أو التجارة أو غير ذلك.

ودورهم الذي يشاركون فيه أهل الشرع ، هو أعطاؤهم التصور الواضح الكامل للقضية المراد فهمها للمجتهد من حيث : مضارها ومنافعها وكيفية الاستفادة منها ، وهل يلحق به مشقة أم لا وهكذا .

أمّا استخراج واستنباط الحكم الشرعي فهو للمجتهدين من أهل الشرع لا لأهل الخبرة . يقول ابن باز - رحمه الله - في هل للمريض أن يأخذ بفتوى الطبيب الشرعية أم لا ؟

فقال: (لابد أن يراجع المريض العلماء فيما يقوله الأطباء لهم، شأهم فيما يتعلق بعلمهم، والعلم الشرعي له أهله، فلا يعمل المريض بالفتوى إلا بعد مراجعة أهل العلم، والطبيب وغيره لا يجوز له أن يفتي إلا عن علم كأن يقول: سألت

⁽۱) انظر : مجموع فتاوي ومقالات متنوعة (۸ / ۳۹) .

العالم الفلاني عن كذا، وكذا ، فأجابني بكذا ، وكذا ، فالطبيب يسأل العلماء في أي مكان وفي أي مستشفى ، وفي أي بلاد عليه أن يسأل علماء البلاد وقضاها عمَّا أشكل عليه حتى يفتى به المرضى ، فالطبيب عليه أن يسأل وليس له أن يفتى بغير علم ، لأنه ليس من أهل العلم الشرعي ، وإنما عليه أن يخبر عما يتعلق بالطب ويتحرى في ذلك وينصح)(١) .

فأهل الخبرة يكشفون مناط الحكم للمجتهد من خلال خبراتهم السابقة ومعرفتهم بكُنه الشيء ، وكثير ما يستشير ابن باز أهل الخبرة ويستفيد منهم وذلك حاصل منه في جميع المحالات الاقتصادية والاجتماعية والطبية وغيرها (٢)، لأن المكانة التي تبوأها حتى وفاته تُحتم عليه الرجوع إلى أهل الخبرة في جميع المحالات ، فهو المفتي العام للمملكة العربية السعودية ومكانته العلمية والعملية تجعله على اتصال دائسم بالمسلمين في جميع أنحاء العالم .

المطلب الثاني: بناء الحكم الشرعي على قول أهل الخبرة عند ابن باز تطبيقاً . استفاد ابن باز من أهل الخبرة ؛ بالرجوع إليهم عند الحوادث المستحدة والتي لا

يوجد لغالبها نظير في الفقه الإسلامي ، وهذا جعله متمكناً في أغلب مسائل القضايا المستحدة ، حيث أنه أحياناً يبين الجواب من غير أن يرد الأمر إلى أهل الاختصاص والخبرة في ذلك ، وهذا ملاحظ من خلال الاستفتاءات المباشرة معه

مما يدل على علمه المسبق بالمسألة وبأقوال أهل الخبرة فيها .

فمثلاً فتواه في حكم غسيل الكلى في لهار رمضان . أحاب بقوله يلزمه القضاء بسب ما يرد به من الدم النقي إلى الجسم ، فإن زاد مع ذلك بمادة أحرى فهي

⁽١) انظر: المصدر السابق (٩ / ٤٣٠) ٠

⁽٢) اخبرني بذلك مشافهة تلميذه الشيخ عبد العزيز بن محمد السدحان – حفظه الله .

مفطر آخر (۱) ، فعلمه بأن الدم النقي يفطر ، أو يقوم بما يقوم به الطعام والشراب وكذلك وجود مفطرات أخرى تدخل من خلال تجديد الدم فهي من مفطرات الصائم . وهذا يدل على استفادته من أهل الخبرة ، بـل وإلمامــه بكــثير مــن مستجدات العصر وحوادثه .

ومن النماذج التطبيقية عند ابن باز ، في الاستفادة والأحذ بقول أهــل الخــبرة عند حدوث مسألة مستحدة ما يلي :

المسألة الأولى: قال في بيان حكم استعمال الروائح العطرية المسماة بي "الكولونيا" المشتملة على مادة الكحول:

(لا يجوز ؛ لأنه ثبت لدينا بقول أهل الخبرة من الأطباء ، ألها مسكرة ؛ لما فيها مادة " السبيرتو " المعروفة ، وبذلك يحرم استعمالها على الرحال والنساء)(٢). المسألة الثانية : قوله في بيان حكم لبس الكعب العالي بالنسبة للنساء .

أقل أحواله الكراهة ؛ لأن فيه :

أولا: تلبيسا ، حيث تبدو المرأة طويلة وهي ليس كذلك .

ثانيا: فيه خطر على المرأة من السقوط.

ثالثاً: ضار صحياً كما قرر ذلك الأطباء (٣).

المسألة الثالثة : قال في الخنثى ، هل يعامل معاملة الأنثى قبل البلوغ ، مع العلم أنه لم يتضح أمره ؟

(إذا تبين بعد البلوغ ، وظهر له إحدى العلامات المميزة للأنشى ، كالحيض أو بوله من آلة الأنثى أو تفلكت ثدياه فيعامل معاملة أنثى ، وإن كانت العلامات

⁽١) انظر : مجموع فتاوى ابن باز ، د. عبد الله الطيار ، وأحمد بن باز (٥ / ٢٢٩) .

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٦ / ٩٧ ٪) ٠

⁽٣) المصدر السابق (٦ / ٤٩٩) .

المميزة له كالرحل، مثل نبات اللحية والبول من آله الذكر وغيرها مما يعرفه الأطباء، فإنه يحكم أنه ذكر ويعامل معاملة الرحل)(١).

فرد الشيخ هنا الأمر لأهل الاختصاص الأطباء في استخراج مناط الحكم . المسألة الرابعة : قوله - رحمه الله - في امرأة مريضة بالسكر والقرحة ولا تستطيع الصوم .

قال (عليك مراجعة الطبيب المختص ، فإن قرر الطبيب أن الصوم يضرك فأفطري ، فإذا عافاك الله فاقضي بعد ذلك ، وإن قرر الأطباء المختصون ، أن هذا المرض يضره الصوم دائماً ، وأنه فيما يعلمون أن المرض سوف يستمر ولا يرجى برؤه ، فإنك تفطرين وتطعمين عن كل يوم مسكيناً نصف صاع من قوت البلد مقداره كيلوا ونصف تقريباً والحمد الله ، وليسس عليك صيام لقول الله تعالى ﴿ فاتقوا الله ما استطعتم ﴾ (٢)(٢) .

المسألة الخامسة: سئل عن حكم التبرع بالدم في الحرب؟

فأجاب: بأن المشروع للمسلمين إذا أصيب إخوالهم بشيء من الجراحات واحتاجوا إلى دم من إخوالهم الأحياء أن يتبرعوا بذلك بشرط أن يكون التبرع بالدم لا يضر المتبرع إذا قرر الطبيب المختص ذلك (٤).

المسألة السادسة: سُئل عن مريض نصحه الأطباء بعدم الصيام لمرض مرنمن فشفى منه فهل عليه قضاء ؟

⁽١) انظر : المصدر السابق (٩ / ٤٣٥ ، ٤٣٦) ٠

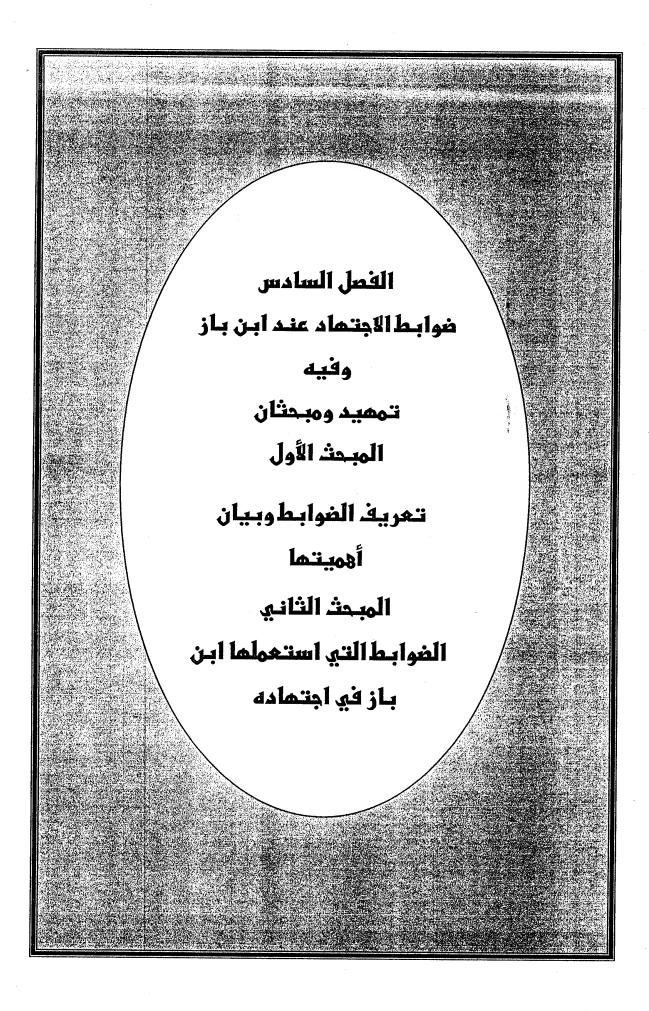
⁽٢) سورة التغابن الآية (١٦) ،

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٥ / ٢١٩) .

⁽٤) المصدر السابق (٧/ ٣٨٥).

قال (إذا كان الأطباء الذين نصحوه بعدم الصوم دائما ، أطباء من المسلمين الموثوقين ، العارفين بجنس هذا المرض ، وذكروا له أنه لا يرجى برؤه ، فليس عليه قضاء ، ويكفيه الإطعام ، وعليه أن يستقبل الصيام مستقبلاً (١).

⁽١) المصدر السابق (١٥/ ٣٥٥ ٣٥٠).



تهيد:

الاجتهاد حياة التشريع ، فلا بقاء لشرع ما لم يظل الفقه والاجتهاد فيه حياً مرناً ذا فعالية وحركة ، لأن التطور والنمو في الحياة البشرية وتجدد المشكلات والمعاملات الحديثة تستدعي لها حلولاً وفق هذه الشريعة الخالدة الصالحة لكل زمان ومكان ، ولا يتم ذلك إلا بالاجتهاد ، فكان ذلك لزاماً على أهل الشريعة من العلماء والفقهاء والمحتهدين وغيرهم أن يبذلوا قصارى جهدهم ، فيفكروا بحرية كاملة وبحصانة معززة بسياج الإيمان ، ومعتصمة بسور التقوى ، مبتعدة عن الهوى والرياء والنفاق لاستنباط الأحكام الشرعية لمستجدات العصر الحديثة وإيجاد الحلول الشرعية التي تتلاءم مع الواقع المعاصر وفق النصوص الشرعية الثابتة والقواعد الفقهية السليمة ، محافظين على قدسية الشريعة من حانب وحاجات أهل الزمان من حانب أخر .

فالاجتهاد أصبح ضرورة ملحة من ضرورات التشريع ، وعاملاً من عواملل النهضة والتحديد في حياة المسلمين ، ومظهراً من مظاهر حيوية الفقه الإسلامي فهذه الشريعة تتميز بالسعة والمرونة ويرجع ذلك إلى كثرة القواعد والأصول وإلى اتساع الفروع ، ثم إلى المجالات الاجتهادية وتوسعها في كل عصر لتستقبل كل حديد وتواكب التطور لكل حديث .

يقول الشيخ مصطفى الزرقاء: الاجتهاد بمثابة الروح للشريعة الإسلامية وهـو منبع الحياة لفقهها ، إذ كيف يعقل أن تكون تلك الشريعة أخيرة وخالدة ، وأن يكون فيها حكم لكل موضوع ولكل حادث وقع ، أو ممكن الوقوع إذا لم يكن فيها اجتهاد قائم)(١)

⁽١) انظر : الاجتهاد ودورَ الفقه في حل المشكلات ، ص (٤) بحث مقدم إلى الملتقي السابع عشر للفكر الإسلامي بالجزائر سنة ١٤٠٣ هـــ .

ومن هنا ندرك أهمية الاجتهاد في الإسلام وأنه في هذا الزمان أسهل منه في العصور السابقة لتوفر آلاته وتيسر طرقه .

يقول الإمام الشوكاني (لا يخفى على من له أدبى فهم أن الاجتهاد قد يسره الله للمتأخرين تيسيراً لم يكون للسابقين ..) (١) وهذا في عصره فكيف في هذا العصر عصر التقدم العلمي الهائل ، وانتشار الكتاب في كل مكان ؛ مما سهل على المحتهد الذي يملك أدوات الاجتهاد أن يُعمل فكره و يجتهد بعزيمة وهمة عالية لنفع الأمة ونشر العلم والتصدي للحوادث والمستحدات والمبتكرات والأفكرات والتصورات .

ولما للاجتهاد من أهمية ونفع عظيم للأمة باعتباره مُظهراً لأحكام الله ، وذلك في الوقائع التي لم يرد فيها نص صريح اهتم ابن باز – رحمه الله – بالاجتهاد وكره التقليد المذموم ، حيث قال : (إن التقليد منكر لا يجوز ، وليس بعلم)^(۱). ولهذا كان له دور بارز في الاجتهاد حيث قام بممارسته عملياً ، عن طريق الفتوى والتصدي لمشكلات العصر ومستجداته ، وذلك من خلال الردود والرسائل والتأليف والمجالس الاجتهادية التي يشارك فيها ، وكان اجتهاده يعتمد على النصوص من الكتاب وما صح من السنة النبوية وآثار الصحابة ، فهو لا يقبل الاجتهادات التي تصادم النصوص ، وهذا أعطى النص مكانته الصحيحة فقويت حجته وقبلت اجتهاداته .

ومع هذا فإنه لابد للاجتهاد من ضوابط تضبط سيره ليكون بذلك صحيحاً مقبولاً ، وهذه الضوابط لا تقل أهميتها عن أهمية المناداة بضرورة إحياء الاجتهاد حيث أنه قد يبدوا للناظر الاختلاف بين الضوابط من جهة والاجتهاد من جهدة

⁽١) انظر : إرشاد الفحول ص (٣٧٦) ٠

⁽٢) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٣ / ١٠٣٦) ، ومواقف مضيئة في حياة ابن باز للمطر ص (٥٠) .

ثانية ، ولكن الاحتلاف بينهما احتلاف شكلي ليس إلا فالأصل أن الاحتهاد مرتبط بضوابطه وشروطه ، والاحتهاد بدون ضوابط يعتبر نوعاً من التخبط والاضطراب ، والنتيجة غالباً ستكون عكسية للمقصود من الاجتهاد ، حيث أن العمل بضوابط الاجتهاد هو العمل بالاجتهاد ، وضوابط الاجتهاد في الاحتهاد كالشرط مع المشروط وكالدليل مع المدلول⁽¹⁾، ولا يتصور احتهاد يسير بدون ضوابط تضبطه ، ولا علاقة بين التطبيق الخاطئ للاجتهاد وبين ضوابطه ، لأن الضوابط هي أصلاً مع الاجتهاد ملتصقة به تسير معه حيث سار ، و لم تكن هذه الضوابط نتاج تطبيقات غير صحيحة للاجتهاد بل هي من أجل ضبط الاجتهاد الشرع ومعياره الثابت .

ولقد راعى ابن باز هذه الضوابط في اجتهاداته ، مما جعله يتصدى لكبريات المسائل الحادثة والمستحدة النازلة بثبات وعزيمة ، وثقة بالنفس مع صدق وإخلاص .

وهذه الضوابط لم تكن مرتبة ترتيباً محدداً ، أو مجموعة في قالب معين ، بل جاءت منثورة في فتاويه ومقالاته ورسائله ومحاضراته .

وسأحاول ذكرها فيما يلي من المباحث وجعلها كمنظومة واحدة ، تــبين لنـــا ضوابطه التي سار عليها في اجتهاداته وفتاويه ولتكون بمثابة ضوابط الاجتهاد عند ابن باز .

⁽١) انظر : الاجتهاد المقاصدي للخادمي (٢ / ١٩ / ٢٠) .

المبحث الأول

تعريف الضوابط وبيان أهميتها وفيسه مطلبان المطلب الأول تعريسف الضوابسط المطلب الثاني أهميسة الضوابسط

المطلب الأول تعريف الضوابط لغة واصطلاحاً:

الضوابط لغة: جمع ضابط، وهو مأخوذ من الضبط الذي هو لـزوم الشـيء وحبسه. وقيل هو: ما يحجز الشيء عن الالتباس بغيره، وضبط الشيء حفظه بالحزم، والرجل ضابط أي حازم (١).

والضبط إحكام الشيء وإتقانه ، وضبط الكتاب ونحوه أصلح حلله (٢) . وللضبط معان أخرى ، لكن أغلبها لا تعدوا الحصر والحبس والقوة .

والضوابط اصطلاحاً:

الضابط هو: ما يجمع فروعا من باب واحد (٣).

والضابط بمعنى القاعدة ، وهي : قضية كلية يتعرف منها أحكام جزيئات من موضوعها ، غير أن الفرق بينهما ، أن القاعدة تجمع أحكاماً من موضوع واحد (٤) .

وهذه الضوابط ليست حاصة بالمصلحة أو بالعرف أو بالاستحسان ، بل هــي ضوابط الاجتهاد كله .

المطلب الثابي: أهمية الضوابط:

ضوابط الاجتهاد هي: التي تضبط طريقة التفكير عند الجحتهد، وتؤسسس الكيفية الصحيحة للاجتهاد، فلا يمكن للمجتهد أن يبني اجتهاداً صحيحاً من غير ضوابط تضبط له مساره وطريقته في الاجتهاد، وهذا يتبين لنا من خلال الأمور

⁽١) انظر : لسان العرب . مادة (ضبط) .

⁽٢) انظر : المعجم الوسيط : (١ / ٣٣٠) .

⁽٣) انظر : الأشباه والنظائر لابن نجيم ص (١٩٢) ٠.

⁽٤) انظر : النظريات العامة للمعاملات في الشريعة .د أحمد فهمي أبو سنة ص (٤٣) ٠

التالية ، والتي سأذكر فيها بعض ضوابط الاجتهاد عند ابن باز والتي سار عليها وجعلها منطلقاً له في اجتهاده ، حيث ألها تحكم الآلية عنده ويستخدمها دائما مما يجعل الباحث في مؤلفاته يجد التوافق وعدم التناقض والتوازن في الاجتهاد فالقول الذي قال به قبل خمسين سنة هو نفسه الذي يقوله بعد هذه المدة . يقول - رحمه الله - رداً على سؤال يقول فيه صاحبه : هل هناك فتاوى معينة أصدرتما في فترات سابقة ثم تراجعت عنها بعدما تبين لك مزيد من الأدلة ؟ فقال : لا أتذكر شيئاً ... نفتي أكثر من خمسين أو ستين سنة ، نسأل الله حسن الخاتمة (۱) .

مع العلم أنه لم يذكر هذه الضوابط مفصلةً بل هي عنده مطلوبة ومهمة ، وليس من الضرورة أن يكون الضابط للاجتهاد منحصراً في الآلية فحسب ، بـل قـد يكون في المنظومة الكلية ، ولعل هذا مما جعل ابن باز لا يتوقف عند شروط المحتهد ويذكر ضوابطه ، بل فعل هذه الضوابط من خلال اجتهاداته وفتاويه . وهذا يتبين أن الاجتهاد مرتبط تماماً بضوابطه ، وليس من الضروري أن يـنص المحتهد على الضوابط التي استعملها والتزم بها عند اجتهاده ، لكن المتأمل في منهج ابن باز ، وقراءة طريقته في الاجتهاد ، يظهر له مجموعة من الضوابط قد التزم بها عند اجتهاده .

⁽۱) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۸/ ٣٦) .

الهبحث الثاني الضوابط التي استعملما ابن باز في اجتماده

الأول: لا اجتماد بغير بذل الجمد.

الثاني: لا يجوز الخلاف فيها أوضحته النصوص هن الكتاب والسنة .

الثالث : المرجع في التحليل والتحريم للشرع الحكيم.

الرابع : الحق ما قام عليه الدليل ، لاما أجمع عليه الأئمة الأربعة

الخامس : أن العقول الصحيحة الصريحة لا تخالف المنقول

الصحيح ولا تضاده.

السادس: ليس وقوع الأكثر في أمر من الأمور دليلاً على جوازه .

السابع : كل شيء لم يكن مشروعاً في عمد النبي ﷺ وعمد

أصحابه لا يمكن أن يكون مشروعاً بعد ذلك.

الثامن : موافقة الكفار لنا في شيء من شرعنا لا يقتضي أن نخالف شرعنا .

التاسع : أخبار الآحاد ليست ظنية بإطلاق .

العاشر : ليس كل ما فيه نفع يبام استعماله .

الحادي عشر: الاجتماد حيث جاز ، إنها يكون من أهل العلم

بكتاب الله وسنة رسوله 🚇.

الضوابط التي استعملها ابن باز في اجتهاده

أولاً: لا اجتهاد بغير بذل الجــهد .

فالاجتهاد هو أن يبذل المحتهد وسعه وطاقته من غير تقصير في استخراج الأحكام الشرعية بطريقة الاستنباط ، فالمقصر لا يُعد اجتهاده تاماً ، بل هو اجتهاد ناقص غير معتبر شرعاً .

وهذا الضابط أخذ به أهل العلم عند احتهاداتهم ، كما قال البيضاوي في تعريفه بأن الاحتهاد هو : (استفراغ الجهد في درك الأحكام الشرعية) (١) .

يقول ابن باز – رحمه الله – (على طالب العلم أن يجتهد حسب طاقته ، فالعلم ليس بسهل ، العلم يحتاج إلى صبر ومصابرة ، ومراجعة الأحاديث التي تتعلق بموضوع البحث . فالعلم يحتاج إلى صبر ونظر في الأدلة ، فالاجتهاد معناه : بذل الجهد في تحصيل العلم والترقي فيه ، حتى تكون من أهله العارفين بالأحكام الشرعية ، ومواقف أهل العلم في المسائل الخلافية (7).

وقال في موضع آخر (الواجب على المسلم أمام أدلة الأحكام أن يبذل وسعه في طلب الحق ، فإذا وجد الدليل الواضح الثابت وجب الأخذ به) (٣) .

وليس من الاجتهاد ما يفتى به المتسرعون الذين لا خلاق لهم ، حتى ألهم ليفتون عما ينفيه صريح القرآن والسنة أو ما يخالفه إجماع المسلمين ، وهذه من الجرءة على دين الله أن يخوض غمار الاجتهاد من ليس أهلاً له .

يقــول ابن باز (أما القاصر فإنه ليس أهلاً لأن يجتهد، وان من لم يدرس على أهل العلم ولم يأخــذ عنهم ولا عرف الطرق التي سلكوها في طلب العلـم فإنه

⁽١) انظر: ص (٧٧) من هذه الرسالة.

⁽٢) انظر: محموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧/ ١٤١) .

⁽٣) انظر : مجلة المجتمع عدد ٢٠٢ ، الثلاثاء ٧ جمادي الأول ١٣٩٤ هـ ص (١٦) .

يخطئ كثيراً ، ويلتبس عليه الحق بالباطل ، لعدم معرفته بالأدلة الشرعية والأحوال المرعية ، التي درج عليها أهل العلم ، وحققوها وعملوا بها) (١) .

واجتهادات ابن باز - رحمه الله - لا تأتي إلا بعد دراسة عميقة للموضوع حيث يستفرغ جهده فيه تحرياً للحق وطلباً له ، يقول عن نفسه (ولا آلو جهدا في استنباط ما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله و كل ما يصدر مني من قليل أو كثير ، هذا هو جهدي ؛ وأسأل الله أن يجعل ذلك موفقاً ومصيباً للحق) (٢) ومن الأمثلة على ذلك : اجتهاده في إمكانية الصعود إلى الكواكب ، فعندما أورد الأدلة التي أثبتت ذلك ، ورد على المعارضين وفند شبههم ، وبين ذلك بياناً كافياً ونشر في أحد الصحف المحلية ، أرسل له أحد المعارضين رسالة يرى فيها خلاف ما قاله ابن باز ، ودعاه إلى الرجوع عن قوله ، فرد عليه بقوله : (قد اجتهد عبكم في هذه المسألة ، وتأمل الآيات والأحاديث الواردة في هذا الباب ، وتحرى في ذلك إيضاح الحق نصحاً لله ولعباده ، ودفاعاً عن كتاب الله عز وجل وسنة وي ذلك إيضاح الحق نصحاً لله ولعباده ، ودفاعاً عن كتاب الله عز وجل وسنة رسوله عليه الصلاة والسلام ... وأن المقصود من كتابة المقال السابق ، بيان الحق وإزالة الشبهة ، والترغيب في التثبت في الأمور ، وعدم العجلة بتصديق أو تكفير إلا بعد وجود أدلة واضحة صحيحة ترشد إلى ذلك) (٣) .

ثانياً : لا يجوز الخلاف في ما أوضحته النصوص من الكتاب والسنة .

الاجتهاد لا يكون في النصوص القطعية الثبوت ، ولا يجوز فتح باب الاجتهاد فيها أبداً لأنه (لا اجتهاد مع النص) ، وهذه القاعدة تفيد تحريم الاجتهاد في

⁽١) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧ / ٢٣٣ ، ٢٤٣) ٠

⁽٢) المصدر السابق (٣٢/٦) ٠

⁽٣) المصدر السابق (١ /٢٦٦ ، ١٦٧) . ولمزيد من التفصيل في هذه المسألة ، وبيان الحكم فيها ، انظر نفس المصدر : (١ / ٢٦٥ – ٢٦٥) .

حكم مسألة ورد فيها نص من الكتاب أو السنة أو الإجماع ، لأنه إنما يحتاج للاجتهاد عند عدم وجود النص ، أما عند وجوده فلا اجتهاد ، إلا في فهم النص ودلالاته (۱) ، يقول ابن باز - رحمه الله - (.. وأما ما لا يجوز الخلاف فيه فهو ما أوضحته النصوص من الكتاب والسنة ، فإنه يجب على الجميع أن يتفقوا على ما دل عليه الكتاب والسنة الصحيحة ، وأن يحذر النزاع والخلاف في ذلك ، وإنما يكون الخلاف في المسائل الاجتهادية التي ليس فيها دليل من القرآن أو السنة ، بل هي محل لاجتهاد العلماء واستنباطهم من القواعد الشرعية ، فهذه هي محل الخلاف ويقال عنها مسائل الاجتهاد ، والمقصود أن ما كان واضحاً بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنة فلا يجوز فيها الخلاف ، بل يجب الحتماع أهل العلم على ذلك (٢) .

ولا يجوز كذلك الاجتهاد في المسائل الثابتة بالإجماع المنقول إلينا عن طريق التواتر ، يقول ابن باز (أما ما أجمع عليه العلماء فأمره ظاهر ، ولسيس لأحد مخالفته ، وإنما النظر لأهل العلم فيما تنازع فيه العلماء)(٣).

ومحل الاجتهاد إنما يكون عند خفاء الدليل، قال - رحمه الله - (لا اجتهاد مع النص أبداً ، وإنما الاجتهاد عند خفاء الدليل من كتاب أو سنة أو قياس جلي فهذا هو محل الاجتهاد)(٤) .

وقال أيضاً (قد أجمع علماء المسلمين من عهد الصحابة - رضي الله عنهم - إلى يومنا هذا على أن الاجتهاد محله المسائل الفرعية التي لا نص فيها)(٥).

⁽١) انظر : الوجيز للبورنو ص (٣٣)

⁽٢) انظر : جريدة المسلمون العدد ٣٦٧ في ٢١ / ٨ / ١٤١٢ هـ حوار صحفي مع الشيخ .ص (ه) .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧/ ٢٣٤) .

⁽٤) انظر : مجلة المجتمع عدد ٢٠٢ الثلاثاء ٧- جمادي الأولى ١٣٩٤ هـ ص (١٦) .

⁽٥) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١/١١٦) .

ثالثاً: المرجع في التحليل والتحريم للشرع الحكيم.

لا شك أن هذا الضابط في الاجتهاد من أهم الضوابط بأن المرجعية في الاجتهاد وفي التحليل والتحريم للشرع الحكيم ، من الكتاب وصحيح السنة المطهرة وباعتباره أصلاً في الاجتهاد ؛ لأنه ردُّ لأراء الرجال واجتهاداتهم وأقوالهم إلى نصوص الشرع ، وأن العقل لا مجال له وإن بلغ ما بلغ ، إلا في حدود ما شرع الله ، وهو أيضاً ردُّ على الذين يُحكِّمون عقولهم في التحليل والتحريم والتشريع والابتداع بما لم يشرعه الله لعباده .

يقول ابن باز – رحمه الله – (المرجع في التحليل والتحريم ، ورد ما تنازع فيه الناس إلى كتاب الله وسنة رسوله في ثم قال : في رده على بدعة المولد النبوي وإذا رددنا هذه المسألة ، وهي الاحتفال بالمولد ، إلى كتاب الله وجدناه يأمر باتباع الرسول في فيما جاء به ، ويحذر عما لهى عنه ، وإذا رددناه إلى سنة الرسول في لم نجد أنه فعله ولا أمر به ، ولا فعله أصحابه .

فلذلك نعلم أنه ليس من الدين ، بل من البدع المحدثة ، ومن التشبه الأعمي بأهل الكتاب من اليهود والنصارى في أعيادهم (١) .

ويقول في موضع آخر (إن ما شرعه الله من الأحكام، يجب الأخذ به، والسير عليه، والحكم به في وقت التشريع، وفيما يأتي من الزمان إلى قيام الساعة، وقد حذر الله من مخالفته، كما حذر سبحانه من متابعة أهواء الناس في خلاف الحق. ثم قال رداً على من يجتهد حسب ما يمليه عليه عقله وهواه:

وهل يجوز لحاكم أو عالم أو غيرهما أن يخالف ما أنزل الله وحكم به في المواريث أو غيرها ، وهل يجوز له أن يدعوا الحكام إلى تطــوير الأحكــام باحتــهاداتهم

⁽١) المصدر السابق (١/ ٢٢٥).

وآرائهم كلما تطورت الشعوب والمجتمعات ، وهل هذا إلا الكفر والضلال والاعتراض على الله سبحانه ، والهامه في حكمه والخروج عن شريعته والتلاعب بدينه ... فالواجب على الجميع الأخذ بالنص وترك ما خالفه ، لأن المعيار في التحليل والتحريم ليس هو اعتقاد الإنسان ، وإنما المعيار هو الأدلة الشرعية)(۱) رابعاً : الحق ما قام عليه الدليل ، لا ما أجمع عليه الأئمة الأربعة .

لا يجوز أن نجعل الظنيات قطعيات ، كالأحكام الناتجة عن الاحتهاد الفردي أو الإجماع المختلف في حجيته ، كالإجماع السكوتي ، أو إجماع أهل المذهب .

فإن هذه الأدلة مع كونها حجة لا تبلغ حجيتها درجة القطعية ، فلا يمكن القول أن مذاهب الأئمة الأربعة أو غيرهم حجة قطعية لا يجوز مخالفة رأيهم ولا العدول إلى غيرها من الآراء التي عليها دليل صريح .

فالقطعي : ما ثبت عن النبي على ثبوتاً يقينياً كالقرآن والسنة ، أو ما ثبت عـن الصحابة من إجماعهم المنقول إلينا نقلاً متواتراً .

يقول ابن باز (إن الجماعات الموجودة على الساحة ليست معصومة ، ولسيس لأحد منهم أن يدّعي العصمة ، فالواحب البحث عن الحق وهو ما وافق الدليل من الكتاب والسنة أو إجماع سلف الأمة ، وما خالف الدليل وحب أن يُطرح سواء كانت هذه الجماعات من أصحاب المذاهب المشهورة : الحنابلة والشافعية والمالكية والظاهرية والحنفية أو غيرهم ، إذ الأصل وحوب إتباع السدليل مسن الكتاب والسنة ، فما وافقهما فهو الحق وما خالفهما فهو الباطل ... وما خالف الدليل من كتاب الله عز وحل أو سنة رسول الله الله الإجماع القطيعي يكون خطأ)(٢).

⁽١) المصدر السابق (١/ ١١٦).

⁽٢) المصدر السابق (٧ / ١٢١ ، ١٢٦) .

الخامس: إن العقول الصحيحة الصريحة لا تخالف المنقول الصحيح ولا تضاده. تناول ابن باز هذا الضابط بدقة وعناية و جعل العقل تابعاً للشرع و هـو العقـل السليم من أمراض الشبهات والبدع والشركيات ، وهذا العقل لا يكون مستقلاً بفكره ورأيه بل يكون تبعاً لنصوص الوحي ، لأنه لو انفرد بنفسه لم يبصر الأمور التي يعجز وحده عن إدراكها ، والرسل جاءت بما يعجز العقل عـن دركـه إذ العقل لا يدرك الضار والنافع ولذلك فهو محتاج للشرع ، ولولا الرسالة الخالدة لم يهتد العقل إلى ما هو صالح أو غير صالح ، فمن قال أن العقل يجوز له أن يعارض النقل فهذا لم يفهم حدود العقل ومجاله ، و لم يدرك ما حاء به النقل .

يقول ابن باز (إن العقول الصحيحة الصريحة لا تخالف المنقول الصحيح ولا تضاده ، لأن الرسل صلى الله عليهم وسلم لا يأتون بما تحيله العقول الصحيحة ولكن قد يأتون بما تَحار فيه العقول لقصورها وضعف إدراكها)(١) .

وليس معنى هذا أن العقل عند ابن باز منفي أو مهمل ، لكنه ليس الحكم الأول والأحير ، إذ لابد للعقل أن يستند إلى مصدر يستعين به ويكمل عمله ، وهي النصوص ، ثم يأتي العقل بعد ذلك يستخرج ويستنبط الأحكام من النصوص ولا يأتي هذا إلا بالإيمان والتصديق الكامل بكل ما أنزل الله على رسوله في وما شرعه في كتابه وسنة رسوله في .

ويقول - رحمه الله - : (إنما الواجب على جميع العقلاء ، التصديق بما أخبر الله به رسوله واتباعه وعدم التكذيب بشيء منه ، وليس لأحد أن يُحكم عقله في الإيمان ببعض المنزل وإنكار بعضه)(٢) .

⁽١) المصدر السابق (١/ ١٠٧).

⁽٢) المصدر السابق (١/ ١٠٤).

ويأتي أيضاً العقل بعد الإيمان والتصديق الكامل إلى التدبر والتعقل والاستفادة والعمل والإتباع بما أنزل يقول في هذا الشأن (إن وظيفة العقول هي التدبر للمنزل ، والتعقل لما دل عليه من المعنى بقصد الاستفادة والعمل والإتباع)^(۱). وهذا يتبين أن ابن باز ، لا يرى العقل مستقيم الإدراك في الوصول إلى الحقائق الصحيحة إلا بهذا الدين ، فإن الدين لم يهمل العقل ، بل أمره بالتدبر والتعقل والنظر والتفكر .

وقد التزم ابن باز بهذا الضابط في جميع علوم الشريعة ، فإذا عارض العقل النص كان الخلل في العقل لاضطرابه أو لضعف النقل ، أو لسوء اعتقاد أو فهم .

يقول - رحمه الله - (والحق أن كتاب الله عز وجل ، وسنة رسوله في لا يمكن أن يقع فيهما ما يخالف واقعاً محسوساً أو معقولاً صريحاً صحيحاً ، فإذا وجد شيء يظن أنه من هذا الباب وجب أن يعلم أن ذلك غير صحيح ، وإنما الخطأ جاء من اعتقاد العبد أو سوء فهمه ؛ لكونه ظن ما ليس واقعاً واقعاً ، أو ظن ما هو شبهة معقولاً صريحاً صحيحاً ، أو ظن ما ليس صحيحاً من السنة صحيحاً أو أخطأ فهمه لكتاب الله وسنة رسوله الصحيحة ، كما قال الشاعر

وكم من عائب قولاً صحيحاً . . . وآفته من الفهم السقيم والشواهد على هذا كثيرة) (٢) .

وقد ذكر الإمام الشاطبي مثيل هذا القول حيث قال (أنه لو جاز للعقل تخطي

مأخذ النقل لم يكن للحد الذي حده النقل فائدة ، لأن الغرض أنه حدّ له حداً فإذا جاز تعديه صار الحد غير مفيد ، وذلك في الشريعة باطل .

⁽١) المصدر السابق (١/ ١٠٧)

⁽٢) المصدر السابق (١/٢٦٦) .

ثم قال: وبيان ذلك: أن معنى الشريعة ، ألها تحدّ للمكلفين حدوداً في أفعالهم وأقوالهم ، واعتقاداتهم وهو جملة ما تضمنته ، فإن جاز للعقل تعدّي حد واحد حاز لها تعدي جميع الحدود ، لأن ما ثبت للشيء ثبت لمثله ، وتعدي حدّ هو معنى إبطاله ، أي ليس هذا الحدّ بصحيح ، وإن حاز إبطال واحد حاز إبطال السائر ، وهذا لا يقول به أحد لظهور محاله)(1).

السادس: ليس وقوع الأكثر في أمر من الأمور دليلاً على جوازه.

جعل ابن باز هذا الضابط كالقاعدة ، فكل أمر يقع فيه السواد الأعظم من الناس فإذا فيه ليس دليلاً على أنه أمر جائز شرعاً ، ولقد وجد هذا الصنف من الناس، فإذا نهي عن شيء ، قال لو لم يكن هذا الأمر جائزاً لما وقع فيه الكثير من الناس . يقول ابن باز في محاربته للبدع وأهلها ، كالمولد وغيره .

(إن الاحتفال بجميع الموالد ليس من دين الإسلام في شيء ، بل هو من البدع المحدثات التي أمرنا الله سبحانه ورسوله عليه الصلاة والسلام بتركها والحذر منها ولا ينبغي للعاقل أن يغتر بكثرة من يفعله من الناس في سائر الأقطار ، فإن الحق لا يعرف بكثرة الفاعلين ، وإنما يعرف بالأدلة الشرعية ، كما قال تعالى : ﴿ وإن تطع أكثر من في الأرض يضلوك عن سبيل الله ، إن يتبعون إلا الظلن وإن هم إلا يخرصون (١٧)(٥) .

وقال في موضع آخر ، مبيناً وجوب الرَّد إلى الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة . (... وإن كثر الكلام ، أو بلغت الفصاحة مبلغها كالدعوة ورفع الشعارات إلى منهج معين أو عمل ما ، فإنها ليست دليلاً على جوازه . . أما الاندفاع مع

⁽١) انظر: الموافقات (١/ ٦١)

⁽٢) سورة الأنعام الآية (١١٦) .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦) .

الشعارات التي يروج لها فلان وفلان ، أو يؤيدها فلان وفلان ، فهذا لا ينبغي للعاقل ، وأن كثرة الكلام والبلاغة ليست دليلاً على الحق بل الدليل على الحق هو ما قال الله سبحانه وما قال رسوله الله على)(١) .

وقال أيضاً: (ولا يجوز أن يحتج بما وقع فيه أغلب المسلمين اليوم ، من التحاكم إلى القوانين الوضعية ، فإن ذلك لا يبرره ولا يجعله جائزاً ، بل هو من أنكر المنكرات وإن وقع فيه الأكثرون ، وليس وقوع الأكثر في أمر من الأمرود دليلاً على حوازه)(٢).

وهذا الضابط ينبغي لكل مجتهد أن يضعه في الاعتبار ولا يغتر بما يصنعه السواد الأعظم من الناس ، وعليه أن يعرض المسألة على نصوص الكتاب والسنة ليستنبط منهما الحكم الشرعى الصحيح .

السابع: كل شيء لم يكن مشروعاً في عهد النبي الله وعهد أصحابه لا يمكن أن يكن مشروعاً بعد ذلك.

لاشك أن الذي لم يشرع في عهد الرسول في وعهد صحابته رضي الله عنهم أجمعين ، لا يكون مشروعاً بعد ذلك ، لأن الله قد أكمل لنا الدين و أتم علينا النعمة ببعثة حاتم النبيين وسيد المرسلين نبينا محمد في ، قال تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً (٣) وقال تعالى والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والدين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه (٤) .

وعلى هذا أخذ ابن باز بهذا الضابط عند اجتهاده وفتواه ، وذلك بعرض المسألة

⁽١) المصدر السابق (٦ / ٢٢٣) .

⁽٢) المصدر السابق (١/ ٢٧٤) .

⁽٣) سورة المائدة الآية (٣) .

⁽٤) سورة التوبة الآية (١٠٠) ٠

على الكتاب والسنة القولية ، فإن لم يجد عرضها على السنة التطبيقية للرسول وأصحابه ، هل فعلوا هذا الفعل أو دعوا إليه ، أو أمروا به ، فإن لم يكن ثمة شيء مما ذكر ، قال فيه بعدم الجواز .

مثال ذلك: قوله في الاحتفال بالموالد، (أنه من المحدثات في دين الله، وفي حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي الله قال: (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) (١)، ولأن الرسول الله له يفعل ذلك ولا أمر به وهو أنصح الناس للأمة وأعلمهم بشرع الله، وأصحابه رضي الله عنهم لم يفعلوه وهم أحب الناس إلى النبي الله وأحرصهم على إتباع السنة، ولوا كان خيراً لسبقونا إليه والأدلة في هذا كثيرة، والله المستعان) (١).

وقال أيضا في وحوب إغلاق باب البدع وما يؤدي إليها وسد الذرائع المفضية إلى ذلك حتى ولو حسن قصد فاعلها أو الداعي إليها ، لما تفضي إليه من الفساد العظيم فقال – رحمه الله – (فكل شيء لم يكن مشروعاً في عهده على وعهد أصحابه رضى الله عنهم ، لا يمكن أن يكون مشروعاً بعد ذلك $\binom{n}{2}$.

الثامن: موافقة الكفار لنا في شيء من شرعنا لا يقتضي أن نخالف شرعنا. ومثال ذلك: قول الرسول في (خالفوا المشركين أحفوا الشوارب وأوفـــوا اللّحي)(٤) فهذا أمر من الرسول في بوجوب المخالفة لهم في أعمالهم فلو وافقونا في شرعنا فإن ذلك لا يوجب علينا ترك ما شرعه الله لنا من أحـل مخالفتهم

⁽۱) أخرجه البخاري في باب إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود برقم ٢٥٥٠ (٢/ ٩٥٩)، ومسلم في باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور برقم ١٧١٨ (٣/ ١٣٤٣).

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١/ ٤٣٨ ، ٤٣٩)

⁽٣) المصدر السابق (١/ ٤٠٨)

⁽٤) أخرجه البخاري في كتاب اللباس ، باب تقليم الأظافر (٥/ ٢٢٠٩) برقم ٥٥٥٣ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب خصال الفطرة (١/ ٢٢٢) برقم ٢٥٩ .

قال ابن باز - رحمه الله - رداً على أحد الكتاب ، والذي ساء فهمه للنصوص الشرعية ، فدعا إلى حلق اللحي ، مخالفة للمشركين الذين يوفرون لحاهم .

فكان مما قاله هذا الكاتب: وعليه يجب مخالفة هذه الفئات ، وذكر الجروس واليهود ، والسيخ ، ثم قال: وقد قام رجال الأزهر بتطبيق هذا الحديث ، وهو مخالفة المشركين وغيرهم فحلقوا لحاهم . ا هـ

فكان من رد ابن باز عليه أن قال: إن هذا جرأ ة من الكاتب وسوء أدب منه مع سنة رسول الله على ، وأمر النبي الها بإعفاء اللحية واضح ، وتنفيذه واحب إلى قيام الساعة سواء وفر الكفار لحاهم أو حلقوها ، وموافقتهم لنا في شيء من شرعنا كإعفاء اللحية ، لا يقتضي أن نخالف شرعنا ، كما أن دخولهم في الإسلام أمر واجب عليهم ومحبوب لنا ، ونحن مأمورون بدعوهم إلى ذلك ، ولا يقتضي خروجنا من الإسلام إذا دخلوا فيه حتى نخالفهم)(١).

فهذا الضابط يجعل المحتهد ينظر إلى أن مفهوم المخالفة للمشركين وغيرهم لا يقتضي مخالفة شرعنا ، ولو وافقونا فيه.

التاسع: أخبار الآحاد ليست ظنية بإطلاق.

أخبار الآحاد ليست ظنية الثبوت دائماً ، بل منها ما هو قطعي الثبوت الذي تتلقاه يتساوى مع المتواتر ، فيكون بذلك حجة كالمتوتر ، وأيضاً الخبر الذي تتلقاه الأئهمة بالقبول تصديقاً له ، أو عملاً بموجبه يفيد العلم وهذا بمعين المتواتر يقول ابن تيميه : (وخبر الواحد المتلقي بالقبول ، يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد ، وإن كان في نفسه لا يفيد إلا الظن ، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق

⁽١) انظر :مجموع فتاوي ومقالات (٢/ ٣٤٨ ، ٣٤٩) .

كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه)(١).

فخبر الواحد عند ابن باز: حجة معتبرة يجب العمل به ، وهو مقدم على غييره من الأدلة ، فلا يتقدم عليه غير القرآن ، والمتواتر والآحاد كلها حجة معتبرة إذا صح الإسناد .

وقال أيضاً (... ولو سلمنا ألها أحبار آحاد ، فليس كل أحبار الآحاد لا تفيد القطع ، بل الصحيح الذي عليه أهل التحقيق من أهل العلم ، أن أحبار الآحداد إذا تعددت طرقها ، واستقامت أسانيدها ، وسلمت من المعارض المقاوم تفيد القطع)(٣) .

وعلى هذا فإن الشيخ يأخذ بالحديث لا يفرق بين المتواتر منه أو الآحاد في الاستدلال إذا صح عنده سنده وسلم من العلة ، فاستدلاله بالآحاد كاستدلاله بالمتواتر .

⁽۱) انظر : مجموع الفتاوى (۱۸ / ٤١) ٠

⁽۲) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (۹ / ۹۰) .

⁽٣) المصدر السابق (١/ ٤٣٢) .

العاشر: ليس كل ما فيه نفع يباح استعماله.

الأصل في المنافع الإذن ، وفي المضار المنع ، بأدلة السمع لا بأدلة العقل (١) . فكل منفعة للشخص ينظر إليها بالدليل الشرعي، فإن أباحها الشرع فهي مباحة وإن حرمها فهي محرمة ، فالنظر إليها أيضاً يكون من حيث مضرها هل هي أكبر من نفعها أم لا وهذا الضابط يجعل المجتهد ينظر فيه عند الحكم حتى وإن كان مباحاً .

وهذا الضابط ؛ جعل ابن باز اجتهاداته تنظر إلى جميع المباحات ألها ليست على إطلاقها ؛ بل لها ضوابط تعود مصلحتها للفرد نفسه عند الحظر أو الإباحة .

يقول - رحمه الله - (ليس كل ما فيه نفع يباح استعماله بل لا بد من أمرين: أحدهما: أن لا يرد فيه نهى خاص عن الشارع.

الشاني: أن لا تكون مضرته أكبر من نفعه ، فإن كانت مضرته أكبر لم يجز استعماله وإن لم يرد فيه نهي ، لأن الشرع الكامل ورد بتحريم ما يغلب ضرره كالخمر . ثم قال : وأن المعيار في التحليل والتحريم ليس هو اعتقاد الإنسان وإنما المعيار الأدلة الشرعية) (٢) .

الحادي عشر: الاجتهاد حيث جاز إنما يكون من أهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله على :

لا ريب أن الاجتهاد لا يجوز من كل أحد ، بل لا بد للمجتهد من مــؤهلات تؤهله لأن يكون من أهـــل الاجتــهاد والإفتاء في شرع الله ، وهـــذه المؤهلات ذكرها أهل العلم عند ذكر شروط المجتهد (٣).

⁽١) انظر : الوحيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية للبورنو ص (٤٣) ٠

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۱ / ۲۰۲) ۰

⁽٣) انظر : ص (٧٩) من هذه الرسالة .

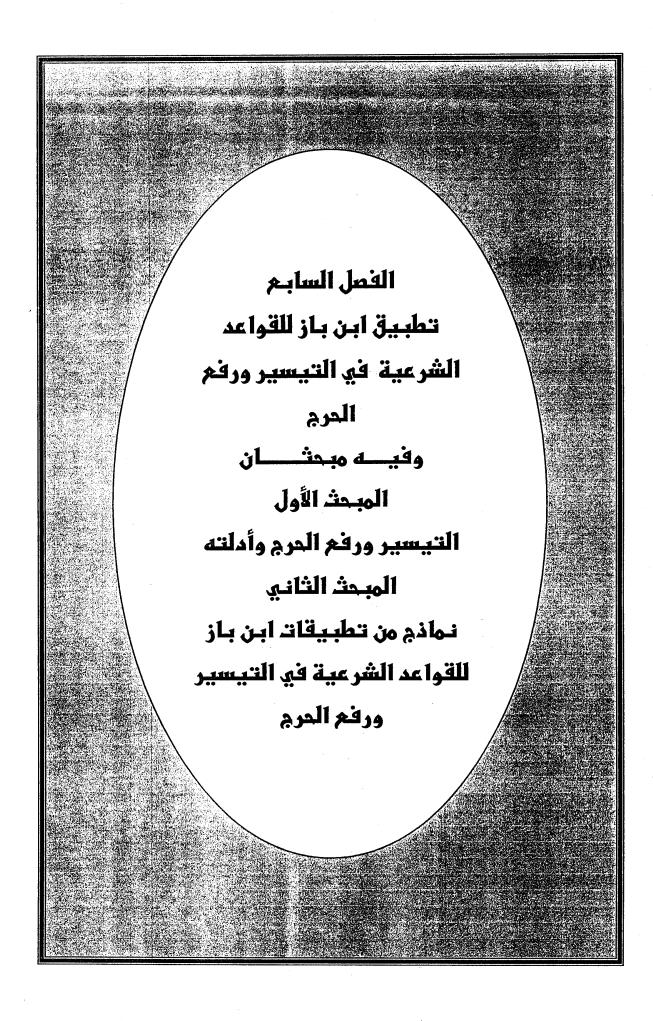
ويرى ابن باز أن الاجتهاد لا يكون إلا لمن لهم قدم راسخة في معرفة أصــول الأدلة الشرعية وغيرها من الأصول.

وهذا الضابط يكون كالميزان للمحتهد عند احتهاده ، فإذا لم يكن من أهل العلم المعروفين بعلم الكتاب والسنة ؛ وإلا فلا يصح احتهاده في الأمور الشرعية ، حتى وإن كان ملكاً أو وزيراً أو غير ذلك يقول - رحمه الله - : (وقد يتعلق بعض دعاة الاختلاط ببعض ظواهر النصوص الشرعية التي لا يدرك مغزاها إلا من نور الله قلبه وتفقه في الدين وضم الأدلة الشرعية بعضها إلى بعض ، وكانت في تصوره وحدة لا يتجزأ بعضها عن بعض . . ثم الاجتهاد - حيث جاز - إنما يكون من أهل العلم بكتاب الله وسنة رسوله الله الذين لهم قدم راسخة في معرفة أصول الأدلة الشرعية ، وأصول الفقه والحديث ، ولهم باع واسع في معرفة اللغة العربية ، وليس ذلك لغيرهم من الحكام ؛ لأنه ليس كل حاكم يكون

هذا مجمل ضوابط الاجتهاد عند الإمام ابن باز ، وهذه الضوابط جعلت اجتهاده مترابطاً ومتزناً ، لا يختلف عند كثرة الاختلاف ، ولا تتضارب أراؤه واجتهاداته بطول الزمن واختلاف الأحوال .

وقد اجتهدت في جمعها من بطون مؤلفاته ، لعلها تكون منارات واضحة ومعالم بارزة تبين القيمة العلمية لاجتهادات الشيخ وفتاويه وثروته العلمية ، وأيضاً تكون رداً على الذين لا يرون أن الشيخ قد بلغ رتبة الاجتهاد .

⁽١) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١/ ١١٧ ، ٤٢٣) .



المبحث الأول التيسير ورفع الحرج وأدلته

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول تعريف التيسير ورفع الحرج المطلب الثاني أدلة ثبوت التيسير ورفع الحرج المطلب الثالث أنواع التخفيف والتيسير وقواعده الشرعية

المطلب الأول

تعريف التيسير ورفع الحرج

المقصد الأول: تعريف التيسير لغة واصطلاحاً:

التيسير لغة: مصدر يسر ، واليُسر ضد العسر ، أراد أنه سهل سمح قليل التشديد وفي الحديث (يسروا ولا تعسروا) (١).

واليسر: اللين والانقياد، ويقال: ياسر فلان فلاناً إذا لاينه، وتيسرت البلاد إذا أخصبت، واليسر والميسرة: الغني وكذلك اليسار (٢).

والتيسير في الاصطلاح: موافق لمعناه اللغوي. واليسر: عمل لا يجهد النفس ولا يثقل الجسم (٣).

واليسر والوسع: ما يقدم عليه الإنسان من غير أن يلحقه مشقة زائدة ، ومن غير أن يحتاج لبذل كل ما لديه من طاقة ومجهود (٤) .

والوسع هو: ما يسع الإنسان ولا يضيق عليه ولا يحرج فيه فالله لا يكلف النفس إلا ما تسع فيه طوقها ، ويتيسر عليها دون مدى غاية الطاقة والمجهود (٥) والتيسير على المكلفين بإبعاد المشقة عنهم في مخاطبتهم بتكاليف الشريعة (٦).

⁽١) أخرجه البخاري في كتاب العلم ، باب ما كان النبي ﷺ . يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا . انظر فتح الباري

⁽١/ ١٩٥) ومسلم في كتاب الجهاد ، باب الأمــر بالتيسير وتــرك التنفير (١٣٥٨/٣) .

⁽۲) انظر : لسان العرب (۲۹٥/٥) .

⁽٣) انظر : محاسن التأويل للقاسمي (٣/ ٤٢٧) .

⁽٤) انظر : رفع الحرج في الشريعة الإسلامية للشيخ صالح بن عبدالله بن حميد ص (٤٦) .

⁽٥) انظر : تفسير الزمخشري (٤٠٨/١) .

⁽٦) انظر : رفع الحرج لعدنان محمد جمعة ص (٢٥) .

فالتحفيف عن المكلف هو التيسير وذلك برفع الحرج عنه ، ورفع الحرج كاف في إيضاح حقيقة التيسير .

المقصد الثاني: تعريف الحرج لغة واصطلاحاً .

الحرج لغة : أضْيق الضيّق ، ومعناه أنه ضيق جداً ، وحرّج فلانٌ على فــــلان إذا ضيق عليه ، وأحرجت فلاناً : صيرته إلى الحرج ، وهو الضيق .

ومكان حرج أي مكان ضيق كثير الشجر $^{(1)}$.

والحرج في الاصطلاح: هو ما فيه مشقة فوق المعتاد (٢).

وقيل هو: ما وقع على العبد مشقة زائدة عن المعتاد على بدنه أو على نفسه أو على على معارض على عليهما معاً في الدنيا والآحرة أو فيهما معاً حالاً أو مآلاً ، غير معارض بما هـو أشد منه ، أو بما يتعلق به حق للغير مساو له أو أكثر منه $\binom{7}{}$.

والمقصود برفع الحرج: إزالة ما يؤدي إلى هذه المشاق الموضحة في التعريف . ويتوجه الرفع والإزالة إلى حقوق الله سبحانه وتعالى ، لأنها مبينة على المسامحة ويكون ذلك إما بارتفاع الإثم عند الفعل ، وإما بارتفاع الطلب للفعل ، وحينما يرتفع كل ذلك ، ترتفع حالة الضيق التي يعانيها المكلف (٤).

وقيل هو: منع وقوع أو بقاء الحرج على العباد بمنع حصوله ابتداء ، أو بتخفيفه أو تداركه بعد تحقق أسبابه (°).

⁽١) انظر : لسان العرب (٢٣٤/٢) ، ومختار الصحاح (٥٠٥/١) .

⁽٢) انظر : الموافقات للشاطبي (٢/ ١٣٥) .

⁽٣) انظر : رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ، د. يعقوب الباحسين ص (٣٨)

⁽٤) انظر: رفع الحرج لابن حميد ص (٤٨) .

⁽٥) انظر : رفع الحرج للباحسين ص (٤٨) .

المطلب الثايي

أدلة ثبوت التيسير ورفع الحرج

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم على التيسير ورفع الحرج:

١ – آيات التيسير والتخفيف:

الآيات في التيسير كثيرة ولكن اقتصر منها على ما يؤدي الغرض: فمن هنده الآيات:

أ- قول الله تعالى ﴿يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾(١) ، والمعنى أن الله تعالى أراد بكم اليسر و لم يرد بكم العسر ، وهذا تعقيب على أحكام الصيام واليسر هو الذي لا يجهد النفس ، وليس فيه مشقة زائدة لا يستطيعها آحاد الناس ، والآية وان كانت واردة في الصيام إلا إنها عامة ، وقوله تعالى ﴿ ولا يريد بكم العسر ﴾ إنما هو توكيد واضح لإرادة اليسر لهذه الأمة .

ب- وقوله تعالى ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾(٢)

هذا تخفيف من الله سبحانه وتعالى لهذا المخلوق الضعيف (الإنسان) والمراد ضعفه أمام الشهوة الجنسية ، عند عدم قدرته على نكاح الحرائر، فأباح له نكاح الإماء عند الضرورة ، وهذا التخفيف في الشريعة عام لكل الأحكام الشرعية (٣) رحمة بالإنسان ، ورفع المشقة عنه وجلب اليسر له ، وهذا من سماحة هذا الدين العظيم .

⁽١) سورة البقرة الآية (١٨٥) .

⁽٢) سورة النساء الآية (٢٨) .

⁽٣) انظر : تفسير الزمخشري (٣٨٧/١) .

٢- آيات رفع الحرج والضيق:

أ- قوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾(١)، وهذا عام للحررج الذي هو الضيق والشدة ، وتدخل فيه كثير من الأحكام ، وهي مما حرص الله تعالى به هذه الأمة .

وبهذا جعل الله لعباده فرجاً ومخرجاً من كل ضائقة وفتح لهم باب التوبة وشرع لهم باب التوبة وشرع لهم باب الكفارات في حقوق العباد (٢).

ب- قال تعالى ﴿ مَا يُرِيدُ الله ليجعلُ عليكُم مِن حرج ولكن يُريدُ ليطهـركُم وليتم نعمته عليكم لعلكم تشكرون ﴾ (٣) وفي هذا الجزء من الآية التي حاء تعليلاً لرخصة التيمم ، والمراد هو نفى الحرج الحسى والمعنوي .

قال أهل التفسير في هذه الآية وسابقتها: ما يريد الله ليحعل عليكم من حرج أي ما يريد بأمركم بالطهارة بالماء أو التراب التضييق عليكم في الدين ، ومنه قوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ ثم قال: ولكن يريد أن يطهركم من الذنوب وليتم نعمته عليكم أي بالترحيص لكم في التيمم (٤) . ثانياً: الأدلة من السنة النبوية .

١ - قول النبي هي (إن الدين يسر) ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه ، فسددوا وقاربوا وابشروا ، واستعينوا بالغدوة والروحة ، وشيء من الدلجة)(٥).

⁽١) سورة الحج الآية (٧٨)

⁽٢) انظر : تفسير القرطبي (١٠٠/١٢) ، وروح المعاني (٢١٠/١٧) .

⁽٣) سورة المائدة الآية (٦) .

⁽٤) انظر : فتح القدير للشوكاني (١٨/٢) ٠

⁽٥) أخرجه البخاري في باب الدين يسر برقم ٣٩ (٢٣/١) .

٢- وقوله ﷺ (يسروا ولا تعسروا ، وبشروا ولا تنفروا)(١)

وهذا يبين أن الحرج واليسر لا يجتمعان ، فاليسر الذي جاء به هذا الدين ، هـو رفع للحرج والضيق فالدين يسر كله ، وقد عقد الإمام البخاري - رحمه الله باباً في صحيحه بعنوان (باب الدين يسر وقول النبي على أحب الـدين إلى الله الحنيفية السمحة)(٢).

-7 وعن ابن عباس قال ، قيل لرسول الله $\frac{1}{100}$ (أي الأديان أحب إلى الله ، قال الحنيفية السمحة (7) .

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث انه لو ثبت وجود الحرج في الشرع ، لم تكن الشريعة حنيفية سمحة ، بل كانت حرجة شاقة عسرة ، ولو لم يكن هذا الدين يسراً ، لكان كل ما جاء به ؛ فيه حرج ، وهذا لا وجود له في هذا الدين . ثالثاً : الأدلة من منهج الصحابة والتابعين .

لاشك أن صحابة رسول الله على ، هم خير الناس بعد الرسل ، فقد اختارهم الله النبيه على ، فكانوا يأتمرون بأمره وينتهون بنهيه ، فشاهدوا رسول الله الله وأقواله وأفعاله وعاصروا الوحي ، فعاشوا الإسلام الخالص النقي من الشوائب ، ولذلك جاءت أفعالهم وأقوالهم رضي الله عنهم أنموذجاً حياً يحتذي به من أراد تطبيق السنة الصحيحة المنقولة إلينا عن طريقهم ، وقد أدرك التابعون هذا المعنى في التيسير من خلال البيان التطبيقي الذي نقل إليهم .

وسأذكر بعض ما أُثر عنهم في التيسير ورفع الحرج في هذا الدين.

⁽۱) سبق تخریجه ص (۳۲۸) ۰

⁽٢) انظر : فتح الباري بشرح صحيح البخاري كتاب الإيمان ، باب الدين يسر ، برقم ٢٩ (١ / ١١٦) .

⁽٣) أخرجه الإمام أحمد برقم ٢١٠٧ (١ / ٢٣٦) ، المعجم الكبير برقم ٥٥٩ (٦ / ٦٢) قال الشيخ شعيب الأرناؤط الحديث صحيح لغيره .

- ١- ما روي عن الصحابة: يقول ابن القيم (وكان الصحابة أقل الأئمة تكلفاً
 إقتداء بنبيهم . ثم قال:
- قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: من كان منكم مستناً فليستن بمن قد مات فان الحي لا تؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب محمد كانوا أفضل هذه الأمة أبرها قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً ، احتارهم الله تعالى لصحبة نبيه ولإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتبعوهم على أثرهم وسيرتهم ، فإلهم كانوا على المدى المستقيم .
- وقال أنس رضي الله عنه: كنا عند عمر رضي الله عنه فسمعته يقول نهينا عن التكلف (١).
- وعن عمر بن إسحاق (٢) ، قال لمن أدركت من أصحاب رسول الله ﷺ أكثر من سبقني منهم ، فما رأيت قوماً أيسر سيرة ولا أقل تشدداً منهم (٣) .

٢- ما روي عن التابعين:

أ – قال الحسن – رحمه الله – (دين الله وضع فوق التقصير دون الغلو) (أ) . ب – وقال الإمام الشعبي – رحمه الله – : إذا اختلف عليك أمران ، فإن أيسرهما أقر هما إلى الحق لقوله تعالى ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ ($^{\circ}$) وهذا يتبين لنا البيان الواضح من كتاب الله وسنة رسوله على ، ومنهج الصحابة

⁽١) انظر : إغاثة اللهفان (١ / ١٥٩) .

⁽٢) هو أبو زيد المدني ،كان من أهل المدينة فتحول إلى البصرة فترلها فروى عنه البصريون ، وروى هو عن ابن عباس وأبو هريرة وغيرهم وله من الحديث شيء يسير انظر : الطبقات الكبرى (٧ / ٢٢٠) والكامل في ضعفاء الرحال (٥ / ٦٩) (٣) رواه الدار مي في باب كراهية الفتيا (١/ ٦٣) ، وابن أبي شيبه في باب ما قالوا في البكاء من حشية الله (٧ / ٢٢٨).

⁽¹⁾ انظر : الاعتصام للشاطبي (1 / 1) (

⁽٥) تفسير القاسمي (٣ / ٤٢٧) والأية من سورة البقرة الاية (١٨٥) .

والتابعين لهم بإحسان ، أن هذه الشريعة يسر كلها ، ورفع الحرج مقصد من مقاصدها العظيمة وأصل مقطوع به لتظافر الأدلة النقلية والعقلية على ذلك . المطلب الثالث

أنواع التخفيف والتيسير وقواعده الشرعية.

المقصد الأول: أنواع التخفيف والتيسير الوارد في الشريعة الإسلامية:

أنواع التيسير والتخفيف في الشريعة الإسلامية يمثل مظهرا من مظاهر السماحة لهذا الدين ؛ من حيث بيان الصور والهيئات التي يكون عليها التيسير في الأحكام سواء كان ذلك في الأحكام المبنية على الأصول أو في الأحكام الحادثة ولهذا فإن التخفيف والتيسير الوارد في الشريعة الإسلامية يشمل مجالين من الأحكام : المجال الأول : التخفيف والتيسير في الأحكام المبنية على الأصول .

يلاحظ التخفيف والتيسير في الأحكام الأصلية من حيث أن الشارع لم يجعل المطلوب ركناً أو شرطاً أو مطلوباً طلباً جازماً كما في مثل قول الرسول الله السول أن أشق على أميت ؛ لأمرهم بالسواك عند كل صلاة)(١).

وقد يكون التخفيف والتيسير بأن تكون الطاعة متمشية مع طبائع النفوس والعادات الاجتماعية مراعاة لها ، وما ذلك إلا لجلب السرور ، فيأنس المكلف بالمطلوب الشرعي ويقبل عليه منشرح الصدر مطمئن البال ، ككون صاحب البيت أولى بالإمامة ، وجعل سبع ليال للعروس إن كانت بكراً وثلاثاً إن كانت ثيباً (٢)، وفي المقابل فقد نهى الشارع عن أشياء لما فيها من ضرر ظاهر أو غالب

 ⁽١) أخرجه مسلم في باب السواك برقم ٢٥٢ (١ / ٢٢٠) .

⁽٢) انظر : رفع الحرج في الشريعة الإسلامية صالح بن عبدالله بن حميد ص (١٦٤) .

مثل قوله على (إذا وضع عشاء أحدكم ، وأقيمت الصلاة فابدؤوا بالعشاء ، ولا يعجل حتى يفرغ منه ..)(١) .

المجال الثاني: التخفيف والتيسير في مجال الأحكام الحادثة .

تتنوع التخفيفات التي ورد بها الترخص في مجال الأحكام العارضة ، والتي تطرأ على العبد من سفر أو مرض أو غير ذلك من الأمور الحادثة إلى سبعة أنواع: 1- تخفيف إسقاط: كإسقاط الجمعة والحج والعمرة والجهاد بالأعذار المعروفة لكل نوع.

٢- تخفيف تنقيص: كقصر الصلاة ، وتنقيص ما عجز عنه المريض كالركوع والسجود وغيرهما إلى القدر الميسور من ذلك .

٣- تخفيف إبدال: كإبدال الوضوء والغسل بالتيمم ، والقيام في الصلاة كالقعود
 والاضطحاع أو الإيماء ، والصيام بالإطعام .

٤- تخفيف تقديم: كتقديم العصر إلى الظهر، والعشاء إلى المغرب في السفر
 والمطر.

٥- تخفيف تأخير: كتأخير رمضان للمريض والمسافر، وتأخير الظهر إلى العصر والمغرب إلى العشاء.

٦- تخفيف ترخص: كصلاة المتيمم مع الحدث ، وشرب الخمر للغصة
 والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه.

٧- تخفيف تغير : كتغير نظم الصلاة في الخوف (٢) .

⁽٣) أجرحه البخاري في كتاب الأذان باب إذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة برقم ٦٧٣ انظر فتح البراي (١/ ١٨٧) ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة برقم ٥٥٧ (١/ ٣٩٢).

⁽١) انظر : قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٢ / ٦) ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص (١٧٠) ٠

المقصد الثابي: القواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج.

سبق ذكر أن التخفيف والتيسير في الشريعة الإسلامية يشمل مجالين من الأحكام مجال الأحكام المبنية على الأصول، ومجال الأحكام الحادثة، ومن قواعد الشريعة المبينة على التيسير ورفع الحرج والتي تبني عليها الأحكام ابتداء عند فقدان الدليل الشرعي، أو لسكوت الشارع عنها، والمبنية على الأصول: قاعدتي (الأصل في المضار التحريم) (١).

النوع الأول من قواعد التيسير: قواعد التيسير المبنية على الأصول.

أولاً: قاعدة (الأصل في المنافع الإباحة) ودليلها من كتاب الله قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً (٣) ووجه الدلالة في الآية ، أن الله ذكر ذلك في معرض الامتنان ولا يمتن إلا بمباح . (١) ، ودليلها من السنة قوله في (الحلال ما أحل الله في كتابه ، والحرام ما حرم الله في كتابه ، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه) (٥) ، فبهذه القاعدة يرتفع الحرج عن المكلف ، لإطلاقها حكم الإباحة في المنافع التي لم يرد فيها نص ، وهذا فيه رفع واضح للحرج ، مما يجلب الطمأنينة إلى قلب المكلف .

ثانياً: قاعدة (الأصل في المضار التحريم) .ودليلها من القرآن الكريم : قوله تعالى ﴿ ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ﴾(١)، ورد هذا في شأن المطلقات وفيه المنع من الضرر لأن الضرر من أعظم وجوه الحرج التي تلحق بالمكلف فكان

⁽١) وقد يقال بدل الإباحة الحل أو الإذن . انظر : المحصول للرازي (٦ / ١٣١ ، ١٤٢) .

⁽٢) وقد يقال (المنع ، أو الحظر) انظر : الإبحاج لابن السبكي (٣ / ١٦٥) .

⁽٣) سورة البقرة الآية (٢٩) .

⁽٤) انظر : جمع الجوامع ابن السبكي (٢ / ٣٥٣) .

⁽٥) رواه ابن ماجة في باب أكل الجبن والسمن برقم ٣٣٦٧ (٢/ ١١١٧)، والترمذي برقم ١٧٢٦ (٤/ ٢٢٠) قال فيه الترمذي حديث غريب، ورواه الحاكم برقم ٧١١٥ (٤/ ١٢٩) وقال فيه هذا حديث صحيح.

⁽٦) سورة الطلاق الآية (٦) .

تحريمه من أبرز مظاهر رفع الحرج عن العبد، و دليلها من السنة قوله الله الله والا ضرار) (١) .

النوع الثابي من قواعد التيسير: قواعد التيسير للأحكام الحادثة.

ويشمل هذا النوع قاعدتين عظيمتين من القواعد الشرعية ، وما يندرج تحتهما من قواعد فرعية : الأولى : قاعدة (المشقة تحلب التيسير)^(۲) ، الثانية : قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات)^(۳) ، فالصعوبة والتعب والضرر الذي يلقاه المكلف عند تنفيذ الحكم الشرعي يصير سبباً شرعياً للتيسير والتخفيف والإزالة . وستأتي تطبيقات ابن باز على القواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج ، من خلال المباحث التالية ، ولكن قبل ذلك أحتم بكلام نفيس للإمام القرافي، يسبين فيه أهمية القواعد الكلية للفقيه وحاجته الماسة إليها .

قال – رحمه الله – : (ومن جعل يخرج الفروع بالمناسبات الجزئية دون القواعد الكلية تناقضت عليه الفروع واختلفت ، وتزلزلت خواطره فيها واضطربت وضاقت نفسه لذلك وقنطت واحتاج إلى حفظ الجزئيات الي لا تتناهى وانتهي العمر ولم تقص نفسه من طلب مناها ، ومن ضبط الفقه بقواعده استغني عن حفظ أكثر الجزئيات لاندراجها في الكليات ، واتحد عنده ما تناقض عند غيره وتناسب ، وأحاب الشاسع البعيد وتقارب ، وحصل طلبته في أقرب الأزمان ، وانشرح صدره لما أشرق فيه من البيان ، فبين المقامين شاو بعيد وبين المناتئ تفاوت شديد).

⁽١) رواه ابن ماحة في كتاب الأحكام ، باب من بني في حقه ما يضر بجاره ، عن عبادة بن الصامت (٧٨٤/٢) قال النووي في الأربعين هذا حديث حسن .

⁽٢) انظر : ص (٢٣٦) من هذه الرسالة .

⁽٣) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص (١٧٢) . •

⁽٤) انظر : الفروق (١ / ٦ ، ٨) ٠

المبحث الثاني نماذج من تطبيقات ابن باز للقواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج

وفیه تممید و مطلبان

المطلب الأول

نماذج من تطبيقات ابن باز لقواعد التيسير ورفع الحرج في الأحكام المبنية على الأصول

المطلـــب الثاني

نماذج من تطبيقات ابن باز لقواعد التيسير ورفع الحرج في مجال الأحكام الحادثة

تهيد:

للقواعد الشرعية دور بارز في التطبيق واستخراج الأحكام الفقهية ، وهي مما يعين المحتهد والمفتي على الاستنباط وإدراك الروابط بين جزئيات القواعد المتفرقة وتخريج الفروع بطريقة سليمة ، واستنباط الحلول للوقائع المتحددة التي لا تنقضي على مرّ الزمان ، ولأهمية علم القواعد الشرعية وتطبيقها ، قال الإمام القرافي (إن كل فقه لم يخرّج على القواعد فليس بشيء)(1).

ولهذا اهتم العلماء بالقواعد الشرعية ، لأنها تضبط للفقيه الفروع الجزئية المتناثرة وتنظمها في سلك واحد مما يجعله يخرج عليها الكثير من المسائل بمجرد تـذكر القاعدة الجامعة لها .

وكان من جملة هؤلاء الشيخ ابن باز – رحمه الله — حيث اعتنى بتطبيق القواعد الشرعية على الكثير من المسائل ، فغالباً ما نجده يقول (بل هو على القاعدة الشرعية)($^{(7)}$ (والقول الصواب هو ما قاله الله ورسوله نصاً أو بمقتضى قواعد الشريعة) $^{(3)}$ ، (. . بل الدليل على الحق هو ما قاله الله سبحانه وما قاله رسوله $^{(4)}$ ، مع العناية بدراسة القواعد الشرعية والأسس المرعية ، التي دل عليها قول الله عز وحل ، وقول رسوله المعيار الذي يستنبط منه ، ويؤخذ عن طريقه الحق عند عدم وجود النص من الكتاب والسنة . . . وينبغي للعاقل أن يكون الكتاب والسنة والقواعد الشرعية هي التي يبني عليها ما يختاره وما يرده) ($^{(9)}$.

⁽١) انظر : الذخيرة (١ / ٥٥) .

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٧ / ٣٣٤) .

⁽٣) المصدر السابق (١/ ٢٢٥).

⁽٤) المصدر السابق (٢/ ٣١٠) .

⁽٥) المصدر السابق (٦/ ٢٢٣).

المطلب الأول نماذج من تطبيقات ابن باز لقواعد التيسير ورفع الحرج في الأحكام المبنية على الأصول

وفيه ثلاثة مقاصد

الهقصد الأول تعريف الأصول لغة واصطلاحاً الهقصد الثاني تطبيق ابن باز لقاعـــدة ((الأصل في المنافع الإباحة)) الهقصد الثالث تطبيق ابن باز لقاعـــدة تطبيق ابن باز لقاعـــدة ((الأصل في المضار التحريم))

المقصد الأول تعريف الأصول لغة واصطلاحاً

الأصول لغة: جمع أصل. وهو عبارة عما يفتقر إليه ، ولا يفتقر هو إلى غــــيره وقيل: هو ما يبنى عليه غيره حساً أو عقلاً .

فالأول: كبناء الجدار على أساسه.

والثاني: كبناء الحكم على دليله (١).

وفي الاصطلاح: يطلق على عدة معان:

الأول: الأصل بمعني الدليل. كقولهم الأصل في هذه المسألة الكتاب والسنة ويقصدون بذلك أن الدليل عليها هو القرآن الكريم والسنة النبوية.

الثاني: الأصل بمعني الراجح . يقال : الأصل في الكلام الحقيقة ، أي الراجح عند السامع .

الثالث: الأصل بمعني المستصحب ، يقال الأصل في الأشياء الإباحة ، والأصل في الإنسان البراءة أي حتى تثبت إدانته بالدليل .

الرابع: الأصل بمعني القاعدة الكلية المستمرة كقولهم: الأصل أن الأمر يقتضي الوجوب.

الخامس: وقيل أن الأصل قد يكون بمعني المقيس عليه ، أو استمرار الحكم السابق ، وهكذا (٢) .

⁽١) انظر : التعريفات للحرجاني ص (٤٥) ، والقاموس المبين في اصطلاحات الأصــوليين ٥٠٠ محمــد حامــد عثمــان ص (٥٥) ٠

⁽٢) المصدر السابق ص (٥٥،٥٥) .

المقصد الثاني: تطبيق قاعدة (الأصل في المنافع الإباحة).

من تطبیقات ابن باز – رحمه الله – لهذه القاعدة الشرعیة في التیسیر ورفع الحرج: \mathbf{i} و \mathbf{i} القاعدة الشرعیة واستعمالها الصحیح من غیر تأویل أو تحریف یقول – رحمه الله – رداً علی من استدل بالقاعدة الشرعیة استدلالاً خاطئاً (أن الأصل في كل الأعمال هو الحل إلا ما ورد نص بالتحریم) مستدلاً بها علی حواز الاحتفال بالمولد النبوي وغیره .

قال ابن باز: هذا الكلام فيه إجمال وإفراط وليس على إطلاقه والصواب أن يقال: إنما تركه الرسول في فيما يتعلق بالعبادات لا يجوز لأحد إحداثه ولا تشريعه للناس ؟ لأن العبادات توقفية لا يشرع منها إلا ما شرعه الله ورسوله . . أما الأمور الأخرى التي لا تعلق لها بالعبادات ولا بأمر الجاهلية ، فالأصل فيها الحل إلا ما حرمه الشرع ، كأنواع المآكل والمشارب والصناعات ونحو ذلك لأن الناس أعلم بأمور دنياهم ، ويستثني من ذلك ما حرمه الله ورسوله وللنس الذهب والحرير للذكور ، وكتشبه الرجال بالنساء ونحو ذلك مما نصص الشرع على النهى عنه فهو مستثنى من هذه القاعدة (١) .

ثانياً: من تطبيقات ابن باز على هذه القاعدة المسائل التالية:

المسألة الأولى: قوله - رحمه الله - في بيان حكم المصارعة الحرة.

قال: (أما المصارعة الحرة التي ليس فيها خطر ولا أذى ولا كشف للعورات فلا حرج فيها ، لحديث مصارعة النبي الله ليزيد بن ركانة فصرعه عليه الصلاة والسلام ؛ ولأن الأصل في مثل هذا الإباحة إلا ما حرمه الشرع المطهر)(٢).

⁽١) انظر : ابن باز محموع فتاوي ومقالات (٢ / ٣٥٨ ، ٣٥٩) .

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات (٤١١/٤) . والحديث أصله في سنن البيهقي في باب ما جاء في المصارعة (١٨/١٠)

المسألة الثانية: قال – رحمه الله – ما مجمله، في بيان حكم الحيوان المدبوح بالصعق الكهربائي: (قد دل الكتاب والسنة على حل ذبائح أهل الكتاب وعلى تحريم ذبائح غيرهم من الكفار، كقوله تعالى (اليوم أحل لكم الطيبات وطعمام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم (١)، ويستثني من ذلك عند أهل العلم، ما علم أنه أهل به لغير الله ، لأن ما أهل به لغير الله منصوص على تحريمه مطلقاً ، لقوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الحنزير وما أهل لغير الله به (٢)، فالمذبوح بالصعق ، أو الحنق ونحوهما يعتبر من الموقوذة أو المنخنقة حسب الواقع سواء كان ذلك من عمل المسلمين ، أو أهل الكتاب وما لم تعلم كيفية ذبحه فالأصل حله إذا كان من ذبائح المسلمين أو أهسل الكتاب (٢))

المسألة الثالثة: قوله في بيان حكم استعمال نوع من أنواع الشامبو ، المستمل على البيض والليمون يوضع على رؤوس النساء ، ثم يزال بالماء في داخل دورات المياه فيختلط بالنجاسة .

قال (لا حرج في استعماله لمصلحة الرأس كالتداوي ، ولا مانع من التداوي بالبيض والحنطة وغيرهما من الأطعمة ؛ لأن الشيء المباح الذي فيه منفعة ، لا مانع من التداوي به . . وإذا جعل البيض ونحوه في الرأس للتداوي به فقد تعفن وصار غير صالح للأكل فلا يضر غسله في الحمامات)(3).

المقصد الثالث: تطبيق قاعدة (الأصل في المضار التحريم) .

من تطبيقات ابن باز لهذه القاعدة الشرعية في التيسير ورفع الحرج المسائل التالية:

⁽١) سورة المائدة الآية (٥) .

⁽٢) سورة المائدة الآية (٣) .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٨ / ٢٨ ، ٤٢٩) ٠

⁽٤) المصدر السابق (١٠ / ١٧٧).

المسألة الأولى: قوله - رحمه الله - في حكم تناول الأدوية المحتوية على مـواد مخدرة ، أو كحولية بعد العمليات الجراحية .

قال: (الأدوية التي يحصل بها راحة للمريض، وتخفيف للآلام عنه لا حرج فيها ولا بأس قبل العملية وبعد العملية، إلا إذا علم أنها من شيء يسكر كثيره فلل تستعمل لقوله الله علم أسكر كثيره فقليله حرام) أما إذا كانت لا تسكر ولا يسكر كثيرها، ولكن يحصل بها بعض التخفيف والتخدير لتخفيف الآلام فلل حرج في ذلك) (٢).

ووجه الدلالة : أنه إذا أسكر هذا المحدر ولو كان سُكراً قليلاً فإنه يحرم استعماله لل الله على المسكر من الضرر الواضح ، وبناء على أن الأصل في المضار التحريم .

المسألة الثانية : قوله في بيان حكم استعمال الدخان وبيان علة التحريم .

قال: (وجهته أنه مضر ومخدر في بعض الأحيان، ومسكر في بعض الأحيان والأصل فيه عموم الضرر. فكل شيء يضر بالشخص في دينه أو دنياه محرم عليه تعاطيه من سم أو دخان أو غيرهما مما يضر (٣).

المسألة الثالثة: قول في بيان حكم استعمال الصحون الفضائية (الدش) .

قال (إن هذا الدش ، ينقل جميع ما يبث في العالم ، من أنواع الفت والفساد والعقائد الباطلة ، والدعوة إلى أنواع الكفر والإلحاد ، مع ما يبثه من الصور النسائية ومجالس الخمر والفساد وسائر أنواع الشر الموجودة في الخارج بواسطة التلفاز ، فالواجب على كل مسلم ومسلمة الحذر من ذلك والتواصي بتركه والتناصح في ذلك)(1).

⁽١) سبق تخريجه في ص (٢٤٠) .

⁽٢) انظر : مجموع فتاوى ومقالات (٢ / ٢٢) .

⁽٣) المصدر السابق (٦/ ٣٠).

⁽٤) المصدر السابق (٧/ ٣٩٩) .

وجه الدلالة : أنه ما دام يجمع هذه المضار الكثيرة فإنه لا يجوز استعماله بناء على أنه مضرة على المسلم في دينه ودنياه ، والأصل في المضار التحريم .

المسألة الرابعة: قال في التحذير من القمار وشرب المسكر وبيوع الغرر. (إن الله قد أحل لعباده الطيبات وحرم عليهم الخبائث. ومن جملة الخبائث الكسبية: الميسر وهو القمار ، وما ذاك إلا لما يترتب عليه من الأضرار العظيمة ، التي منها: سلب الثروات وأكل المال بغير حق وجلب الشحناء والعداوة والصد عن ذكر الله وعن الصلاة .

ثم قال: إن الله سبحانه أحل لعباده الطيبات من المطاعم والمشارب والملابس والمعاملات لحاجة العباد إليها وعظيم نفعها وسلامتها من الضرر، وحرم عليهم عز وجل جميع الخبائث من المطاعم والمشارب والملابس والمعاملات، لعظم ضررها وعدم نفعها، أو قلته في جلب المضرة الغالبة قال تعالى ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات ﴾(١) ، وقال تعالى ﴿ ويحل لهم الطيبات ويجرم عليهم الخبائث ﴾ (٢) (٣) .

⁽١) سورة المائدة الآية (٤) .

⁽٢) سورة الأعراف الآية (١٥٧) ٠

⁽٣) انظر : مجموع فتاوی ومقالات (٤ / ۲۰۱ ، ۲۰۱) .

المطلب الثاني نماذج من تطبيقات ابن باز لقواعد التيسير ورفع الحرج في مجال الأحكام الحادثة

وفيه مقصدان

المحقصد الأول تعريف الحادثة لغة واصطلاحاً المقصد الثاندي تطبيق ابن باز لقاعدة ((المشقة تجلب التيسير)) وقاعدة وقاعدة

المقصد الأول تعريف الحادثة لغة واصطلاحاً

الحادثة لغة:

مأحوذة من الحدوث ، والحدوث نقيض القُدْمة .

يقال حدث الشيء يحدث حدوثاً وحداثة ، وأحدثه فهو محدث .

والحدوث كون الشيء لم يكن ، وأحدثه الله فحدث ، وحدث أمر أي وقع (١) وفي الاصطلاح:

الحادث ما يكون مسبوقاً بالعدم ويسمى حدوثاً زمانياً .

وقد يعبر عن الحدوث بالحاجة إلى الغير ويسمي: حدوثاً ذاتياً.

والحدوث:

عبارة عن وجود الشيء بعد عدمه أو ما كان لوجوده ابتداء (٢).

⁽١) انظر: لسان العرب مادة (حدث) (٢ / ١٣١)٠

⁽٢) انظر : التعريفات للحرحاني ص (١١٠ ، ١١٣) ٠

المقصد الثابي

تطبيق ابن باز للقاعدة الشرعية

 $(1)^{(1)}$ و قاعدة (الضرورات تبيح المحظورات $(1)^{(1)}$)

من المسائل التي اجتهد وأفتى فيها ابن باز، مطبقاً لهاتين القاعدتين الشرعيتين وما يندرج تحتهما من قواعد فرعية ، ما يلى :

المسألة الأولى: قوله - رحمه الله - في بيان حكم التصوير للمضطر.

قال: (التصوير إذا دعت الضرورة إليه ؛ كصاحب التابعية أي – البطاقة الشخصية – ورخصة القيادة وأشباه ذلك ، نرجو أن لا يكون به حرج ، لقوله سبحانه و تعالى ﴿ وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ﴾ ($^{(7)}$) أما من دون ضرورة فلا يجوز) $^{(3)}$.

المسألة الثانية:

١ - قال : في تمريض الطبيب للمريضة أو الطبيبة للمريض .

(الواحب على المستشفيات جميعاً أن يكون الممرضون للرجال والممرضات للنساء، هذا هو الواحب، كما أن الواحب أن يكون الأطباء للرحال والطبيبات للنساء، إلا عند الضرورة القصوى إذا كان المرض لا يعرفه إلا الرجل فلا حرج أن يعالج المرأة لأجل الضرورة) (٥).

⁽١) انظر: ص (٢٣٦) من هذه الرسالة.

⁽٢) انظر : ص (٣٣٧) من هذه الرسالة .

⁽٣) سورة الأنعام الآية (١١٩) ٠

⁽٤) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٩ / ٣٩٠) .

⁽٥) المصدر السابق (٩ / ٤٢٥) .

Y -قال : في بيان حكم استئصال رحم المرأة من أجل التعقيم : (إذا كان هناك ضرورة فلا بأس ، وإلا فالواجب تركه ، لأن الشارع يحبذ النسل ويدعوا إلى أسبابه لتكثير الأُمة ، لكن إذا كان هناك ضرورة فلا بأس) (١) .

٣ - قال: في بيان حكم إحراء عمليات إزالة التشوه الخلقي الموجود في الإنسان سواء كان نتيجة حوادث السيارات، أو موجود من حين الولادة كإزالة الإصبع الزائد، والتشوهات الخلقية كإعادة الشفة المنشقة إلى طبيعتها وإزالة آثار الحروق والتشوهات الناتجة عنها، وتصحيح الأنف المعوج الذي يعيق التنفس وشد الجفون المتهدلة، وشد وتصغير الصدر الكبير للمرأة الذي من شأنه أن يشكل خطراً على العمود الفقري بسبب الثقل غير المتوازن من الأمام وكذلك العضلات الضعيفة التي تسبب فتقاً في العضلات الباطنية وتصحيح المجاري البولية للذكور الذي من شأنه تلويث الثياب بالبول، وإزالة البقع المشوهة في الوحده وإذابة الشحوم التي تسبب أمراض السكر والضغط وزيادة الدهون في الدم؟ قال (لا الشحوم التي تسبب أمراض السكر والضغط وزيادة الدهون في الدم؟ قال (لا حرج في علاج الأدواء المذكورة بالأدوية الشرعية أو الأدوية المباحة من الطبيب المختص، الذي يغلب على ظنه نجاح العملية، لعموم الأدلة الشرعية الدالة على حواز علاج الأمراض والأدواء بالأدوية الشرعية والأدوية المباحة (٢).

٤ - قال: في بيان حكم إزالة الشعر النابت في وجه المرأة إن هذا فيه تفصيل:
 أ - إن كان شعراً عادياً ؛ فلا يجوز أخذه لحديث (لعن الرسول النامصة والمتنمصة) ، والنمص: هو أخذ الشعر من الوجه والحاجبين.

⁽١) المصدر السابق (٩ / ٣٤) .

⁽٢) المصدر السابق (٩/ ١١٩ ، ٤٢٠) ٠

⁽٣) أخرجه مسلم في باب تحريم فعل الواصلة والمستوصّله والواشمة والمستوشمه والنا مصه والمتنصمه والمتفلحات والمغيرات خلق الله برقم ٢١٢٢ (٣/ ١٦٧٦).

ب- أما إن كان شيئاً زائداً يعتبر مثله تشويهاً للخلقة كالشارب واللحية فلا بأس بأخذه ولا حرج لأنه يشوه خلقتها ويضرها ولا يدحل في النمص المنهي عنه (١).

o-e وقال في بيان حكم بقاء أثر الوشم في الجسم ، وسن الذهب بعد معرفة تحريمها بالنسبة للرحال . قال – رحمه الله – الوشم في الجسم حرام . . وإذا فعله المسلم في حال جهله بالتحريم ، أو عُمل به الوشم في حال صغره ، فإنه يلزمه إزالته بعد علمه بالتحريم ، لكن إذا كان في إزالته مشقة أو مضرة فإنه يكفيه التوبة والاستغفار ، ولا يضره بقاؤه في حسمه ، وأما تركيب سن الذهب بدون حاحة فإنه غير حائز لتحريم الذهب على الرحال ما لم تدع إلى ذلك ضرورة) o-e حال : في بيان استعمال حبوب منع الحمل لتأخير الحيض من أحل الصيام في رمضان والحج .

(لا حرج أن تأخذ المرأة حبوب منع الحمل تمنع الدورة الشهرية أيام رمضان حتى تصوم مع الناس ، وفي أيام الحج ؛ حتى تطوف مع الناس ولا تتعطل عن أعمال الحج)(٣).

المسالة الثالثة: ومما عمت به البلوى ، ووجب فيه دفع المشقة وجلب التيسير ما قاله – رحمه الله – في المسائل التالية:

١- حكم استعمال إبرة الوريد والعصل للصائم.

قال: يجوز استعمالها ، ويعتبر صومه صحيحاً ، لأن الحقنة في الوريد ليست من جنس الأكل والشرب ، وهكذا الحقنة في العضل من باب أولى ، لكن لو قضى

⁽١) المصدر السابق (١٠ / ١٥) .

⁽٢) المصدر السابق (١٠ / ٣٩٨ ، ٤٤ ، ٣٩٨) .

⁽٣) المصدر السابق (۱۷ / ۲۱) .

من باب الاحتياط كان أحسن ، وتأخيرها إلى الليل إذا لم تدع الحاجــة إليهـــا يكون أولى وأحوط ، خروجاً من الخلاف في ذلك (١) .

7- حكم استعمال إبرة التحدير (البنج)، وتنظيف السن أو حشوه أو خلعه عند الطبيب بالنسبة للصائم. قال: (ليس لما ذكر أثر في صحة الصيام، بل ذلك معفو عنه؛ لكونها ليست في معنى الأكل والشرب، والأصل صحة الصوم وسلامته (٢).

٣- حكم استعمال الكحل وأدوات التجميل ، واستعمال معجون الأسان للصائم ، وكذلك قطرة العين وقطرة الأذن ، قال : ألها لا تفطر الصائم ، لا للرجال ولا للنساء في اصح قولي العلماء .

٤ - وقال في حكم استعمال بخاخ الربو للصائم: أنه لا بأس به عند الضرورة فإن أمكنه تأجيله إلى الليل فهو أحوط.

وقال في سحب عينات الدم من الصائم للتحليل: أنه لا يفسد الصوم ، بل يُعفى عنه لأنه مما تدعوا الحاجة إليه ، وليس من جنس المفطرات المعلومة من الشرع المطهر .

٦ - وقال أيضا في أنواع الطيب غير البخور: لا بأس بها)^(٣).
 المسألة الرابعة: ومن المسائل التي رأى فيها ابن باز التخفيف على الناس ، لما يحصل لهم فيها من مشقة وتكون لهم ضرورة عند القيام بها .

١- قوله بجواز المرور أمام المصلي وبين يديه في المسجد الحرام .

⁽١) المصدر السابق (١٥ / ٢٥٧) .

⁽٢) المصدر السابق (١٥ / ٢٥٩) .

⁽٣) المصدر السابق (١٥ / ٢٥٧ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٧٠٤ ،) ٠

قال: (لا حرج في المرور ، وليس لمن في الحرم أن يمنع المار بين يديه ، لما ورد في ذلك من الآثار الدالة على أن السلف الصالح كانوا لا يمنعون المار بين أيديهم في المسجد الحرام ، من الطائفين وغيرهم ، منهم ابن الزبير رضي الله عنهما ولأن المسجد الحرام مظنة الزحام ، والعجز عن منع المار بين يدي المصلي فوجب التيسير في ذلك)(١).

٢ - قال في استعمال الصابون المعطر للمحرم: (لا حرج في ذلك إن شاء الله لأنه لا يسمى طيباً ، ولا يعتبر مستعمله متطيباً لكن لو ترك ذلك واستعمل صابوناً آخر من باب الورع كان أفضل وأحسن)(٢).

٣- وقال - رحمه الله - في المبيت خارج منى ، لمن لم يجد مكاناً من الزحام ، أو لأي عذر آخر . قال : (المبيت في منى واجب على الصحيح ليلة إحدى عشر وليلة اثني عشر ، هذا هو الذي رجحه المحققون من أهل العلم على الرجال والنساء من الحجاج ، فإذا لم يجدوا مكانً سقط عنهم ولا شيء عليهم ، ومن تركه بلا عذر فعليه دم .

وقال في موضع آخر: من تركه لمرض أو عدم وجود مكان أو نحوهما من الأعذار الشرعية كالسقاة والرعاة ومن في حكمهما فلا شيء عليه.

وقال في حكم الجلوس نهاراً خارج منى ، في يوم العيد وأيام التشريق بالنسبة للحاج قال : لا حرج عليه في ذلك .. وإنما الأفضل البقاء في منى إذا تيسر ذلك تأسياً بالنبي في وأصحبابه رضي الله عنهم ، فإذا لم يتيسر له ذلك أو شق عليه ذلك و دخل مكة وأقام بها في النهار ، ثم رجع في الليل إلى منى ، وبات فيها فلا باس بهذا ولا حرج)(٢) .

⁽١) المصدر السابق (١١ / ١٠٢) .

⁽٢) المصدر السابق (١٧ / ١٢٦) .

⁽٣) المصدر السابق (١٧ / ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٥) .

٤- وقال: (إذا أخر الحاج الرمي إلى اليوم الثالث ورتبه مبتدئاً باليوم الأول ثم
 الثاني ثم اليوم الثالث أجزأه ذلك وليس عليه شيء ، لكنه قد خالف السنة .

وقال في موضع آخر: أمَّا التأخير في رمي الجمار فيجوز عند الحاجة الشديدة كالزحام عند جمع من أهل العلم، قياساً على الرعاة، لأن النبي في رخص لهم بأن يرموا رمي يومين في اليوم الثاني منهما، وهو الثاني عشر ويرتب ذلك بالنية أولها يوم العيد وهكذا.

وقال أيضاً: من رمي الجمار دون ترتيب جهلاً أو نسياناً فلا شيء عليه. وقال في المرأة وأطفالها يوكلون في الرمي: لا شيء عليها ، لأن تعاطيها الرمي مع الأطفال فيه خطر عظيم عليها وعلى الأطفال .

وقال في التأخر في مكة بعد طواف الوداع: التخلف اليسير يعفى عنه بعد الوداع إذا جلس لحاجة كسماع درس أو ليصلي العشاء فلا حرج في ذلك)(١). المسألة الخامسة: قال - رحمه الله -:

1- في حكم من وجد على لباسه بقع دم ، كيف يصلي ؟ قال : (يصلي على حسب حاله ، فلا يدع الصلاة حتى يخرج الوقت ، بل يصلي على حسب حاله إذا لم يمكنه غسلها ، ولا إبدالها بثياب طاهرة قبل خروج الوقت ، لقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم (٢)(٣)

٢ - وقال في حكم الاستنجاء بماء زمزم أنه لا حرج في الوضوء منه والاستنجاء
 وكذلك الغسل من الجنابة إذا دعت الحاجة إلى ذلك (٤).

⁽١) المصدر السابق (۱۷ / ۳۷۵ ، ۳۷۸ ، ۳۷۸ ، ٤٠٢) .

⁽٢) سورة التغابن آية (١٦) .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٠ / ٣٩٨).

⁽٤) المصدر السابق (١٠/ ٢٧).

المسألة السادسة:

1- قال في حواز قطع صلاة الفرض عند الحاجة والضرورة: (لا بأس أن يقطعها للحاجة في النافلة خصوصاً ، أما الفرض فإن كان الشيء مُهماً أو ضرورياً يخشى فواته فلا بأس أيضاً بالقطع ثم يعيدها من أولها) (١).

٢ - وقال في مقدار الضابط في صلاة التراويح: (العبرة بالأكثرية والضعفاء وينبغي أن يراعى أحوالهم ويشجعهم على الجيء وعلى الحضور.. ولو بالاحتصار وعدم التطويل)^(١) ؛ لأن المشقة تجلب التيسير وحاصة للضعفة وكبار السن.
 المسألة السابعة: قال - رحمه الله -

١- بجواز تأحير الجنازة عدة أشهر في الثلاجة إذا دعت الحاجة إلى ذلك (٣).

٢- حواز دفن ما بتر من الإنسان ، فلا يجب غسله ولا دفنه ، إلا إذا كان حنيناً أكمل أربعة اشهر ، أما هذه فليس لها حكم الإنسان ، ولا مانع أن توضع في النفاية ، أو تدفن في الأرض احتراماً لها وهذا أفضل (٤) .

٣- وقال في جواز أن يستقبل المُعزَّى للمعزين له في بيته. قال: لا اعلم بأساً في حق من نزلت به مصيبة بموت قريبه أو زوجته ونحو ذلك أن يستقبل المعين في بيته في الوقت المناسب ، لأن التعزية سنة واستقبال المعزين مما يعينهم على أداء السنة ، وإذا أكرمهم بالقهوة أو الشاي أو الطيب ؛ فكل ذلك حسن (٥).

وهذا فيه تيسير للمعزين ، ورفع للمشقة عنهم ، وليس من النياحة المنهي عنها لأن وجود المعزي في مكان معين ؛ ييسر على الناس إحياء السنة في تقديم العزاء

⁽١) المصدر السابق (١١ / ١٠٨ ، ١٠٩) .

⁽٢) المصدر السابق (١٣ / ١٣٦).

⁽٣) المصدر السابق (١٣ / ١٨٣) .

⁽٤) المصدر السابق (١٣ / ١٧٢) .

⁽٥) المصدر السابق (١٣ / ١٧٣) .

لأهل المتوفى ؛ إذا لم يصاحب ذلك تقديم الولائم وإضاءة الأنــوار والاجتمــاع لقراءة القران ؛ لأن هذه من البدع المنهى عنها .

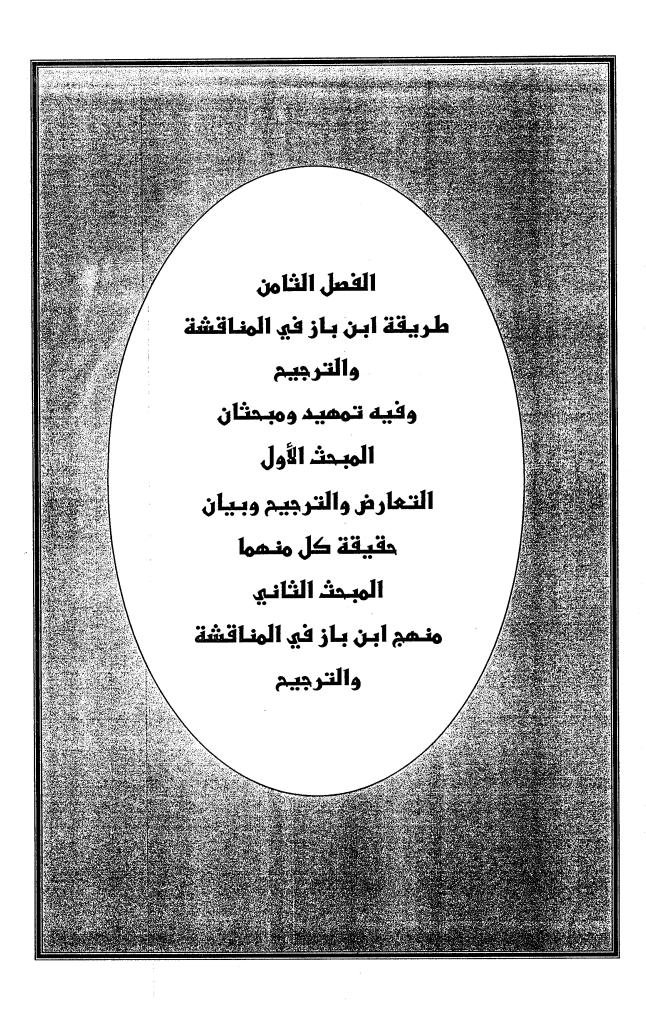
٤- وقال في حكم السفر للتعزية: (لا نعلم بأساً في السفر من أجــل العــزاء لقريب أو صديق ؟ لما في ذلك من الجبر والمواساة وتخفيف الآم المصيبة .

وقال في موضع آخر: ذلك لا حرج فيه ، والأمر في ذلك واسع) (١).

وهذا ما تيسر من تطبيقات ابن باز - رحمه الله - للقاعدتين الشرعيتين :

((المشقة تحلب التيسير)) و ((الضرورات تبيح المحظورات)) وما يندرج تحتهما من قواعد فرعية .

⁽١) المصدر السابق (١٣ / ، ٣٧٦) .



تمهيد:

لقد تميز مفهوم المناقشة والترجيح عند ابن باز ، حيث برع في هذا الفن فصار مدرسة مستقلة لهذا الجانب المهم الذي دخل في غماره كثير من الناس فعاثوا فيه يمنة ويسرة ، ولم يستطيعوا ضبط مناقشاتهم وترجيحاتهم بأصول ثابتة وضوابط معينة ، مما جعل تلك المناقشات والترجيحات تبني على أساس واه وعلى أصول مضطربة ، فكان جانب هوى النفس فيها أكبر، فصارت مناقشات لا طائل من ورائها إلا كثرة الجدل والكلام مما أدى إلى الخصام والافتراق .

ولهذا بنى ابن باز مناقشته وترجيحاته على أصول وضوابط منبعها الكتاب، والسنة وعلامتها تحري الحق والإخلاص لله ، فإذا كان الحق مع الخصم أخذ به سن غير تردد إذا وافق الكتاب والسنة .

فبهذه الطريقة استطاع على الأخذ والرد ، والمفاهمة والمناقشة ، والاعتراض والتعليل ، والعرض والإقناع ، وكان مع ذلك يبتعد عن المحادلات والأقلوال المحردة التي لا تخدم العلم وإنما تؤدي إلى الاختلاف والتفرق .

ونلحظ هذا في ملامح مناقشته وخاصة عند ظهور جانب الاعتراض والنقض والرد ، وذلك بإسلوب هادئ بعيدا عن التعصب الذميم أو الخلق المشين حيى وإن كان من أعدائه ، فقدرته العلمية وأدبه الجم جعله يُنظر إليه نظرة اقتدار في تحقيق ما وصل إليه اجتهاده ، وشدة عنايته بالكتاب والسنة في الرد على خصومه ومناقشاهم وتبين الحق والقول الراجح السليم مما يجعل الخصم يرجع إلى قوله وترجيحه إذا كانت إرادته الحق لا غير .

والترجيح ليس بالأمر السهل الذي يستطيعه كل أحد من الناس ، فهو يتطلب دراية كاملة وعلماً واسعا بالمسائل والأدلة .

ولتمكنه من علوم الشريعة ومعرفته الشاملة والواسعة للأدلة جعلت ترجيحاتــه ذات قيمــة علمية كبرى لما اتسمت به من تحقيقات وتحريرات واستنباطات .

ولقد أخذ ابن باز بأدلة التعارض والترجيح ، وتوخى في ذلك الدقــة وتحــري الصواب ، واستطاع بترجيحاته الجمع بين الكثير من الأدلة التي ظاهرها التعارض تارة ، وبالنسخ والسقوط تارة كما سيأتي .

وعلى هذا فهو ينطلق في ترجيحاته من مفهوم عدم تعارض الأدلــة الشــرعية الصحيحة مهما بلغ ذلك التعارض ، ويعتبر من يرى التعارض بــين النصــوص الصحيحة أن ذلك راجع إلى عدم إدراك ودارية حقيقة النصوص الشــرعية ، في أسانيدها ومعانيها وما فيها من الدلائل الدقيقة ، وعدم النظر إلى النصوص نظرة متفحصة شاملة لتحقيق مقاصدها وأهدافها .

ويرجع ذلك أيضاً إلى قصر نظر أولئك الذين يرون التعارض ، لأنه لا يتصــور التعارض بين النصوص الصحيحة الصادرة عن العليم الخبير سبحانه وتعالى .

أما الترجيح فإنه لا يأتي إلا عند وجود سببه وهو التعارض ، فالكلام عن الترجيح يقتضي الكلام عن التعارض ، لأن الترجيح لا يكون إلا بسبب تعارض الأدلة ، والترجيح من جملة ما يدفع به التعارض ، وأن محاولة الترجيح ما هي إلا لدفع التعارض ، والدليل الراجح هو الدليل المتعارض قبل الترجيح .

ولهذا السبب بدأت في هذا الفصل بالتعارض ، لأن الدواء إنما يعالج به عند معرفة الداء ، وهذا يسهل دفع التعارض وذلك بالطرق المعروفة عند أهل العلم .

المبحث الأول التعارض والترجيم وبيان حقيقة كل منهما

وفيه أربعة مطالب

الهطلب الأول تعريف التعارض لغة واصطلاحا الهطلب الثاني حقيقة التعارض وأسبابه الهطلب الثالث تعريف الترجيح لغة واصطلاحا الهطلب الرابع شروط الترجيح وحكم العمل بالقول الراجح

المطلب الأول: تعريف التعارض لغة واصطلاحا:

التعارض لغة : بمعني تفاعل من العُرض ، وهو : الناحية أو الجهة ، كأن الكلام المتعارض يقف بعضه في عرض بعض ، أي ناحيته وجهته ، فيمنعه من النفوذ إلى حيث وجه (١) .

وقيل: تعارضا: أي عارض أحدهما الآحر (٢).

وفي الاصطلاح:

هو: تقابل الدليلين على سبيل الممانعة.

وذلك إذا كان أحد الدليلين يدل على الجواز ، والدليل الأخر يدل على المنسع فدليل الجواز ، فكل منهما مقابل للأحر ومعارض له ومانع له .

وقيل هو: تقابلهما على وجه يمنع كل منهما مقتضى صاحبه (٣). المطلب الثابي: حقيقة التعارض وأسبابه.

لاشك أن الشريعة مصدرها من عند العليم الخبير الذي لا يعزب عنه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ؛ فمصدرها واحد أصولها وفروعها ، ولا يمكن أن يحصل بين نصوصها تعارض ، وإنما إضافة التعارض إلى الأدلة إنما هو من باب المحاز ، لأن الأدلة في حد ذاتها غير متعارضة ، وإنما يكون التعارض بين الأدلة منشأه عقل المحتهد والفقيه الناظر .

قال ابن السبكي (اعلم أن تعارض الأخبار ، إنما يقع بالنسبة إلى ظن المحتهد أو عمل المن حلل بسبب الرواة ، وأما التعارض في نفس الأمر بين حديثين صح

⁽١) انظر : إرشاد الفحول للشوكاني ص (٤٠٣) .

⁽٢) انظر : المعجم الوسيط ، إبراهيم أنيس وآخرون (٢ / ٥٩٤) .

⁽٣) انظر : شرح الكوكب المنير لابن النجار (٤/ ٦٠٥) ، وإرشاد الفحول للشوكاني ص (٤٠٣) .

صدورهما عن النبي على ، فهو أمر معاذ الله أن يقع ، ولأجل ذلك قال الإمام أبو بكر بن خزيمة : (لا أعرف أنه روي عن رسول الله على حديثان بإسادين صحيحين متضادين ، فمن كان عنده فليأت به حتى أُألِّف بينهما)(١) .

سبب حدوث التعارض: يحدث التعارض بين الأدلة من فهم المحتهد والناظر بحسب تمكنه وفقهه وقدرته العقلية لمعرفة النص وإدراك مقصده ومعرفة أحكامه ويرجع سبب التعارض عند المحتهد لأسباب منها: ما يرجع إلى سند الحديث أو ما يرجع إلى دلالة النص، أو بسبب نسخ أحدهما(٢).

وقد يكون التعارض بين نصين من القرآن الكريم ، أو بين نصين من الحديث النبوي ، أو بين نصين عقلين . النبوي ، أو بين نص من القرآن ونص من السنة النبوية أو بين دليلين عقليين .

شروط التعارض:

عندما يوجد التعارض بين الأدلة ، فهناك شروط بين المتعارضين لابد منها ليتحقق بذلك التعارض ، فلو تعارض ظاهر آية وسنة أوسنتان ، فطعن الخصم في سند الحديث ، فعند ذلك ينهار أساس التعارض ، ويرفع و كأنه لم يكن موجوداً ويرفع أساس التعارض وأصله لعدم وجود شرط من شروطه ، وعند ذلك لا يجوز الجمع ولا الترجيح . ومن شروط التعارض :

أولاً: حجية المتعارضين:

الدليلان المتعارضان إذا لم يكن كل واحد منهما ذا حجة يعتمد عليه في الجمع والترجيح و إلا أهمل ، ولذلك جرى تعريف التعارض عند أهل العلم بقولهم (هو تقابل الدليلين)(٢) أو (تقابل الحجتين المتساويتين)(٤) يعني في الحجة بينهما

⁽١) انظر: الإيماج في شرح المنهاج (٣ / ٢١٩) .

⁽٢) انظر : الكوكب المنير (٤ / ٢٠٧) .

⁽٣) انظر : الكوكب المنير (٤ / ٦٠٥) ، وإرشاد الفخول للشوكاني ص (٤٠٣) .

⁽٤) انظر : أصول السرخسي (٢ / ١٢) .

ثانياً: أن لا يكون المتعارضان قطعيين:

من شروط التعارض أن لا يكون الدليلان قطعيين ، فالترجيح يختص بالأدلة الظنية ولا يقع في القطعيات ، سواء كانت عقلية أو نقليه ، لأن الترجيح متوقف على وقوع التعارض فيها ، ووقوع التعارض في القطعيات محال (١) .

وإذا حصل التعارض عند المحتهد ، فعليه أن يجمع بين الدليلين ، أو يرجح بينهما على حسب قوة أحدهما ، أو يرى هل أحدهما ناسخ للآخر أم لا ، أو يحكم بالسقوط عندئذ ويلجأ إلى دليل آخر وهكذا (٢) .

المطلب الثالث: تعريف الترجيح لغة واصطلاحاً:

الترجيح لغة :

الترجيح مصدر باب التفعيل من رجّع يرجع ترجيحاً ، والــراجع : الــوازن . ورجع الشيء بيده : وزنه ونظر ما ثِقْله . وأرجع الميزان أي أثقله حتى مال (٣). وفي الاصطلاح :

هو تقوية أحد الطريقين على الآخر، ليعلم الأقوى فيعمل به ويطرح الآخر^(٤). المطلب الرابع: شروط الترجيح وحكم العمل بالقول الراجح.

أولا: شروط الترجيح: للترجيح شروط لا بد منها وعند فقدها أو فقد أحدهما يعتبر الترجيح غير صحيح، فإذا لم يمكن الجمع بين الدليلين المتعارضين ذهـب المحتهد إلى الترجيح ونظر في شروطه، فإذا تحققت الشروط رجح أحدهما علـي الآخر.

⁽١) انظر : نماية السول (٣ /١٥٦)

⁽٢) انظر : أصول السرخسي (٢ / ١٤)

⁽٣) انظر : لسان العرب (٢ / ٤٤٥) .

⁽٤) انظر : المحصول للرازي (٥ / ٢٩٥) .

فمن هذه الشروط ما يلي:

الشرط الأول: عدم إمكانية الجمع بين المتعارضين:

ومن شروط الترجيح ، التي لا بد من اعتبارها ، أن لا يمكن الجمع بين المتعارضين بوجه مقبول ، فإن أمكن ذلك تعين المصير إليه ، ولم يجرز المصرير إلى الترجيح (١) .

الشرط الثاني: أن لا يكون الدليلان المتعارضان قطعيين:

تعادل دليلين قطعيين محال اتفاقاً ، سواء كانا عقليين أو نقليين إذ لو فرض ذلك لزم اجتماع النقيضين أو ارتفاعهما ، وترجيح أحدهما على الآخر محال ، فلل مدخل للترجيح في الأدلة القطعية ، لأن الترجيح فرع التعارض ولا تعارض فيها فلا ترجيح (٢).

الشرط الثالث: أن يكون الدليلان متساويين في الحجة:

فلا ترجيح بين دليلين أحدهما في سنده ضعف ، أو لا تقوم به الحجة بسبب علة تقدح فيه كما هو معروف عند نقاد الحديث ، وعليه فلا يعتبر الحديث الضعيف والموضوع ، وإنما يعتبر في الترجيح التساوي في الحجية .

الشرط الرابع: أن لا يوجد في أحد المتعارضين دليل قطعي:

لا تعادل بين قطعي وظني ولا تعارض لانتفاء الظن ، لأنه يستحيل وجود ظن في مقابلة يقين ، فالقطعي هو المعمول به ، والظن لغو ، ولذلك لا يتعارض حكم معاً عليه ، فيعمل بالقطعي دون الظني (٣).

⁽١) انظر : إرشاد الفحول ص (٤٠٧) .

⁽٢) انظر : الكوكب المنير (٤ / ٦٠٧)

⁽٣) المصدر السابق (٤/ ٦٠٨).

الشرط الخامس: أن لا يكون أحدهما ناسخاً للآخر:

فالمتأخر منهما ناسخ للمتقدم إن علم التأخير بالقطع ولو كان الدليلان آحاداً على الأصح)(١) .

ثانيا: حكم العمل بالقول الراجح:

يجب العمل بالدليل الراجح ، لأنه لو لم يتم العمل به وترجيحه على المرجوح لوجب إما التوقف أو التخيير لعدم حواز تركهما لارتفاع النقيضين ، وعدم حواز جمعهما لعدم حواز اجتماع النقيضين ، أو يعمل بالمرجوح ويترك الراجح والكل باطل ، فتعين القول بالدليل الراجح .

يقول الشوكاني في وجوب العمل بالقول الراجح:

أنه متفق عليه ، ولم يخالف في ذلك إلا من لا يعتد به ، ومن نظر في أحروال الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن بعدهم وجدهم متفقين على العمل بالراجح وترك المرجوح)^(۲).

⁽١) المصدر السابق (٤/ ٦٠٧).

⁽ ٢) انظر : إرشاد الفحول ص (٤٠٧) .

المبحث الثاني منمج ابن باز في المناقشة والترجيح

وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول منمج ابن باز في مناقشته للمخالفين المطلب الثاني منمج ابن باز في الموضوع المناقش المطلب الثالث منمج ابن باز في الترجيح

المطلب الأول

منهج الشيخ ابن باز في مناقشته للمخالفين

اتسمت شخصية ابن باز عند مناقشته للمخالفين بسمات ظاهرة برزت من خلال ردوده ومناقشاته وترجيحاته للمسائل العلمية وغيرها .

وهذه المعالم تعد منهجاً بارزاً في اجتهاداته حتى صارت كالقواعد التي ضبطت سيره وأسهمت في عطائه .

ومن هذه المعالم الأساسية التي أخذ بها أثناء مناقشاته للمخالفين ما يلي: أولاً: الإخلاص لله والأمانة والتجرد له:

يتبين للناظر في مؤلفات ابن باز ومناقشاته وردوده الهدف المثمر والذي يتمثل في أدبه الجم للمناقش ، وحسن تعامله وعدم الخروج عن موضوع المناقشة وترك الجدل وكثرة الكلام التي لا طائل من ورائها ، فهو لا يناقش أحداً ليبين عيبه ويقضي عليه ويحطمه ويقفز للشهرة على حسابه ، ولا يجادله ليسفه رأيه ويكشف ضالة علمه ، ولا لكسب جاه أو مال ، بل إن هدفه هو إظهار الحق وبيان الحقيقة بعيداً عن أهواء النفوس ، مريداً للحق مهما بلغ ثمنه بكل أمانه وإخلاص، وذلك بما منحه الله من إدراك وفقه .

وإحلاص الشيخ ونزاهته وصدق لهجته وسعيه بتجرد وموضوعية لبلوغ الحــق كان هو الهدف الأسمى الذي برز واضحاً في مناقشاته ، فهو لا يبالي أظهر الحق لديه أو لدى مخالفه .

يقول - رحمه الله - (يجب على المسلم أن يتمسك بالإسلام كله ، وأن يحدن بالإسلام كله ، وأن يعتصم بحبل الله عز وجل ، وأن يحدر أسباب الفرقة والاختلاف في جميع الأحوال . . وإياك أن توالي أخاك لأنه وافقك في كذا وتعادي الآخر لأنه خالفك في رأي أو في مسألة ، فليس هذا من الإنصاف . ولا يحملك ذلك - الخلاف - على ظلم أخيك ، وعدم إنصافه إذا خالفك الرأي في يحملك ذلك - الخلاف - على ظلم أخيك ، وعدم إنصافه إذا خالفك الرأي في

مسائل الاجتهاد ، التي قد يخفي دليليها ، وهكذا في المسائل التي قد يختلف في تأويل النص فيها فإنه قد يعذر ، فعليك أن تنصح له وأن تحب له الخسير ، ولا يحملك ذلك على العداء والانشقاق (١) .

وقال أيضاً: (نصيحتي للدعاة أن يخلصوا أعمالهم لله وحده ، وأن يتعاونوا على البر والتقوى ، وأن يتفقوا على تحكيم الكتاب والسنة فيما شـــــــر بينـــهم . . وبذلك يتحد الهدف وتجتمع الجهود وينصر الحق ويهزم الباطل ، ولايتم هذا كله إلا بالاستعانة بالله والتوجه إليه بطلب التوفيق ، والحذر من إتباع الهوى)(٢).

ثانياً: توقيره للعلماء داخل البلاد وخارجها ، واحترامه لآرائهم وفتاويهم:

خاض ابن باز بعض المسائل المختلف فيها مع كثير من إخوانه العلماء ، ومع مناقشته لهم وتقريره للمسائل الحلافية فإن علماء الأمة هم موضع احترامه وتقديره ، مهما بلغ الحلاف وعظم الخطأ بل إنه يعتذر لهم عن ذلك ويوجه أقوالهم إحلالاً وتقديراً لهم ، فهو وإن خالفهم في شيء منها بيسن رأيه المستعم بالأدلة ، متحنباً تجهيل الآخر أو تبديعه وتفسيقه وإن كان قد شطح به الفهم فلا يسفه رأيه بل يدعوه للحق وتحري الصواب .

ومثال ذلك: ما أفتي به الشيخ يوسف القرضاوي ، بأن اللحوم المستوردة من أهل الكتاب مما يذكى بالصعق الكهربائي ونحوه حلال لنا ما داموا يعتبرونها حلالاً فرد عليه ابن باز بقوله: (هذه الفتوى فيها تفصيل ، ثم ذهب الشيخ يفصل ما يحل منها وما يحرم ، ثم قال: وبما ذُكر يتضح ما في حسواب الشيخ يوسف وفقه الله من الإجمال ، ثم أكمل بقية بيانه وختمه بقوله: وأسأل الله أن يوفقنا وفضيلة الشيخ يوسف وسائر المسلمين لإصابة الحق في القول والعمل (٣).

⁽١) انظر : محموع فتاوى ومقالات متنوعة (١ / ٣٤٢) .

⁽٢) المصادر السابق (٤ /١٧٠)

⁽٣) المصدر السابق (٨ / ٤٢٨ ، ٤٣٠) .

ثالثاً: متابعة الأدلة من الكتاب والسنة لا أقوال الرجال.

أحذ ابن باز في ردوده ومناقشاته مع مخالفيه بالنصوص الشرعية ، وجعلها مقدَّمة على أقوال الرجال وأرائهم ، وهذا هو المنهج الصحيح الذي يتحقق به تطبيق شرع الله .

و هذا المنهج المعتمد على الدليل أخذ في تصحيح ما اعتاده الناس ، أو ما تعارفوه من الأخذ بكلام الأئمة مجرداً من الدليل ، حيث أن هذا المنهج لا فائدة فيه ولا يحقق الوصول إلى الحكم الشرعي ما لم يقرن بالدليل ، ولذلك صارت ردوده ومناقشاته لا تخلو من الدليل الشرعي الذي يعضد به قوله ويقوي به حجته فكانت المرجعية العليا عنده للوحي المنزل ، أما آراء الرجال فلا يعتمد عليها عند وجود النصوص الصريحة الواضحة ، ولذلك قال : في دعوته إلى ترك التقليد والأخذ بالدليل من كتاب الله وما صح من سنة رسول الله على قال (فالمقصود أخذ الحكم بالدليل ، لا برأي فلان أو رأي فلان)(1) .

رابعاً : إظهار الحق دون مماراة أو مداهنة :

جعل ابن باز الهدف من مناقشاته وردوده إظهار الحق مهما كان ، لا يماري أحداً ولا يداهنه ، وذلك بأدب جم وأسلوب هادي وتوجيه حكيم وكلمات مهذبة ، فيتحاش توسيع الخلاف حتى يصل إلى النزاع والافتراق ، لأنه بما العمل لا يتحقق المقصود من النقاش ، بل يرى أن النقاش إذا كان يترتب عليه ما هو أعظم منه مفسدة ، فإنه لا يستمر فيه بل يتركه مراعاة للمصلحة العامة ، أمّا إذا وصل الأمر إلى التطاول على أهل السنة فإنه يرد رداً مناسباً ولا تأخذه في الله لومة لآئم .

⁽١) انظر : سيرة ابن باز للحازمي (٣ / ١٠٣٧) .

ومن أمثلة ذلك ، في إظهاره للحق بأدب جم وأسلوب هادي وتوجيه حكيم قوله في حكم الإحداد على الملوك والزعماء .

قال - رحمه الله - (لاشك أن هذا العمل مخالف للشريعة المحمدية ، وفيه تشبه بأعداء الإسلام . . وهو ممنوع شرعاً ، وليس في الشريعة الكاملة ما يجيزه على ملك أو زعيم أو غيرهما ، ولو كان خيراً لكان السلف الصالح إليه أسبق . وبذلك يُعلم أن الواجب على قادة المسلمين وأعياهم ترك هذا الإحداد)(١) . وقال أيضاً في استنكار إخراج فيلم تصويرياً للنبي في ، فبعدما أورد كلامهمقال: (. . ولكون ذلك فيما نعتقد أمراً منكراً ، وحدثاً خطيراً ، يترتب عليه مفاسد كبرى ، وأضرار عظيمة ، واستهانة بالمصطفى في ، وتعريض لذاته الشريفة إلى التلاعب بها والاستهزاء والتنقص ، رأيت المساهمة في إنكار هذا المنكر والإهابة بالدول الموافقة على إخراجه بالرجوع عن ذلك ، لأن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل)(١) .

خامساً: عدم الإنكار على المخالف في مسائل الخلاف.

سادساً: إعذار الشخص لا يعني جواز إتباعه فيما أخطأ.

من منهج ابن باز – رحمه الله – عند مناقشته للمخالف أنه يري عدم الإنكار في مسائل الخلاف ، وهي التي لا نص فيها لأن أمرها واسع وترجع إلى احتهاد الشخص وتمكنه من المسألة التي يجتهد فيها ، أما المسائل التي عليها أدلة واضحة من الكتاب والسنة فإنه يجب الإنكار فيها ولا يجوز السكوت على ذلك ولا يجوز أيضا متابعته في خطئه ، بحجة أن المسألة خلافية .

⁽١) انظر : محموع فتاوى ومقالات متنوعة (١ / ٣٩١ ، ٣٩٨) ٠

⁽٢) المصدر السابق (١/ ٤١١) .

يقول - رحمه الله - (. . إلا أن يكون في المسألة الخلافية نص صحيح صريح فإن للحاكم والمفتي أن يقول هذا هو الحكم الشرعي السذي دل عليه السنص ويذكره ، سواء من القرآن أو من السنة الصحيحة ، ولا تكون هذه المسألة من المسائل الاجتهادية وإن كانت خلافية ، لأن العالم قد يخفي عليه النص ، فيأخذ باجتهاده ويتضح النص لغيره فيأخذ به بخلاف مسائل الاجتهاد ؟ وهي التي لا يجوز للعالم أن يقول فيها : إن لا نص فيها من كتاب ولا سنة ، وهي التي لا يجوز للعالم أن يقول فيها : إن حكمه فيها هو حكم الله ، لكن يقول هذا حكمي ، حسبما ظهر لي من الأدلة الشرعية أو نحو هذه العبارة ، ومن هنا يتضح أنه لا يجوز أن يقال ، لا إنكار في مسائل الخلاف ، لأنه قد يكون فيها ما دليليه واضح من الكتاب والسنة الصحيحة ، ولكن خفي على بعض العلماء فقال برأيه ، فيجب على من خالفه الإنكار عليه إذا أتضح له صحته ، بخلاف مسائل الاجتهاد وهي التي لا نص فيها فإنه لا إنكار فيها على من خالف الرأيين ، أو الآراء حسب اجتهاده وتحريه فإنه لا إنكار فيها على من خالف الرأيين ، أو الآراء حسب اجتهاده وتحريه للحق) (۱).

ويقول أيضاً في عدم حواز السكوت في بيان الحق: (فإذا سكت أهل السنة عن بيان أخطاء من خالف الكتاب والسنة شاهوا بذلك أهل الكتاب المغضوب عليهم والضالين . . ثم قال : ومتي سكت أهل الحق عن بيان أخطاء المخطئين وأغلاط الغالطين لم يحصل منهم ما أمرهم الله به من الدعوة إلى الخير ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومعلوم ما يترتب على ذلك من إثم الساكت عن إنكار المنكر وبقاء الغالط على غلطه والمخالف للحق على خطئه ، وذلك خلاف ما شرعه الله من النصيحة والتعاون على الخير والأمر بالمعروف والنهي

⁽۱) انظر : وقفات مع حيات ابن باز ، عزيز بن فرحان ص (٧٤) نقلاً من حاشية على كتاب قصر صلاة المسافرين للصبيحي ص (١٠٥ ، ١٠٦) .

عن المنكر)^(۱)

سابعاً: إحسان الظن بالمخالف وعدم الهام نيته:

ثامناً : مراعاة عوارض الجهل والإكراه والتأويل :

الحكم على الظاهر أما السرائر فعلمها عند خالقها ، كان هذا منهج ابن باز في الرد على المخالفين ، يناقش النص الذي أمامه ويتجنب الحكم على النيات وما يدور في القلوب ، ويُعرض عن حشد الأخطاء الموجودة عند المخالف فهو يأخذ كلام القائل على الظاهر ويحمله على أجمل المحامل ، ويلتمس لهم العذر أحياناً ، وقد يحمل كلامهم على سوء الفهم ، أو الغلط في الاستدلال .

يقول - رحمه الله - في الرد على مصطفى أمين في دعوته لإحياء التراث وآثار المدينة النبوية ، من قبور الصحابة وغيرهم ، واقتراحه على الأوقاف بوضع لوحات يكتب فيها اسم صاحب القبر ، ثم يحاط بشبك حديد . . الخ) . قال : (أقول قد يكون هذا الاقتراح من الكاتب عن حسن نية ومقصد صالح لكن الآراء والاستحسانات لا ينبغي للؤمن الاعتماد عليها ، حتى يعرضها على الميزان العادل الذي يميز طيبها من حبيثها ألا وهو كتاب الله وسنة رسوله ولعل الكاتب حين كتب هذه الكلمة من أولها إلى أخرها لم يكن عنده علم . مما جاءت به السنة الصحيحة عن رسول الله على حول القبور فلذلك وقعت منه الأخطاء السالفة)(٢) .

ومن هذه المنطلق: نظر ابن باز إلى مراعات أمور لها اعتبارها في الشرع عند بناء الأحكام، منها عوارض الجهل، ولذلك كان لأهل الفترة حكم خاص، وقد يكون هذا القول عن إكراه، وخاصة إذا كان صاحب القول من أهل العلم

⁽١) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣ / ٦٩ / ٧٣) .

⁽٢) انظر : المصدر السابق (١ / ٣٩١ ، ٣٩٨) ٠

أو يكون له تأويل في قوله لا يعلم منه خبث قصد ولا سوء نية ، فالواحب مراعاة هذه الأمور عند الرد ، مع عدم قبول الباطل الذي صدر منه ، وهذا الأمر هو الذي قد يُشْكل على كثير من الناس ، وبسببه يقع التدابر والتباغض والتشاحن ، والتفرق وفساد ذات البين ، ولهذا كان منهج الشيخ في مناقشته تناطلق من هذه المعالم البارزة التي رسمت له الطريق الصحيح في مناقشة مخالفيه . يقول - رحمه الله - (المؤمن ينبغي أن يحمل كلام أحيه المسلم على أحسن المحامل ، وما وحد من احتهاد لبعض العلماء ، وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد فإن صاحبه لا يؤاخذ ولا يثرب عليه إذا كان أهلاً للاجتهاد ، فإذ تحريح خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن دون تحجم أو تجريح وشطط في القول ، ودون تعرض للأشخاص أو اتمام للنيات أو زيادة في الكلام مسوغ لها) (١) .

المطلب الثاني: منهج ابن باز في الموضوع المناقش.

إن الموضوع المطروح للمناقشة لا شك في أهميته من حيث منهج المحتهد والناظر في كيفيته ودراسته ، ومن حيث إيراد الأدلة وتفنيد الأقوال ومناقشة مفهوما هما يلحق بذلك .

ولقد سار ابن باز على منهج معين عند النظر في المسائل ومناقشتها يتبين ذلك من خلال النظر في الموضوع الذي يناقشه مع مخالفيه فمن هذه المعالم التي انطلق من خلالها في مناقشته الموضوع ما يلى:

أولاً: نقله لأقوال العلماء بنصوصها:

عند مناقشة مسألة من المسائل أو موضوع من الموضوعات فإنه يقوم بإيراد أقوال المتحدث أوالكاتب أو المفتي بنصوصها غير مقطوعة من وسطها أو أطرافها ثم

⁽١) انظر : المصدر السابق (٧ / ٣١٧ ، ٣١٨) ٠

يناقشتها مناقشة علمية عبارة بعد أُخرى ، أو مَقْطعاً بعد آخر ، ثم يورد أقوالــه وردوده مفصلة ، وبعباراة سهلة وأفية موجزه ويبتعد عــن الإطنــاب وتفريــع الموضوع أكثر مما يستحقه .

ويتميز في نقله لأقوال العلماء بالدقة في النقل ، وتجنب الأقوال المنسوبة إليهم أو إشاعة القول الضعيف عنهم ، وحيث أن نقل القول عنهم شهادة من الناقل عليهم بألهم قالوا كذا وكذا ، فالشاهد لابد أن يكون مثبتاً لما يقوله حتى يُقبل قوله ورده عليهم ، وهذا من العدل والإنصاف .

فمن أمثلة ذلك: رده على الشيخ محمود دهلوب في تفسيره لقوله تعالى :

(استوى على العرش العرش الفسر (إن الاستواء المنسوب إلى السلف هو قولهم استوى : بمعني استولى على العرش ومَلَكَه ، وكقولهم :

استوى بشر على العراق . . . من غير سيف أو دم مهراق

قال ابن باز: (وحيث أن هذه النسبة إلى السلف غلط محض ، أحببت التنبيــه على ذلك ، لئلا يغتر من يراها فيظنها من أقوال العلماء المعتبرين .

والصواب أن هذا التفسير هو تفسير الجهمية والمعتزلة ومن سلك سبيلهم في نفي الصفات ، وقد أنكر علماء السلف رحمهم الله مثل هذا التأويل (٢) . ولقد حفلت مناقشات وردود ابن باز بالتزامه بأمانه النقل الموثق (٣) . ثانياً : تحرير محل الخلاف :

تحرير مواطن الخلاف من الأمور المهمة للمناقش لأن تحديد محل الخلاف ومواطنه وتحديد جزئيتة مما يسهل على المناقش دراسة الموضوع دراسة وافية فإما أن

⁽١) سورة الأعراف الآية (٥٤).

⁽٢) انظر : مجلة البحوث الإسلامية العدد (١٤) ص (٣١٧) ٠

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٣ / ١٥٦ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٠٩ ، ٢٠٠ ، . .) .

تكون هذه الجزئية هي موطن النـزاع ، أو أن تحرير محل النراع غير هذا . ولذلك كان ابن باز لا يناقش مسألة أو يرد على موضوع إلا وذكـر مـوطن الخلاف فيه . ومن أمثلة ذلك :

رده ومناقشته لمن سأله عن حكم التبرع بالدم في نهار رمضان ، هل يقاس على الحجامة ؟

فقال: إذا كان الدم الذي يؤخذ للتحليل يسيراً فإنه لا يفسد الصوم، أما إن كان كثيراً فإنه يفسد الصوم قياساً على الحجامة لأنه في الغالب يكون كشيراً فيشبه الحجامة (١).

ثالثاً: معرفة أدلة كل قول وتحديده.

يقرر ابن باز: أن من جنس الخلاف الذي يحصل بين العلماء راجع إلى الأدلة التي يستدلون بها ، فإما أن تكون ضعيفة ، أو منسوخة ، أو غير صحيحة ثم يرجع إلى فهم العالم للدليل إن كان صحيحاً وإلى طريقة استنباط الحكم منه . ولهذا كان منهجه في المسائل المعروضة للنقاش أنه ينظر في أدلة قائله فيفندها إما بتضعيف دليله ، أو بنسخه ، أو أن الخصم قام بتنزيل بعض الأدلة على بعض الأحكام من غير وجه مناسبة وما إلى ذلك .

ومثاله: قوله في وحوب حجاب المرأة ، وذلك بتغطية وجهها عن الرجال الأجانب ، فقال في رده على أدلة المخالفين القائلين بجواز كشف المرأة لوجهها ويديها عند الرجال الأجانب .

قال:

١ – أما ما يروى عن ابن عباس رضي الله عنهمـــا أنه فســـر قول الله تعالى :

⁽١) انظر : المصدر السابق (١٥ / ٢٧٢ ، ٢٧٣) .

(ما ظهر منها ﴾ (١) بالوجه والكفين ، فهو محمول على حالة النساء قبل نزول آية الحجاب ، أما بعد ذلك فقد أوجب الله عليهن ستر الجميع .

Y - أما حديث أسماء أن النبي على قال (إن المرأة إذا بلغت المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا ، وأشار إلى وجهه وكفيه)(١) فهو حديث ضعيف الإسناد ، لا يصح عن النبي الله ، لأنه من رواية خالد ابن دريك عن عائشة وهو لم يسمع منها ، فهو منقطع ، ولهذا قال أبو داود بعد روايته لهذا الحديث : هذا مرسل ، خالد لم يدرك عائشة ، ولأن في إسناده سعيد بن بشير ، وهو ضعيف لا يحتج بروايته ، وفيه علة أخرى ثالثه وهي : عنعنة قتادة عن خالد بن دريك وهو مدلس .

ثم أورد ابن باز الأدلة من الكتاب والسنة الصحيحة على ما قاله مدعماً حجته بذلك $\binom{n}{r}$.

رابعاً : معرفة وجه الدلالة في أدلة المخالف .

اعتنى ابن باز بمناقشة الدليل وتبيين وجه الدلالة منه ومدى صلاحيته للاستدلال وهذا واضح في جملة بحوثه ومناقشاته ، ويظهر ذلك جلياً عند مناقشـــته لأدلـــة المخالفين ، وهو ناتج عن مكانه الدليل عنده ، لأنه هو المعوَّل عليه في الأخـــذ والرد .

ومثال ذلك: رده على شيخ الأزهر سابقاً جاد الحق على جاد الحق في قوله بجواز إقامة علاقات المودة والمحبة بين المسلمين مع بقية الديانات للشعروب الغير مسلمة واستدل بعدة أدلة من كتاب الله الكريم منها:

⁽١) سورة النور الآية (٣١) ٠

 ⁽۲) رواه ابن داود في باب فيما تبدي المرأة زينتها (٤/ ٦٢) برقم ٤١٠٤ والبيهقي في باب عورة المرأة الحرة
 (٢/ ٢٢٦) وقال في إسناده ضعف .

⁽٣) انظر : حكم السفور والحجاب ونكاح الشغار ابن باز ص (١٦،١٦) ٠

قوله تعالى (ولقد كرمنا بني آدم . . الآية (١) قال فالتكريم الإلهي للإنسان بخلقه وتفضليه على غيره يعد رباطاً سامياً يشد المسلمين إلى غيرهم من بين الإنسان فإذا سمعوا بعد ذلك قوله تعالى (وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا (٢) أصبح واجباً عليهم أن يقيموا علاقات المودة والمحبة مع غيرهم من أتباع الديانات الأخرى والشعوب الغير مسلمة نزولاً عند هذه الأخوة الإنسانية وهذا هو معني التعارف الوارد . ا . هـ

فرد عليه ابن باز مبيناً وجه الدلالة من هذه الآيات :

قال (لا يخفي على سماحتكم أن الله سبحانه قد أو جب على المؤمنين بغض الكفار ومعاداتهم وعدم مودتهم وموالاتهم – فذكر أدلة كثيرة في ذلك .ثم قال : – أما التعارف الذي دلت عليه آية الحجرات ، فلا يلزم منه المودة ولا المحبة للكفار وإنما الغاية التعارف ليتمكنوا من المعاملات الجائزة بينهم شرعا وغير ذلك وأما تكريم الله سبحانه وتعالى لبني آدم ، لا يدل على جواز إقامة علاقة المودة والمحبة بين المسلم والكافر ، وإنما يدل ذلك على أن حنس بني آدم قد فضله الله على كثير من خلقه .

- لا يجوز أن يستنبط من الآيتين ما يخالف الآيات المحكمات (٣) ، وغيرها الدالة على وجوب بغض الكفار في الله ومعاداتهم .

- الواجب على أهل العلم تفسير القرآن بما يصدق بعضه بعضاً ، وتفسير المشتبه بالمحكم .

- وإباحة الله للمسلمين طعام أهل الكتاب ونساءهم المحصنات منهن لا تدل

⁽١) سورة الإسراء الآية (٧٠) .

⁽۲) سورة الحجرات الآية (۱۳) .

⁽٣) انظر : سورة المائدة الآية (٥١) ، وسورة آل عمران الآية (١١٨) ، وسورة الممتحنه الآية (١ ، ٤) ، وسورة المحادلة الآية (٢٢) .

على حواز مودهم ومحبتهم كما لا يخفى على كل من تدبر الآيات وأعطى المقام حقه من النظر والعناية)(١).

خامساً : العناية بسبب الخلاف .

إن معرفة سبب الخلاف ومنشؤه تعطي الصورة الواضحة لحقيقته ، فقد يكون الخلاف أمراً يسيراً وقد يكون بخلاف ذلك .

فدراسة المحتهد لسبب الخلاف وتشخيصه يعينه على وضع الحل المناسب له . وأسباب الخلاف كثيرة ومتفاوتة ومختلفة ، فمنها ما يكون في الدليل ، سواء كان

نقلاً أو عقلاً من حيث ثبوته من عدمــه ، وصحته من ضعفه وحجيته أيضــاً

وكذلك الاختلاف بسبب تفاوت العقول والأفهام ، وطبيعة اللغة العربية

والاختلاف في بعض قواعد الاجتهاد والاستنباط ، وطريقة تنزيل الأحكام

على الوقائع المستجدة الكثيرة ، وكذلك في فهم بعض النصوص الشرعية وهكذا والخلاف موجود في الفروع من قديم الزمان ، يقول ابن باز - رحمه الله -

(إن الخلاف المذهبي في أمور الفروع واقــع منذ قديم الزمان)^(۲) .

وقال أيضاً في الاختلاف الذي يحصل بين الأئمة (.. ليس معناه أن كل واحد منهم معصوم ولا يقع منه الخطأ ، بل كل واحد منهم له أغلاط حسب ما بلغهم من السنة وحسب ما عرفوه من كتاب الله عز وجل ، فقد يفوت بعضهم شيء من العلم بكتاب الله ومن سنة رسول الله في فيفتي بما علم وهذا أمر معلوم عند أهل العلم)(").

⁽۱) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۸ / ۱۹۰ – ۱۹۰) .

⁽٢) المصدر السابق (٥/٩٤) .

⁽٣) المصدر السابق (١٥٣/٧).

وقال أن من أسباب الخلاف الذي يحصل عند العلماء يرجع إلى صحة بعض الأحاديث أو ضعفها عندهم ، حيث ألهم يتفاوتون فيما بينهم في العلم وأتساع المعرفة . فقال : (قد يكون هذا الحديث متواترا عند زيد وعمرو وليس متواترا عند خالد وبكر ، لما بينهما من الفرق في العلم واتساع المعرفة .. فهذه أمور تختلف بحسب ما يحصل للناس من العلم بأحوال الرواة وعدالتهم ومنزلتهم في الإسلام)(١).

وهذا المنهج الذي سار عليه في معرفة أسباب الخلاف ومنشئه مما جعله يعذر أحياناً المخالفين له لعدم معرفتهم ، أو لخفاء الدليل عليهم ، أو لأمور أحرى من أسباب الخلاف المذكورة عند أهل العلم فهو لا يتحامل على مخالفيه ولا يتهجم عليهم أو يرميهم ببدعه أو غير ذلك ، بل كان يدعوا لهم بالهداية والتوفيق والرشاد والمغفرة ، لا لكون المخالف على حق ، ولكن يعذره حتى يبين له القول الصحيح ، فإن قبل و إلا فلا حرج إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف السي أمرها واسع ، أما إن كانت من المسائل التي تخالف الكتاب والسنة فإنه لا يقبل أبداً ، ويشدد النكير على قائله .

سادساً: استحباب الخروج من الخلاف.

الخروج من الخلاف من أفضل المستحبات وأكملها عند علماء المسلمين ، وعلة ذلك أن الحق يحبه الله ، فالخروج من الخلاف يكون فيه احتياط للدين ولذلك يقول العز بن عبد السلام (وان تقارنت الأدلة في سائر الخلاف ، بحيث لا يبعد قول المخالف كل البعد فهذا مما يستحب الخروج من الخلاف فيه ، حذراً من كون الصواب مع الخصم ، والشرع يحتاط لفعل الواجبات والمندوبات

⁽١) المصدر السابق (٩/ ١٩١).

كما يحتاط لترك المحرمات والمكروهات $)^{(1)}$, ومعنى ذلك أن يفعل ما يتوقع وجوبه وإلا فما يتوقع استحبابه وأن يترك ما يتوقع تحريمه وإلا فما يتوقع كراهيته لأنه من الصعب الجزم بالصواب في مسالة تباينت فيها أنظار المحققين من العلماء لأنه قد يكون الصواب مع الخصم .

ولذلك كان ابن باز يأخذ بالأحوط حروجاً من الخلاف واحتياطا للدين. ومثال ذلك :قوله في بيان حكم من جامع زوجته في نهار رمضان عدة مرات جاهلاً بالحكم. فقال ما مجمله : اختلف أهل العلم في هذه المسألة فقال بعضهم عليه الكفارة لأنه مفرط في عدم السؤال والتفقه في الدين ، وقال آخرون من أهل العلم لا كفارة عليه من أجل الجهل ، وبذلك تعلم أن الأحوط لك هو الكفارة هذا هو الأحوط لك والأحسن براءة للذمة ، وخروجاً من خلاف أهل العلم وجبراً لصيامك ، وإن لم تحفظ عدد الأيام التي جامعت فيها ، فاعمل بالأحوط وهو الأخذ بالزائد ، ولكن لا يتأكد عليك إلا الشيء الذي تجزم به)(٢).

المطلب الثالث: منهج ابن باز في الترجيح:

الترجيح له أهمية عند المحتهد والفقيه الناظر في المسائل الخلافية وفي التعارض الذي يحصل بين الأدلة ، فكما سبق ذكر شروط الترجيح وقواعده بين الأدلة الشرعية فإن المحتهد في الترجيح يحتاج إلى منهج وضابط يحدد سيره ويضبط اجتهاده عند الترجيح بين الأدلة وأقوال أهل العلم ، ولهذا ومن خلال البحث في منهج ابن باز استطعت أن أخرج ببعض المميزات لمنهج الترجيح عنده ، فمن أبرزها ما يلي : أولاً : الأهلية والاستقلال الفكري .

لا شك أن الترجيح يتطلب دراية كاملة وإلماماً واسعاً بالمسائل والأدلـة ، لأن

⁽١) انظر : قواعد الأحكام (١٦٩/١) .

⁽۲) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۳۰۳/۱۵) .

الذي يطرق باب الترجيح وهو ليس أهلاً لذلك يقع في أغلاط كثيرة ، وعلية فإن الأهلية للترجيح تحتاج من الناظر إلى تجري الدقة والصواب عند النظر في أقــوال أهل العلم وأدلتهم ، وترجيح القول الأقرب للصواب الموافق للدليل .

يقول ابن باز (على طالب العلم أن يحرص على أن يكون أهـ لاَّ للتـرجيح في المسائل الخلافية ، أما طالب العلم المتأهل الذي رزقه الله العلم ونظر في الكتـب وعرف أقوال الناس فعليه أن يجتهد في ترجيح الراجح ، وتزييف الزائف بالأدلـة الشرعية)(1).

فدعوة ابن باز للاحتهاد دعوة إلى الاستقلال الفكري ، وترك للتبعية والتقليد وأخذ الحكم من النصوص الشرعية .

ولهذا كانت اختياراته وفتاويه الجليلة وبحوثه القيمة أكبر شاهد على الـــدعوة إلى التفكير والبحث والاستنباط من خلال النظر في نصوص الشارع ، وبيان معانيه بكل ما أعطي من غزارة في العلم وإحلاص في العمل .

أما التقليد فهو مخصوص بتلك الفئة التي أغلقت على عقولها وفكرها بالتقليد والتعصب المذهبي المقيت .

قال - رحمه الله - (التقليد أمر لا يجوز بإجماع العلماء ، بل منكر بإجماع أهل السنة)(٢) .

ثانياً: الأخذ في الاعتبار بالمصالح العامة عند الترجيح.

أخـــذ ابن باز عند الترجيح في تحقيق المصالح العامة لـــما في ذلك من توفير الخير والصلاح لعامة البشرية ، والبعد عن ما فيه ضرر وفساد ، ولقد سبقت الإشارة إلى ذلك عند مراعاته للمقاصد الشرعية في التيسير ورفع الحرج .

⁽١) المصدر السابق (٢٤١/٧) بتصرف يسير

⁽٢) المصدر السابق (٥/٥٨).

ومثاله: يتحلى ذلك عنده في اعتباره للمصلحة العامة عند ترجيحه بين أقــوال أهل العلم وذلك بجواز الاستعانة بالكفار. حيث قال (فالعــدو إذا كـان في مصلحتنا وضد عدونا فلا حرج علينا أن نستعين به ضد عدونا ، وفي مصلحتنا حتى يخلصنا الله من عدونا ثم يرجع عدونا إلى بلاده)(١).

ثالثاً: بذل الوسع في طلب الحق وإظهاره والثبات عليه.

إن الناظر في سيرة ابن باز وحياته العلمية والعملية وحرصه الشديد على العلم ونشره بين الناس والاجتهاد في ذلك والصبر عليه الصدق مع الله والإحلاص له ليعرف ذلك من خلال النظر في بحوثه واجتهاداته وترجيحاته.

يقول: (الواحب على أهل العلم وعلى كل من يخشى الله. . أن يحتسب الأجر عند الله وأن يصبر ويتحمل ويرجو ما عند الله عز وجل من المثوبة)(٢).

وقال أيضاً (والجدير بالعالم أينما كان وبطالب العلم ، أن يعني بطلب العلم وفي وأن يخشى الله وأن يراقبه في كل أموره ، في طلبه للعلم وفي عمله بالعلم وفي نشره للعلم ، وفي كل ما يلزمه من حق الله وحق عباده)(").

ومن أمثلة ثباته على الحقق : قوله بجواز إمكانية الصعود إلى الكواكب حيث أثبت ذلك بالأدلة النقلية والعقلية ثم عارضه بعض علماء عصره وكتبوا له في ذلك لعله يرجع عن رأيه .

فقال رداً على أحدهم (وقد تأملت ما ذكره فضيلتكم من أوله إلى اخره ، فلم أجد فيه ما يقضي الرجوع عما ذكرته في المقال المذكور)(٤)

⁽١) المصدر السابق (٦/ ١٣٥) ولمزيد من التفصيل وبيان أقوال أهل العلم انظر ص (٦ / ٢٣٦ - ٢٤٣) .

⁽۲) المصدر السابق (۲۱۲/۷) .

⁽٣) المصدر السابق (٢٠٧/٧) .

⁽٤) المصدر السابق (٢٦٦/١) .

الباب الثاني دراسة تطبيقية مقارنة بأراء الفقماء المتأخرين على أبرز القضايا الفقمية المستجدة في العبادات

وفيه خمس مسائل

المسألة الأولى: حكم نقل أعضاء الميت.

المسألة الثانية : حكم جعل جدة ميقاتاً

لحجاج الجو.

المسألة الثالثة : حكم الصلاة خلف المذياع .

المسألة الرابعة : هل يحكم بموت المتوفى

. أيذه،

المسألة الخامسة : حكم تشريح جثة الإنسان

للتعليم .

المسألة الأولى حكم نقل أعضاء الميت

المعنى :

زراعة الأعضاء ونقلها من الميت إلى الحي أصبحت من المهمات الجراحية الحديثة التي ظهرت في العصر الحاضر ، مثل أن يؤخذ من ميت عضو من الأعضاء فيزرع في إنسان آخر حي لإنقاذ حياته ، وسببه هي الاستفادة التي دعت إليها الضرورة لاستبقاء أصل الحياة ، أو المحافظة على وظيفة من وظائف الجسم كالبصر ونحوه .

الحكم: اختلف الفقهاء المعاصرون في حكم نقل الأعضاء على قولين:

القول الأول: لا يجوز نقل الأعضاء الآدمية: وهو قول الشيخ الشعراوي^(۱) والغماري^(۲)، والدكتور حسن علي الشاذلي^(۳)، والسنبهلي^(٤)، والسقاف^(٥) وعبد السلام عبد الرحيم السكري^(۱)، والشيخ عبد السرحمن العروي^(۷) والدكتور أحمد فتحي سرور^(۸).

⁽١) انظر مقاله في حريدة اللواء الإسلامي العدد ٢٢٦ في ٢٧ / ٦/ ١٤٠٧ هــ بعنوان (الإنسان لا يملك حسده فكيــف يتبرع بأحزائه أو يبيعها) .

⁽٢) عبد الله ابن الصديق الغماري ألف رسالة بعنوان (تعريف أهل الإسلام بأن نقل العضو حرام) .

⁽٣) انظر : بحثه بعنوان (انتفاع الإنسان بأعضاء حسم إنسان آخر حياً أو ميتاً) مجمع الفقه الإسلامي في دورتـــه الثامنـــة سنة ١٤٠٥هـــ .

⁽٤) انظر : قضايا فقهية معاصرة (٦٧) .

⁽٥) انظر : رسالة بعنوان (الامتناع والاستقصاء لأدلة تحريم نقل الأعضاء) .

⁽٦) انظر : كتابه بعنوان (نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي) .

⁽٧) انظر : جنون العلم في زراعة الأعضاء ، منبر الإسلام . القاهرة العدد الثامن .

⁽٨) انظر : الرعاية الطبية المركزة ، حريدة الأهرام المصرية في ٢٩ / ٣ / ١٩٩٦ م .

القول الثاني: يجوز نقل الأعضاء الآدمية ، وخصه بعضهم بغير المعصوم وبعضهم بالحي ، وهذا القول صدرت به الفتاوى من المجامع الفقهية والهيئات واللجان الشرعية وهي: المؤتمر الإسلامي المنعقد بماليزيا (۱) ، ومجمع الفقه الإسلامي (۲) ، وهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية (۱) ، ولجنة الفتوى في كل من : المملكة الأردنية الهاشمية (۱) ، والكويت (۱) ، وجمهورية مصر العربية (۱) والجمهورية الجزائرية (۷) ، وقال به جملة من العلماء والباحثين : والشيخ عبد الرحمن بن سعدي (۸) ، والشيخ جاد الحق شيخ الأزهر سابقاً (۹) .

واختار هذا القول كلاً من: الدكتور أحمد شرف الدين (۱۰)، والـــدكتور رءوف شلبي وعبد الله (۱۲). شلبي ، والدكتور هاشم جميل عبد الله (۱۲).

⁽١) انظر : مجلة البحوث الإسلامية بعددها رقم ٢٢ عام ١٤٠٩ هـ. .

⁽٢) انظر : قرار المجلس في دورته الثامنة المنعقدة بمكة المكرمة من ٢٨ ربيع الآخر إلى ٧ جماد الأولى علم ١٤٠٥ هــ. .

⁽٣) انظر : قرار الهيئة رقم ٩٩ وتاريخ ٢/١١/ ١٤٠٢ هـ. أبحاث هيئة كبار العلماء .

⁽٤) انظر : بحوث مجمع الفقه الإسلامي .د العبادي ص (٨) .

⁽٥) انظر : مجموع الفتاوى الشرعية . التي تصورها وزارة الأوقاف في الكويت . (٢/ ٢٩٣ / ٢٩٧) الطبعة الأولى .

⁽٦) انظر : حريدة الشرق الأوسط بعددها ٣٧٢٥ في ٨/ ٢/ ١٩٨٩ م .

⁽٧) صدرت من لجنة الإفتاء الأعلى في الجزائر في ١٣٩٢/٣/٦ هـ انظر بحوث فقهية معاصرة د. محمد الشريف(١/ ٢٥٧)

⁽۸) انظر : الفتاوى السعدية (۱۹۰–۱۹۸) .

⁽٩) انظر : مجلة الأزهر الجزيء التاسع في رمضان عام ١٤٠٣ هــ. .

⁽١٠) انظر : كتابه (الأحكام الشرعية للأعمال الطبية ص (١٢٩) .

^{. (11)} انظر : جريدة الشرق الأوسط عدد 7/7 في 1/7/7 م .

⁽١٢) انظر : مجلة الرسالة العدد (٢١٢) ص (٧٠) .

الأدلة

- (١) أدلة القائلين بعدم الجواز .
 - أولاً: دليلهم من الكتاب.
- ١ قوله تعالى ﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة. . . ﴾ الآية (١)

وجه الدلالة: أن الله سبحانه وتعالى لهانا عن إن نلقي بأنفسنا إلى التهلكة والتبرع بجزء من الإنسان ، هو في الواقع سعي لإهلاك نفسه في سبيل إحياء غيره وقطع العضو موجب للهلاك (٢).

٢ – قوله تعالى ﴿ولآمرهُم فليغيرن خلق الله . . . ﴾ الآية (٣) .

وجه الدلالة: أن استئصال عضو من الأعضاء لزراعته عند آخر تغير لخلق الله فهو داخل في عموم التحريم الوارد في هذه الآية ، ويعتبر من المحرمات لذلك (٤) . ٣- قوله تعالى ﴿ ولقد كرمنا بني آدم وهملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ (٥) .

وجه الدلالة: أن الآدمي مكرم تكريماً شاملاً ، حال حياته وبعد موته ، وانتزاع العضو منه مخالف لهذا التكريم (٦) .

⁽١) سورة البقرة آية (١٩٥) .

⁽٢) انظر : نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي ، د . السكري ص (١٠٧) .

⁽٣) سورة النساء الآية (١١٩) .

⁽٤) انظر: الإمتاع والاستقصاء، للسقاف ص (١٥،١٥).

⁽٥) سورة الإسراء الآية (٧٠) .

⁽٦) انظر : نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي ، د . السكري ص (١١٥).

ثانياً: دليلهم من السنة.

وجه الدلالة: أن من تصرف في عضو من أعضائه ، كتبرع أو غيره فإنه يبعث يوم القيامة ناقصاً من ذلك العضو عقوبة له ، لأن قوله (لن نصلح منك ما أفسدت) لا يتعلق بقتل النفس ، وإنما يتعلق بجرح براجمه وتقطيعها (٣)

٢- حديث أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - قالت (جاءت امرأة إلى النبي فقالت يا رسول الله إن لي ابنة عريساً ، أصابتها حصبة (٤) فتمزق شعرها أفأصله ؟ فقال : لعن الله الواصلة والمستوصلة (٥).

⁽١) المشاقص جمع مشقص وهو السهم الذي فيه نصل عريض .(والبراجم): رءوس السلاميات من ظهر الكف إذا قـــبض الشخص كفه نشزت وارتفعت . (فشخبت يداه): أي سال دمها . انظر : المصباح المنير للفيومي (١ / ٤٧ ، ٥٠) .

⁽٢) أخرجه مسلم في صحيحة كتاب الإيمان : باب الدليل على أن قاتل نفسه لا يكفر برقم ١١٦ (١/ ١٠٩).

⁽٣) انظر: الامتناع والاستقصاء للسقاف ص (٢٠) و نقل وزراعة الأعضاء. د. السكري ص (١١١).

⁽٤) الحصبة : هي حروح تخرج بالحسد ، يقال لها الجدري . انظر : المصباح المنير للفيومي (١/ ١٣٨) .

⁽٥) أخرجه مسلم في باب تحريم وصل الواصلة والمستوصله والواشمة والمستوشمه والنا مصه والمتنصمه والمتفلحات والمغـــيرات خلق الله برقم ٢١٢٢ (٣ / ١٦٧٦) .

وجه الدلالة : دل الحديث على حرمه انتفاع المرأة بشعر غيرها ، وهو جزء من ذلك الغير ، فيعتبر أصلاً في المنع حتى لو لم يضر المأخوذ منه (١) .

٣- حديث عائشة - رضي الله عنها - عن النبي الله عنها - عن النبي الله عنها ككسره حياً (كسر عظم الميت ككسره حياً)(٢).

وجه الدلالة: الحديث يحرم كسر عظم الحي أو قطع أي جزءاً منه وكذا الميت إلا ما أذن الشارع فيه (٣).

ثالثاً: دليلهم من العقل

1- لا يصح التبرع بشيء إلا لمن ملكه ، والإنسان لا يملك جسده ، والميت لا يرث ورثته من بعده إلا ماله ، أما جسده فلا يورث ، فثبت بذلك عدم صحة التبرع من الإنسان لجسده ، ومن الورثة لميتهم ، لعدم وقوع التبرع على الوجه الشرعي المعتبر (٤).

(٢) أدلة القائلين بالجواز .

أولاً: أدلتهم من الكتاب:

١- الآيات الدالة على الاستثناء حالة الضرورة من التحريم المنصوص عليه فيها منها قوله تعالى :

﴿ إنما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخترير وما أهل به لغير الله فمن أضطر

⁽١) انظر : قضايا فقهية معاصرة السنبهلي (٦٢ ، ٦٢) .

⁽٢) رواه ابن حبان في صحيحة برقم ٣٦١٧ (٧ / ٤٣٧) ، وأبو داود في سننه بـــــرقم ٣٢٠٧ (٣ / ٢١٢) ، وأبـــو مـــاحة برقم ١٦١٦ (١ / ٥١٦) .

⁽٣) انظر : الامتناع والاستقصاء ، للسقاف ص (٢١) .

⁽٤) انظر : قضايا فقهية معاصرة ، للسنبهلي ص (٦٧) ، مجموع فتاوي ومقالات متنوعة (١٣ / ٣٦٤) .

غير باغ ولا عاد فلا أثم عليه أن الله غفور رحيم ﴾ (١)

وجه الدلالة : هو استثناء حال الضرورة من التحريم ، فالمريض المحتاج إلى نقـــل العضو يعتبر مضطراً إليه ؛ لأن حياته في خطر ومهدد بالموت في عموم الاستثناء المذكور ، وعليه فيباح نقل العضو إليه لاضطراره إليه (٢).

٢- قوله تعالى ﴿ ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ﴾ (٣)

وجه الدلالة: الإحياء هنا عام يشمل كل إنقاذ من التهلكة ، وعليه فإنه يدخل فيه من تبرع لأخيه بعضو لينقذه من الهلكة (٤).

٣- الآيات الدالة على مقصود الشارع من التيسير على العباد ورفع المشقة عنهم.
 منها قوله تعالى ﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ (°)

وجه الدلالة: مقصود الشارع التيسير ورفع الحرج، وهذا يدخل فيه إجازة نقل الأعضاء من آدمي لغيره تيسيراً عليهم ورفع للمشقة عنهم وتخفيف لآلامهم بخلاف تحريم نقلها لأنه فيه حرج ومشقة وهذا ينافي ما دلت عليه النصوص الشرعية (٦).

⁽١) سورة البقرة الآية (١٧٣) .

⁽٢) انظر: الأحكام الشرعية للأعمال الطبية د. أحمد شرف الدين ، ص (١٢٩) .

⁽٣) سورة المائدة الآية (٣٢) .

⁽٤) انظر: مجلة البحوث الإسلامية العدد ٢٢ ص (٤٧)

⁽٥) سورة الحج الآية (٧٨) .

⁽٦) انظر : شفاء التباريح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء . لليعقوبي ص (٨٤) .

ثانياً: أدلتهم من العقل:

١ - نص الفقهاء على حواز شق بطن الميت لاستحراج حوهرة الغير إذا ابتلعها الميت (١)، فإنقاذ النفس المحرمة بالتبرع لها أولى وأعظم من حرمة المال .

Y- يجوز نقل أعضاء الآدمي كما يجوز تشريحه بجامع وجود الحاجة في كل (Y). Y- استدلوا بالقواعد الشرعية التالية (الضرر يـزال) و (الضرورات تبيح المحظورات) و (إذا ضاق الأمر اتسع (Y).

فهذه القواعد دلت على إزالة الضرر عن المكلف ، كما أنه يـرخص للمضـطر ارتكاب المحظور شرعا وإذا بلغ المكلف مشقة لا يقدر عليها وجب التوسيع عليه ولهذا يجوز التبرع بالأعضاء لإزالة الضـرر عـن المـريض ، وإن كـانت محظورة

أبيحت للضرورة ، وعند بلوغها غايتها يتسع الأمر فتباح (١) .

رأي ابن باز في هذه المسألة:

يقول – رحمه الله – في بيان حكم نقل أعضاء المتوفى دماغياً وإذا أوصى بذلك ؟ (المسلم محترم حياً وميتاً ، والواجب عدم التعرض له بما يؤذيه أو بما يشوه خلقته ككسر عظمه وتقطيعه ، وقد جاء في الحديث : (كسر عظم الميت ككسره حياً) (٥) ، ويستدل به على عدم جواز التمثيل به لمصلحة الأحياء مثل أن يؤخذ قلبه أو كليته أو غير ذلك ؛ لأن ذلك أبلغ من كسر عظمه .

⁽۱) انظر : المغني لابن قدامه (٤١٤/٣) ، وقواعد الأحكام لعزين عبد السلام ١/ ٩٧) و المجموع للنـــووي (٢٦٦/٥) ، وحاشية ابن عابدين (٦٦١/١) .

⁽٢) انظر : ترقيع الأحياء بأعضاء الأموات للزرقاء ، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي ، المؤتمر الرابع جمادى الآحر عام ١٤٠٨ هـــ .

⁽٣) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي (١٧٢ ، ١٧٣) .

⁽٤) انظر : مجلة البحوث الإسلامية العدد ٢٢ ص (٤١) ، وشفاء التباريح والأدواء ، لليعقوبي ص (٢١) .

⁽٥) سبق تخريجه ص (٣٩٠) من هذه الرسالة .

وقد وقع الخلاف بين العلماء في حواز التبرع بالأعضاء ، وقال بعضهم إن في ذلك مصلحة للأحياء لكثرة أمراض الكلي وهذا فيه نظر .

والأقرب عندي: أنه لا يجوز للحديث المذكور، ولأن في ذلك تلاعباً بأعضاء الميت والورثة الميت ، والورثة لا يرثون ماله فقط.

وأما توصية الميت بالتبرع بأعضائه بعد موته ؛ فالأرجح أنه لا يجوز تنفيذها لما تقدم ولو أوصى لأن حسمه ليس ملكاً له .

وأما كسر عظم الميت الكافر فهذا فيه تفصيل:

فإذا كان ذمياً أو معاهداً أو مستأمناً لم يجز التعرض له ، أما إن كان حربياً فللا حسرج في ذلك .

وبناء على ذلك يجوز أخذ الأعضاء من المتوفى الحربي ، أما المعاهد والذمي المستأمن فلا لأن أجسادهم محترمة (١) .

⁽۱) انظر : مجموع فتاوی ومقالات متنوعة (۳۲/۱۳، ۳۶۴ ، ۳۲۰) .

المسألة الثانية

حكم من جعل جدة ميقاتاً لحجاج الجو والبحر

اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين:

القول الأول : القائلون بالجواز :

وذهب إلى هذا القول كلُ من الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود (١)، والشيخ مصطفى الزرقاء (٢)، وعبد الله كنون (٣)، والشيخ عبد الله بن إبراهيم الأنصاري (٤)، والشيخ يوسف القرضاوي (٥).

القول الثاني: القائلون بعدم الجواز:

وهم الذين لا يرون أن جده ميقاتاً لحجاج الجو والبحر . وذهب إلى هذا القول مجمع الفقهي الإسلامي (٢) وهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٧) وقال به جملة من العلماء والباحثين منهم الشيخ عبد الله بن عقيل (٨) والشيخ صالح الفوزان (٩) والشيخ عبد الله بن جبرين (١٠) .

⁽١) انظر : الاجتهاد المعاصرين بين الانضباط والتفريط للقرضاوي ص (٣٩ ، ٤٠) .

⁽٢) انظر: فتاوى مصطفى الزرقاء ص (١٧٧ - ١٩٠).

⁽٣) انظر : مجلة البحوث الإسلامية العدد (٢٤) عام ١٤٠٩هـــ ص (٣٨٢ – ٣٨٣) .

⁽٤) انظر : مجموع فتاوى ومقالات (١٧ / ٢٣ – ٢٩) .

⁽٥) انظر : الاجتهاد المعاصر للقرضاوي ص (٣٩).

⁽٦) انظر : قرارات وتوصيات المجمع الفقهي الإسلامي بجدة للدورات عن ١- ١٠ والقرارات ١- ٩٧ ص (٣٨) .

⁽٧) انظر : مجموع فتاوى ابن باز (۱۷ / ۳۲ ، ۳۳) وفتاوى اللجنة الدائمة (۱۱ / ۱۵۳ ، ۱۶۰) .

⁽A) انظر : فتاوى ابن عقيل (١/ ٥٥٣ ، ٥٥٥) .

⁽٩) انظر : مجلة التوعية الإسلامية في الحج العدد ٢٠٧ ذؤ الحجة ١٤١٤ هـــ ص (٣٧ -٤٠) .

⁽١٠) انظر : اللؤلؤ المكين في فتاوى ابن جبرين ص (١٦٦ ، ١٦٧) .

أدلة أصحاب القول الأول.

استدل القائلون بالجواز بالأدلة التالية:

١- أن الوافدين إلى جدة لأداء الحج والعمرة إذا كانت النية منهم الإقامة يوماً
 أو ساعات فإنه ينطبق عليهم حكم المقيمين بجدة والنازلين بما فلهم أن يحرموا
 منها .

٢- من المعلوم أن مرور الطائرة فوق سماء الميقات وهي محلقة في السماء لا يصدق على أهلها ألهم أتوا الميقات المحدد لهم لا لغة ولا عرفاً ، لكون الإتيان هو الوصول إلى الشيء فلا يأثم من جاوزها في الطائرة ولا يتعلق به دم عن المخالفة .
 ٣- حيث تكليفهم بالإحرام في الطائرة فيه حرج وعسر لضيق المقاعد حيث يعسر على المحرم تناول وجبة الطعام فضلا عن أن يخلع ملابسه المحيطة ويرتدي الرداء والإزار وأين في الطائرة مغتسل ومصلى ليُقيم سنة الإحرام ، فعليه يجب التيسير والتخفيف .

3- المواقيت الأرضية التي حددها الرسول الله لا تنطبق على من في الجو وهي حالة سكت عنها النص ، لأنها لم تكن في التصور أصلاً كما سكت عن القادمين من الجهة الغربية إذ لم يكن إذ ذاك مسلمون يقدمون من إفريقية من وراء البحر. ٥- خضوع تحديد المواقيت لأهل الجو للاجتهاد في ضوء أصول الشريعة ومقاصدها وفي طليعتها دفع الحرج.

7- لعل في سنوات قادمة غير بعيدة تصبح فيها الطائرات من الوسائل العتيقة البطيئة ، ويحل محلها الصاروخ الذي يطوي المسافات الزمانية والمكانية والبعيدة في دقائق معدودة ، فكيف يمكن لمن حاذى المواقيت الإحرام (١)

⁽١) انظر : فتاوى مصطفى الزرقاء ص (١٧٧ - ١٩٠) مع بقية المصادر السابقة لأصحاب القول الأول .

أدلة أصحاب القول الثايي .

استدل القائلون بعدم الجواز بالأدلة التالية:

Y - حدیث ابن عمر رضي الله عنهما قال (لما فتح هذان المصران أتو عُمر فقالوا: یا أمیر المؤمنین إن رسول الله علی حد لاهل نجد قرناً وهو حرور عن طریقنا ، وإنا إن أردنا قرناً شق علینا قال فانظروا حذوها من طریقكم فحد هم ذات عرق (۲).

رأي ابن باز في المسألة:

لقد ناقش ابن باز أقوال المخالفين ، ورد على أدلتهم وفتاويهم بــردود كـــثيرة أجملها في النقاط التالية ، ثم أحتمها بخلاصة رأيه في الموضوع .

١- في قولهم (من أقام في جدة ولو يوماً واحداً ينطبق عليه حكم المقيمين).

قال: هذا الكلام باطل وخطأ ظاهر مخالف للأحاديث الصحيحة الوادة في المواقيت ، ومخالف لكلام أهل العلم في هذا الباب ، لأن النبي الله وقت المواقيت لمريدي الحج والعمرة من سائر الأمصار ولم يجعل حدة ميقاتاً لمن توجه إلى مكة

⁽۱) أخرجه البخاري ، كتاب الحج ، باب مُهَلِّ أهل الشام برقم ١٥٢٦ انظر فتح الباري (٣ / ٤٥٣) . ومسلم ، بـــاب مواقيت الحج والعمرة برقم ١١٨١ (٢ / ٨٣٨) .

⁽٢) أخرجه البخاري في صحيحة انظر : فتح الباري كتاب الحج ، باب ذات عرق لأهـــل العـــراق (٣ / ٤٥٥) وقولـــه المصران : تثنية مصر والمراد بهما : الكوفة والبصرة وهما سرتا العراق . انظر : المصدر السابق .

من سائر الأمصار والأقاليم وهذا يعم الوافدين إليها من طمريق البر أو الجور أو البحر (١).

Y- القول بأن الوافد من طريق الجو لم يمر على المواقيت . قول باطل لا أساس له من الصحة ، لأن الوافد من طريق الجو لا بد أن يمر قطعاً بالمواقيت التي وقتها النبي على أو ما يحاذيها ، فيلزمه الإحرام منها ، وإذا اشتبه عليه ذلك لزمه أن يحرم في الموضع الذي يتيقن أنه محاذيها أو قبلها حتى لا يجاوزها بغير إحرام ومن أحرم قبلها احتياطياً حوفاً من مجاوزها بغير إحرام فلا كراهة في حقه ، أما تجاوزها بغير إحرام فهو محرم بالإجماع في حق كل مكلف أراد حجاً أو عمرة (٢) .

٣- القول بأن الإحرام في الطائرة فيه مشقة عند لبس ملابس
 الإحسرام والغسل والوضوء وأداء ركعي الإحسرام.

فالجواب على ذلك . أنه بإمكان الحاج أن يستعد في بيته أو بلده قبل ركوب الطائرة ، مع العلم أن الغسل ليس بواجب وإنما هو مستحب ، وهكذا الوضوء ليس بواجب فلو أحرم من دون وضوء ولا غسل فإحرامه صحيح وهكذا الصلاة قبل الإحرام أو ركعتي الإحرام ليست واجبة وإنما هي مستحبة عند الجمهور وقال بعض أهل العلم لا تستحب لعدم الدليل الصحيح الصريح في ذلك (٣) . ٤ - قولهم أن المواقيت الأرضية لا تنطبق على من في الجو ، وقد سكت عنها النص وما بعدها من أدلة . فهذا غير مُسلم لهم لأن التوقيت من النبي الله السيس توقيتاً لزمن رسول الله الله بل هو توقيت للمسلمين إلى يوم القيامة ، والله سبحانه وتعالى يعلم أنه سيكون في آخر الزمان طائرات وغيرها ، فدل على على من في الحرو وتعالى علم أنه سيكون في آخر الزمان طائرات وغيرها ، فدل على

⁽۱) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (۲۲ ، ۲۲) .

⁽٢) المصدر السابق.

⁽٣) المصدر السابق (١٧ / ٣٨) .

دخول ركابها في ذلك ، أما القادمون من الغرب من إفريقيا فميقا هم الجحفة أو ما يحاذيها من جهة البر والبحر والجو ، إلا إذا قدموا من طريق المدينة فميقاهم ميقات أهل المدينة (١) .

وبعد هذه المناقشة ، يرى ابن باز أن جدة ليست ميقاتاً لحجاج الجو والبحر لعدم استناد قولهم إلى أدلة شرعية واضحة ، وإنما هي أدلة عقلية غير مسلم بحوا وذلك لوجود النصوص الصريحة في تحديد المواقيت ، وهي تشمل على من مر بحا جوا أو براً، ثم استشهد بقرار هيئة كبار العلماء حيث قال : ولذلك قرر مجلس هيئة كبار العلماء ما يلى :

إن الفتوى الصادرة الخاصة بجواز جعل جدة ميقاتاً لركاب الطائرات الجوية والسفن البحرية فتوى باطلة ، لعدم استنادها إلى نص من كتاب الله أو سنة رسوله أو إجماع سلف الأمة ، ولم يسبقه إليها أحد من علماء المسلمين النين يُعتد بقولهم ، وعليه فلا يجوز من مرَّ بها أو حاذى واحداً منها جواً أو براً أو بحراً أن يتجاوزها من غير إحرام ، كما تشهد لذلك الأدلة وكما قرره أهل العلم رحمهم الله تعالى (٢).

^{. (} $^{\text{MA}}$, $^{\text{MA}}$, $^{\text{MA}}$) . () Haber (1)

⁽٢) المصدر السابق (١٧ / ٣٢ ، ٣٣) .

المسألة الثالثة

حكم الصلاة خلف المذياع (')

الائتمام بصوت الإمام عبرالإذاعة المسموعة أوالمرئية على قولين في الجواز وعدمه: القول الأول: جواز الصلاة خلف المذياع، وممن قال بهذا القول الشيخ أحمد بن الصديق الغماري^(۲).

القول الثاني: وهو القول بعدم صحة الصلاة خلف المذياع ، وقال به جملة من علماء الإسلام:

منهم الشيخ عبد الرحمن السعدي $(^{7})$, والشيخ محمد بن عثيمين والشيخ صالح الفوزان والشيخ عبد الحليم محمود $(^{7})$, والشيخ عطية صقر $(^{9})$, والشيخ عبد الحليم عمود الشيخ علية الدائمة للبحوث العلمية الشرباصي $(^{6})$, والشيخ عبدالله بن عقيل $(^{9})$, واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بالمملكة العربية السعودية $(^{1})$.

أدلة القول الأول:

أولاً: عدم وجوب الجماعة والجمعة وأن حضورها سنة لا فريضة .

⁽١) المذياع : هو جهاز استقبال الإذاعة كالراديو والتلفزيون .

⁽٢) وقد ألف في ذلك رسالة بعنوان ((الإقناع بصحة صلاة الجمعة خلف المذياع)) وقد طُبعت في عام ١٣٨٥ هــــ في مطبعة دار التأليف بمصر .

⁽٣) انظر : الأجوبة النافعة عن المسائل الواقعة للسعدي ص (٣٢٥ ، ٣٣٩) .

⁽٤) انظر : فتاوى أركان الإسلام لابن عثيمين ص (٣٧٦ ، ٣٧٧) .

⁽⁰⁾ انظر : المنتقى من فتاوى الفوازان ص (7 / 2) .

⁽٦) انظر : فتاوى الإمام عبد الحليم محمود (١/ ٤٧٨).

⁽٧) انظر : س و ج للمرأة ص (٧٠ ، ٧١) .

⁽٨) انظر : يسألونك في الدين والحياة (٢ / ٥١،٥١) .

⁽٩) انظر : فتاوى ابن عقيل (٢ / ٧٥) .

⁽١٠) انظر : فتاوى اللحنة الدائمة (Λ / Υ Υ - Υ) فتوى رقم (Υ (Υ) .

ثانياً: أن الجمعة تصح في مسجد غير مبني ، وعلى ذلك فأنها تصــح الصــلاة خلف المذياع .

ثالثاً: أن النبي على حين كان المطر أذن للناس أن يصلوا في رحالهم (١) ، وألهم كانوا يصلون بصلاة النبي على ، فهو يصلي في مسجده الله ، وهم يصلون في بيوهم في المدينة ويسمعون صوته وقراءته ويقتدون بصلاته ، وعلى هذا تجوز الصلاة خلف المذياع في البلد البعيدة .

أدلة القول الثاني :

أولاً: أن نصوص الكتاب والسنة قد دلت على وجوب أداء الصلوات الخمس في الجماعة .

ثانياً: يشتراط في صحة الإمامة عدم تقدم المأموم على الإمام ، وعلى هذا لو كانت الصلاة المذاعة تؤدى في مكان خلف المصلين فكانوا متقدمين على الإمام فصلاة المؤتم غير صحيحة .

ثالثاً: لا تصح صلاة منفرد خلف الصف مع إمكانية دخوله في الصف لو كان فسي مسجد ، عند جماعة من الفقهاء ، فكيف بمن يصلي منفرداً لوحده . وابعاً: أن اختلاف المكان مفسد للإقتداء ، سواء أشتبه على المأموم حال الإمام أو لم يشتبه على الصحيح ، فلا بد من اتحاد مكان الإمام والمأموم . خامساً: إذا حال بين الإمام والمأموم فمر تجري فيه السفن بطلت صلاة الماموم فر تحري فيه السفن بطلت صلاة الماموم فر تحري أولا تالمام والمأموم فر تحري فيه السفن بطلت على على وإذ زادت المسافة بين من يصلى خارج المسجد وأطراف المسجد الذي يليه على ثلاثمائة ذراع [حوالي ١٥٠ متراً] بطل الإقتداء .

⁽١) قال ابن عمر رضي الله عنهما : كان النبي ﷺ ينادي منادية في الليلة الباردة او المطيرة : ((صلوا في رحـــالكم)) رواة ابن ماحة في كتاب الصلاة ، باب في الليلة المطيرة برقم (٩٣٧) (٢ / ١٩٠) .

سادساً: ربط الصلاة بصلاة من لا يصح الإقتداء به مبطل للصلاة بالكلية . سابعاً: الإمامة أساسها الاجتماع والصلاة خلف المذياع تعطيل لشعيرة الاجتماع والجماعة .

ثامناً: لو حدث عُطل في جهاز المذياع انقطع الإتمام، وعلى هذا فلا يجــوز أن يأتم بالإمام الذي يسمع صلاته من المذياع (١).

رأي الشيخ ابن باز في هذه المسألة:

قال - رحمه الله - ظاهر الكتاب والسنة عدم صحة إقتداء المـــؤتم بـــأي إمـــام بواسطة المذياع لوحوه:

الأول: أن هذه خلاف السنة التي درج عليها رسول الله في وأصحابه ، إذ السنة المعلومة من الدين أن يصف المأموم خلف الإمام في محل وأحد ، بحيث يرونه ويشاهدون أفعاله ويسمعون صوته حتى يتم لهم الإقتداء بالفعل والقول أو بأحدهما ، ويحصل للجميع إقامة هذا الشعار العظيم من الدين في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه ، والائتمام بالإمام بواسطة المذياع يفوت هذه المصلحة العظيمة ويخالف السنة المعلومة .

وقد قال تعال ﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة ﴾ (٢) . وقال تعال ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرسولُ فَخَذُوهُ وَمَا لَمَاكُمُ عَنِهُ فَانتَهُوا ﴾ (٣) وقال النبي ﷺ (صلوا كما رأيتموني أصلي) (٤) .

⁽۱) انظر: فتاوى أركان الإسلام لابن عشيمين ص (٢٧٦ ، ٢٧٧) ، يستألونك في السدين والحياة ، للشرباصي (٢ / ٥١ ، ٥٢) فتاوى الإمام عبد الحليم محمود (١ / ٤٧٨) ، أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام ، عطية صقر (٢ / ١٥ / ٢٦) ، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٨ / ٢٦ ، ٣٠) ، مجموع فتاوى ابن باز للطيار وأحمد بن باز (٤ / ٤١ ، ٢٠) .

⁽٢) سورة الأحزاب الآية (٢١) .

⁽٣) سورة الحشر الآية (٧).

⁽٤) أخرجه البخاري في باب رحمة الناس والبهائم برقم ٥٦٦٢ (٥ / ٢٢٣٨) .

وقال : (من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد) (١) متفق عليه وهـو في لفظ مسلم : (من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد) (7).

والإقتداء بواسطة المذياع على هذا الوجه ليس مما جاء به الرسول ، وليس على عليه أمره ، وليس موافقاً لصلاته ، فيكون مردوداً على محدثه .

والعبادات توقيفية ليس لأحد أن يحدث فيها ما لم يأذن به الله ، وبهـــذا الوحــه وحده يعلم كل من له أدبى بصيرة وإنصاف بطلان الإقتداء بأي إمـــام خلــف المذياع .

الوجه الثاني: أن المؤتم بالمذياع إن كان فذا فصلاته باطلة لما ثبت عنه أنه أنه رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة ، وقال لا صلاة لمنفرد خلف الصف (٣).

والقول بما دل عليه الحديثان من عدم صحة صلاة الفذ خلف الصف هو الصحيح من أقوال أهل العلم للدليل المذكور .

وإن كان جماعة لم يصح إقتداؤهم أيضا لما تقدم في الوجه الأول ، ولأن القول بصحة إقتدائهم بالمذياع يفضي إلى التهاون بالجماعة وتعطيل المساحد السيّ أذن بما (٤).

⁽١) سبق تخريجه انظر : ص (٣٢١) من هذه الرسالة

⁽٢) سبق تخريجه انظر : ص (١٩٤) من هذه الرسالة .

⁽٣) أخرجه ابن خزيمة في باب الزجر عن صلاة المأموم خلف الصف وحده (٣٠/٣)، ابن حبان (٥/٥٧٥) بــرقم ٢١٩٨ وصححاه .

⁽٤) انظر : مجموع فتاوى ابن باز للطيار وأحمد ابن بإز (٤ / ٤١٩ ، ٤٢٠) .

المسألة الرابعة هل يحكم بموت المتوفى دماغياً

مفهوم موت الدماغ:

أ – تكون الدماغ:

يتكون الدماغ من أجزاء ثلاثة:

١- المخ: وهو مركز التفكير والذاكرة والإحساس.

٧- المحيخ: ووظيفته الأساسية توازن الحسم.

٣- جذع المخ: وفيه المراكز الأساسية للحياة مثل مراكز التنفس والـتحكم في القلب والدورة الدموية (١).

ب - المراد بموت الدماغ:

عرَّف الأطباء موت الدماغ بأنه: تلف دائم في الدماغ يؤدي إلى توقف دائـــم لحميع وظائفه بما فيها وظائف حذع الدماغ.

وقيل هو: توقف الدماغ عن العمل تماماً وعدم قابليته للحياة (٢).

هل موت الدماغ دون القلب يوجب الحكم بموت صاحبه أم لا ؟

اختلف العلماء المعاصرون في حكم هذه المسألة على قولين: القول الأول: لا يعتبر موت دماغ الشخص دون قلبه موتاً ، بل لا بد من توقف القلب عن النبض حتى يحكم بموت الإنسان. وقال بهذا القول: المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي (٣)، ولجنة الفتوى بوزارة الأوقاف الكويتية (٤).

⁽١) انظر : أجهزة الإنعاش للبار ، مجلة الفقه الإسلامي العدد الثاني (٢٠/٢ ٤٤) .

⁽٢) انظر : فقه النوازل للدكتور بكر أبو زيد (٢٢٠/١) والموت الدماغي للدكتور إبراهيم صادق الجندي ص . (٤٥٠،٤٤٠)

⁽٣) وذلك في دورته العاشرة المنعقدة بمكة المكرمة عام ١٤٠٨ هـ . انظر : الموقف الفقهي والأخلاقي من زراعة الأعضاء للبار ص (٢٧٦)

⁽٤) انظر بحوث ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونمايتها المنعقدة في ألكويت في ٢٠ شعبان ١٩٨٧هـــ ، ١٩٨٧ م .

ومن أهل العلم الذين قالوا بهذا القول: الشيخ بكر بن عبدالله أبــو زيـــد^(۱) والشيخ بدر المتولي عبد الباسط^(۲)، والشيخ الـــدكتور تـــوفيق الــواعي^(۳) والشيخ محمد المختار السلامي^(٤).

القول الثابي :

يعتبر موت دماغ الشخص دون قلبه موتاً حقيقياً ، ولا يشترط توقف القلب عن النبض حتى يحكم بموت الإنسان .

وهذا القول صدر به قرار مجمع الفقه الإسلامي (٥)، وقال به بعض العلماء والباحثين المعاصرين منهم الدكتور عمر سليمان الأشقر ، والدكتور محمد نعيم ياسين (٦).

أدلة أصحاب القول الأول:

1- قال تعالى ﴿ أم حسبت أن أصحاب الكهف والرقيم كانوا من ءايـــاتنا عجباً ، إذ أوى الفتية إلى الكهف فقالوا ربنا ءاتتا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا ، فضربنا على ءاذاهم في الكهف سنين عــدداً ، ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا ﴾ (٧)

⁽١) انظر : فقه النوازل (١ / ٢٣٣ ، ٢٣٤) .

⁽٢) ناموة الحياة الإنسانية بالايتها وتمايتها ص (٤٦١) .

⁽٣) المصدر السابق ص (٤٦١) .

⁽٤) المصدر السابق ص (٤٥١) .

⁽٦) انظر : بحــوث نـــدوة الحياة الإنسانية بدايتها ونمايتــها المنعقدة في الكـــويت في ٢٠ شعبان ١٤٠٧ هـــ ص (١٤٦ ، ١٤٠٠) .

⁽٧) سورة الكهف الآية (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

وجه الدلالة: في هذه الآيات دليل واضح على أن مجرد فقد الإحساس والشعور لا يعتبر وحده دليلاً كافياً للحكم بكون الإنسان ميتاً ، لأن هؤلاء الفتية فقدوا الإحساس والشعور ولم يعتبروا أمواتاً ، والحكم باعتبار موت الدماغ موتاً مبين على فقد المريض للإحساس والشعور ، وهذا وحده لا يعتبر كافياً للحكم بالموت والآية دلت على عدم اعتباره مع طول الفترة الزمانية التي مضت على أهل الكهف ((ثلاثمائة عام وزيادة تسع)) فمن باب أولى ألاّ يعتبر في المدة الوجيزة التي يزول فيها الشعور والإحساس بسبب موت الدماغ وتلفه (۱).

٢- استدلالهم بالقواعد الفقهية .

أ - قاعدة (اليقين لا يزول بالشك) $^{(7)}$.

وجه الدلالة: أن اليقين في هذه الحالة المختلف فيها هو حياة المريض لأن قلبه حي وموته لأن دماغه ميت فشككنا في موته ، فوجب علينا السيقين الموجب للحكم بحياته حتى نجد يقيناً مثله يوجب علينا الحكم بموته (٣).

ب - قاعدة (الأصل بقاء ما كان على ما كان)(1).

وجه الدلالة: أن الأصل بقاء الروح وعدم خروجها ، فنبقى على هذا الأصل . ٣- استدلوا بالاستصحاب: بأن حالة المريض قبل موت دماغه متفق على اعتباره حياً فيها ؛ فنستصحب الحكم ونقول أنه حي وروحه باقية لبقاء نبضه . واستدلوا بالنظر: باعتبار المريض في هذه الحالة حياً فيحب المحافظة على نفسه ليتفق مع مقصد الشارع في حفظ النفس ، واستدلوا بنصوص الفقهاء المتقدمين

⁽١) انظر : حقيقة الموت والحياة . د . توفيق الوادعي ، بحث من ضمن ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ونمايتـــها المنعقــــدة في الكـــويت في ٢٠ شعبان ١٤٠٧ هـــ .

⁽٢) انظر : الأشباه والنظائر ص (١١٨) .

⁽٣) انظر : فقه النوازل د. بكر أبو زيد ص (٢٣١ ، ٢٣٢) .

⁽٤) انظر : الأشباه والنظائر ص (١١٩) .

حيث قرروا في كتبهم أن التنفس دليل على وجود الحياة ، وما ذكروه من العلامات التي يظهر بها موت الإنسان أنها ليست متوفرة فيعتبر أنه لا زال على قيد الحياة ولا يحكم بموته (١) .

أدلة أصحاب القول الثابي:

١- أن العلماء قرروا أن حياة الإنسان تنتهي عندما يغدوا الجسد الإنساني عاجزاً
 عن حدمة الروح والانفعال لها .

٢- أن الفقهاء حكموا بموت الشخص في مسائل الجنايات التفاتاً إلى نفاذ المقاتل ولم يوجبوا القصاص على من جنى عليه في تلك الحالة مع وجود الحركة الاضطرارية ، فدل هذا على عدم اعتبارهم لها ، وأن الحكم بالموت ليس مقيداً بانتفائها (٢) .

رأي الشيخ ابن باز في المسألة .

قال – رحمه الله – (لا يحكم بموته ، ولا يستعجل عليه ، وينتظر حتى يموت موتاً لا شك فيه ، وهذه عجلة من بعض الأطباء حتى يأخذوا منه قطعاً وأعضاء ويتلاعبون بالموتى وهذا كله لا يجوز) .

وقال في موضع آخر في دعوى الأطباء أن المتوفى دماغياً لا يمكن أن ترجع إليه حياته: (هذه الدعوى لا يعول عليها ولا يعمل بها، وليس على صحتها دليل وقد بلغني أن بعض من قيل أنه مات دماغياً عادت إليه الحياة وعاش، وبكل حال فالموت الدماغي لا يعتبر ولا يحكم لصاحبة بحكم الموتى حتى يتحقق موته على وجه لا شك فيه) (٣).

⁽١) انظر : فقه النوازل للدكتور بكر أبو زيد ص (٢٣٢) ، وحقيقة الموت والحياة ، للوادعي ص (٤٧٤ وما بعدها) .

⁽٢) انظر : نماية الحياة الإنسانية د . محمد نعيم ياسين ، من بحوث ندوة الحياة الإنسانية ص (٤١٢) .

⁽٣) انظر : مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (١٣ / ٣٦٣ ، ٣٦٧) .

المسألة الخامسة

حكم تشريح جثة الإنسان للتعليم

اختلف العلماء المعاصرون في هذه المسألة على قولين:

القول الأول :

لا يجوز تشريح حثة الإنسان لتوفر ما يغني عن تشريحها لمعرفة وظائف الأعضاء وغيرها وهو تشريح الحيوانات ، وقد اختار هذا القول مجموعة من العلماء والباحثين منهم : محمد بخيت المطيعي^(۱) ، والشيخ برهان الدين السنبهلي^(۱) والشيخ حسن بن علي السقاف^(۱) ، والشيخ العربي بو عياد الطبخي ، والشيخ محمد عبد الوهاب بحيري ^(١).

القول الثاني :

يجوز تشريح حثث الموتى لغرض تعلم الطب ، وهذا القول صدرت به الفتاء من المجامع الفقهية والهيئات واللجان منها: مجمع الفقه الإسلامي ، ولجنة الإفتاء بالأزهر في مصر، ولجنة الإفتاء بالأردن، ولجنة الإفتاء بوزارة الأوقاف الكويتية (٥). ومن قال به من العلماء والباحثين الشيخ يوسف الدجوي ، والشيخ حسنين مخلوف والشيخ إبراهيم اليعقوبي ، والدكتور محمد سعيد البوطي (٦).

⁽١) انظر : مجلة الأزهر المجلد (٦) الجزء الأول ، عدد المحرم سنة ١٣٥٤ هـ ص (٦٣١)

⁽٢) انظر : قضايا فقهية معاصرة للسنبهلي ص (٦٦) .

⁽٣) انظر : الإمتاع والاستقصاء للسقاف ص (٢٧ - ٢٨)

⁽٤) انظر : مجلة الأزهر المجلد (٦) الجزء الأول عدد المحرم سنة ١٣٥٤ هـــ ص (٦٢٧ – ٦٣٢)، وحكـــم تشـــريع الإنسان بين الشريعة والقانون . د . عبد العزيز حليفة القصار ص (٢٩ وما بعدها) .

⁽٥) انظر : مجموع هذه الفتاوى كاملة في كتاب : حكم تشريع الإنسان بين الشريعة والقانون . د . عبد العزيــز حليفـــة القصار من ص (٨٠ - ٩١) .

⁽٦) انظر : مجلة الأزهر ، المجلد السادس ، الجزء الأول في عرم عام ١٣٥٤ هــ ص (٤٧٢) .

أدلة أصحاب القول الأول: استدل المانعون بالأدلة التالية:

١ بقوله تعالى ﴿ ولقد كرمنا بني آدم و هملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات و فضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ (١).

وجه الدلالة : دلت الآية على أن التكريم لبني آدم عام وشامل حال حياهم وبعد مماهم ، وفي تشريح جثثهم إهانة لهم ، لما فيه من تقطع لأجزاء الجثة وبقر البطن وغير ذلك من الصور المؤذية وعليه فلا يجوز تشريح الميت (٢).

7- أحاديث النهي عن المثلة ، ومنها حديث بريدة - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله ﷺ إذا أمّر أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً ثم قال : (اغزوا باسم الله في سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ، ولا تمثلوا) (٣) .

وجه الدلالة : أن تشريح حثة الميت فيه تمثيل ظاهر ، فهو داخل في عموم النهي الموجب لحرمة التمثيل ومنعه (٤) .

٣- استدلالهم بالمعقول:

أ- قياسهم على تأذي الميت بالجلوس على قبره (\circ) ، مع أنه ليس فيه مساس لحسده ، فمن باب أولى أنه لا يجوز تقطيع حسده وانتهاك حرمته وبقر بطنه لأنه أشد من ذلك (\circ) .

⁽١) سورة الإسراء الآية (٧٠).

⁽٢) انظر: الإمتاع والاستقصاء للسقاف ص (٢٨) .

⁽٣) أخرجه مسلم في كتاب الجهاد والسير (٣ / ١٣٠) .

⁽٤) انظر : قضايا فقهية للسنبهلي ص (٦٤) .

⁽٥) لحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ (لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه ، فتخلص إلى جلــــده خير له من أن يجلس على قبر) ، أخرجه مسلم (٢ / ٦٦٧) .

⁽٦) انظر: الإمتاع والاستقصاء للسقاف ص (٢٨) .

 ψ استدلالهم بقاعدة (ψ ضرر و ψ ضرار)

وجه الدلالة : إن التشريح فيه إضرار بالميت ، والقاعدة تدل على حرمة الإضرار بالغير ، وعلى هذا فلا يجوز تشريح الميت (٢).

أدلة القول الثابي :

استدل القائلون بجواز تشريح الجثة لغرض التعليم بالأدلة التالية:

1- يجوز تشريح حثة الميت لغرض التعليم كما يجوز شق بطن الحامل الميتة لاستخراج جنينها الذي ترجى حياته ، أو لتقطيع الجنين لإنقاذ أمه إذا غلب على الظن هلاكها بسببه ، وكذلك يجوز شق بطن الميت لاستخراج المال المغصوب الذي ابتلعه (٣) .

واستدلوا بقاعدتين من قواعد الشرع وهي:

أ- استدلوا بقاعدة (إذا تعارضت مفسدتان أرتكب أخفهما تفادياً لأشدهما) (٤). وجه الاستدلال : أن تشريح الميت لغرض التعليم فيه مصلحة عامة لما ينتج عنها من النفع العام ، والتداوي ودفع الضرر عن الجحتمع ، ومفسدة تشريح جثة الميت تفوقها مصالح ترجح على مفاسدها ، ومصلحة الامتناع عن التشريح خاصة بالميت وحده ، فإذا تعارضت مصلحتان قدمت أقواهما وهي التشريح للمصلحة العامة (٥).

ب- واستدلوا بقاعدة (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب)(١).

⁽١) انظر : الأشباه والنظار للسيوطي ص (١٧٦ ، ١٧٧) .

⁽٢) انظر : مجلة الأزهر ، المجلد السادس ، الجزء الأول في محرم عام ١٣٥٤ هـــ ص (٦٣٠)

⁽٣)انظر : مجلة البحوث العلمية للجنة الدائمة ، بحث بعنوان ((تشريح حثة المسلم)) العدد الرابع المجلد الأول ص (١٩ – ٢٣) ومجلة الأزهر ، المجلد السادس ، الجزء الأول في محرم عام ١٣٥٤ هـــ ص (٤٧٣) .

⁽٤) انظر : قواعد الأحكام للعز بن عبد السلام (١ / ٥٣) .

⁽٥) انظر : تشريح جثة المسلم : مجلة البحوث العلمية مجلد ألعدد الرابع ص (٤٤) ، والانتفاع بأجزاء الآدمي لعصمت الله عناية الله .

⁽٦) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ص (١٢٥) .

وجه الاستدلال: أن تعلم الجراحة كالتشريح وغيره من فروع الطب وهـو في الأصل من الفروض الواجبة على الأمة ، وتحقيق هذا الواجب متوقف علـى التشريح الذي يمكن بواسطته فهم الأطباء للعـلوم النظريـة تطبيقاً ، فيعتـبر مشروعاً وواجباً من هـذا الوجه (١).

رأي الشيخ ابن باز في بيان تشريح جثة الميت للتعليم:

قال - رحمه الله - (إذا كان الميت معصوماً في حياته سواء كان مسلماً أو كافراً وسواء كان رجلاً أو امرأة ؛ فإنه لا يجوز تشريحه لما في ذلك من الإساءة إليه وانتهاك حرمته ، وقد ثبت عن رسول الله في أنه قال (كسر عظم الميت ككسره حياً) (٢) أما أن كان غير معصوم الدم كالمرتد والحربي ، فلا أعلم حرجاً في تشريحه للمصلحة الطبية (٣).

⁽١) انظر : تشريح حثة المسلم في مجلة البحوث العلمية المجلد الأول العدد الرابع ص (٤٤) .

⁽٢) سبق تخريجه في ص (٣٨٧) .

⁽٣) انظر : محموع فتاوي ومقالات (١٣ / ٣٦٥ ، ٣٦٦) .

بعض ملامم تطبيق منمج ابن باز

من خلال ما سبق ذكر من منهج الشيخ ابن باز يتضح لنا حلياً تطبيقه لهذا المنهج في الاحتهاد والإفتاء من خلال ذكر الأمثلة والتطبيقات على ذلك .

ومن خلال تطبيقات منهج الشيخ على أبرز المسائل في العبادات تبين لنا سيره على ذلك المنهج عند الاجتهادات والإفتاء .

ومن خلال هذه المسائل الخمس التي تعتبر من أبرز المستجدات في العبادات استخلص بعض ملامح منهج الاجتهاد الذي سار عليه .

ومن أمثلة هذه الملامح في الاستدلال وغيره ما يلي :

١ - استدلاله بالنصوص الشرعية:

أ- قوله في مسألة نقل الأعضاء والتبرع بها .

قال ((... والأقرب عندي أنه لا يجوز للحديث المذكور ...)) (١).

ب- قوله في مسألة عدم جواز الإحرام من جدة وأنها ليست ميقاتاً للقادمين عن طريق الجو ((... وذلك لوجود النصوص الصريحة في تحديد المواقيت ، وهي تشمل على من مر ها جواً أو أرضاً)) (٢) .

ج- وقال أيضاً مستدلاً بالإجماع ((... أما تحاوزها - أي المواقيت - بغير إحرام فهو محرم بالإجماع في حق كل مكلف أراد حجاً أو عمرة ...)) (") .

⁽١) انظر ص (٣٩٠) من هذه الرسالة.

⁽٢) انظر ص (٣٩٥) من هذه الرسالة .

⁽٣) انظر ص (٣٩٤) من هذه الرسالة .

٢ - استدلاله بسد الذرائع:

أ- قال في مسألة نقل الأعضاء ((... ولأن ذلك تلاعب بأعضاء الميت وإمتهان له والورثة قد يطعمون في المال ولا يبالون بحرمة الميت ...)) (١)

ب- وقال في مسألة حكم الصلاة خلف المذياع:

((... ولأن القول بصحة إقتدائهم بالمذياع يفضي إلى التهاون بالجماعة وتعطيل المساجد التي أذن بما ...)) (٢)

٣- إعماله للقواعد والمقاصد الشرعية:

أ- قال - رحمه الله- مطبقاً للقاعدة الشرعية (الواجب مقدم على المستحب) قال ((أن الغسل ليس بواجب ، وإنما هو مستحب ، وهكذا الوضوء ليس بواجب ، والإحرام من الميقات واجب)) (٣)

ب- قال في مسألة عدم حواز الصلاة خلف المذياع مستدلاً بالقواعد الشرعية ((... والعبادات توقيفية ليس لأحد أن يحدث فيها ما لم يأذن به الله)) (٤) ج- قال في مسألة التشريح: ((.. أما إن كان غير معصوم الدم كالمرتد والحربي فلا أعلم حرجاً في تشريحه للمصلحة الطبية)) (٥)

٤ - أما استعانته بأهل الخبرة والاستدلال بقولهم:

ففي مسألة الموت الدماغي قال - رحمه الله - ((... وقد بلغني أن بعض من قيل إنه مات دماغياً عادت إليه الحياة وعاش)) . (٦)

⁽١) انظر ص (٣٩٠) من هذه الرسالة .

⁽٢) انظر ص (٣٩٩) من هذه الرسالة .

⁽٣) انظر ص (٣٩٤) من هذه الرسالة .

⁽٤) انظر ص (٣٩٩) من هذه الرسالة .

⁽٥) انظر ص (٤٠٧) من هذه الرسالة .

⁽٦) انظر ص (٤٠٣) من هذه الرسالة .

٥- أما التثبيت والتروي :

فمثاله قوله في مسألة الحكم على المتوفى دماغياً بالموت ..

قال ((لا يحكم بموته ، ولا يستعجل عليه ، وينتظر حتى يموت موتاً لا شك فيه وهذه عجلة من بعض الأطباء ..)) (١)

⁽١) انظر ص (٤٠٣) من هذه الرسالة .



الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والشكر له أن وفقين على إنجاز هذا البحث ، فله الحمد والشكر والثناء ، وأسأله من فضله وكرمه . وبعد : فقد تبين لي من خلال البحث في هذا الموضوع ودراسته ما يتحلى في النقاط التالية :

أولاً: الحاجة الماسة إلى إبراز مثل هذا النوع من البحوث من أجل التركيز على تجلية الصورة العلمية المشرقة لعلمائناً.

ثانياً: ضرورة العناية بقضية المنهج في دراسة الشخصيات العلمية.

ثالثاً: مكانة الشيخ عبد العزيز بن باز علمياً ، وفقهياً ، ومنهجياً .

رابعاً: تركيز الشيخ في منهجه على الاستدلال ، بالأدلة الصحيحة والعنايـة بالنصوص الكريمة ، مع ربط ذلك كله بالقواعد الشرعية والمقاصد العلمية .

خامساً: عناية الشيخ الفائقة بنوازل العصر الحديث ، والإفتاء فيها مما يثبت لنا أن الشيخ كان له معرفة بواقع عصره ومتغيراته.

سادساً: تحرر الشيخ من التعصب المذهبي والتقليد الأعمى ، وإخلاصه وصدقه في تجرده للحق والثبات عليه .

سابعاً: بلوغ الشيخ درجة الاجتهاد ، حيث تبين ذلك من حالل البحث. ومن هنا يتبين أهمية الاجتهاد الفردي المنضبط ، وأنه طريق موصل للاجتهاد الجماعي ، وقد تبين من خلال البحث ميل ابن باز للاجتهاد الجماعي حيث وافق قرارات المجامع الفقهية والهيئات العلمية في أغلب مسائل البحث ، بل أنه شاركها في الكثير من المسائل والنوازل والواقعات واستشهد بأغلبها عند الاجتهاد والفتوى .

وبعد : هذا أهم ما توصلت إليه من نتائج عامة وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



رقم الصفحة	اسم السورة	رقم الآية		
	سورة البقرة :			
777	﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض ﴾	۲٩		
140	﴿ قل هاتوا برهانكم ﴾	111		
197	﴿ ويعلمهم الكتاب والحكمة ﴾	179		
1 £ 1	﴿ وكذلك جعلناكم أمة وسطا ﴾	154		
٣٨٧	﴿ إنما حرم عليكم الميتة ﴾	۱۷۳		
۳۸۷	﴿ فمن اضطر غير باغ ﴾	۱۷۳		
١٨٥	﴿ كتب عليكم القصاص ﴾	۱۷۸		
717	﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام	١٨٣		
777 - 77°	﴿ يريد الله بكم اليسر ﴾	110		
٣٨٥	﴿ ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾	190		
١٢٦	﴿ والمطلقات يتربصن بأنفسهن ﴾	۸۲۲		
	سورة اَل عمران			
777	﴿ كنتم خير أمة ﴾	11.		
YV1 -10A	﴿ وشاورهم في الأمر ﴾	109		
	سورة النساء			
٣٣.	﴿ يريد الله أن يخفف عنكم ﴾	۲۸		
۲۸۲	﴿ وإن خفتم شقاق بينهما ﴾	٣٥		
١٩٦	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ أَمِنُوا لَا تَقْرِبُوا الصَّلَاةُ ﴾	٤٣		
170 - 17.	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمِنُوا أَطْيَعُوا اللهِ ﴾	०९		

رقم الصفحة	اسم السورة	رقم الآية		
197-17	﴿ فإن تنازعتم في شيء فردوه ﴾	09		
١٧٢	﴿ فلا وربك لا يؤمنون ﴾	70		
191	﴿ من يطع الرسول فقد أطاع الله ﴾	٨٠		
١	﴿ ولو ردوه إلى الرسول ﴾	۸۳		
199	﴿ ومن يشاقق الرسول ﴾	110		
٣٨٥	﴿ وَلَامَرُهُمْ فَلَيْغِيرِنَ خَلَّقَ اللَّهُ ﴾	119		
	سورة المائدة			
727	﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾	۳		
77119	﴿ اليوم أكملت لكم دينكم ﴾	*		
740	﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ﴾	٤		
757	﴿ اليوم أحل لكم الطيبات ﴾	٥		
771	﴿ مَا يُرِيدُ الله ليجعلُ عَلَيكُمْ مَنْ حَرْجٍ ﴾	٦		
٣٨٨	﴿ ومن أحياها فكأنما أحياء الناس جميعاً ﴾	47		
717	﴿ وكتبنا عليهم فيها ﴾	٤٥		
7.7	﴿ إنما الخمر والميسر ﴾	۹.		
710	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدُ ﴾	90		
	سورة الأنهام			
17.	﴿ ما فرطنا في الكتاب من شيء ﴾	٣٨		
٣١٩	﴿ وَإِنْ تَطْعُ أَكْثُرُ مِنْ فِي الْأَرْضُ ﴾	١١٦		
	. •			

رقم الصفحة	اسم السورة	رقم الآية		
	سورة الأعراف			
474	﴿ استوى على العرش ﴾	٥ ٤		
740	﴿ ويحل لهم الطيبات ﴾	107		
	سورة الأنفال			
707	﴿ يَا أَيُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجْيَبُوا لللهِ ﴾	7		
·	سورة التوبة			
9	﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾	0		
٣٢.	﴿ والسابقون الأولون من المهاجرين ﴾	1		
	سورة يونس			
199	﴿ فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ ﴾	٧١		
	سورة يبوسف			
١٠٨	﴿ اجعليٰ على خزائن الأرض ﴾	00		
	سورة النحل			
117	﴿ فسئلوا أهل الذكر ﴾	٤٣		
7 £ 1	﴿ أدع إلى سبيل ربك ﴾	170		
	سورة الإسراء			
٤٠٥ - ٣٧٦	﴿ ولقد كرمنا بني آدم ﴾	٧.		
	سورة الكمف			
٤٠١	﴿ أم حسبت أن أصحاب الكهف ﴾	٩		

رقم الصفحة	ة السورة	رقم الآينا
	سورة الأنبياء	
١٣٠	﴿ وداود وسليمان إذ يحكمان ﴾	۷۹،۷۸
177 - 171	﴿ وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ﴾	١.٧
	سورة الحج	
۳۸۸ - ۱۲۲	﴿ وما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾	٧٨
	سورة النور	
7 70	﴿ ما ظهر منها ﴾	٣١
777	﴿ وليضربن بخمرهن ﴾	71
191	﴿ فليحذر الذين يخالفون ﴾	٦٣
	سورة الشعراء	
١٧٤	﴿ بلسان عربي مبين ﴾	190
	سورة الروم	
171	﴿ فطرة الله التي فطر الناس عليها ﴾	٣.
	سورة السجدة	
١٣٢	﴿ و جعلنا منهم أئمة يهدون ﴾	7 2
	سورة الأحزاب	
791	﴿ لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنه ﴾	71
٨٢	﴿ مَا كَانَ مُحْمَدُ أَبَا أَحِدُ مِنْ رَجَالِكُمْ ﴾	٤٠

رقم الصفحة	اسم السورة	رقم الآية		
	سورة الشوري			
777 - 177	﴿ والذين استجابوا لربمم ﴾	٣٨		
777	﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾	٣٨		
	سورة الحجرات			
٣٧٦	﴿وجعلناكم شعوباً وقبائل ﴾	۱۳		
	سورة النجم			
174	﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾	٤،٣		
	سورة المجادلة			
٧٧	﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم ﴾	١١		
	سورة الحشر			
۲۰۸	﴿ فاعتبروا يأولي الأبصار ﴾	۲		
٣ ٩٨	﴿ وما آتاكم الرسول فخذوه ﴾	٧		
	سورة التغابن			
707	﴿ فَاتَّقُوا الله مَا استطعتم ﴾	١٦		
	سورة الطلاق			
441	﴿ ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن ﴾	٦		
	سورة الجن			
١٨٦	﴿ أَنَا لَمِسْنَا السَّمَاءِ ﴾	٩ ، ٨		

فهـــرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث	٩
181	إذا حكم الحاكم فاجتهد	١
44.5	إذا وضع عشاء أحدكم	۲
۲۱.	أفطر الحاجم والمحجوم	٣
777	أما أن الله ورسوله لغنيان عنها	٤
441	إن الدين يسر	٥
7	إن الله تعالى لا يجمع أمتي على خطأ	٦
170	إن الله يبعث لهذه الأمة على راس	٧
770	إن المرأة إذا بلغت المحيض	٨
717	أن رجلاً ممن كان قبلنا أعطى	٩
7 5 8	أنتم أعلم بأمور دنياكم	١.
747	إنما الأعمال بالنيات	1)
777	أي الأديان أحب إلى الله	١٢
777	اجمعوا العابدين من المؤمنين	١٣
٤٠٥	اغزوا باسم الله في سبيل الله	١٤
190	افعلي ما يفعل الحاج	10
777	الحلال ما أحل الله في كتابه	١٦
771	حالفوا المشركين أحفوا الشوارب	١٧
711	خمس من الدواب كلهن	١٨
170	خيركم قرني	19
٧٣	شهداء الله في أرضه	۲.

الصفحة	الحديث	٩
897	صلوا في رحالكم	71
79 1	صلوا كما رأيتموين أصلي	77
٣٨٦	فأحذ مشاقص له فقطع بما براجمة	۲۳
711	قال رجل لا أتصدق بصدقة	۲ ٤
9 7	كان يأخذ من لحيته	70
٤٠٧ - ٣٨٧	كسر عظم الميت ككسره حياً	77
٤٠٥	لأن يجلس أحدكم على جمرة	77
197	لا أستعين بمشرك	۲۸
۲.,	لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين	. ۲9
190	لا تقرأ الحائض ولا الجنب	٣٠
899	لا صلاة لمنفرد خلف الصف	٣١
٤٠٦ – ٣٣٦	لا ضرر ولا ضرار	47
٣٨٦	لعن الله الواصلة والمستوصلة	44
729	لعن رسول الله ﷺ النامصة والمتنمصة	٣٤
٣٣٤ - ١٣٦	لولا أن أشق على أمتي	70
191	لو أن موسى كان حياً	٣٦
7 2 .	ما اسكر كثيره	٣٧
198	مره فليرجعها	٣٨
۲۸۷	من أعتق شركاً له في عبد	٣٩
711	من أكل ثوماً أو بصلاً	٤٠

الصفحة	الحديث	م
maa — mr1	من أحدث في أمرنا هذا	٤١
799-198	من عمل عملاً	٤٢
197	ناوليني الخمرة	٤٣
898	وقّت رسول الله لأهل المدينة ذا الحليفة	٤٤
۳۸٦	يا رسول الله إن لي ابنة عريساً	٤٥
171	يا رسول الله أرأيت	٤٦
777 - 777	يسروا ولا تعسروا	٤٧
177	يسترا ولا تعسترا	٤٨

فهرس الآثار

الصفحة	القائل	الأثر	٩
7.7.7	عمر بن الخطاب	إذا أتيت أرضاً فاخرصها	١
777	الشعبي	إذا اختلف عليك الأمران	۲
۱۳۷	الشافعي	إذا وجدتم في كتابي	٣
٢٨٢	جابر بن عبد الله	أفاء الله على رسوله خيبر فأقرهم	٤
107	عمر بن الخطاب	أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة	٥
754	عائشة	إن ابن عمر قد وهم في ذلك	٦
١٣٧	مالك بن أنس	ما وافق الكتاب والسنة فخذوا به	٧
١٣٦	سفيان الثوري	إنما العلم عندنا الرخصة	٨
770	عمر بن عبد العزيز	إنما دعوتكم لأمر تؤجرون عليه	٩
754	عبد الله بن عمر	اعتمر النبي على في رجب	١.
444	الحسن البصري	دين الله وضع فوق التقصير	١١
494	عمر بن الخطاب	فانظروا حذوها من طريقكم	17
444	عمر بن أبي إسحاق	فما رأيت قوماً أيسر سيرة	١٣
778	عبد الله بن عباس	كان عمر بن الخطاب يسألني	١٤
778	المسيب بن رافع	كانوا إذا نزلت بمم قضية	10
٣٦١	أبو بكر بن خزيمة	لا أعرف أنه روى عن رسول الله ﷺ حديثان	١٦
١٣٧	أبو حنيفة	لا يحل لأحد أن يفتي	۱۷
۲۰۸	أحمد بن حنبل	لا يستغني عن القياس أحد	١٨
١٣٧	أحمد بن حنبل	من رد الحديث فهو على شفاء هلكة	19

الصفحة	القائل	الأثر	م
777	عبد الله بن مسعود	من كان مستناً فليستن بمن قد مات	۲.
444	عمر بن الخطاب	نمينا عن التكلف	۲١
١٧٢	جعفر بن أبي طالب	هو عبد الله ورسوله وروحه وكلمته	77

فهرس الأشعار

الصفحة	صدر البت	م
797	ألم ترى أن العقل زين لأهله	١
٥	أن هـــذا القـــديم كــان حــديثاً	۲
٣٧٣	استوى بشـــر على العـراق	٣
٣٩	حـــلّ المصـــاب وزاد همي الخـــــبر	٤
٣٩	خفقان قلب الشعر أم خفقان	0
0	قـــل لمـــن لا يرى المعاصـــر شيئاً	٦
Y 9	وزهـــده في الدنيا لو أن ابن أدهـــم	٧
٣١٨	وكم من عائب قولاً صحيحاً	٨

فهرس المسائل الفقهية النازلة التي أفتى فيها الشيخ ابن باز

الصفحة	المسألة	م
729	حكم إجراء عمليات إزالة التشوه الخلقي الموجود في الإنسان	١
٣٧١	حكم إحياء التراث وآثار المدينة وقبور الصحابة وغيرهم	۲
٣٤٣	حكم أكل الحيوان المذبوح بالصعق الكهربائي	٣
729	حكم استئصال الرحم من أجل التعقيم	٤
779	حكم استخراج فلماً تصويرياً عن النبي ﷺ	٥
701	حكم استعمال إبرة التخدير " البنج " للصائم	٦
٣٥.	حكم استعمال إبرة الوريد والعضل للصائم	٧
701	حكم استعمال أدوات التجميل ومعجون الأسنان وقطرة	٨
	العين والأذن وتحليل الدم وبخاخ الربو للصائم	
۲۷۸	حكم استعمال آلة التسجيل لرفع الآذان	q
٣٠١	حكم استعمال الروائح العطرية المسماة بـــ" الكولونيا "	١.
401	حكم استعمال الصابون المعطر للمحرم	١١
788	حكم استعمال الصحون الفضائية أو ما يسمى بالدش	۱۲
454	حكم استعمال النساء أنواع من الشامبو المشتمل على البيض	۱۳
	والليمون	
٣٥.	حكم استعمال حبوب منع الحمل من أجل الصيام	١٤
197	حكم الاستعانة بالمشركين في القتال	10
٣٠٢	حكم التبرع بالدم في الحرب	١٦
۲۱.	حكم التبرع بالدم في نهار رمضان	١٧
704	حكم السفر إلى بلد الكفر للسياحة وشهر العسل	١٨

الصفحة	المسألة	م
897	حكم الصلاة خلف المذياع	19
707	حكم المبيت خارج مني لمن لم يجد مكاناً من الزحام	۲.
704	حكم تأخير الميت في الثلاجة عدة شهور	۲١
777	حكم تحديد النسل	77
٤٠٧	حكم تشريح جثة الإنسان للتعليم	74
٣٤٨	حكم تمريض الطبيب للمريضة أو الطبية للمريض	7
72 8	حكم تناول الأدوية المحتوية على مواد مخدرة أو كحولية بعد	70
	العمليات الجراحية	
722	حكم شرب الدحان	77
702	حكم قيادة المرأة للسيارة	۲٧
٣٠١	حكم لبس الكعب العالي بالنسبة للنساء	۲۸
717	حكم مشاركة المرأة للرجل في ميدان عمله	49
٣٩٣	حكم من جعل حدة ميقاتاً لحجاج الجو والبحر	۳.
٣٨٩	حكم نقل أعضاء الميت	٣١
700	لجنة الحقوق الشرعية ومدى صحتها من عدمه	٣٢
٤٠٣	هل يحكم بموت المتوفى دماغياً	٣٣

فهرس الأعلام المترجم لهم

الصفحة	الشهرة	العَلَم	م
١٧١	أبي إسحاق	إبراهيم بن على بن يوسف	١
9.٧	الشاطبي	إبراهيم بن موسى بن محمد	۲
78	القرافي	أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن	٣
٤١	ابن تيمية	أحمد بن عبد الحليم	٤
91	ابن حجر	أحمد بن علي بن محمد	0
۲٦.	بن عيينة	سفيان بن عيينة بن أبي عمران	٦
١٢٢	العز بن عبد السلام	عبد العزيز بن عبد السلام	٧
٨١	ابن بدران	عبد القادر بن أحمد بن مصطفى	٨
۲.٧	ابن قدامه	عبد الله بن أحمد بن محمد	٩
٧٦	البيضاوي	عبد الله بن عمر	١.
۲۸۷	ابن حريج	عبد الملك بن عبد الله بن عبد العزيز	١١
770	السبكي	عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي	17
١٣٣	الآمدي	علي بن أبي علي بن محمد	١٣
79.	الماوردي	علی بن محمد بن حبیب	١٤
444	أبو زيد المديي	عمر بن إسحاق	10
. ۲۹۳	ابن المنذر	محمد بن إبراهيم	١٦
٤٢	ابن القيم	محمد بن أبي بكر الدمشقي	١٧
۱۷۰	الباقلاني	محمد بن الطيب بن محمد	١٨
740	الزركشي	محمد بن بمادر بن عبد الله	19
74		محمد بن عبد الوهاب	۲.

الصفحة	الشهرة	العَلَم	م
710	ابن مفلح	محمد بن مفلح بن مفرج	۲١
۲٠٧	اللكنوي	محمد عبد الحي	77
790	الرازي	محمد عمر بن حسين القرشي	۲۳
710	الخوارزمي	محمود بن محمد بن العباس	7 2
٨٨	النووي	يحيى بن شرف النووي	70
١٦١	ابن عبد البر	يوسف بن عبد الله بن محمد	۲٦



قائمة المراجع

- القرآن الكريم .
- أبحاث فقهية في قضايا طبية معاصرة ، للدكتور محمد نعيم ياسين ، دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ.
- أبحاث هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية ، طباعة رئاسة البحوث العلمية والإفتاء ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ.
 - أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي ، للدكتور مصطفى ديب البغا دار القلم ودار العلوم الإنسانية ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ.
- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية ، للدكتور مصطفى سعيد الخن مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ.
- أحسن الكلام في الفتاوى والأحكام ، تأليف عطية صقر ، دار الفكرر العربي .
- أدب الدنيا والدين ، لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي ، المتوفى سنة ، دور الفكر .
- أدب القاضي ، تأليف القاضي أبو الحسن علي بن محمد الماوردي ، المتوفى سنة . ٤٥ هـ ، تحقيق محيي الدين السرحان ، نشره وزارة الأوقاف العراقية طبعة سنة ١٣٩١هـ .
- أدب المفتى والمستفتى ، لابن الصلاح الحافظ تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن المتوفى سنة ٦٤٣ هـ ، تحقيق الدكتور موفق عبد القادر ، عالم الكتب بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .

- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، للإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- أسس المنطق والمنهج العلمي ، للدكتور محمد الشنقيطي ، دار النهضة العربية بيروت ، ١٩٧٠ م .
 - أصول التشريع الإسلامي ، تأليف على حسب الله ، دار المعارف ، مصر .
- أصــول السرخسي ، أبو بكـر محمد بن أحمد السرخسي المتــوفي ســنة
 - . ٩٠ هـ ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٢ هـ .
- أصــول الفتوى والقضاء في المذهب المالكي ، للدكتــور محمــد ريــاض مطبعة النجاح بالمغرب ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هــ .
 - أصول الفقه ، للشيخ محمد أبي زهرة ، دار الفكر .
- أصول الفقه الإسلامي ، للدكتور محمد بن مصطفى شلبي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ ه.
- أصول الفقه الإسلامي وأدلته ، للدكتور وهبه مصطفى الزحيلي ، دار الفكر دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ ه.
- أصول الفقه ومدارس البحث فيه ، للدكتور وهبة الزحيلي ، دار المكتبي سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، تأليف محمد الأمين المحترار الشنقيطي المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ. .
- إعلام الموقعين عن رب العالمين ، تأليف شمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان .
- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان ، تأليف أبي عبد الله بن محمد ابن قيم الجوزية ، المكتبة الثقافية ، بيروت .

- أقوال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في الرجال ، إعداد فهد السنيد ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ.
- إمام العصر ، للدكتور ناصر بن مسفر الزهراني ، دار الجريسي الطبعة الأولى ، ١٤٢١ ه. .
- ابن باز الداعية الإنسان ، لفهد البكران ، إصدار مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر الطبعة الأولى ، ١٤١١ ه.
- ابن باز بقية السلف وإمام الخلف ، صفحات من حياته وأصداء وفاته من مطبوعات الندوة العالمية للشباب الإسلامي عام ١٤٢٠ ه.
- ابن باز دروس ومواقف وعبر ، لعبد العزيز بن محمد السدحان ، دار طيبة الطبعة الأولى ، ١٤٢١ ه.
- ابن باز في قلوب محبيه ، لمانع بن خر صان آل خر صان ، طبعـــــة ســنة الدينة المرادة المرادة
- ابن باز في الدلم قاضياً ومعلماً ، تأليف عبد العزيز بن ناصر البراك ، شركة مطابع نجد التجارية ، الطبعة الثانية ١٤٢١ هـ.
- اقتضاء الصراط المستقيم ، لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيميه المتوفى سنة ٧٢٨ هـ ، تحقيق الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل ، دارالعاصمة الطبعة السادسة ، ١٤١٩ هـ .
- الإبريزية في التسعين البازية ، تأليف الدكتور حمد بن إبراهيم الشـــتوي دار العاصمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ.
- الإبماج ، للإمام على بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ ، تحقيق جماعة من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
 - الإجماع ، للإمام ابن المنذر المتوفى سنة ٣١٨ هـ ، دار الكتب العلمية

- الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي أبو الحسن ، المتوفى سنة ٦٣١ هـ ، تحقيق الدكتور سيد الجميلي دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤ هـ .
 - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ. .
- الأحكام الشرعية للأعمال الطبية ، لأحمد شرف الدين ، الكويت الطبعة الأولى ، ١٩٨٣ م .
- الأحكام في أصول الأحكام ، لعلي بن أحمد بن سعيد ابن حزم ، المتوفى سنة در على المعلى الأفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى در الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى الد. .
- الأحكام والفتاوى الشرعية لكثير من المسائل الطبية ، إعداد الدكتور علي بن سليمان الرميخان ، دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ.
- الأربعون النووية ، للإمام محيي الدين أبي زكريا النووي ، مطبعة سفير الرياض .
- الأشباه والنظائر ، للإمام تاج الدين عبد الوهاب السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، تحقيق عادل عبد الموجود و محمد عوض ، دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ .
- الأشباه والنظائر ، لزين الدين بن إبراهيم ، المعروف بابن نحسيم الحنفي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ ، تحقيق محمد مطيع الحافظ ، دار الفكر .
- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، لحلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ تحقيق محمد المعتصم بالله البغدادي ، دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .
- الاعتصام ، للإمام المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي المتوفى سنة . ٧٩ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .

- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠ م .
- الإقناع بصحة صلاة الجمعة خلف المذياع ، للشيخ أحمد بن الصديق الغماري ، دار التأليف ، مصر ، طبعة سنة ١٣٨٥ ه.
- الإلمام بطريقة دروس سماحة الإمام عبد العزيز ابن باز ، لخالد بن علي الحيان دار القاسم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ.
- الإمام ابن حنبل حياته وعصره آراؤه وفقه ، لمحمد بن أحمد أبو زهرة المتوفى سنة ١٩٧٤ هـ ، دار الفكر العربي ، مصر .
- الإمتاع والاستقصاء ، لحسن بن علي السقاف القررشي ، المطابع التعاونية بالأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ.
- الإنجاز في ترجمة ابن باز ، لعبد الرحمن بن يوسف الرحمة ، دار الهجرة الرياض الطبعة الثانية ، ١٤٢١ هـ. .
- الإنصاف في بيان أسباب الاختلاف ، لأحمد بن عبد السرحيم الدهلوي المتوفى سنة ١١٧٦ هـ ، تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ، دار النفائس بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٨ هـ .
- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ، للقاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني ، المتوفى ٤٠٣ هـ ، تحقيق محمد زاهد الكوثري ، الطبعة الثانية مطبعة السنة المحمدية ، سنة ١٣٨٢ هـ .
 - الاجتهاد المعاصر بين الانضباط والتفريط ، للدكتور / يوسف القرضاوي المكتب الإسلامي ببيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ هـ.
- الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي ، للدكتور عبد الجحيد الشريع الإسلامي ، للدكتور عبد الجحيد الشريع الأولى سلسة كتاب الأمة ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨ هـ .

- الاجتهاد الجماعي ودور المجامع الفقهية في تطبيقه ، للدكتور شعبان السماعيل ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ودار الصابوني ، سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ.
- الاجتهاد الفقهي أي دور و أي جديد ، لمحمد الروكي ، مطبعة النجاح الجديدة بالدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ م .
- الاجتهاد المقاصدي ، حجيته ضوابطه مجالاته ، للدكتور نــور الدين الخادمي سلسة كتاب الأمة ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، الطبعة الأولى مـــد.
- الاجتهاد في الأحكام الشرعية ، للدكتور محمد سيد طنطاوي ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .
 - الاجتهاد في الإسلام ، تأليف الدكتورة نادية العمري ، مؤسسة الرسالة الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦ ه.
- الاجتهاد في الشريعة الإسلامية مع نظرات تحليلية في الاجتهاد المعاصر للدكتور يوسف القرضاوي ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الأولى .
- الاجتهاد فيما لا نص فيه ، للدكتور الطيب خضري السيد ، مكتبـــة الحرمين ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ.
- الاجتهاد وقضايا العصر ، تأليف محمد بن إبراهيم ، دار التركي عام ١٩٩٠م الاستدلال عند الأصوليين ، معناه وحقيقته ، الإحتجاج به ، أنواعه ، للدكتور / علي بن عبد العزيز العميريني ، مكتبة التوبة ، الرياض ، الطبعة الأولى سنة ١٤١١ ه.
- الاستنساخ جدل العلم والدين ، لمجموعة من العلماء ، دار الفكر ، بيروت طبعة سنة ١٤١٨ هـ. .
- الانتفاع بأجزاء الآدمي ، تأليف عصمت الله عناية الله ، دار البلاغ ، حدة .

- البداية والنهاية ، للحافظ أبو الفداء الحافظ أبن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هد ، تحقيق الدكتور أحمد أبو ملحم وأخرون ، دار الريان للتراث مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨ ه.
- البدر الطالع ، للقاضي محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠ هـــدار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ.
- البرهان في أصول الفقه ، للإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف للجرجاني ، المتوفى سنة ٨١٦ هـ تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الريان للتراث .
- التقرير والتحبير ، للعلامة ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩ هـ. ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ.
- التمهيد ، لإبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد البكري ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب ، سنة ١٣٨٧ هـ .
- الجامع لأحكام القرآن ، لإبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي الطبعة الرابعة ، ١٤٢٢ هـ.
- الجامع لمسائل أصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب السراجح ، للدكتور عبد الكريم بن علي النملة ، مكتبة الرشد بالرياض الطبعة الثالثة ، ١٤٢٢هـ
- الحدود و التعزيرات ، للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ، دار العاصمة الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٥ ه.
- الخطر اليهودي ، بروتوكولات حكماء صهيون ، ترجمة أ . محمــد حليفــة التونسي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١ م .

- الدرر الذهبية من عيون القصص البازية ، تأليف عبد الرحمن بن يوسف الرحمة مطبعة سفير ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ ه.
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لأحمد بن حجر العسقلاني ، دار إحياء التراث .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، للقاضي برهان الدين إبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون ، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور ، دار التراث .
- الذخيرة ، تأليف أحمد بن إدريس القرافي ، تحقيق الدكتور محمد حجي ، دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ م .
 - الرد على المنطقيين ، لأحمد بن عبد الحليم بن تيميه ، دار المعرفة ، بيروت .
- الرسالة ، للإمام محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـــ تحقيق حالد السبع العلمي وزهير شفيق الكبي ، دار الكتاب العربي بيروت لبنان الطبعة الثانية ، ١٤٢١ هـ.
 - الشرع واللغة ، أحمد شاكر ، دار المعارف بمصر سنة ١٩٤١م .
- الشيخ ابن باز و مواقفه الثابتة ، تأليف أحمد بن عبد الله الفريـــ ، مكتبــة الرشد بالكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين السـخاوي ، دار الجيـل بيروت .
- الطرق الحكمية في السياسية الشرعية ، لحمد بن أبي بكر المعروف بإبن قيم الجوزية أبو عبد الله ، المتوفى سنة ٧٥١ هـ ، تحقيق الدكتور محمد جميل غازي مطبعة المدنى ، القاهرة .
- العرف والعادة في رأي الفقهاء ، تأليف أحمد فهمي أبو سنة ، مطبعة الأزهر مصر ، ١٩٤٧ م .

- الفتاوى الكبرى ، لأحمد بن عبد الحليم بن تيميه ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ تحقيق حسنين محمد مخلوف ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ الفتح المبين في طبقات الأصوليين ، لعبد الله مصطفى المراغي ، دار الكتب العلمية بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٤ هـ .
- الفتوى في الإسلام ، تأليف جمال الدين القاسمي ، تحقيق محمد عبد الحكيم القاضى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ.
- الفتوى ، نشأها وتطورها أصولها وتطبيقاها ، للدكتور حسين محمد الملاح المكتبة العصرية ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ.
- الفتيا ومناهج الإفتاء ، تأليف محمد بن سليمان الأشقر ، مكتبة المنار الإسلامية .
- الفروع ، تأليف محمد بن مفلح المقدسي أبو عبد الله المتوفى سنة ٧٦٢ هــــ تحقيق أبو الزهراء حازم القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعــة الأولى ١٤١٨ هـ. .
- الفروق أو أنوار البروق في أنوار الفروق ، لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي ، المتوفى سنة ٦٨٤ هـ. ، ضبط وتصحيح خليل المنصور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ. .
- الفقيه والمتفقه ، للحافظ المؤرخ أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ ، تحقيق عادل يوسف ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ .
 - القواعد ، لأبي عبد الله بن محمد المقرِّي المتوفى سنة ٧٥٨ هـ.. ، تحقيق الدكتور أحمد بن عبد الله حميد ، مطبعة إحياء التراث الإسلامي بمكة المكرمة حامعة أم القرى .

- القاموس المبين في اصطلاحات الأصوليين ، للدكتور محمود حامد عثمان دار الزاحم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٣ هـ.
- القاموس المحيط ، تأليف مجد الدين الفيروز آبادي ، دار إحياء التراث العربي بيروت ، لبنان ، ١٤٢٢ هـ.
- القواعد الشرعية ودورها في ترشيد العمل الإسلامي ، للدكتور محمد أبو الفتح البيانوي ، سلسة كتاب الأمة التي بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بقطر العدد ٨٢ عام ١٤٢٢ هـ السنة الحادية والعشرون .
- القواعد الفقهية ، للدكتور يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين ، مكتبة الرشد الطبعة الثانية ، ١٤٢٠ هـ.
- القواعد الفقهية تاريخها وأثرها في الفقه ، للدكتور محمد الوائلي ، مطابع الرحاب بالمدينة المنورة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ.
- القواعد الفقهية مفهومها نشأها وتطورها ، للدكتور علي بن أحمد الندوي دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ.
- القواعد والضوابط الفقهية عند شيخ الإسلام ابن تيميه في كتابي " الطهارة والصلاة " تأليف الدكتور ناصر الميمان ، مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى .
 - القول الوجيز في حياة شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز ، تأليف عبد العزيز بن ناصر ابن باز ، مطابع الحميضي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ.
- الكافية في الجدل ، لأبي المعالي ، عبد الملك بن عبدالله الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ ، تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر سنة ١٣٩٩ هـ .
- الكامل في ضعفاء الرجال ، لعبد الله بن علي الجرحاني ، دار الفكر ، بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٥ هـ.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، وهو ما يسمى بتفسير الزمخشري ، حار الله محمود بن عمر الزمخشري ، المتوفى سنة ٥٣٨هـ .
- اللؤلؤ المكين من فتاوى الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجيبرين ، جمعها عبد الله بن سعد الحوطي ، دار الفرقان ، السرياض ، الطبعة الأولى ، سنة ١٤١٧ ه.
- اللؤلؤ والمرجان فيما أتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم ، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة العلمية ، بيروت .
- اللمع في أصول الفقه ، للعلامة إبراهيم بن علي الشيرازي أبو إسحاق المتوفى سنة ٢٧٦ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ٥٠٤٠ هـ .
- المبسوط ، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهر السرخسي المتوفى سنة . ٩٠ هـ ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٦ هـ .
- المجموع شرح المهذب ، لأبي زكريا محي الدين بن شرف الدين ، المتوفى سنة على عنه من الله الفكر ، بيروت .
- المحصول في علم أصول الفقه ، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن حسين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، بتحقيق الدكتور طه جابر العلواني ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ .
- المحلى ، لأبي علي بن أحمد بن سعيد بن حـزم الظـاهري ، المتـوفي سـنة در الخلى ، المحقق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت .
- المختارات الجلية ، تأليف الشيخ عبد الرحمن بن ناصر بن سعدي ، طبعة المدنى ، ١٣٧٨ هـ. .

- المدخل إلى دراسة المدارس والمذهب الفقهية ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، دار النفائس ، الطبعة الثانية عام ١٤١٨ ه.
- المدخل إلى مذهب الأمام أحمد بن حنبل ، للشيخ عبد القادر بن أحمد الشهير بابن بدران ، المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ تعليق الدكتور عبدالله التركي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .
- المدخل الفقهي العام ، لمصطفى أحمد الزرقاء ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ببيروت .
- المستدرك على الصحيحين ، للحافظ أبي عبد الله محمد بن عبدالله الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد القدادر الحساكم النيسابوري المتوفى سنة ٥٠٥ هد ، تحقيق مصطفى عبد القدادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هد .
- المستصفى في علم الأصول ، للإمام أبي حامد محمد الغزالي ، المتوفى سنة ٥٠٥ هـ ، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية بروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ .
- المسودة ، لآل تيميه ، وهم مجد الدين بن عبد السلام ، وابنه عبد الحليم وحفيده شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ، جمعها أحمد بن محمد الحراني المتوفى سنة ٧٤٥ هـ ، تعليق محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي بيروت .
 - المصباح المنير ، لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي ، مطبعة الأميرية بالقاهرة الطبعة السادسة ، ١٩٢٦ م .
- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي ، للدكتور محمد عثمان شبير دار النفائس ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٦ هـ.
- المعاملات المالية المعاصرة في ضوء الفقه والشريعة ، للدكتور محمـــد رواس قلعة حي ، دار النفائس ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـــ .

- المعجم الوسيط ، محمع اللغة العربية ، قام بإخراجه الدكتور إيراهيم أنيس وآخرون ، مطابع دار المعارف بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٣ هـ.
- المغنى ويليه الشرح الكبير ، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامه المقدسى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ دار الكتاب العربي ، ببيروت .
- المقاصد الحسنة ، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، المتوفى سنة ٩٠٢ هـ ، دار الأدب العربي للطباعة ، مصر ، ١٩٥٦ م .
- الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ، المتوفى سنة ٤٠٤ هـ. . عقيق محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة بيروت ، ١٤٠٤ هـ.
- الممتاز في مناقب الشيخ ابن باز ، للشيخ عائض بن عبد الله القري ، دار الحميضي ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ ه.
- المناهج المعاصرة ، للدكتور عبد الجيد سرحان الدمرداش ، دار النهضة العربية ، ١٩٨٨ م .
- المنتقى من فتاوى فضلية الشيخ صالح بن فوزان الفوازن ، جمع وترتيب عادل بن علي الفريدان ، دار الوطن ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ. .
- المنثور في القواعد ، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي ، المتوفى سنة ٧٩٤هـ ، تحقيق الدكتور تيسر فائق أحمد محمود ، طبعة وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت ، الطبعة الثانية ، سنة ١٤٠٥ هـ .
- الموافقات في أصول الشريعة ، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الغرناطي الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ ، تحقيق عبدالله دراز وآخرون ، دارالكتب العلمية بيروت لبنان .
- الموت الدماغي ، للدكتور إبراهيم صادق الجندي ، من مطبوعات أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض .

- الموسوعة الفقهية الكويتية ، من إصدار وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، طباعة ذات السلاسل في الكويت ، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ.
 - الموقف الفقهي والأخلاقي من قضية زرع الأعضاء ، للدكتور محمد علي البار ، دار القلم بدمشق ودار الشامية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ.
- النظريات العامة للمعاملات في الشريعة الإسلامية ، تأليف الدكتور أحمد فهمي أبو سنة ، مؤسسة دار التأليف ، طبعة سنة ١٣٨٧ ه.
- الوجيز في أصول الفقه ، للدكتور عبد الكريم زيدان ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ١٤٠٥ هـ.
- الوجيز في أصول الفقه ، للدكتور وهبة الزحيلي ، دار الفكر المعاصر بيروت ودار الفكر ، دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦ هـ.
- الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية ، للدكتور محمد صدقي البورنو مؤسسة الرسالة ، الطبعة الخامسة ، ١٤١٩ ه.
- بحوث فقهية معاصرة ، للدكتور محمد عبد الغفار الشريف ، دار ابن حــزم الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- بحوث في قضايا فقهية معاصرة ، لمحمد تقي العثماني ، دار القلم ، دمشق الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هم .
- بحوث وفتاوى فقهية معاصرة ، للدكتور أحمد الحجي الكردي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ.
- بدائع الفوائد ، تأليف شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ ، طبعة دار الفكر .
- ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني ، للإمام محمد عبد الحي اللكنوي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة الثالثة ، ١٤١٦ هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ ، مطبعة الخيرية بمصر .
- تاريخ المملكة العربية السعودية ، للدكتور عبدالله الصالح العثيمين ، مطابع الشريف بالرياض ، الطبعة الثالثة ، ١٤١١هـ. .
- تاريخ نجد ، لحسين بن غنام ، تحقيق وطباعة الدكتور ناصر الدين الأسد مطبعة المدنى ، ١٣٨١ هـ .
- تحفة الأخوان بأجوبة مهمة تتعلق بأركان الإسلام ، للشيخ عبد العزيز بن باز جمع محمد الشائع ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤١٦ هـ.
- ترتيب القاموس المحيط ، للأستاذ الطاهر أحمد الزاوي ، الطبعة الثالثة ، دار الفكر .
 - تغير الأحكام في الشريعة الإسلامية ، للدكتور إسماعيل كوكسال مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ، ١٤٢١ ه.
- تغير الفتوى ، للدكتور محمد بازمول ، دار الهجرة ، بالدمام ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ هـ. .
- تيسير التحرير في أصول الفقه ، تأليف محمد أمين بن محمود البحرير الشهير بأمير بادشاه ، المتوفى سنة ٩٧٢ هـ ، صححه محمد بخيت المطيعي مكتبة صبيح ، مصر ، ١٣٥٢ هـ .
 - الثبات والشمول في الشريعة الإسلامية ، للدكتور عابد السفياني ، مكتبة المنار بمكة المكرمة .
- جامع بيان العلم وفضله ، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر المتوفى سنة ٤٦٣ هـ تحقيق أبي الأشبال الزهيري ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ .

- جمع الجوامع في أصول الفقه ، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ، الطبيعة الأولى سنة ١٤٢١ هـ .
- جوانب من سيرة الإمام ابن باز ، برواية محمد بن موسى ، تأليف محمد بن إبراهيم الحمد ، دار ابن خزيمة ، الرياض ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ هـ.
- حاشية رد المحتار على الدر المختار ، لمحمد أمين بن عابدين ، المتوفى سينة ١٣٨٦هـ دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦هـ .
- حاشية البنايي على شرح المحلي ، لعبد الرحمن بن جاد الله البنايي ، المتوفى سنة ١١٩٨ هـ ، مطبوعة مع شرح المحلي على جمع الجوامع ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي مصر ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٦ هـ .
- حقيقة الموت والحياة ، تأليف الدكتور توفيق الوادعي ، بحث من ضمن ندوة الحياة الإنسانية بدايتها ولهايتها المنعقدة في الكرويت في ٢٠ شعبان ١٤٠٧ هـ. .
- حكم السفور والحجاب ونكاح الشغار ، لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، طبع الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد ، الرياض المملكة العربية السعودية ، الطبعة الخامسة ، عام ١٤١ هـ حكم تشريح الإنسان بين الشريعة والقانون ، إعداد الدكتور عبد العزيز حليفة القصار ، دار ابن حزم ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ .
 - خصائص التصور الإسلامي ومقوماته لسيد قطب ، دار الشروق ، الطبعة العاشرة ، ١٤٠٨ هـ. .
- در الغمام الرقيق برسائل الشيخ أحمد الصديق ، جمع عبد الله بن عبد القادر التليدي ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ.

- دراسة شرعية لبعض النوازل الفقهية المعاصرة ، إعداد أحمد بن ناصر بن سعيد ، مكتبة سالم ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ. .
 - رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ، للدكتور يعقوب عبد الوهاب الباحسين ، مكتبة الرشد ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٢ ه.
- رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ، لعدنان محمد جمعة ، دار الإمام البخاري سوريا ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٩ هـ.
 - رفع الحرج في الشريعة الإسلامية ، للدكتور صالح بن عبد الله بن حميد دار الاستقامة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٢ ه.
- روح المعايي في تفسير القرآن العظيم والسبع المثابي ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي ، المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، مصور عن الطبعة المنيرية ، بمصر .
- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه ، لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامه المقدسي ، المتوفى سنة ٦٢٠ هد ، تحقيق الدكتور عبد الكريم بن على النملة ، مكتبة الرشد ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥ هد .
- زاد المعاد في هدي خير العباد ، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الشهير بإبن القيم تحقيق شعيب الأرنوط وعبد القادر الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ومكتبة المنار الإسلامية ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧ هـ.
- س و ج للمرأة المسلمة ، لعطية صقر ، الدار المصرية للكتاب ، طبعة سينة الدور المصرية للكتاب ، طبعة سينة الدور المصرية المكتاب ، طبعة سينة الدور المصرية المكتاب ، طبعة سينة الدور المصرية المحلمة ، طبعة سينة المحلمة ، المحلمة ،
- سبل الاستفادة من النوازل والفتاوى والعمل الفقهي في التطبيقات المعاصرة للدكتور وهبة الزحيلي ، دار المكتبي ، سوريا ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ.
- سبل السلام الموصلة إلى بلوغ المرام ، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني تحقيق محمد صبحى حلاق ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ.

- سنن ابن ماجة ، للإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني ، المتوفى سنة ٥٧٠هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى ، دار الفكر ، بيروت .
- سنن أبي داود ، للحافظ سليمان بن الأشعث السجستاني ، المتوفى سنة ٢٧٥ هـ مراجعة وضبط وتعليق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية نشر سنة ١٤١٦ هـ .
- سنن الترمذي ، للإمام محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ تحقيق وتصحيح عبد الرحمن محمد عثمان دار الفكر، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣ هـ .
- سنن الدارمي ، للإمام عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد الدارمي ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ ، تحقيق فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي ، دار الكتاب العربي بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ .
- سنن النسائي ، لأحمد بن شعيب بن علي النسائي ، المتوفى سنة ٣٠٣ هـ . "بشرح الحافظ السيوطي" ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٤٨هـ .
- سير أعلام النبلاء ، للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط ، وحققه آخرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ .
- سيرة وحياة الشيخ عبد العزيز بن باز وما قيل فيه من شعر ونثر ، لإبراهيم بن عبد الله الحازمي ، دار الشريف ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، للشيخ محمد بن محمد مخلوف دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٤١ ه.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تأليف شهاب الدين عبد الحي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هـ .

- شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الأيجي ، المتوفى سنة ، ٧٥هـ تصحيح شعبان محمد إسماعيل ، مكتبة الكليات الأزهريه .
- شرح الكوكب المنير ، لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي بابن النحار المتوفى سنة ٩٧٢ هـ ، تحقيق محمد الزحيلي ، نزية حماد ، طباعة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ .
- شرح اللمع في أصول الفقه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، تحقيق الدكتور علي بن عبد العزيز العميريني ، دار حراء ، بيروت .

شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأبي زكريا محي الدين يحي بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ ، تحقيق خليل مأمون شيحا ، دار المعرفة الطبعة الأولى سنة ١٤١٤ هـ .

- شريعة الإسلام صالحه للتطبيق في كل زمان ومكان ، للدكتور يوسف القرضاوي ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ.
- شفاء التباريح والأدواء في حكم التشريح ونقل الأعضاء ، للشيخ إبراهيم اليعقوبي ، مطبعة خالد ابن الوليد ، دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ.
- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ ، تحقيق محمد بدر الدين الحبلى ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨هـ .
- صحيح الجامع الصغير وزيادته ، تأليف محمد بن ناصر الدين الألباني المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ ه.
 - صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري ، المتوفى . ٢٦١ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث .

- صفة الصفوة ، للإمام جمال الدين أبي الفرج ابن الجوزي المتوفى سينة ٩٥ه هـ. .
- صفة الفتوى والمفتى والمستفتى ، للإمام أحمد بن حمدان الحراني ، المتوفى سنة ٥٩٦هـ ، تعليق محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت الطبعة الثالثة ، ١٣٩٧ هـ .
- ضعيف الجامع الصغير وزيادته ، لحمد بن ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٠ ه.
- ضوابط الدراسات الفقهية ، لسلمان بن فهد العودة ، دار الوطن ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ.
- ضوابط المصلحة ، للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢ هـ.
- طبقات الحنابلة ، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى محمد بن الحسين ، المتوفى سنة ٢٦٥ هـ دار المعرفة ، بيروت .
- طبقات الحنفية ، لعبد القادر بن أبي الوفاء بن محمد القرشي ، المتوفى ٧٧٥ هـ دار النشر "مير محمد كتب خانه" ، كرا تشى .
- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، تحقيق عبد الفتاح الحلّو وخمود الطناحي ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .
- عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد ، لأحمد بن عبد الحليم الدهلوي المتوفى سنة ١٧٦٦هـ تحقيق سيد سابق ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة ١٣٨٥هـ.
 - علامة الأمة ابن باز دراسة في المنهج والعمل ، لسليمان بن عبد الله الطريم دار الصميعي الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ.

- علم أصول الفقه ، لعبد الوهاب الخلاف ، دار القلم ، الكويت ، سنة العبد الوهاب الخلاف ، دار القلم ، الكويت ، سنة
- علم أصول الفقه ، للدكتور مصطفى سعيد الخن ، دار القلم ، الكويت سنة العبد الحن ، دار القلم ، الكويت سنة ١٣٩٨ هـ. .
- علم القضاء ، للدكتور أحمد الحصري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ. .
- علماء و مفكرون عرفتهم ، لمحمد المحذوب ، عالم المعرفة ، الطبعة الثانيــة سنة ١٤٠٣ هــ .
- عمدة التحقيق في التقليد والتفليق ، تأليف محمد سعيد الباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، سنة ١٤٠١ هـ.
 - عموم البلوى دراسة نظرية تطبيقه ، لمسلم بن محمد الدوسري ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ ه.
- عنوان المجد في تاريخ نجد ، لعثمان بن بشر ، طبعة وزارة المعارف السعودية تحقيق عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ عام ١٣٩٤ ه.
- غاية الوصول إلى دقائق علم الأصول " الأدلة المختلف فيها " للدكتور جلال الدين عبدالرحمن ، طباعة النسر الذهبي بمصر ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ غياث الأمم في التياث الظلم ، لإمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله المتوفى سنة ٧٧٨هـ ، تحقيق الدكتور عبد العظيم السديب ، الطبعة الثانية المتوفى سنة ٧٧٨هـ .
- فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين ، دار عالم الكتب ، الرياض الطبعـة الثالثة ، ١٤١٢هـ.
 - فتاوى أركان الإسلام ، للشيخ محمد بن صالح العثيمين ، جمع وترتيب فهد بن ناصر السليمان ، دار الثريا ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ هـ .

- فتاوى ابن عقيل ، للشيخ عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل ، دار التأصيل الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ.
 - فتاوى الإمام عبد الحليم محمود ، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثانية .
- فتاوى الشيخ كشك ، لعبد الحميد كشك ، الدار المصرية ، والمختار الإسلامي .
- فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف آل الشيخ ، مفتي المملكة ورئيس القضاة والشؤون الإسلامية ، جمع وترتيب وتحقيق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم ، الطبعة الأولى ، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة سنة ١٣٩٩ هـ.
- فتاوى الطلاق ، للشيخ عبد العزيز بن عبد الله باز ، جمع وترتيب عبد الله بن محمد الطيار ومحمد بين موسى الموسى ، دار السوطن ، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧ هـ. .
- فتاوى المرأة ، لمحوعة علماء جمع وترتيب محمد المسند ، دار الوطن ، الطبعـة الأولى ، سنة ١٤١٤ هـ. .
 - فتاوى شرعية وبحوث إسلامية ، لحسنين محمد مخلوف ، دار الاعتصام الطبعة الخامسة عام ١٤٠٥ ه.
- فتاوى عبد الله بن حميد ، من برنامج نور على الدرب ، إعداد عمر محمد القاسم ، دار القاسم ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠ هـ.
- -فتاوى علماء البلد الحرام ، لخالد الجريسي ، مؤسسة الجريسي ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
- فتاوى مصطفى الزرقا ، جمع وترتيب مجد أحمد مكي ، دار القلم ، الطبعــة الأولى ، ١٤٢٠ هــ .
- فتاوى معاصرة ، للدكتور يوسف القرضاوي ، المكتب الإسلامي ، بـــيروت الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ.

- فتاوى ورسائل الشيخ عبد الرزاق عفيفي ، إعداد وليد بن منسي ، دار الفضيلة ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ه.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٥٨هـ قام بإخراجه وتصحيحه محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، دار الريان للتراث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ فتح القدير ، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للعلامــة محمد بن علي الشوكاني ، المتوفى سنة ، ١٢٥٥هـ دار الفكر ، لبنان ، طبعة سنة ١٤٠٣هـ .
- فقه الزكاة ، للدكتور يوسف القرضاوي ، مؤسسة الرسالة ، بسيروت الطبعة الثانية والعشرون سنة ١٤١٤ه.
- فقه النوازل ، للدكتور بكر أبو زيد ، مطابع الفرزدق ، بالرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ هـ. .
- فقه النوازل في سوس قضايا وأعلام، للدكتور الحسن العبادي مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ ه.
- قرارات مجلس المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي ، من دورته الأولى لعام ١٤٠٥ هــ الطبعة الخامسة ، ١٤١٢ هــ ١٣٩٨
- قرارات مجمع البحوث الإسلامية ، بالأزهر ، المؤتمر الأول لمحمع البحوث الإسلامية شوال عام ١٣٨٣ هـ مارس ١٩٦٤م .
- قرارات مجمع الفقه الإسلامي ، منظمة المؤتمر الإسلامي ، حدة ، دار القلم دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ ه.
- قضايا فقهية معاصرة ، للشيخ برهان الدين السنبهلي ، طباعة المطابع التعاونية بالأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩ ه.

- قواعد الأحكام في مصالح الأنام ، للإمام عز الدين عبدالعزيز بن عبد السلام السلمي المتوفى سنة ٦٦٠ هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠ هـ .
- قواعد الفقه ، لمحمد عميم الإحسان المحددي البركتي ، دار الصدف ببلشرز كراتشي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ.
- كتابة البحث العلمي ومصادر الدراسات القرآنية ، للدكتور عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان ، دار الشروق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٨ ه.
- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ، للإمام عبد العزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ ، علق عليه محمد المعتصم بالله ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى عام ١٤١١ هـ .
- كشف الخفاء ومزيل الإلباس ، عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني ، المتوفى سنة ١١٦٢ هـ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٥١ هـ .
- لسان العرب ، لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي ، دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ
- مؤلفات الشيخ ابن باز ، لمحمد خير يوسف ، دار ابن حزيمة ، الرياض الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ. .
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي ، المتوفى سنة ٨٠٧ هـ ، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي بالقاهرة ، بروت ١٤٠٧ هـ .
- مجموع الفتاوى الشرعية ، التي تصورها وزارة الأوقاف في الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧ هـ. .

- مجموع الفوائد واقتناص الأوابد ، للشيخ عبد الرحمن السعدي تحقيق سعد بن فواز الصميل ، دار ابن الجوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ.
- مجموع فتاوى سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، إعداد الدكتور عبد الله بن محمد الطيار ، وأحمد بن عبد العزيز ابن باز ، دار الوطن ، الطبعة الثانية سنة سنة هـ. .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيميه ، جمع وترتيب الشيخ عبد الرحمن بن قاسم وأبنه محمد قاسم طبعت في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة تحت إشراف وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية ، عام ١٤١٦ ه.
- مجموع فتاوى وبحوث ، للشيخ عبد الله بن سليمان المنيع ، دار العاصمة الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ .
- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، جمع وترتيب . د . محمد بن سعد الشويعر طباعة رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء الإدارة العامة لمراجعة المطبوعات الدينية الرياض ، المملكة العربية السعودية الطبعة الثالثة ، ١٤٢١ ه. .
- محاسن التأويل ، للعلامة محمد جمال الدين بن سعيد القاسمي ، المتوفى سنة ١٣٣٢ هـ ، تصحيح وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٦ هـ
- مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، المتوفى سنة 777 هـ عني بترتيبه محمود خاطر ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب بمصر .
 - مختار القاموس ، لطاهر أحمد الزاوي ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا تونس

- مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه ، لعبد الوهاب خالف ، دار القلم ، الكويت ، الطبعة الثانية ، عام ١٣٩٠ ه.
- معجم لغة الفقهاء ، للدكتور محمد رواس قلعة جي والدكتور حامد صادق دار النفائس بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٥ م .
- معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٥٩ هـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، بمصر ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٢ هـ .
- مقاصد الشريعة الإسلامية ، لمحمد بن الطاهر بن عاشور ، طباعة مصنع الكتاب للشركة التونسية ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨ م .
 - مقاصد الشريعة الإسلامية وعلاقتها بالأدلة الشرعية ، للدكتور محمد بن سعد اليوبي ، دار الهجرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ.
 - مقاصد الشريعة الإسلامية ومكارمها ، للدكتور علال الفاسي ، مطبعة الرسالة ، الرباط المغرب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩ م .
- منار السبيل في شرح الدليل ، لإبراهيم بن محمد بن ضويان ، مكتبة المعارف بالرياض ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ. .
- مناهج التشريع الإسلامي في القرن الثاني الهجري ، للدكتور محمد بلتاجي طبعة ، سنة ١٩٧٧ م .
- مناهج المفسرين ، للدكتور مصطفى بن مسلم ، دار المسلم ، الطبعة الأولى سنة . ١٤١ هـ. .
- مناهل العرفان في علوم القرآن ، لمحمد عبد العظيم الزرقاني ، دار إحياء الكتب العربية ، الطبعة الثالثة .
- منهاج الأصول ، للقاضي ناصر الدين البيضاوي المترفى سنة ١٨٥هـ طبعة صبيح ، مصر .

- مواقف مضيئة في حياة الإمام عبد العزيز بن باز ، لحمود بن عبد الله المطرر دار الوطن ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ هـ. .
- نظرات في أصول الفقه ، للدكتور عمر سليمان الأشقر ، دار النفائس الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩ هر .
- نقل وزراعة الأعضاء الآدمية من منظور إسلامي ، لعبد السلام عبد الرحيم السكري ، الدار المصرية ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .
- نوازل فقهية معاصرة ، لخالد سيف الله الرحماني ، مكتبة الصحوة الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠ ه.
- فهاية السول في شرح منهاج الوصول ، لجمال الدين عبد الرحمن بن الحسن الإسنوي ، المتوفى سنة ٧٧٢ هـ ومعه مناهج العقول لمحمد بن الحسن البدخشي دار الكتب العلمية .
- نور على الدرب ، للشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، مكتبة ابــن تيمية ، حولي بالكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ.
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، للإمام محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ ، دار الريان للتراث .
- وفيات الأعيان وأنباء أبنا الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١ هـ ، دار صادر ، ١٣٩٨هـ
- وقفات مع حياة سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز ، لعزيز بن فرحان العنزي ، مكتبة الفرحان ، عجمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ.
- يسألونك ، للدكتور حسام الدين عفانة ، مكتبة دنديس ، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ هـ.
- يسألونك في الدين والحياة ، للدكتور أحمد الشرباصي ، دار الجيل بيروت .



الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة:
٤	أهمية الموضوع وأسباب اختياره :
٦	خطة البحث:
١٤	منهج البحث:
١٦	الشكر والتقدير:
١٨	الفصل الأول: ترجمة الشيخ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز:
19	المبحث الأول: حياته الشخصية:
۲ ٤	المطلب الأول: إسمه ونسبه:
70.	مولده ، ونشأته :
70	المطلب الثاني: عبادته وزهده:
79	المطلب الثالث : أخلاقه وأعماله
٣٣	المطلب الرابع: مرضه ووفاته:
77	المطلب الخامس: رئـــاؤه:
٣9	المبحث الثاني: حياته العلمية:
٤.	المطلب الأول: طلبه للعلم:
٤٢	المطلب الثاني: شيوخه:
٤٥	المطلب الثالث: دروسه وتلاميذه:
٥٦	المطلب الرابع: مؤلفاته:
71	المطلب الخامس: جهوده الدعوية:
٦,	المطلب السادس: عقيدته:
٦٨	المطلب السابع: ثناء العلماء عليه:

الصفحة	الموضوع
٧٥	الفصل الثاني: أهليته للاجتهاد:
٧٦	المبحث الأول : الاجتهاد وأهميته :
Y Y	المطلب الأول: تعريف الاجتهاد:
٧٨	المطلب الثاني : شروط الاجتهاد :
۸۳	المطلب الثالث: أهمية الاجتهاد:
Λo	المبحث الثاني: أهلية الشيخ عبدالعزيز بن بازللاجتهاد:
٨٨	المطلب الأول: الشيخ وعلمه بالقرآن :
91	المطلب الثاني: الشيخ محدثاً:
٩٣	المطلب الثالث: الشيخ فقيهاً:
90	المطلب الرابع: الشيخ والأمانة والتقوى والعدالة:
97	المطلب الخامس: الشيخ ومقاصد الشريعة :
97	المطلب السادس: الشيخ ومعرفة واقع عصره:
٩٨	المطلب السابع: القول بعدم غلق باب الاجتهاد:
1 • 1	المطلب الثامن: درجة الإمام ابن باز في الاجتهاد:
١١.	الفصل الثالث: القضايا المستجدة تعريفها وأهمية الاجتهاد فيها:
111	المبحث الأول: تعريف القضايا المستجدة:
117	المطلب الأول: تعريف القضايا المستجدة لغة واصطلاحاً:
114	المطلب الثاني: المصطلحات المرادفة للقضايا المستحدة:
117	المبحث الثاني: أهمية الاجتهاد في فقه القضايا المستحدة:
	المطلب الأول: في بيان جوانب الأهمية من الاجتهاد في فقه القضايا
۱۱۸	المستجدة:
170	المطلب الثاني: محالات الاجتهاد وأنواعه فيما استجد من قضايا:

الصفحة	الموضوع
	المطلب الثالث : حكم الاجتهاد في القضايا الفقهية المستحدة وبيان
179	حجيته:
١٣٢	المطلب الرابع: القضايا المستحدة بين الاجتهاد والإفتاء:
100	المطلب الخامس: مناهج الفتوى والنظر في القضايا الفقهية المستحدة:
1 £ 1	المطلب السادس: المؤلفات في القضايا الفقهية المستجدة:
	المطلب السابع: دراسات حول الكيفية المنهجية للتعامل مع القضايا
1 2 4	الفقهية المستجدة:
	الباب الأول : منهج الشيخ عبد العزيز بن باز في الاحتهاد في القضايا
١٤٨	المستجدة
1 £ 9	التمهيد: وفيه تعريف المنهج ومقصوده من الكتاب:
104	الفصل الأول: اهتمام ابن باز بفهم القضية المستحدة وتصورها:
108	المبحث الأول: أهمية فهم القضايا المستحدة وتصورها:
100	المطلب الأول: تعريف الفهم لغة واصطلاحاً:
100	المطلب الثاني: فهم القضية المستحدة وتصورها:
771	المبحث الثاني: فهم الشيخ ابن باز للقضية المستحدة وكيفية تصورها:
177	الفصل الثاني: الاستدلال:
179	المبحث الأول: تعريف الاستدلال لغة واصطلاحاً:
١٧١	المبحث الثاني: قواعد الاستدلال عند السلف:
140	المبحث الثالث: قواعد استخراج الأحكام من الأدلة:
١٧٨	المبحث الرابع: أنواع الاستدلال:
1 7 9	المطلب الأول: الاستدلال بالأدلة المتفق عليها:

الصفحة	الموضوع
١٨٠	المقصد الأول: الاستدلال بالقرآن الكريم:
١٨١	المسألة الأولى : أهمية الاستدلال بالقرآن الكريم :
۱۸۳	المسألة الثانية: الاستدلال بالقرآن عند ابن باز تأصيلاً:
١٨٤	المسألة الثالثة: الاستدلال بالقرآن عند ابن باز تطبيقاً:
۱۸۸	المقصد الثاني: الاستدلال بالسنة النبوية:
119	المسألة الأولى : أهمية الاستدلال بالسنة النبوية :
19.	المسألة الثانية: الاستدلال بالسنة عند ابن باز تأصيلاً:
197	المسألة الثالثة: الاستدلال بالسنة عند ابن باز تطبيقاً:
197	المقصد الثالث: الاستدلال بالإجماع:
191	المسألة الأولى: تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً:
191	المسألة الثانية : حجية الإجماع وبيان أهميته :
۲.,	المسألة الثالثة: الاستدلال بالإجماع عند ابن باز تأصيلاً وتطبيقاً:
۲ . ٤	المقصد الرابع: الاستدلال بالقياس:
7.0	المسألة الأولى : تعريف القياس لغة واصطلاحاً:
7.7	المسألة الثانية : حجية القياس وبيان أهميته :
7.9	المسألة الثالثة: الاستدلال بالقياس عند ابن باز تأصيلاً وتطبيقاً:
717	المطلب الثاني: الاستدلال بالأدلة المختلف فيها:
712	المقصد الأول: الاستـــدلال بالاستصحاب:
717	المقصد الثاني : الاستــدلال بشرع من قبلنا :
719	المقصد الثالث: الاستدلال بقــول الصحابي:
۲۲.	المقصد الربع: الاستدلال بالاستحــسان:
777	المقصد الخامس: الاستدلال بالمصالح المرسلة:

الصفحة	الموضوع
772	المقصد السادس: الاستدلال بسد الذرائع:
777	المقصد السابع: الاستدلال بالعرف:
	الفصل الثالث: مراعاة ابن باز للقواعد الأصولية والفقهية والمقاصد
779	الشرعية
771	المبحث الأول: مراعاة ابن باز للقواعد الأصولية والفقهية:
777	المطلب الأول: مقدمة عن القواعد الأصولية والفقهية:
744	المقصد الأول: تعريف القواعد الأصولية والفقهية:
744	المقصد الثاني: فائدة القواعد الأصولية والفقهية وأهميتها في الاحتهاد:
747	المقصد الثالث: حجية القاعدة الأصولية والفقهية:
777	المطلب الثاني: عناية ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية:
739	المقصد الأول: اهتمام ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية:
	المقصد الثاني: التميز والتوازن في تطبيق القواعد الأصولية
۲٤.	والفقهية عند ابن باز :
7	المقصد الثالث: استدلال ابن باز بالقواعد الأصولية والفقهية:
7	المبحث الثاني :مراعاة ابن باز للمقاصد الشرعية :
7 2 0	المطلب الأول: مقدمة عن المقاصد الشرعية:
7 2 7	المقصد الأول: تعريف المقاصد الشرعية لغة واصطلاحاً:
7 5 7	المقصد الثاني: فوائد المقاصد الشرعية:
7 & A	المقصد الثالث: حجية المقاصد الشرعية:
7	المقصد الرابع: المقاصد التي يعتد بما في الاجتهاد:
70.	المقصد الخامس: تحقيق المصلحة الشرعية عند النظر:

الصفحة	الموضوع
707	المطلب الثاني: تطبيق ابن باز للمقاصد الشرعية:
707	الفصل الرابع: ميل ابن باز للاجتهاد الجماعي:
Y0Y	المبحث الأول: الاجتهاد الجماعي وبيان أهميته وحجيته:
۲٦.	المطلب الأول: تعريف الاجتهاد الجماعي:
۲٦.	المطلب الثاني: أهمية الاجتهاد الجماعي:
777	المطلب الثالث: أدلة حجية الاجتهاد الجماعي:
770	المطلب الرابع: آراء المعاصرين في الاجتهاد الجماعي:
۸۶۲	المبحث الثاني: دور الاجتهاد الجماعي في اجتهادات ابن باز:
779	المطلب الأول: الاجتهاد الجماعي عند ابن باز تأصيلاً:
۲ V 	المطلب الثاني: الاجتهاد الجماعي عند ابن باز تطبيقاً:
7 7 9	الفصل الخامس: استفادة ابن باز من أهل الخبرة:
717	المبحث الأول: قول أهل الخبرة وبيان مشروعيته:
4 7 7 5	المطلب الأول: تعريف الخبرة وبيان مشروعيتها:
۸۸۲	المطلب الثاني: شروط أهل الخبرة والعمل بقولهم:
798	المطلب الثالث: الترجيح بين أقوال أهل الخبرة عند احتلافهم:
191	المبحث الثاني : قول أهل الخبرة ودوره في اجتهادات ابن باز :
799	المطلب الأول: الاستعانة بأهل الخبرة عند ابن باز تأصيلاً:
	المطلب الثاني : بناء الحكم الشرعي على قول أهل الخبرة عند ابن باز
٣.,	تطبيقاً:
4.8	الفصل السادس: ضوابط الاجتهاد عند ابن باز:
٣.٨	المبحث الأول: تعريف الضوابط وبيان أهميتها:
٣.9	المطلب الأول: تعريف الضوابط: أ

الصفحة	الموضوع
٣.9	المطلب الثاني: أهميـة الضوابط:
٣١١	المبحث الثاني: الضوابط التي استعملها ابن باز في احتهاده:
	الفصل السابع: تطبيق ابن باز للقواعد الشرعية في التيسير ورفع
477	الحرج:
277	المبحث الأول : التيسير ورفع الحرج وأدلته :
41	المطلب الأول: تعريف التيسير ورفع الحرج:
277	المقصد الأول: تعريف التيسير لغة واصطلاحاً:
479	المقصد الثاني: تعريف الحرج لغة واصطلاحاً:
٣٣.	المطلب الثاني : أدلة ثبوت التيسير ورفع الحرج :
445	المطلب الثالث: أنواع التخفيف والتيسير وقواعده الشرعية:
44 8	المقصد الأول: أنواع التخفيف والتيسير الوارد في الشريعة الإسلامية:
٣٣٦	المقصد الثاني: القواعد الشرعية في التيسير ورفع الحرج:
	المبحث الثاني: نماذج من تطبيقات ابن باز للقواعد الشرعية في
۳۳۸	التيسير ورفع الحرج:
	المطلب الأول: نماذج من تطبيقات ابن باز لقواعد التيسير
٣٤.	ورفع الحرج في الأحكام المبينة على الأصول :
451	المقصد الأول: تعريف الأصول لغة واصطلاحاً:
457	المقصد الثاني: تطبيق قاعدة الأصل في المنافع الإباحة:
454	المقصد الثالث: تطبيق قاعدة الأصل في المضار التحريم:
	المطلب الثاني: نماذج من تطبيقات ابن باز لقواعد التيسير ورفع
457	الحرج في مجال الأحكام الحادثة:
727	المقصد الأول: تعريف الحادثة لغة وأصطلاحاً:

الصفحة	الموضوع

	المقصد الثاني: تطبيق ابن باز للقاعدة الشرعية ((المشقة تحلب التيسير))
ሞ ٤ ٨	وقاعدة ((الضرورات تبيح المحظورات)) :
407	الفصل الثامن : طريقة ابن باز في المناقشة والترجيح :
709	المبحث الأول: التعارض والترجيح وبيان حقيقة كل منهما:
٣٦.	المطلب الأول : تعريف التعارض لغة واصطلاحا :
٣٦.	المطلب الثاني : حقيقة التعارض وأسبابه :
777	المطلب الثالث : تعريف الترحيح لغة واصطلاحا :
٣٦٢	المطلب الرابع: شروط الترجيح وحكم العمل بالقول الراجح:
470	المبحث الثاني: منهج ابن باز في المناقشة والترجيح:
٣٦٦	المطلب الأول : منهج ابن باز في مناقشته للمخالفين :
٣٧٢	المطلب الثاني : منهج ابن باز في الموضوع المناقش :
٣٧٩	المطلب الثالث: منهج ابن باز في الترجيح:
	الباب الثاني : دراسة تطبيقية مقارنة بآراء الفقهاء المتأخرين على
ፖ ሊፕ	أبرز القضايا الفقهية المستحدة في العبادات :
ሞለሞ	المسألة الأولى : حكم نقل أعضاء الميت
٣91	المسألة الثانية : حكم جعل جدة ميقاتاً لحجاج الجو والبحر
٣٩٦	المسألة الثالثة: حكم الصلاة خلف المذياع
٤.,	المسألة الرابعة : هل يحكم بموت المتوفى دماغياً
٤٠٤	لمسألة الخامسة: حكم تشريح جثة الإنسان للتعليم
٤٠٨	بعض ملامح تطبيق منهج ابن باز :
٤١١	الخاتمة :

الموضوع	الصفحة
الفهارس العامة:	٤١٣
فهرس الآيات القرآنية :	٤١٤
فهرس الأحاديث النبوية :	٤١٩
فهرس الآثار :	277
فهرس الأشعار :	٤٢٤
فهرس المسائل المستجدة التي أفتي فيها ابن باز:	270
فهرس الأعلام:	٤٢٧
ثبت المصادر والمراجع:	279
فه سه محته بات البحث:	£0Y